مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الثالث/ السنة العاشرة - ايلول / سبتمبر ١٩٨٢

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

العدد الثالث/ السنة العاشرة - ايلول / سبتمبر ١٩٨٢

فصلية أكاديمية علمية محكمة تعنى بالشؤون الطارئة في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر مادتها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والابحاث باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص. ب: ٥٤٨٦ - الكويت
☎ ٢٥٠-٢٧٣/٥١٠١٨٨

الاشتراكات :

للمؤسسات والدوائر الحكومية : في الكويت ١٢ ديناراً .

في الخارج ٤٥ دولاراً أو ما يعادلها .

للأفراد : في الكويت ديناران كويتيان ، دينار للطلاب .

في الوطن العربي : ديناران ونصف كويتيان أو ما يعادلها ، ديناران للطلاب ، في الدول الأخرى ١٥ دولاراً أمريكيا أو ما يعادلها .

ثمن العدد

الكويت ٣٠٠ فلساً ● الأردن ٢٥٠ فلساً ● البحرين نصف دينار ● قطر ٤ ريالات ● المغرب ٥ دراهم ● تونس ٥٠٠ مليم ● السعودية ٤ ريالات ● الامارات ٤ دراهم ● العراق ٣٥٠ فلساً ● لبنان ٤ ليرات ● الجزائر ٥ دنانير ● ليبيا ٣٥ قرشاً ● سوريا ٤ ليرات ● ج . م . ع . ٢٥ قرشاً ● اليمن الشمالي ٤ ريالات ● اليمن الجنوبي ٢٥٠ فلساً ● السودان ٢٥٠ فلساً ● عمان نصف ريال ● الدول الاخرى ٣ دولار أو ما يعادلها ●

المحتوى

كلمة العدد

نحن نعتذر عن التأخير الاضطراري في صدور عدد حزيران ، يونيو ١٩٨٢ . ذلك أن مثلَ هذا الأمر لم يحدث قبل الآن على امتداد تاريخ « مجلة العلوم الاجتماعية » الطويل . ومن المفارقات الغريبة ان يحدث هذا الأمر ، الذي لا سابق له ، وهيئة تحرير المجلة توشك على تسليم الأمانة لهيئة تحرير جديدة ولرئيس تحرير جديد بعد أن انتهت المدة القانونية لولاية الهيئة الحالية .

غير أن عذر هيئة التحرير في حدوث هذا التأخير الاضطراري عذر قوي ومتوقع ومفهوم . فهي إنما كانت واحدة من « الضحايا » الكثيرين الذين أصابتهم تموّجات الغزو الصهيوني الأخير للبنان وما أدى اليه من اندلاع نار الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية الرئيسية المعاصرة . فتلك الحرب كانت السبب « الحقيقي » في وقف شحن عدد حزيران من بيروت الى الكويت بعد الأنتهاء من طباعته وتجهيزه للتوزيع . وفي هذا الصدد ، قد يحلو للبعض ان يلقي « المسؤولية » في كل التأخير الذي وقع على « المقاومة الفلسطينية » . . . انسجاما مع « الموضة الجديدة » الخاصة بتحميل تلك المقاومة كل الأخطاء والأوزار والخطايا التي تشهدها المنطقة العربية !!!

وذلك أن المقاومة الفلسطينية ـ بصمودها الذي لا مثيل له ، وبنضاليتها التي فاقت كل تصور ـ جعلت من حرب اسرائيل معها اشرس وأطول حرب عربية ـ صهيونية . ولولا ذلك الصمود وذلك النضال لكانت بيروت قد استبيحت من الجيش

الاسرائيلي خلال يومين أو خمسة وفق التصور الذي وضعته الصهيونية وحلفاؤها ، ولكانت « الحياة الطبيعية » قد عادت لبيروت بسرعة ، مما كان سيسمح بصدور العدد في موعده !!! .

لكن هيئة التحرير ـ ومعها القاريء الكريم بالتأكيد ـ يرفعون قبعاتهم تحية احترام لكل الأبطال اللبنانيين والفلسطينيين والعرب الآخرين الذين قاتلوا في لبنان قتال الرجال وأكدوا أن « السيف أصدق أنباء من الكتب » . والقاريء وأعضاء هيئة التحرير إذ يرفعون قبعاتهم تحية لأولئك الأبطال ، المرة تلو المرة ، إنما يتمنون لو أن صدور « المجلة » يتأخر المرة تلو المرة ، نتيجة ملاحم الشرف والنضال والتضحية الجديدة التي لا بد أن يخوضها العرب الأصيلون دوما . ذلك أن « هيئة التحرير » هذه . . . وغيرها . . . لا تتمنى أمراً أكثر من أن ترى « هيئة تحرير » الأرض العربية . . وقد أصبحت لها الكلمة الأولى ، واليد العليا ، بين جميع « الهيئات » الأخرى . فليس من كلمة أكثر صدقا وعلمية وأثراً من الكلمة التي تكتب بدماء الشهداء . . . وليس ثمة « مجلة » لها رسالة تثقيفية مثل « المجلة » التي تصاغ كلماتها ومقالاتها في ساحات الصمود والنضال .

وبعد ،

ليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة أكاديمية واثقة نحو تطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

رئيس التحرير

دراسة في علاقة
التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت

د. عبدالرسول الموسى *

يمكن القول أن أهداف التنمية تنطلق مفاهيمها تبعاً لاختلاف أهداف المخططين لعملية التنمية والمنفذين لها وقد نراها من هذا المنطلق تختلف بين مجموعتي الدول التي أطلق عليها اصطلاحاً دولاً متقدمة ودولاً متخلفة وهي اصطلاحات اختلف فيها المنظرون وتعرضت مسمياتها للتغيير ، لا بسبب اختلاف مضمونها ، ولكن مراعاة للعلاقات التي تحكم هذه الدول والتي منها اعتماد الدول المتقدمة على الدول المتخلفة في الحصول على نسبة كبيرة من مصادر الطاقة[1] .

ورغم أن الدول تختلف في مستوياتها بين التقدم والتخلف لكن هناك عنصر مشترك لأوضاعها هذه ، وهو المحرك والباعث والحاسم في عملية التنمية وهذا العنصر هو الانسان ، الذي تدور حوله عملية التنمية وهو نفسه الذي يقوم بهذه العملية .

وإذا أخذنا مفهوم التنمية بمضمونه الواسع فإنها تهدف إلى تحقيق أعلى المستويات الممكنة لرفاهية الفرد وتوزيع عادل لثمار التنمية والقضاء على البطالة والقضاء على الفقر وتلبية الحاجات الأساسية المادية والحاجات الأساسية غير المادية التي تميز بين الدول المتقدمة والمتخلفة والتي تتمثل في الحق في التحصيل العلمي وابداء الرأي وحق تقرير المصير والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تهم المواطنين[2] وهي أمور جميعها تساهم في زيادة القدرة الذاتية في التنمية كما أن عملية التنمية لا

* استاذ مساعد بقسم الجغرافيا بجامعة الكويت .

يمكن أن تتحقق إلا إذا عمت جميع أجزاء الدولة واستفادت منها كل فئات المجتمع .

ومن جانب آخر فإن عملية التنمية لا يمكن أن تستنفذ غرضها أيضاً إلا عندما تتمكن الدولة من استغلال جميع موارد الثروة القومية استغلالاً أمثل . وهذا يعني أيضاً أن عملية التنمية ترتكز على عنصرين هامين ورئيسيين ، الانسان والأرض والقاسم المشترك بينهما هو عملية التنمية وهي موضوعنا اليوم .

إن العناصر الثلاث (الانسان والأرض وعملية التنمية ذاتها) التي ذكرناها تكادأن تتسم بخصائص تنفرد فيها الكويت عن كثير من مناطق العالم سواء كان منها العالم المتقدم أو المتخلف وهناك ثلاثة معايير تميز انفراد الكويت في العناصر الثلاث وهي :

المعيار الأول : وهو معيار متوسط الدخل .

فالكويت يعتبر متوسط دخل الفرد فيها من بين أعلى الدخول في العالم حيث بلغ هذا المعدل ١٧١٠٠ دولار عام ١٩٧٩[٣] .

المعيار الثاني : وهو الهيكل السكاني .

فعملية التنمية في الكويت تعتمد على عمالة ٧٠٪ منها غير محلية وهي ظاهرة تنطلق منها الكثير من مشاكل التنمية في البلاد . كما أن هذه النسبة العالية من العمالة المهاجرة تفرز للكويت ما يمكن أن يسمى بالمشكلة السكانية أو مشكلة الانسان ، إن هذه النسبة تحتم دراسة القضية السكانية وقضية العمالة من منطلق الثنائية أي ـ مهاجرون ووطنيون ـ .

المعيار الثالث : وهو الأرض .

لا يرتبط النمو الاقتصادي ولا التنمية الاقتصادية مباشرة بالموارد الاقتصادية

(*) تعتمد هذه المعلومات على نتائج أولية من دراسة مستقلة يعدها الباحث عن توزيع المجموعات العاملة في الكويت ، دراسة في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للقوى العاملة والبحث مكرس للقوى العاملة في الأسر الخاصة فقط .

الرئيسية بالأرض وبالتالي لا يرتبط التوزيع السكاني ولا توزيع العمالة بمناطق اقتصادية واستثمارية بالأرض .

وبما أن موضوع البحث هو التوزيع السكاني والتنمية فإن المعيار الثاني سوف يأخذ الحصة الكبرى من هذا البحث مع عدم اغفال المعيارين الآخرين . ويجب أن ننوه منذ البداية أن البحث بتركيزه على المعيار الثاني سيستفيد في بعض معلوماته على معلومات ذاتية * خاصة ببحث جار اعداده ولكن كمعلومات أولية نرجو أن تكون أكثر صلابة عندما نحصل على المعلومات النهائية في مرحلة تالية وهذا بالتأكيد سوف يساعد في الحصول على تفاصيل اكثر .

التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على التوزيع السكاني :

تمثل الكويت وضعاً فريداً في العلاقات بين العناصر الجغرافية والاقتصادية وقد فرض هذا الوضع أنماطاً فريدة أيضاً في عمليات التكوين الاقتصادي والاجتماعي والعمراني ، فالكويت ذات مساحة صغيرة لا تتجاوز ١٧ ألف كم٢ ، تربط بين بيئة بحرية بسيطة وبين بيئة صحراوية متطرفة وصغر المساحة هذه فرض بساطة وتناسقاً في الظروف المناخية لم تتح لتناقض التقاء البيئتين مجالاً للتباين المناخي وخلق أنماطٍ جغرافية وإنما تتميز رقعة الكويت بجملتها بتماثل كبير في المناخ ومما كرس هذا الوضع أن أرض الكويت تتميز بذلك بانسجام سطحها وبساطته حيث أن سطحها يمثل السهل المنبسط الذي لا يحد من بساطته إلا بعض المرتفعات أو المنخفضات المتواضعة بحيث لا تتدخل في نمط المناخ . وإن تناسق هذا المناخ مع بساطة السطح تعانق أيضاً مع فقر التربة التي تتكون بشكل رئيسي من الرمال والحصى بحيث أفقدها الدور المطلوب للاستغلال المتنوع ، انعكس هذا الفقر في هذه العناصر الثلاث والحيوية للبيئة على التنمية والنشاط الاقتصادي للسكان في الكويت مما أدى بالسكان إلى التوجه للحصول على رزقهم إلى البحر وكان ارتباط السكان الاقتصادي باليابسة

قليلاً جداً بالنسبة للبحر ، ولقد استمر هذا الوضع منذ أن تكون الكيان الاجتماعي والسياسي في البلاد إلى نقطة التحول التاريخي في الأربعينات عندما اكتشفت ثروة قومية هائلة في باطن الأرض ، وحيث كان هذا الاكتشاف تحولاً اقتصادياً واجتماعياً حاسماً في حياة المجتمع الكويتي وبدأ تحول النشاط السكاني لليابسة ، وقل التوجه البحري وبدأ يتضاءل إلى أن أصبح يمثل دوراً ثانوياً مقابل الدور الرئيسي للنفط وهذا يقوودنا إلى التنويه بأن التكوين الجيولوجي لأرض الكويت يفتقر إلى المصادر الاقتصادية لطبيعة هذا التكوين وذلك لنوعية الصخور التي لم تحتوِ إلا على السائل الأسود (النفط) ، وكميات قليلة من الماء الذي لا يمكن الاعتماد عليها في التنمية . وقد لعب هذا العنصر في التكوين الجيولوجي دوراً رئيسياً بجانب العناصر الثلاثة التي ذكرناها لاعطاء الكويت هذا الوضع المميز والذي سنأتي عليه بعد قليل .

كان لموقع الكويت الجغرافي في أقصى الطرف الشمالي الشرقي لشبه الجزيرة العربية بمسرحها الصحراوي وتطرف مناخها دورٌ في طبيعة تكوين الاستقرار البشري واعطاء هذا الاستقرار شكل التمركز والتكتل في نطاق من الأرض واختيار السكان لبقعة على الساحل حول لسان من الماء والذي أطلق عليه جون الكويت لقد لعبت الظروف السياسية في تلك الفترة دوراً أيضاً بجانب أدوار العناصر الطبيعية ليشكل السكان نمط المجتمعات المنغلقة واعطاء الصحراء ظهرها والتوجه للبيئة البحرية ويشهد على ذلك الأسوار الثلاثة التي كانت تحيط بهذا الاستقرار البشري وتتراجع إلى الخلف باتجاه الداخل في فترات معينة لتفسح للسكان المتزايدين مساحة أكبر من الأرض . لقد كان لطبيعة التكوين الاجتماعي المتمثل بالتركيب القبلي أثره كذلك في توسع هذا الاستقرار ، ولقد حافظ التوسع على جوهرية الأسباب التي ذكرناها نتيجة الاستقرار بمحاذاة البيئة البحرية وبذلك تكونت هناك مراكز متعددة للاستقرار ولكن بامتداد جنوبي دفعها لذلك باتجاه المصدر الجغرافي للتحرك السكاني من شبه الجزيرة من ناحية والمميزات الطبيعية للسواحل وطبيعة الأرض الساحلية التي تحتوي على آبار المياه والبقع « الخضراء » المتناثرة الممتدة من السالمية حتى الفحيحيل جنوباً .

لقد أثرت هذه العناصر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي ذكرناها ، في نمط التوزيع الجغرافي للسكان ولقد كان للنشاط الاقتصادي البحري أثره الكبير أيضاً في خلق مراكز استقرار ساحلية . ولقد مثلت هذه المراكز أسساً قوية للنمو العمراني وللأنشطة الاقتصادية وأصبحت نواة للتنمية في عصر النفط عندما ملكت الدولة قدرة اقتصادية للقيام بعملية التنمية . ويجب أن نوضح أمراً هاماً نستخلصه مما أوردناه في بداية البحث ، ذلك أن تكون المراكز المتناثرة في المنطقة الساحلية وكذلك في واحة الجهراء وهي الاستثناء الوحيد عن بقية مراكز الاستقرار الساحلية نقول أن هذه المراكز لم تلعب دور مراكز اقليمية ذات طبيعة جغرافية مميزة للأسباب التي ذكرناها والمتمثلة بصغر مساحة البلاد واستواء سطحها ووحدة الظروف المناخية ، وإذا كانت هذه المراكز قد استمرت في فترة اقتصادية واجتماعية معينة ، فإنّ هذه المراكز ولبدائية وسائل المواصلات كانت تمثل بعداً جغرافياً عن المركز الرئيسي وهو مركز مدينة الكويت «المسورة» كما أنها أي هذه المراكز كانت تعتمد على ذاتها في الرزق .

بعد اكتشاف النفط واستغلاله في نهاية الاربعينيات والتغير الاقتصادي والاجتماعي والعمراني الذي نتج عنه ودخول النقل والمواصلات واضمحلال النشاط الاقتصادي التقليدي من صيد الأسماك وزراعة الخضروات وصناعة أدوات الصيد ففقدت المسافات الجغرافية تأثيرها وتحولت هذه المراكز إلى مناطق استقرار سكني بالدرجة الأولى وانتقلت تبعيتها الاقتصادية إلى المركز الرئيسي ، وبذلك أصبحت الكويت تمثل نمطاً عمرانياً واقتصادياً وسياسياً يسمى بدولة المدينة .

لقد صاحب التحول الاقتصادي الجذري ، تحول اجتماعي رئيسي . فبعد أن كان سكان البلاد يتكونوا من مجتمع متجانس قليل العدد لم يتجاوز مائة ألف نسمة قبل اكتشاف النفط بفترة وجيزة ، تمثل مدينة الكويت المركز الرئيسي والذي يتمركز فيه حوالي ٩٠٪ من مجموع السكان تتكون من مورفولوجية بسيطة متواضعة تمثل المدينة العربية التقليدية بانفصال عناصرها المركبة وهي المنطقة التجارية والمنطقة السكنية مع تقاربهم لطبيعة المناخ المتطرف وبدائية المواصلات ويفصل هذا المركز

الرئيسي عن المراكز الثانوية الأخرى مسافات جغرافية كانت في تلك الفترة تحتاج إلى رحلة طويلة للتنقل بين هذه المراكز وجاء التحول التاريخي المفاجىء ليقضي على هذا النمط وليحول الكويت إلى مدينة واحدة تتبعها ضواحٍ أو توابع لا تتمتع بذاتية النمو والتطور .

إن العنصر الرئيسي الذي أعطى هذا التحول مميزاته ، هو عملية التنمية ، فالكويت كانت تفتقر لثروة قومية ومصدر اقتصادي كبير وقف حائلاً دون القيام بعملية تأسيس اقتصادي وتنموي للبلاد . فكانت البلاد تفتقر لكل عناصر التنمية الأساسية مثل الطرق والكهرباء والمجاري والماء المسال . كما كانت تفتقر إلى عناصر التنمية الأساسية الاجتماعية المتمثلة بالمؤسسات التعليمية والصحية والاسكان بمفهومها الحديث . إن الهياكل الأساسية في أي بلد تعتبر مقياساً للمستوى الاقتصادي والحضاري وهي في ذات الوقت تفرق بين الدول الفقيرة والغنية كما أن نمط توزيعها مؤشر لمدى عدالة توزيع عناصر التنمية ، فكما يقول David Hilling [٤] . « إن الاختلاف في توزيع الهياكل الأساسية يعطي أساساً لمقارنة الصورة العامة لنوعية الحياة » . ويستطرد فيقول « إن المحك لتحقيق الأهداف الاجتماعية ليس في الزيادة السنوية في انتاج المجتمع ، وإنما في كيفية تهيئة المجتمع نفسه لتحسين حياة أعضائه ، في هذا المجال ، فالكويت كانت تواجه أعقد مرحلة في التنمية وهي في وضع أسس هذه العملية وهي الهياكل الرئيسية .

من الناحية الثانية كان عدد سكان البلاد قليلاً جداً حيث لم يكن يزيد عن مائة وخمسين ألفاً . هذه الصفة الكمية تزامنت مع الصفة النوعية ، إذ أن الأمية كانت تنتشر بين السكان ويفتقرون إلى المهارة المهنية ، وبكلمة أخرى كان سكان البلاد الوطنيون عاجزين عن القيام بالمهمة الكبرى وهي عملية التنمية الجذرية .

لقد امتلكت الدولة قدرة مادية ضخمة هي نتيجة لعوائد النفط وبذلك توجهت إلى سياسة اجتماعية واقتصادية تتمثل برفع المستوى الاقتصادي للانسان الكويتي ونشر التعليم لتحريره من الأمية ورفع مستواه التعليمي إلى أقصى الدرجات

العلمية بحيث يتمكن من المشاركة بعملية التنمية كما أن هذه السياسة تتمثل برفع مستواه الصحي والقضاء على أمراض الطفولة والأمراض الأخرى كذلك تقديم المسكن اللائق وتوفير الخدمات الأساسية ، من ناحية أخرى عملت الدولة على توسيع القاعدة الاقتصادية وذلك بتنويع القطاعات الاقتصادية .

لتحقيق هذه الأهداف على ضوء الواقع السكاني ، كان لا بد من الاستعانة بأيدٍ عاملة متعلمة ومدربة للقيام بهذا العبء لحين بناء القدرة الذاتية للسكان المحليين ، وكانت عملية التنمية من الطموح بحيث أن الدولة فتحت الباب لهجرة كبيرة بحيث فاق المهاجرون السكان المحليين عدداً في فترة زمنية وجيزة مما جعل عملية التنمية تتضاعف لتكون من أجل مجتمعين محلي ومهاجر . وهذه تشكل بذاتها معضلة سنتطرق لها في جزء قادم من هذا البحث .

لقد كان التطور السكاني يسير بسرعة هائلة نتيجة للهجرة وتحسين الأوضاع الصحية للمواطنين وقد تفوقت الزيادة الناتجة عن الهجرة على الزيادة لطبيعية (جدول رقم ٢) .

البناء السكاني في الكويت :

لسنا بحاجة إلى تكرار ما تطرقت إليه البحوث المهتمة بالدراسات السكانية في الكويت والتطرق إلى مسببات وبداية الهجرة إلى الكويت بشيء من التفصيل ولكن باستطاعتنا القول أن الكويت كانت تفتقر إلى الهياكل الأساسية حتى نهاية الخمسينات وذلك بسبب غياب ثروة قومية مهمة حتى قبل ذلك التاريخ ، كما أن السكان في الكويت كانوا أكثر تجانساً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ولم يكن يزيد عددهم عن ١٥٠ ألف نسمة حتى نهاية الأربعينات .

لذا لو كانت هناك دراسات سكانية لتلك الفترة من الزمن لاختلفت عما هي عليه في الوقت الحاضر من حيث المنهج والبعد وذلك لأن مثل تلك الدراسات

ستكون دراسات تتناول سكاناً أكثر تجانساً ، أما في الوقت الحاضر فإنه ـ كما قلنا ـ فإن ثنائية المجتمع في الكويت ، بين مجتمع كويتي متجانس إلى حد كبير ومجتمع مهاجر غير متجانس أبرز عدداً من الخصائص والمميزات لا يمكن اغفالها في الدراسات .

ليست هناك من احصاءات سكانية قبل سنة ١٩٥٧ يمكن أن تفيد الدراسات غير أن الهجرة قد بدأت في الأربعينات ووصلت ذروتها في الستينات ولا زالت مستمرة حتى وقتنا الحاضر . والمؤشر على تطور حجم الهجرة أن عدد المهاجرين عام ١٩٥٧ كان حوالي ٩٣ ألف نسمة وبلغ حوالي ٨٠٠ ألف نسمة عام ١٩٨٠ أي أن حجم المهاجرين قد تضاعف أكثر من ٨ مرات في فترة أقل من ثلاثين سنة ، أما الكويتيون فقد كان عددهم عام ١٩٥٧ (١١٣٦٢٢) نسمة ارتفع إلى (٥٦٢٠٦٥) نسمة عام ١٩٨٠ أي أنهم تضاعفوا حوالي ٥ مرات ، ويتضح من ذلك أن زيادة المهاجرين أكبر من زيادة الكويتين ، ويرجع هذا إلى أن المهاجرين يتزايدون عن طريق الهجرة والزيادة الطبيعية[٥] .

جدول رقم (١)
تطور حجم السكان في الكويت ، كويتيون ومهاجرون في السنوات المذكورة

السنة	كويتيون	مهاجرون	المجموع
١٩٥٧	١١٣٦٢٢	٩٢٨٥١	٢٠٦٤٧٣
١٩٦١	١٦١٩٠٩	١٥٩٧١٢	٣٢١٦٢١
١٩٦٥	٢٠٠٠٥٩	٢٤٧٢٨٠	٤٦٧٣٣٩
١٩٧٠	٣٧٤٣٩٦	٣٩١٢٦٦	٧٣٨٦٦٢
١٩٧٥	٤٧٢٠٨٨	٥٢٢٧٤٩	٩٩٤٨٣٧
١٩٨٠	٥٦٢٠٦٥	٧٩٣٧٦٢	١٣٥٥٨٢٧

المصدر : مرجع رقم (٥)

إن معدل النمو يعطينا وضوحاً أكثر حول الزيادة السكانية للمهاجرين والكويتيين وقد بلغت ذروة النمو السنوي في الفترة بين ٥٧ ـ ١٩٦١ حيث كانت للمهاجرين ١٣,٦٪ وللكويتيين ٨,٦٪ وانخفضت قليلاً بين ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ إذ بلغت ١١,٨٪ و ٨,١٪ على التوالي وتقاربت بين المجتمعين بين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ حيث كانت للمهاجرين ٩,٦٪ وللكويتيين ٩,٥٪ وعادت نسبة الزيادة السنوية إلى الارتفاع ـ للمهاجرين وأصبحت بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ (٨,٧٪) وانخفضت للكويتيين إلى ٣,٥٪ انظر الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

معدلات النمو للكويتيين والمهاجرين

الفترات المختلفة

الفترة السنوية	معدلات النمو السنوي		
	كويتيون	مهاجرون	الاجمالي
٥٧ ـ ١٩٦١	٨,٦	١٣,٦	١١,:
٦١ ـ ١٩٦٥	٨,١	١١,٨	١٠,٠
٦٥ ـ ١٩٧٠	٩,٥	٩,٦	٩,٦
٧٠ ـ ١٩٧٥	٦,٣	٥,٩	٦,١
٧٥ ـ ١٩٨٠	٣,٥	٨,٧	٦,٣

المصدر : عبد الرسول الموسى ومكي محمد عزيز ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إلى الكويت ، دراسة في الجغرافيا الاجتماعية ، وكالة المطبوعات الكويت ١٩٨١ ص ٥٤ .

ولتكتمل الصورة عن البناء السكاني والذي سيقودنا إلى تصور واضح عن العمالة نتعرف هنا على نسبة النوع والتركيب العمري واللذين يلعبان دوراً مهماً في خصائص العمالة فنسبة النوع مهمة في قطاع العمالة وخاصة في الدول النامية والتي

ما زال دور المرأة فيها غير كبير لأسباب مختلفة منها دور التعليم والعادات والتقاليد ، كما أن خصائص الهجرة بذاتها والخصائص الاجتماعية والجغرافية للكويت لعبت دوراً في طبيعة البناء السكاني للمهاجرين إلى الكويت[٦] .

فقد بلغت نسبة النوع بين المهاجرين ذروتها عام ١٩٥٧ أي في بداية الهجرة فقد كانت ٣٦٥,٥ ذكراً لكل ١٠٠ انثى وانخفضت عام ١٩٦١ لتصل إلى ٢٦٧,٤ ذكر لكل ١٠٠ انثى وتابعت انخفاضها حتى عام ١٩٧٥ حيث وصلت إلى ١٤٢,٥ انثى ولكنها عادت وارتفعت إلى ١٦٨,٢ ذكراً لكل ١٠٠ انثى عام ١٩٨٠ نتيجة لتزايد الهجرة الآسيوية المتمثلة بالكوريين ، إن هذه النسبة حتى في أدنى مستوياتها تمثل مؤشراً قوياً للبناء السكاني للمهاجرين والذي يشير إلى طبيعة الهجرة المتمثلة بدوافع الهجرة وهي العمل[٧] فهذه النسب عالية جداً وتمثل مجتمعاً غير متوازن مقارنة بالمجتمع الكويتي المتوازن المستقر والذي تتقارب فيه نسبة النوع بين الذكور والاناث (انظر الجدول رقم (٣)) . ونأتي إلى المؤشر الآخر وهو التركيب العمري والذي يعزز ما توصلنا إليه بصدد البناء السكاني للمهاجرين .

جدول رقم (٣)

نسبة النوع للكويتين والمهاجرين في الكويت في السنوات المختلفة

السنة	كويتيون	مهاجرون	المجموع
١٩٥٧	١٠٨,٦	٣٦٥,٥	١٧٧,٥
١٩٦١	١٠٩,١	٢٦٧,٤	١٦٦,٠
١٩٦٥	١٠٤,٧	٢٣٦,٣	١٥٨,٢
١٩٧٠	١٠٢,١	١٦٦,٤	١٣١,٧
١٩٧٥	١٠٠,٥	١٤٢,٥	١٢٠,٦
١٩٨٠	٩٨,٢	١٦٨,٢	١٣٣,٩

فالتركيب العمري بلا شك مؤشرٌ هامٌ للخصائص السكانية وخاصة للنشاط الاقتصادي للسكان والذي تعتمد عليه عملية التنمية ، فلو أخذنا فئة السن النشطة في أول تعداد لوجدناها عالية جداً تبرز سمات المهاجرين من جهة ، وتوضح إلى أي مدى كانت البلاد في حاجة إلى أيد عاملة تقوم بتنفيذ مشاريع التنمية الطموحة من جهة أخرى ، فقد كانت فئة السن التي تقع بين ١٢ ـ ٦٠ سنة للمهاجرين ٧٩٪ بينما كانت للكويتيين ٥٢٪ ، أما في عام ١٩٨٠ فقد انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٦٥,٨٪(٨) ومع هذا الانخفاض فما زالت هذه النسبة تتصف بالارتفاع وتثير جدلاً دائماً بين الاجتماعيين والاقتصاديين على حد سواء والتي يتمحور حولها كثير من عناصر التنمية ، إن هذا العرض السريع والموجز عن البناء السكاني في الكويت وبالذات للسكان المهاجرين يسهل لنا معالجة العمالة المهاجرة وعلاقتها بالتنمية في الكويت ، فإذا كانت عملية التنمية تنسج خيوطها للانسان نفسه فإن الانسان نفسه هو الذي يقوم بعملية النسيج ، وهذا يتمثل بمجموع السكان وجزئه النشط ، وتتخذ العمالة بعداً خاصاً وعميقاً في الكويت كما أشرنا في بداية الدراسة حيث أن عملية التنمية في الكويت تقوم على اكتاف عمالة يكون منها العمالة المهاجرة جزءها الأكبر المتمثل بنسبة تصل إلى ٧٠٪ .

النمو العمراني :

بسبب الظروف التي شرحناها قبل قليل ، كانت الأوضاع السكنية من التواضع بحيث لا يمكن أن تتناسب مع الأوضاع المستجدة من اقتصادية واجتماعية . كما أن مدينة الكويت بتكوينها العمراني بقطاعاتها المختلفة لا يمكن أن تستمر إذ أنها كانت تشكل عائقاً نحو الاستجابة للظروف الجديدة بخلق مدينة تجارية وإدارية تعكس الأوضاع الاقتصادية والسياسية للبلاد وهذا الحال ينطبق على المراكز الصغيرة . المتناثرة .

فقامت الدولة بخطوة لتحقيق الأهداف المذكورة سابقاً وذلك باستملاكها الأراضي ومساكن المواطنين بأسعار لا تمثل اطلاقاً سعر السوق في ذلك الوقت وذلك

كنوع من أنواع توزيع الثروة الوطنية على المواطنين ونظراً لافتقار البلاد كما أسلفنا للمقومات الاقتصادية الاقليمية ، فقد اضطرت الدولة إلى خلق مراكز استقرار تحتوي على الجانب السكني فقط وقامت بتنظيم هذه المراكز حيث تضم الخدمات الأساسية والاجتماعية ووزعت الأراضي السكنية بأسعار رمزية ، وبهذه الخطوة أرست الدولة دعائم توزيع جغرافي مميز ينفي عنه الذاتية ولا يرتبط بمقومات اقتصادية ، فكان معيار اختيار السكان لهذه المراكز قربها من مدينة الكويت وعدم الابتعاد عن المنطقة العمرانية ، كما أن المعايير الأخرى تتمثل بالتكتل الأسري ثم الاجتماعي المتمثل بالجيران السابقين في مدينة الكويت ، أما المصدر الثالث فهو تنظيمي أي أن من تستملك مساكنهم أولاً يحصلون على أراضٍ في مناطق قرب المدينة ، هذا في بداية الأمر أما بمرور الوقت حيث صاحب ذلك تطور في الحياة الاجتماعية التي جاءت نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة وتطور التعليم وارتفاع مستوى الدخل ، فقد أصبح المعيار في اختيار مناطق السكن هو تمتع المناطق المختارة بالخدمات المختلفة والمستوى الاقتصادي لسكانها وخصائصهم الاجتماعية .

لقد ظهر أول مركز استقرار منظم في عام ١٩٥٤ وهذا المركز هو ضاحية الشامية التي تقع بعد مدينة الكويت مباشرة ثم ظهرت مناطق الدسمة والقادسية وكيفان والفيحاء والشويخ السكني والدعية في عام ١٩٥٧ ثم تلتها مناطق الضواحي المختلفة . ونستطيع القول أنه منذ ١٩٥٤ وحتى عام ١٩٧٨ ظهر ٤٩ مركز وتنقسم هذه المراكز حسب تنظيمها على فترات زمنية حيث نظمت ١٤ ضاحية تشكل ٢٨٪ من جملة الضواحي في الفترة الزمنية ٥٤ ـ ٥٧ ، ثم نظمت ٢٤ ضاحية تمثل ٤٩٪ من جملة الضواحي في الفترة الواقعة من ٥٨ ـ ١٩٦٥ وأخيراً نظمت ١١ ضاحية تمثل ٢٢٪ من جملة الضواحي في الفترة من ٦٥ ـ ١٩٧٨[٩] .

لقد كانت مهمة المراكز الأولى هي استيعاب السكان الذين تركوا مدينة الكويت نتيجة لتملك الدولة لمساكنهم ، أما المناطق التي ظهرت في مرحلة تالية وبالذات في السبعينات فكانت مهمتها استيعاب الأسر الجديدة وتلك الناتجة عن

الزيادة الطبيعية . وهنـاك مراكز كانـت لهـا مهمـة تختلف تماماً عن المراكز الأولى والثانية ، وهي المراكز التي استوعبت سكان المناطق البدوية والتي كانت تمثل مراكز استقرار لها طابعاً اجتماعياً واقتصادياً يختلف عن سكان مدينة الكويت وبعض المراكز الساحلية والتي يمكن أن نطلق عليهم السكان الحضر .

مراكز الاستقرار البدوية كانت تسمى بمناطق العشيش حيث كانت المساكن تتكون من مواد خشبية وصفائح وكانت تفتقر بشكل حاد لكل الخدمات الأساسية والاجتماعية .

وتقع المراكز التي استوعبت سكان مناطق العشيش في أقصى الطرف العمراني من الحزام الذي يطوق مدينة الكويت وتتميز هذه المراكز بأنها منفصلة جغرافياً عن المراكز «الحضرية» كما أنها ـ مناطق العشيش ـ استقبلت سكاناً غالبيتهـم من غـير الحضر .

أمـا مراكز الاستقـرار الأخـرى والتـي استوعبـت بالدرجـة الأولى السـكان المهاجرين . هذه المراكز نمـت وتطـورات استجابـة عفـوية منهـا لاستقـرار الأسر المهاجرة . هذه المراكز لم تخرج من الخرائط إلى حيز الوجود كما هو الحال في المناطق الكويتية ، بـــل كانت مراكز قديمة صغيرة متناثرة في المناطق الساحلية والبعض منها مراكز قديمة داخلية . نمت هذه المناطـق نمـواً عشـوائياً ، وذلك عن طريق تطـوير المساكن القديمة إلى بنايات متعددة الطوابق وتعمير أراضي جديدة ـ وكما قلنـا فإن المناطق الرئيسية تتمثل في حولي والسالمية واللتين تمثلان الثقل السكاني للمهاجرين . وتقع حولي وسط المناطق النموذجية الكويتية وتشكل مركزاً بشكرياً مختلفاً عن المحيط بها . أما السالمية فهي منطقة ساحلية نمت بنفس الطريقة التي نمـت فيهـا حولي ، وتشكلان معاً أكبر مركزين للاستقرار السكني والتجاري . كذلك نمـت بالداخـل مراكز الجهراء والفروانية وخيطان ، وفي المنطقة الساحلية تطورت مناطق الفحيحيل والفنطاس والفنيطيس ، كذلك قام مركز استقرار في أقصى الحدود الجنوبية للبلاد حول ميناء الزور (سعود سابقاً) والذي يمثل ظهيراً لهذا الميناء النفطي ، هذا المركز

يقل فيه السكان الكويتيون ، وتتمثل فيه مساكن مؤقتة وخدمات اجتماعية بسيطة ، كما أنها بدأت تنمو كمنطقة ترفيهية تضم الشاليهات التي يقضي فيه السكان الكويتيون عطلة نهاية الأسبوع . فلو قمنا باحصاء للسكان ، لحصلنا على نتائج لافتة للنظر ، إذ أن التركيب السكاني سيختلف طيلة أيام الأسبوع عن العطلة الأسبوعية المتمثلة بيومي الخميس والجمعة .

إن النمو العمراني ـ كما رأينا ـ كان نتيجة لعاملين رئيسيين :

الأول هو انتقال الكويتيين من مدينة الكويت القديمة إلى الضواحي ، التي خرجت إلى الوجود كمراكز استقرار جديدة .

الثاني هو الهجرة الخارجية والتي كان من نتيجتها نمو وتطور مراكز استقرار قديمة ، تغيرت ملامحها السكانية والعمرانية باستقرار السكان المهاجرون .

الإسكان

هذا التطور في العمران ، صاحبه بلا شك تطور في الإسكان فبالإضافة إلى التحرك إلى الأمام بشكل نسبي في مفهوم الإسكان وإقامة المناطق السكنية التي تضم بيئة سكنية من حيث الخدمات والمرافق ، فقد تطورت أعداد المساكن بشكل كبير واكب التطور في الرقعة العمرانية فقد إرتفعت أعداد المساكن من ٣٣٧٣٨ عام ١٩٥٧ لتتضاعف تقريبا بعد ٨ سنوات لتصل إلى ٧٢٤٦٤ عام ١٩٦٥ . ثم واصلت إرتفاعها لتصل الى ١٨٠٤٠٠ سكنا عام ١٩٨٠ أي أن عدد المساكن تضاعف حوالي ٥ مرات . ولإلقاء الضوء على التوزيع الجغرافي للمساكن على مستوى المحافظات (أنظر الجدول رقم ٤) نجد أنه في عام ١٩٥٧ كانت محافظة العاصمة تضم الجزء الأكبر من المساكن فقد كانت تضم ٢٠٤٦٠ مسكنا في حين أن محافظة حولي كانت تضم ٧٦٥٤ مسكنا أما محافظة الأحمدي فقد كانت تضم ٥٦٢٤ مسكنا . أما في عام

١٩٧٥ فقد تقدمت محافظة حولي إلى المركز الأول حيث كان بها ٨٦٣٦٧ مسكنا وتراجعت محافظة العاصمة إلى المركز الثاني لتضم ٣٣٢٦٦ مسكنا وظلت محافظة الأحمدي في المركز الأخير حيث كانت تضم ١٧٥٧١ مسكنا .

أما في عام ١٩٨٠ فقد حدث تغير في عدد المحافظات ، حيث أضيفت محافظة رابعة هي الجهراء . لكن محافظة حولي ظلت متفوقة في عدد المساكن حيث إرتفع عدد المساكن في هذه المحافظة إلى ١٠٩٦٥٠ مسكنا ، وتأثرت محافظة العاصمة بظهور المحافظة الجديدة حيث ضمت أجزاء منها إلى محافظة الجهراء . فقد بلغ عدد المساكن في محافظة العاصمة ٢٣٦٣١ مسكنا . وتقدمت محافظة الأحمدي إلى المركز الثاني حيث ضمت ٢٩٤٦٥ مسكنا . أما المحافظة الجديدة فقد ضمت ١٧٦٥٤ مسكنا . وفي محاولة أعمق في ربط التوزيع السكاني بأحد عناصر التنمية نختار ثلاث مجموعات من المناطق على أساس طبيعة وجودها وتطورها .

المجموعة الأولى هي مناطق الضواحي والتي تتسم بخصائص معينة أهمها أنها تضم أغلبية سكانها من الكويتيين وأنها جذبت السكان الكويتيين الذين إنتقلوا من مدينة الكويت العاصمة بعملية عبورا إجتماعية وإقتصادية تاريخية وفي مرحلة ثالثة إستوعبت السكان الكويتيين المتكونين من أسر جديدة وعدد هذه المناطق ٢٣ منطقة تتركز في مساحات من الأرض شبه دائرية حول مدينة الكويت وتقع بين الطريق الدائري الأول والسادس .

وهذه المناطق الجغرافية لا تفصل بينها إلا طرق عادية . ويتركز فيها ١٥٪ من مساكن البلاد ، أما نسبة تركز السكان في هذه المجموعة من المناطق فقد كانت عام ١٩٨٠ حوالي ١٨٪ من مجموع سكان الدولة ، فقد بلغ عدد السكان في هذه المجموعة ٢٣٨٥٧٨ نسمة ويتكون غالبية سكان هذه المناطق من الكويتيين ، كما أن هناك قوانين لا تسمح بسكنى غير الكويتيين إلا في حدود ضيقة جدا .

جدول رقم (٤)
التوزيع الجغرافي للمساكن
عامي ١٩٥٧ - ١٩٨٠

المحافظة *	١٩٥٧	١٩٨٠ **
العاصمة	٢٠٤٦٠	٢٣٦٣١
حولي	٧٦٥٤	١٠٩٦٥٠
الأحمدي	٥١٢٤	٢٩٤٦٥
الجهراء	—	١٧٦٥٤
الاجمالي	٣٣٧٣٨	١٨٠٤٠٠

أما المجموعة الثانية من مراكز الإستقرار فتمثل المراكز التي كانت موجودة قبل النفط ونمت بشكل عفوي ، وهذه المناطق تتكون من مراكز كانت متناثرة في المنطقة الساحلية وفي منطقة الجهراء الواقعة شمال غرب مدينة الكويت وتبعد عنها بنحو ٢٠ كم .

أما في الوقت الحاضر فإن النمو العمراني الناتج عن التوزيع الجغرافي للسكان ، قد توسع في الإتجاهين الشمالي والجنوبي بشكل خاص لتلتحم المراكز المتباعدة لتشكل شريطا متصلا من العمران وقد نمت هذه المناطق نموا عفويا لتستوعب السكان المهاجرين بشكل خاص ، وليشكلوا الأغلبية في هذه المناطق . وتتسم هذه المناطق بأنها مناطق خدمية سكنية في وقت واحد إذ أنها نمت سكنيا وتجاريا

* المجموعة الإحصائية ١٩٧٧ ، جدول رقم ٦١ .
** النتائج الأولية للتعداد العام للسكان ١٩٨٠ .

ويوجد بهذه المناطق مثل السالمية وحولي والفنطاس والفحيحيل مراكز تجارية تشكل في مجموعها مركزا رئيسيا في البلاد ، كما أن الطابع السكني في هذه المناطق هو الوحدات السكنية الرأسية المكونة من تجمعات سكنية ذات كثافة عالية بعكس المجموعة الاولى التي تتكون من وحدات أفقية ذات كثافة سكنية خفيفة . كما بدأت هذه المناطق تجذب الخدمات الفندقية والترفيهية بالنظر إلى موقعها الساحلي وطبوغرافيتها الجميلة وبعدها عن منطقة الاكتظاظ في مدينة الكويت التي تواجه صعوبات في المواصلات ومواقف السيارات وتباعد المراكز التجارية والخدمة الادارية .

وإذا ألحقنا بهذه المجموعة مدينة الأحمدي التي كانت تتميز بصفات مختلفة إذ أنها نشأت كمدينة نفطية ، أي أن الإدارة ومركز الشركات قامت بهذه المدينة وأنشأت حولها مساكن المهندسين والموظفين والعمال بهذا القطاع . فكانت طبيعتها مرتبطة بالنشاط النفطي . نقول إذا إعتبرنا هذه المنطقة جزءا من هذه المجموعة يصل عدد مراكز هذه المجموعة ١٥ منطقة ، تتركز كلها في المنطقة الساحلية الممتدة من السالمية حتى الحدود السعودية . تضم هذه المنطقة ٧١٢٧٠ مسكنا يشكلون ٥/ ٣٩٪ من جملة مساكن البلاد ، كما أن سكانها الذين يصل عددهم إلى ٢١٦٢١٧ نسمة عام ١٩٨٠ يشكلون نسبة تصل إلى ٣٣٪ من جملة سكان البلاد .

أما المجموعة الثالثة فهي ذات نمط يختلف عن المجموعتين السابقتين ، إذ أن هذه المجموعة تمتد بين الطريق الدائري الخامس إلى عمق الصحراء في المنطقة الداخلية شمال غرب البلاد ووسطها ، هذه المجموعة كان أغلبها يمثل مراكز إستقرار للسكان البدو والذين كانوا يعيشون حياة إجتماعية تختلف عن المجموعتين السابقتين والتي كانت تشكل تجمعات سكانية ذات توزيع جغرافي ينفرد عن باقي التجمعات إذ أنها بدأت في عمق الصحراء بالقرب من حقول النفط حيث كان معظم سكانها يعملون لدى شركات النفط[١٠] ومن هذه المناطق الأحمدي ، المقوع ، صهيد العوازم ، الشدادية ، الفروانية ، الجهراء ، خيطان ، العباسية ، العارضية ،

الصليبية ، الصليبخات ، الدوحة ، ولقد كان عدد العشيش حتى ١٩٧٥ م ١٩ ألف عشة يشكلون حوالي ١٤٪ من جملة مساكن البلاد ، وتضم عدداً من السكان في نفس العام ١٣١٢٥٧ نسمة وتبلغ نسبتهم إلى مجموع السكان حوالي ٢٨٪ .

وهناك مجموعة رابعة تتوزع على أطراف البلاد وعلى حدودها ، وهي ثلاث مناطق زراعية صغيرة . هي مناطق الشقايا والتي تقع في أقصى وسط البلاد ثم العبدلي وتقع في أقصى شمال البلاد ومنطقة الوفرة وتقد في أقصى جنوب البلاد وهي مناطق زراعية أنشأتها الدولة وشجعت قيام نشاط إقتصادي تفتقر إليه البلاد هو الزراعة وتبلغ مساحة الحيازات الزراعية عام ٧٨/ ١٩٧٩ في البلاد ، ١١٠٧١,٢ دونم . وتوزيعها الجغرافي على المحافظات الثلاث هو : محافظة العاصمة ٣٧٠٩,٩ دونم ، ومحافظة حولي ١٩٧٨,٨ دونم ، ومحافظة الأحمدي ٥٣٨٢,٥ دونم .[11] .

التوزيع الجغرافي للكويتيين والمهاجرين :

كما قلنا في أماكن مختلفة من هذا البحث أن الثنائية الاجتماعية في الكويت تلعب دوراً واضحاً في المجالات المختلفة وأنها تعكس الوضع السكاني للسكان الكويتيين وتتعمق هذه الثنائية في التوزيع الجغرافي حيث نجد أن هناك مناطق تغلب عليها السكان الكويتيون وأخرى تغلب عليها السكان المهاجرون ، وكما اتضح لنا في أكثر من عرض في هذا البحث فإن هذا التوزيع بشكل خاص والتوزيع الجغرافي للسكان بشكل عام يرتبط بالخدمات الاجتماعية والنظم الادارية والتخطيطية بشكل أكبر من العناصر الاقتصادية ومواطن العمالة ، وكما ذكرنا أيضاً فإن وضع السكان الكويتيين الذين يمثلون أقل من نصف مجموع السكان . كل هذا ساعد على خلق خصائص معينة للتوزيع الجغرافي للسكان على مستوى المحافظات ، فنجد في عام ١٩٨٠ كان هناك محافظتان يشكل فيها السكان الكويتيون أقلية . هما العاصمة وحولي ففي محافظة العاصمة يشكل الكويتيون ٣٩٪ . وتلعب مدينة الكويت دوراً

هاماً في هذا المضمار إذ أنها تضم حوالي ٥٠٪ من سكان المحافظة الذين يبلغ عددهم ١٨١٧٧٤ نسمة يشكل الكويتيون ٤,٧٪ فقط من مجموع سكان المدينة وهذا يرجع إلى أن مدينة الكويت بعد التحول التاريخي الذي حدث في أعقاب اكتشاف واستغلال النفط تركزت فيها الصفة التجارية والادارية وهي مركز الادارة الحكومية والشركات وأصبح طابعها العمراني لا يتناسب مع الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية للسكان الكويتيين وتحولت من مدينة ذات مورفولوجية بسيطة تغلب عليها العلاقات الوظيفية المتناسقة وطابع السكن التقليدي إلى مدينة تجارية وادارية تسيطر على مورفولوجيتها المجمعات السكنية العالية والتجارية المعقدة والخدمات الحديثة .

أما المحافظة الثانية التي يشكل فيها الكويتيون أقلية فهي محافظة حولي التي يبلغ سكانها ٧٥٠٧١٣ ويشكل سكانها ٥٥٪ من جملة سكان البلاد وتلعب مدينتا حولي والسالمية الدور الرئيسي إذ أنهما تشكلان ثقلاً سكانياً في المحافظة إذ يبلغ سكان هاتين المدينتين ٢٩٧٩٩٩ نسمة بنسبة ٤٠٪ من سكان المحافظة . يشكل الكويتيون ،٢٧٪ فقط من جملة سكان المحافظة ، ولهاتين المدينتين وضعٌ اقتصادي واجتماعي مميز يرجع تاريخه إلى بداية الهجرة ، عندما بدأت الهجرة بدفعاتها الكبيرة في فترة زمنية قصيرة نسبياً لم تستطع مدينة الكويت استيعاب السكان المهاجرين لأسباب اجتماعية وجغرافية منها أن المجتمع الكويتي في ذلك الوقت كان مجتمعاً تقليدياً تحكمه العادات والتقاليد الاسرية الضيقة ، كما أن خصائصه الاجتماعية والثقافية والديمغرافية تجعله حذراً في قبول اعداد من المهاجرين بتشكيلة معقدة . من الناحية الأخرى فمساحة مدينة الكويت ورقعتها العمرانية ونمط السكن فيها حال دون استيعاب السكان المهاجرين وكانت مدينتا السالمية وحولي المنطقتين الوحيدتين المهيئتين لاستقبال المهاجرين ، حيث كانت توجد بهما مساكن الكويتيين الذين يقضون فيها العطل الاسبوعية والسنوية ، كما أن بعض الكويتيين يقطنون هاتين المنطقتين وكان عدد السكان بهما في ذلك الوقت قليلاً جداً . كما كانت توجد بهما بعض الأراضي الزراعية البسيطة ، فكان أن اتجه السكان المهاجرون إلى هاتين

المنطقتين لتوفر المساكن فيهما ولتهيؤ الظروف الاجتماعية لاستقبالهم هذه الجهات أصبحت نواة لأكبر تركز بشري في الكويت للسكان المهاجرين إذ أن السكان المهاجرين يشكلون ٩٢٪ من جملة السكان فيهما .

نتحول الآن إلى المنطقتين اللتين يغلب عليهما السكان الكويتيون ليشكلا الأغلبية وهما محافظة الأحمدي والجهراء .

يشكل الكويتيون ما نسبته ٥٨٪ من سكان محافظة الأحمدي ويأتي هذا التميز في هذه المحافظة ، كما في المحافظة التالية لسبب رئيسي وهو وجود مناطق بيوت ذوي الدخل المحدود وتوجد بهاتين المنطقتين مناطق ذوي الدخل المحدود بكاملها. وجدير بالذكر أن بيوت ذوي الدخل المحدود مقصورة على الكويتيين فقط لاعانتهم على الحصول على سكن بامكانياتهم المادية المحدودة . فإذا أخذنا مناطق ذوي الدخل المحدود في محافظة الأحمدي التي يبلغ عدد السكان فيها ٢٣٢١٦٧ نسمة والتي تتكون من ١٥ مركزاً بشرياً نجد أن هناك أربع مناطق لذوي الدخل المحدود الحكومي وهي : الصباحية وهدية والرقة وأم الهيمان تضم ٨٧٨٢٧ نسمة[١٢] من الكويتيين تشكل ما نسبته ٣٨٪ من جملة سكان المحافظة ، هذا بالاضافة إلى مناطق توجد بها نسبة كبيرة من ذوي الدخل المحدود .

أما محافظة الجهراء فتصل نسبة الكويتيين فيها إلى ٧٩٪ من جملة سكانها البالغ ١٨٩٩٧١ نسمة فنفس الأسباب المذكورة تنطبق عليها إذ أن هناك منطقتين لذوي الدخل المحدود الحكومي بالكامل وهما منطقة المساكن الشعبية بالجهراء والمساكن الشعبية بالصليبية والتي تبلغ نسبة سكانها الكويتيين ٣٠٪ من جملة سكان المحافظة ، هذا بالاضافة إلى سكان بيوت ذوي الدخل المحدود الموجودة في بقية المناطق والجدير بالذكر أن سكان ذوي الدخل المحدود في هذه المحافظة وبالذات في المناطق التي تسود فيها بيوت ذوي الدخل المحدود ، هم من سكان العشيش الذين نقلتهم الحكومة إلى هاتين المنطقتين انطلاقاً من هدف تحسين الظروف السكنية لهؤلاء السكان والتخلص من الشكل العام لمناطق العشيش .

وننوه هنا بوضوح أن التوزيع الجغرافي لبيوت ذوي الدخل المحدود لا تأخذ به اعتبارات لها ارتباط بالفعاليات الاقتصادية أو حتى اختيار السكان لمناطقهم ، إنما هي مناطق اختارتها الحكومة لبناء مساكن خاصة لسكان العشيش في مناطق على أطراف المنطقة الحضرية (انظر جدول رقم ٥) .

المنشآت الاقتصادية :

يمكننا أن نستخدم المنشآت الاقتصادية وتوزيعها الجغرافي كمؤشر للتوزيع الجغرافي للسكان ، ولكن بدون استباق النتائج أيضاً وتركها للمناقشة في نهاية البحث فهناك دول فرضت عليها طبيعتها الجغرافية والاقتصادية علاقات وطيدة بين التوطن لمختلف القطاعات الاقتصادية وبين التوزيع الجغرافي للسكان وفي بعض الدول نجد أن التوزيع الجغرافي يتعرض للتغيير في حالة ما إذا تغيرت الظروف الاقتصادية وتغيرت أدوار القطاعات الاقتصادية واكتشاف آبار النفط أو مناجم المعادن المختلفة أو اصلاح للأراضي الزراعية ، أو تحول في مجاري الأنهار أو قيام مراكز اقتصادية . ونجد أن متوسط تغير منطقة السكن في بريطانيا مثلاً هو خمس سنوات يكون الدافع الرئيسي لهذا التغيير ، تغييراً في موقع العمل ، كما أن التغيير في التوزيع الجغرافي للسكان في بريطانيا بين وسطها وجنوبها بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن تأثرت الصناعة البريطانية نتيجة تدمير معظمها ، وبروز المصانع المتطورة في دول أخرى ، لهو دليل واضح على العلاقة الوثيقة بين العاملين .

نجد في الكويت ، أن المنشآت الاقتصادية بشكل عام والمنشآت الصناعية بوجه خاص لم تظهر بشكلها الفعال إلا بعد استغلال عوائد النفط ، وتركيز الخدمات والمنشآت في مناطق معينة مثل الخدمات والمراكز الادارية في مدينة الكويت والصناعات في مناطق الشويخ والشعيبة والصليبية والأحمدية والزراعية في العبدلي والشقايا والوفرة والصليبية والجهرة .

جدول رقم (٥)

التوزيع الجغرافي للسكان الكويتيين وغير الكويتيين في المحافظات المختلفة ١٩٨٠

	كويتيون				غير كويتيون				الجملة		
المحافظة	ذكور	أناث	جملة	٪	ذكور	أناث	جملة	٪	ذكور	أناث	جملة
العاصمة	٣٥٠٣١	٣٦٤٢٢	٧١٤٥٣	١٢,٧	٧٧٩٦١	٣٢٥٦٠	١١٠٣٢١	١٣,٩	١١٢٩٩٢	٦٨٧٨٢	١٨١٧٧٤
حولي	١٠١٨٧٠	١٠٢٩٩٠	٢٠٤٨٦٠	٣٦,٤	٣٢٩٣٩٠	٢١٦٤٦٣	٥٤٥٨٥٣	٦٨,٧	٤٣١٢٦٠	٣١٩٤٥٣	٧٥٠٧١٣
الأحمدي	٦٦٧٤٠	٦٨٨٩٠	١٣٥٦٣٠	٢٤,١	٦١٨١٠	٣٤٧٢٧	٩٦٥٣٧	١٢,٢	١٢٨٥٥٠	١٠٣٦١٧	٢٣٢١٦٧
الجهراء	٧٤٨٧٥	٧٥٢٤٧	١٥٠١٢٢	٢٦,٧	٢٧٢٦٧	١٢٥٦٢	٣٩٨٤٩	٥,٢	١٠٢١٤٢	٨٧٨٢٩	١٨٩٩٧١
جملة	٢٧٨٥١٦	٢٨٣٥٤٩	٥٦٢٠٦٥	١٠٠,٠	٤٩٦٤٢٨	٢٩٦٣١٢	٧٩٢٧٤٠	١٠٠,٠	٧٧٥٩٤٤	٥٧٩٦٨١	١٣٥٤٦٢٥

المصدر : النتائج الأولية لاحصاء ١٩٨١ ، مايو ١٩٨٠ .

لقد بلغ عدد المنشآت الاقتصادية في البلاد عام ١٩٨٠ (٣٣٢٠٧) منشأة تتوزع جغرافيا على المحافظات الأربع بحيث تتصدر محافظة العاصمة بقية المحافظات في عدد المنشآت فتوجد بها ١٤٧٦٢ منشأة تشكل ٤٤٪ من جملة منشآت البلاد وتأتي محافظة حولي بالمرتبة الثانية لتضم ١١٩٦٣ منشأة تمثل ٣٦٪ من جملة المنشآت في الدولة ، أما محافظة الأحمدي فتأتي في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢٪ وعدد المنشآت يصل إلى ٣٩٨٣ منشأة ثم أخيراً محافظة الجهراء حيث تضم ٢٥٠٩ منشأة فقط بنسبة ٧,٦٪ . يعمل بهذه المنشآت ٢٣٣,١٦٠ عاملاً ، بينهم ١١٥,٩٥٢ عاملاً في محافظة العاصمة يشكلون نسبة ٤٩,٧٪ من جملة العاملين فتأتي بعدها محافظة حولي وتضم عدداً من العاملين يصل إلى ٦٥٥٧٦ عاملاً بنسبة٢٨,١٪من جملة العاملين في المنشآت ثم تأتي بالمرتبة الثالثة من حيث حجم العمالة في هذه المنشآت محافظة الأحمدي لتضم ٣٨١٠٣ عاملاً بنسبة ١٦/٣٪ من الجملة ، أما محافظة الجهراء فإنها تضم ١٣٥٢٩ عاملاً فقط بنسبة ٥,٨٪ من جملة العاملين بالمنشآت في الدولة عام ١٩٨٠[١٣] هذا التوزيع في المنشآت والعمالة لا ينسجم مع التركز السكاني في المحافظات ، فمحافظة حولي على سبيل المثال تضم ٥٥٪ من جملة سكان البلاد ، في هذا المضمار يجب أن نشير إلى أن الغالبية من سكان محافظة الأحمدي هم من السكان الكويتيين وأن الغالبية من العمالة في هذه المنشآت هم من السكان المهاجرين وقد كان عدد العاملين المهاجرين في محافظة الأحمدي ٣٥٦٤٦ من بين ٣٨١٠٣ عاملاً في المحافظة أي أن نسبة العمالة المهاجرة ٩٣٪ من جملة العمالة في المحافظة والجدير بالذكر أن نسبة السكان المهاجرين إلى مجموع السكان في المحافظة ٤٢٪ ، كما يجدر بالذكر أن ثقل الصناعة في الكويت يوجد في هذه المحافظة في منطقة الشعيبة .

أما لو ناقشنا علاقة المنشآت الاقتصادية بالتوزيع الجغرافي للسكان على مستوى الجنسية بين كويتيين ومهاجرين (جدول رقم ٧) ،فنجد مدى ضعف العلاقة بين هذين العاملين . فبالنسبة للكويتيين نجد أن أكثر من ثلث الكويتيين

يقطنون عام ١٩٨٠ في محافظة حولي ، والربع تقريباً في محافظة الأحمدي والربع الآخر تقريباً في محافظة الجهراء أما أقل نسبة فهي في محافظة العاصمة بينما نجد أن نصف المنشآت الاقتصادية تقع في نفس العام في محافظة العاصمة وأكثر من الربع تقريباً (٢٨,١٪) في محافظة حولي وحوالي ١٦,٤٪ في محافظة الأحمدي وفقط ٥,٨٪ من السكان الكويتيين في محافظة الجهراء هذا الضعف في العلاقة يرجع إلى أن تركز المنشآت يرتبط في الكويت بعوامل معينة لا تدخل العوامل الجغرافية المرتبطة بعناصر رئيسية مثل العلاقة الجغرافية للموقع والمسافة الجغرافية ، والموارد الطبيعية بالمنشآت الاقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدمية أما منشآت محافظة العاصمة فتتركز في مدينة الكويت ، وقد اتخذت هذه الصفة لاعتبارات ادارية وتاريخية . أما بالنسبة للمهاجرين فالصورة العامة متشابهة تقريباً فالغالبية العظمى من المهاجرين ٦٨,٧٪ تقطن بمحافظة حولي والبقية يتوزعون بين بقية المحافظات مع ملاحظة تدني نسبتهم في محافظة الجهراء ، وبالرجوع إلى توزيع المنشآت نجد أن التوزيع الجغرافي للسكان والتوزيع الجغرافي للمنشآت لا يتفق للأسباب التي تطرقنا إليها قبل قليل ، والتي أكدها البحث في سياق مقياس التوزيع الجغرافي للسكان ، والذي لعبت به القضايا الديمغرافية والاجتماعية والاسكانية دوراً في التوزيع الجغرافي للسكان . أما لو عالجنا التوزيع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية الصناعية والتجارية والخدمية ـ على مستوى المناطق لعام ١٩٨٠ ، فإن الصورة ستتضح وتفسر لنا شكل هذا التوزيع . فنجد أن مدينة الكويت القديمة ، داخل السور المزال ، بما تحتله من مركز تجاري واداري تتركز فيها المنشآت حيث أن ٣٦٪ من المنشآت توجد في هذه المدينة . فهذه المدينة تمثل الثقل التجاري وتتركز بها المؤسسات التجارية والخدمية ، عدا الصناعية ، حيث أن معظمها قد نقل إلى منطقتي الشويخ والري الصناعيتين ذات الصناعة الخفيفة . كما أن ٣١٪ من مجموع العاملين في المنشآت في الدولة يعملون في مدينة الكويت . تلي مدينة الكويت مدينة حولي ، حيث التركز السكاني وخاصة للمهاجرين ، وجذبت هذه المدينة كثيراً من المنشآت التجارية والخدمية ويوجد بها

ثالث مركز تجاري في البلاد ، وتتمثل بها ٩,٧٪ من مجموع المنشآت في الدولة ، كما أنها تضم ١٥٪ من جملة العاملين في المنشآت في الدولة .

تأتي بعد ذلك مدينة السالمية ، وتعتبر هذه المدينة المركز الثالث التجاري في البلاد ، وانتقلت إليها كثير من فروع المنشآت التجارية والخدمية والترفيهية وتضم هذه المدينة ٧,٧٪ من جملة المنشآت ، و٥٪ من جملة العاملين بها .

وتحتل منطقة الشويخ الصناعية المركز الرابع من حيث عدد المنشآت ومنطقة الشويخ كانت من أولى المناطق الصناعية التي أنشأت بعد التطور الاقتصادية الذي حدث بعد اكتشاف النفط ، وتتركز فيها الصناعات الخفيفة وتوجد بها محطات تحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية ، كما يوجد بها ميناء تجاري رئيسي.

أما منطقة الشعيبة الصناعية فهي تضم فقط ١٣٠ منشأة نسبتها ٠,٠٤٪ فقط ، وذلك لأن هذه المنطقة تضم الصناعات الثقيلة والمتطورة وبها صناعة البتروكيماوية وبها ميناء لتصدير النفط ، وهذا يفسر قلة عدد المنشآت ، أما نسبة العاملين فترتفع إلى ٦٪ وعددهم ١٢٣٤٤ عاملاً .

وتقع هذه المنطقة في محافظة الأحمدي التي يغلب على سكانها السكان الكويتيين ، ولكن العمالة المهاجرة تتفوق على العمالة الكويتية .

أما في عام ١٩٧٥ ولتوفر المعلومات نستطيع توزيع المنشأة والعاملين فيها على القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وفي البداية نجد أن المنشأة الأقتصادية تتركز في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ، فقد كان عدد المنشآت التجارية بهذا القطاع ١٣٣٩٤ منشأة يعمل بها ٤٥٤٠٢ عاملاً يشكلون ٣٣,٤٪ من جملة العمالة في هذه المنشآت . وتأتي بالمرتبة الثانية قطاع الخدمات إذ كان يضم ٥٤٨٦ منشأة يعمل بها ٢٦٨٧٦ عاملاً ، إلا أن هذا القطاع على الرغم من أنه جاء بالمرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت . إلا أنه جاء ترتيبه الثالث بعد قطاع الصناعات التحويلية الذي كان يضم ٢٨١٠٣ عاملا وترتيبه الثالث في عدد المنشآت التي تضم

٣٥٢٩ منشأة . وتلعب بقية القطاعات دوراً أقل في هذا المضمار إذ أن قطاع البناء والتشييد يضم فقط ٤٩٨ منشأة يعمل بها عدد من العاملين يبلغ ٢٢٦١٤ ثم قطاع الزراعة والصيد الذي يشمل ٢٥٥٨ عاملاً يعملون في ٣٤٣ منشأة[١٣] .

السكان والقوى العاملة :

بالرجوع إلى العرض المتعلق بالبناء السكاني وكما أشرنا في بداية هذا البحث فإن القوى العاملة المهاجرة ونظراً لحجمها الكبير فإنها تلعب دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي وبالتالي في عملية التنمية . ونحن هنا سنعرض لدراسة القوى العاملة لتبيان مدى ما تلعبه من دور في عملية التنمية بشيء من التفصيل .

إن الطلب الحاد على القوى العاملة في بلد يفتقر إلى الأيدي العاملة حجماً ونوعاً يتسبب بلا شك في إيجاد شكل غريب للبناء السكاني يلعب فيه السكان النشطون اقتصادياً دوراً يندر أن يلعبوه في بلد يتوازن فيه العرض والطلب وتتمثل ثنائية الفصل بين السكان الوطنيين والمهاجرين بأوضح صورها في هذا البناء السكاني .

إن البحث في هذا الوضع الغريب للبناء السكاني يحتاج العودة بنا إلى الماضي وهذا أمر مستحيل بحد ذاته كما أن ترك هذا الأمر لعامل الزمن ليحل محل التخطيط في معالجة هذا الوضع له محاذيره أيضاً .

لذا فإن تخصيص دراسات موسعة وعميقة تتناول هذا الموضوع سيمثل إتجاها أكثر عقلانية[١٤] .

فنسبة قوة العمل المهاجرة إلى السكان المهاجرين في سن العمل وصلت عام ١٩٨٠ إلى ٧١٪ في حين أن هذه النسبة بين الكويتيين كانت لنفس العام ٣٨٪ أي النصف تقريبا[١٥] . في حين أن سن السكان في سن العمل بين المهاجرين إلى مجموع السكان لنفس العام كانت ٦٧٪ أما بين الكويتيين فكانت ٥٠٪ .

جـــدول رقــم (٦)

التوزيع الجغرافي للمنشآت الاقتصادية والعاملين فيها ١٩٨٠

المحافظة	عدد المنشآت	٪	الكويتيون	٪	مهاجرون	٪	جملة	٪
العاصمة	١٧٦٢	٤٤	٢٣٦٤	٣٤,٤	١٠١٤٧٨	٥١,١	١٠٣٨٤٢	٥٠,٥
حولي	١١٩٦٣	٣٦	٦٢٧	٩,١	٥٣٣٣٥	٢٦,٩	٥٣٩٦٢	٢٦,٤
الأحمدي	٣٩٨٣	١٢,٤	٣٥٠٠	٥٠,٩	٣٢١٤٦	١٦,٢	٣٥٦٤٦	١٧,٣
الجهراء	٢٥٠٩	٧,٦	٣٧٦	٥,٥	١١٥٨٦	٥,٨	١١٩٦٢	٥,٨
جملة	٣٣٢١٧	١٠٠,٠	٦٨٦٧	١٠٠,٠	١٩٨٥٤٥	١٠٠,٠	٢٠٥٤١٢	١٠٠,٠

جـدول رقـم (٧)

العاملون في المنشآت الاقتصادية وتوزيعهم الجغرافي والنسبة بين الكويتيي والمهاجرين في كل محافظة

المحـافظـة	كويتيـون	٪	مهـاجرون	٪	جمـلة	٪
العاصمـة	٢٣٦٤	٢,٣	١٠١٤٧٨	٩٧,٧	١٠٣٨٤٢	٤٩,٧
حـولـي	٦٢٧	١,٢	٥٣٣٣٥	٩٨,٨	٥٣٩٦٢	٢٨,١
الأحـمـدي	٣٥٠٠	٩,٨	٣٢١٤٦	٩٠,٢	٣٥٦٤٦	١٦,٤
الجهـراء	٣٧٦	٣,١	١١٥٨٦	٩٦,٩	١١٩٦٢	٥,٨
جمـلة	٦٨٦٧	٣,٣	١٩٨٥٤٥	٩٦,٧	٢٠٥٤١٢	١٠٠,٠

هذه الصورة متوقعة مع أنها تدعو إلى إثارة الأسئلة المتعلقة بالكفاءة والبطالة المقنعة وتوجهات عملية التنمية . في نفس الوقت فإن هذه الصورة تقودنا إلى الموضوع الرئيسي وهو دور العمالة المهاجرة في عملية التنمية .

دور العماله المهاجرة في التنمية :

سنركز في هذا البحث على دور العمالة في النشاط الاقتصادي وسنختار قطاعات ثلاثة هي : البناء والتشييد والصناعة والخدمات وإختيارنا لهذه العناصر ينطلق من أمرين ، أولهما أن الكويت تتصف بفقرها في جغرافيتها الطبيعية من مناخ قاس وتربة فقيرة واستواء في السطح وإقتصار تكويناتها الجيولوجية على مصدر واحد وهو السائل الأسود الذي يسمى النفط .

ومما أعطى هذه الظروف صفات معينة ، أن هذا السائل الأسود لم يكتشف

المصدر : جـدول رقم (٦).

إلا حديثا ولم تستغل عوائده إلا لسنوات معدودة مضت ، كما أن تفرد هذا المصدر تسبب في تزامن عملية التنمية ومشاريعها مع إستغلال عوائده فقط بعدما إكتشف النفط وبدأ إستغلال عوائده ، كانت البلاد تعيش عصرا يختلف عن عصر النفط وكان عصر النفط . وكانت أهم عناصر التنمية وهي الهياكل الاساسية والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية في وضع لا يسمح بالمقارنة مع تلك التي في عصر النفط . وينطبق ذلك على الادارة حيث لم تكن هناك أجهزة إدارية مثل تلك التي تشهدها البلاد في الوقت الحاضر .

ولذلك فإن دور العمالة المهاجرة مرتبط تماما مع عملية التنمية في جانبها المادي ،فالذي نعرفه أن لا حجم ولا خصائص سكان البلاد الوطنيين يؤهلهم للقيام بالدور الذي قامت به العمالة المهاجرة وخاصة في بداية إنطلاق مشاريع التنمية .

أما التصنيع وهو القطاع الذي يعتبر تحولا من التخلف للتقدم ، فتعتبر سماته الحالية غريبة تماما عن سمات الصناعة المتواضعة في عصر ما قبل النفط ، فإن العمالة المهاجرة تحمل العبء الأعظم في قطاع الصناعة في البلاد . مما سبق فإن دراسة هذه العناصر الثلاثة يلقي الضوء على دور العمالة المهاجرة في عملية التنمية .

وإذا قمنا بمقارنة بين تعدادين يفصل بينهما ٥ سنوات وهي عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ في هذه القطاعات الثلاثة نجد الأرقام المطلقة ارتفعت كثيرا أما نسبة العمالة في هذه القطاعات الثلاثة إلى مجموع العمالةفتجدها متقاربة جدا إذ أن نسبة العمالة المهاجرة في هذه القطاعات الثلاث إلى جملة العمالة هو ٧٣٪ . عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .

ففي عام ١٩٧٥ كان مجموع العمالة المهاجرة ٢١١٤٤٤ عاملا ، بينها ١٥٥٢٤٦ عاملا في القطاعات الثلاثة ، يشكلون ٧٣٪ كان عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية ٢٢٢٠٩ عاملا ، وفي قطاع البناء والتشييد٣٠٥٠٠ عاملا ، أما في قطاع الخدمات فإنه يضم الجزء الأكبر من العمالة وكان عددهم١٠٢٥٣٧ أما في عام

١٩٨٠ ، فقد إرتفعت أعداد العاملين في هذه القطاعات ، ووصل إلى ٢٨٢٥١٠ أي زيادة قدرها ٨٢٪ عن تلك التي في عام ١٩٧٥ ويتضح دور العمالة المهاجرة في هذه القطاعات في الكويت عندما نقارنها بالعمالة الوطنية في نفس القطاعات ، فقد كان مجموع العاملين الكويتيين في القطاعات الثلاثة عام ١٩٧٥ (٦٨٢٧٩) يمثلون ٧٨٪ من مجموع العمالة الكويتية ، ارتفع هذا العدد الى ٨٣٧٩٠ عام ١٩٨٠ ، لتصل إلى ٧/ ٧٩٪ إن نسبة الكويتيين العاملين في القطاعات الثلاثة تشكل ٨/ ٢٢٪ فقط إلى مجموع العمالة في نفس القطاعات عام ١٩٨٠ . جدول رقم ٧

إن إنخفاض العمالة الكويتية في هذه القطاعات بالنسبة للعمالة المهاجرة هو إستطراد للصورة العامة للعمالة الكويتية في جميع القطاعات إلا أن قلتها الواضحة في هذه القطاعات تعكس التوجهات الاجتماعية للعمالة الكويتية - حيث أن الانسان الكويتي تحول بينه وبين احتراف المهن اليدوية والفنية المتدنية المستوى - كثير من الحواجز الاجتماعية والتي تشجعها عوامل مختلفة منها المردود المادي المتدني في هذه المهن ، والعمل لدى مؤسسات خاصة صغيرة حيث الارتباط مباشرة بصاحب العمل ، وهذا له محاذير إجتماعية ، في مجتمع صغير ومحدود وذي تركيبة إجتماعية قبلية وأسرية ، كما أن إرتباط هذه المهن بالهجرة والمهاجرين من مجتمعات مختلفة يعوق دخول الانسان الكويتي هذه المجالات ، ويجب أن ننوه هنا أن هذه الصورة لا تنطبق على المجتمع الكويتي والانسان الكويتي وإنما هي صورة للعلاقة المعقدة بين الأيدي العاملة المستوردة والوطنية نجدها في مختلف البلدان التي تتعرض للهجرة .

بعض مؤشرات عملية التنمية :

كما قلنا قبل قليل فإن القطاعات الاقتصادية التي إخترناها وهي ، البناء والتشييد والصناعات والخدمات سوف تعطينا مؤشرات عن تطور عملية التنمية . فلقد أوضحنا في سياق هذا البحث أن الكويت كانت تفتقر إلى الهياكل الأساسية وأيضا تفتقر إلى الخدمة الأساسية الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات والاسكان .

جدول رقم (٨)

قوة العمل المهاجرة والكويتية حسب أقسام النشاط الاقتصادي

الجنسية	كويتي		مهاجرون	
النشاط الاقتصادي	* ١٩٧٥	** ١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٨٠
الزراعة والصيد	٣٩٨٣	٥٣٢٠	٣٥٣١	٣٣٠٠
المناجم والمحاجر	١٧٧٩	٢١٦٠	٣٠٨٠	٤٨٢٠
الصناعات التمويلية	٢٢٥٨	٣٧٦٠	٢٢٢٠٩	٤٤٧١٥
الكهرباء والماء والغاز	٢٠٣٤	١٩٠٠	٥٢٣٧	٦٥٨٠
التشييد والبناء	١٧٥٦	١٦٩٠	٣٠٥٠٠	٨٤٦٢٠
التجارة	٦٣٢٧	٤٢٦٠	٣٣٢٣٢	٥٩٤٣٠
النقل والتخزين والمواصلات	٤٥٦٧	٧٦٦٠	١١١١٨	١٨٦٨٠
الخدمات	٦٤٢٦٥	٧٨٣٤٠	١٠٢٥٣٧	١٥٣١٧٥
الجملة	٨٦٩٦٩	١٠٥٠٩٠	٢١١٤٤٤	٣٧٥٣٢٠

المصدر :

* المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٩ .

** أرقام تقديرية ضمن دراسة لوزارة التخطيط عن بعض الخصائص الرئيسية للسكان وقوة العمل ١٩٨٠ .

قبل النفط حيث كان التركز السكاني في مدينة الكويت داخل السور المزال ، لم تكن السيارة معروفة بشكل عام ، ولذلك فلم تكن هناك طرق لمرور السيارات أو لخدمتها ، فكانت هناك طرق تشكل همزة الوصل بين القطاعات السكنية والتجارية والواجهة البحرية ذات النشاط المميز في تلك الفترة . أما بعد إكتشاف النفط وإستغلال عوائده ، فقد دخلت السيارة لتشكل فيما بعد أحد أعقد المشاكل الحضرية في البلاد ، وتطورت الطرق وإمتدت لتكون إحدى مظاهر التطور العمراني وأحد عناصر التنمية . فقد تطورت أطول الطرق فتضاعفت ٨ مرات خلال أقل من ربع قرن .

لقد كانت أطوال الطرق في البلاد ٣٣٠ كم عام ١٩٥٧ ، زادت إلى ٢٧٢٩ كم عام ١٩٨٠[١٦] ، وهذا التطور تطور كمي أما التطور النوعي فيتمثل بتحسين خدمة الطرق وسعتها وربطها لمناطق البلاد المختلفة وكذلك ربط البلاد بالعالم الخارجي . وكذلك مواكبتها لتزايد السيارات وإكتظاظ الطرق بالسيارات وذلك عن طريق بناء الجسور وهذا التقدم والتطور في النقل والمواصلات أثر على التوزيع الجغرافي حيث قربت السيارة المسافات الجغرافية ولذلك يعمل الكثير من السكان في مناطق بعيدة عن مساكنهم .

أما بالنسبة للاسكان فقد واكب التطور في حجم السكان وزاد زيادة كبيرة منذ ١٩٥٧ فقد إرتفع عدد المساكن من ٣٣٧٤٨ إلى ١٨٠٤٠٠ عام ١٩٨٠ ، وهذا يعني أن عدد المساكن قد تضاعف حوالي ٥ مرات[١٨] .

أما بالنسبة لقطاع الصحة ، فحتى نهاية الخمسينات لم يكن في البلاد إلا مستشفى واحد يقع في مدينة الكويت القديمة ، وفي عام ١٩٨٠ كانت هناك ستة مستشفيات موزعة جغرافيا على محافظات البلاد الخمس .

أما بالنسبة للتعليم فقد وصل عدد المدارس بمختلف مراحلها إلى ٤٣٥ مدرسة عام ١٩٨٠ بعدما كان عددها لا يزيد على عدد الأصابع في الأربعينات ، أما الرقعة

العمرانية للبلاد فقد زادت زيادة كبيرة . فبعد أن كانت رقعة البلاد المستغلة بشكل رئيسي في مدينة الكويت القديمة في العشرينات من هذا القرن قد قدرت مساحتها بحوالي ٧٥٠ هكتار،وقدر المخطط الهيكلي للدولة أن تصبح المساحة العمرانية للبلاد في نهاية ١٩٨٠ حوالي ٣٥ ألف هكتار .

أما بالنسبة للتصنيع ، فقد كانت البلاد تمارس الصناعات التقليدية البسيطة وفي مقدمتها صناعة السفن ، إلا أن البلاد قد شهدت توسعا كبيرا في الصناعة ، سواء القائمة على مشتقات النفط وهي صناعة البتروكياويات ، وتتمثل هذه الصناعة في منطقة صناعية كبيرة في جنوب البلاد وهي منطقة الشعيبة ، بالأضافة إلى الصناعات الأخرى القائمة على مواد أولية مستوردة ، وفي البلاد الآن صناعات مواد البناء وصناعة المواد الغذائية بالاضافة إلى صناعة المنسوجات والملابس والصناعات المعدنية وصناعات البلاستيك والزجاج . وأهم الصناعات في البلاد هي صناعة إستخراج النفط ومشتقاتها وصناعة تكرير النفط وتسييل الغاز .

ان ما ذكرناه عن مؤشرات التنمية التي ترتكز على الجوانب المادية منها ، وما سبق أن ـ ناقشناه عن العمالة المهاجرة وتوزيعها على الأنشطة المختلفة يدل بلا شك على أن العمالة المهاجرة تقوم بالدور الأكبر في عملية التنمية لأسباب مختلفة ذكرنا البعض منها ونأتي الآن على ذكر بعضها الآخر والذي نطلق عليه الخصائص الاجتماعية للمهاجرين .

الخصائص الاجتماعية للعماله المهاجرة :

سنركز هنا على بعض الخصائص التي نراها مهمة لأهداف هذا البحث وفي هذا الجزء سنناقش بعض نتائج أولية لموضوع العمالة في البلاد تحت الدراسة وسنلقي بلا شك ضوءا على بعض خصائص العمالة المهاجرة .

أولا : المستوى التعليمي :

إتضح من الدراسة أن حوالي ٣٦٪ من مجموع العينة البالغ حجمها ١٧٠٠ مؤهلاتهم العلمية دون الثانوية وحوالي ٣٤٪ يحملون مؤهلات جامعية فما فوق كما أن هناك ٥ , ٤٪ من جملة العينة أميين .

ويحبذ أن نتعرف بشكل أعمق على المستوى التعليمي للعمالة والعلاقة بينها وبين النشاط الاقتصادي .

في البداية يجب أن نوضح أن نسبة الأمية بشكل عام بين العمالة المهاجرة في الأسر الخاصة منخفضة جدا بالمقارنة بالعمالة المهاجرة بشكل عام في البلاد وخاصة بمستوى الأمية بين العمالة الكويتية حسب إحصاء ١٩٧٥ ، فنسبة الأمية بين العمالة المهاجرة موضوع البحث وصلت إلى ٥ , ٤٪ بينما كانت بين العمالة المهاجرة بشكل عام في تعداد ١٩٧٥ حوالي ٣٢٪ وهذا يوضح أن العمالة في الأسر الجماعية أي العمال الذكور العزاب يتركزون في قطاع البناء والتشييد وترتفع بينهم نسبة الأمية . وهذا ما يؤكده البحث .

إذ ان ٥١٪ من العينة الأمية هم في قطاع البناء والتشييد ويأتي بالدرجة الثانية قطاع التمويل والتأمين ومن ناحية ثانية تتركز العمالة الأمية في منطقة حولي حيث ان ٢٩ عاملا بين مجموع العمالة وهي ٧٧ كانت توجد في هذه المنطقة وتأتي بعدها خيطان ١٧ عاملا . أما لو اردنا التعرف على نسبة أكثر في المناطق فيأتي خيطان في المرتبة الأولى حوالي ١٢٪ من جملة العمالة فيها .

استقرار العمالة المهاجرة :

استقرار العماله سواء من الناحية « الماديه » أو النفسية عنصر مهم جدا في مستوى الانتاجية والكفاءة وبالتالي في عملية التنمية ومع ان هذا الموضوع يحيط به

كثير من التعقيد وخطورة تبني افكار دون تفهم الموضوع بصوره علمية موضوعية ، إلا ان هذا لا يمنع من مناقشته بصورة مبسطة في هذا البحث على أن تتناوله بشكل أوسع في المستقبل في البحث الجاري دراسته وهنا نستخدم مؤشرين حصلنا عليهما من الدراسة الخاصة بهذا البحث وهما مدة البقاء في البلاد والشعور النفسي المنبعث من عوامل كثيره .

وباستخدامنا للمؤشر الاول وهو مدة البقاء في البلاد فأننا نستطيع القول ان هناك استقرارا بين العماله المهاجرة وصلت الى أن ٦٤٪ منهم لا يزالون يعيشون في البلاد منذ أكثر من ٢١ سنة وأولئك الذين لا تقل اقامتهم عن = ١١ سنة (وهذه مدة كفيلة بأن تحقق الأهداف التي ذكرناها قبل قليل) .

ولمعرفة علاقة التعليم بمدة البقاء في البلاد ، أو بكلمة أخرى ، أي من المستويات التعليمية يبقى أصحابها مدة أطول في البلاد ، وهذا يعني مستوى الكفاءة التي تستفيد منها البلاد مدة أطول فسنجد من النتائج الأولية التي حصلنا عليها من الدراسة ان المستويات العليا في التعليم يقضي أصحابها مدة أطول في البلاد وتنخفض مدة البقاء للمستويات المتدنية ففي الفترات الأربع التي اخذناها لمدة البقاء في البلاد وهي أقل من خمس سنوات ، وبين ٥ ـ ٩ سنوات وبين ١٠ ـ ١٤ سنة وأخيرا ١٥ سنة فأكثر نجد أنه في الفترة الأولى تصل سن الحاصلين على الشهادة الثانوية فما فوق الى ٧٧٪ وأن نسبة الأمية حوالي ٦٪ من الذين قضوا في البلاد أقل من خمس سنوات ، أما في الفترة الأخيرة وهي ١٥ سنة فأكثر فإن النسبة بين الحاصلين على الثانوية فأكثر ينخفض الى ٤٦٪ ، وتبقى نسبة الأمية متقاربة مع نسبتهم في الفترة الأولى ونستطيع القول أن أعلى نسبة تتركز في البقاء لمدة طويلة هي من بين الحاصلين على مؤهل دون الشهادة الثانوية وهي ٣١٪ من الذين قضوا في البلاد أكثر من ١٥ سنة ويأتي بعدها مباشرة الحاصلون على الثانوية دون الجامعة ثم أولئك غير المؤهلين ١٨٪ ومثل نسبتهم بين الحاصلين على مؤهلات جامعية فأعلى . نخلص الى القول هنا أن الأميين يقضون أقل مدة في البقاء وأن أكثر الذين يمضون مدة أطول هم

من المؤهلين تأهيلا علميا متوسطا ، ولعل انخفاض نسبة الأميين في المدد الطويلة يرجع الى عدم استمرارية العمل وانتظامه في القطاعات التي يعملون بها كما أنهم لا يتمتعون بنظم العمل التي يتمتع بها أصحاب المستويات العلمية العالية ، ومن الأسباب الأخرى النظره الواقعية للحياة والقناعة التي يتمتع بها هؤلاء ، حيث أن ما يطمحون اليه قدرتهم على تكوين اسره في بلدهم أو تسديد دين أو بناء مسكن أو شراء قطعة أرض ، وهذه تختلف عن النظرة المستقبلية الطويلة التي يمتلكها أصحاب المؤهلات العالية ، كما يجب الا تغفل نقطة مهمة جدا وهي ان نسبة كبيرة هم من المهاجرين الفلسطينين الذين يمرون بمرحلة فريدة في تاريخ الانسانية في القرن العشرين ولكن ما يتعلق بعامل الاستقرار وانعكاسه على المشاركه الاقتصادية وعملية التنمية فمما لا شك فيه ان هذه النسب تعكس عنصرا آخر وهو أن الكويت تحتاج الى عماله من كل مستويات الانشطة الاقتصادية والسلم المهني .

وبمناقشة المؤشر الثاني وهو الشعور النفسي بالاستقرار ومع قناعتنا بأهمية هذا المؤشر ألا أننا انطلاقا من الموضوعية العلمية ، يجب ان نعترف بأنه يتحتم ان نعالج هذا الموضوع بحذر ، حيث أن هذا العامل كما قلنا يحيط به عوامل كثيرة تحتاج الى فرد دراسة خاصة به ، حيث تدخل فيها القضايا النفسية التي لا يمكن أن تنجح إلا اذا وضعت في إطار من الخطط الشمولية نابعة من واقع البيئة آخذة بعين الاعتبار وضع أسس تنموية مستقبلية تحتوي المشاكل المستقبلية آخذين بعين الاعتبار استفادة الأجيال القادمة .

الخلاصة : -

يخلص البحث الى أن بيئة الكويت الطبيعية فقيرة شحيحة في المصادر الاقتصادية باستثناء مصدر رئيسي وهو النفط الذي خرج في بيئة ليجد نفسه الابن الوحيد للعائلة ، تعتمد عليه العائلة وتضع أملها وأحلامها فيه ، ليس من حوله أي مساعد فوجد نفسه يخرج من بيئته الى الخارج لتطور امكانياته ، ان الكويت تواجه وضعا من الأوضاع الفريدة التي تواجهها بعض البلدان وخاصة الخليجية .

اتضح من البحث ان التجمعات السكانية وتوزيعها مرتبط بعوامل تتراوح بين توفير الخدمات وخاصة الطرق والكهرباء والماء ، وبين مناطق خططت ورسمت لتضم عددا محددا من السكان بخصائص اجتماعية واقتصادية معينة ، لا يمكن ان يزداد فيها السكان عن الطاقة المحددة لها على الخرائط .

من العوامل الأخرى طبيعة الهجرة الخارجية لظروف معينة ، ارتبطت بالمناطق التي تتوفر فيها مساكن بغض النظر عن موقعها وهذه المناطق وتلك تضم سكانا بقدرات مختلفة الدخول ويقرر ذلك اختيار مناطق معينة ويتضح لنا هنا من أن السكان واجهوا مشكلة سكنية نتيجة لتعرض بعض المناطق لعملية التطوير سواء لأغراض الخدمات العامة أو لطموح اصحابها لاعادة بنائها لتشمل وحدات أكبر وهذه المساكن عندما يعاد بناؤها فأن مستوى ايجاراتها تصل الى ثلاث أو أربع أضعاف سعرها قبل الهدم . فسكانها القدامى انتشروا في مناطق مختلفة كان المعيار الوحيد هو قيمة الايجار .

وعندما قدمت الخطط الهيكلية والقومية لتطوير البلاد فأن المؤشرات التي استخدمت في تحديد المواقع المختلفة لمراكز الاستقرار ، كانت تتفادى المعوقات التي تتراوح بين وجود آبار النفط ومسار انابيب النفط الى محاولة تفادي ارتفاع تكاليف الخطة وذلك بشغل فراغات المساحات التي تمتد في المستطيلين الذي يمتد الأول منهما من مدينة الكويت الى الجهراء غربا ومن السالمية الى الحدود الكويتية السعودية جنوبا ويوضح ذلك خرائط المخطط الهيكلي الذي يؤكد على أن الشكل الحضري هو تطوير وتوسيع الشكل العمراني القديم وحتى عندما اقترحت الخطط اقامة مدن « اقليمية » كبيرة تضم عددا من السكان تصل الى المليون وهاتان المدينتان هما الصبيه في الشمال وخور المفتح أو الخيران كما نطلق عليها أحيانا في الجنوب ولم توضح الخطط مقومات اقتصادية واجتماعية تكون أسسا قوية لقيام مثل هذه المدن اللهم إلا ما ذكرته الخطة من نظرية التوازن الاقليمي للنمو الحضري .

وعندما ناقش البحث العلاقات بين التوزيع الجغرافي للسكان والأنشطة الاقتصادية اتضح ضعف هذه العلاقة واتضح ان هناك عوامل أخرى تلعب دورا في هذا المجال أوضحها البحث ولهذا فأن التأكيد على معالجة النظريات العلمية والنماذج في أطر محلية مشتملة على المتغيرات المختلفة أكثر جدوى من محاولة التفسير النظري .

فمثال على العلاقة التبادلية بين التوزيع السكاني والتنمية تبين ان محافظة الجهراء التي تقدر مساحتها ١١٤٢٠ كلم٢ وتشكل ما نسبته ٢ , ٦٤٪ من جملة مساحة البلاد تضم ١٨٩٩٧١ نسمه أي ما يعادل ١٤٪ من سكان البلاد فقط وتصل الكثافة فيها الى ١٦ نسمه للكيلو متر المربع (١٨) . تضم هذه المحافظة معظم آبار المياه في البلاد ومعظم المناطق الزراعية .

كما أوضح البحث الطبيعة المميزة للتركيب السكاني والتي لعبت العمالة فيه دورا مهما ، وفرض صفة الثنائية السكانية والاجتماعية ، وهذا يحث على اهتمام بدراسة العماله وطبيعة الاقتصاد الكويتي ، كما بين البحث أن استمرار عملية التنمية بنمطها الحالي وطموحها ستفرض استمرار الدور القيادي للعماله المهاجرة وبالتالي تعمل على تكريس التوزيع الجغرافي القائم وهذا ما تعترف به الخطط الهيكلية .

مصادر البحث

١ ـ انطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف والتنمية ، مركز الانماء العربي بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٨ ـ ٢٢

٢ ـ المصدر السابق ، ص ٢٧

٣ ـ The World Bank, **World Development Report,** 1980, Oxford University Press, New York, 1981 Table 1.

٤ ـ Davild Hilling, 'The Infra Structure Gop' in **'The Third World, Problems and Perspectives.'** Alan, B., Mountjoy (edit) The Macmillan, great Britain 1978, P. 85.

٥ ـ عبد الرسول علي الموسى ، التطور العمراني والتخطيط في الكويت ، ٥٢ ـ ١٩٨٠ ، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨١ ، ص ٣٣ ـ ٣٥ .

٦ ـ لمزيد من التفاصيل انظر عبد الرسول علي الموسى ، التغيرات الاجتماعية وأثرها على الأسكان ودور التخطيط في مواجهة هذه التغيرات ، النموذج الكويتي ، مجلة دراسات المجلد الثامن ، العدد الأول ، الجامعة الاردنية ، ١٩٨١ .

٧ ـ A. Al-Moosa, Non-Immigration to Kuwait, with special Refernce to Asian immigrants, **Journal of The Social Science,** No. 4, Vol. 8, January 1981 P. 294.

٨ ـ هذه النسبة تقديرية ضمن دراسة اعدتها وزارة التخطيط لبعض الخصائص الرئيسية للسكان وقوة العمل ، ديسمبر ١٩٨٠

٩ ـ بلدية الكويت ، اعمالها وانجازاتها ، ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣

١٠ ـ A.AL- Moosa, Bedouin shanly Settlements in Kuwait, Ashudy in Social Geogrophy, Ph.D.Thesis, London University, 1976, PP. 96 - 113.

١١ ـ نشرة الاحصاءات الزراعية ـ ٧٨ ـ ١٩٧٩ ، يوليو ١٩٨٠ ، الادارة المركزية للأحصاء ـ الكويت ، جدول ٢

١٢ ـ النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٠ ، محسوبة .

١٣ ـ تعداد المنشآت ـ ١٩٧٥ ـ الادارة المركزية للأحصاء ، الكويت ـ ١٩٧٧ جدول ٢ .

١٤ ـ عبد الرسول علي الموسى ، الأسكان في الكويت ـ دراسة تحليلية ، دراسة مقدمة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ١٩٨٠

١٥ ـ المصدر رقم ٦

١٦ ـ وزارة الأشغال العامة ، ادارة الطرق والمجاري .

١٧ ـ عبد الرسول علي الموسى ، التطور العمراني والتخطيط في الكويت ٥٢ ـ ١٩٨٠ ـ ص ٤٨ .

١٨ ـ زين الدين عبد المقصود ، محافظة الجهراء ـ دراسة في التخطيط البيئي والتنمية الريفية ـ جامعة الكويت ، ١٩٨١ ، ص ٥٣

الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي

د. اسماعيل عبد الرحمن *

أصبحت الثورة العلمية والتكنولوجية الشغل الشاغل للاقتصاديين ولعامة الناس على حد سواء ، حتى ليخال القاريء لهذا الفيض من الدراسات التي تتناول ابعاد وديناميكية هذه الثورة ومضاعفاتها ، ان ظاهرة التغير التكنولوجي كانت على الدوام ، البؤرة التي تستقطب اهتمام المدارس والنظريات الاقتصادية المختلفة . ومن أجل وضع هذه الظاهرة في اطارها الصحيح ، اخذت هذه الدراسة على عاتقها مهمة تتبع التطور التاريخي لموقف النظرية الاقتصادية من التغير التكنولوجي ابتداء بالنظرية الاقتصادية الكلاسيكية ـ مرورا بالنظرية الماركسية والنظرية الكلاسيكية الجديدة ، والنظرية الكينزية وانتهاء بموقف الفكر الاقتصادي المعاصر .

١ ـ الاقتصاديون « الكلاسيك »

لقد تركت المنجزات العلمية التكنولوجية في مختلف العصور ، وخصوصا في الربع الأخير من القرن الأخير ، بصمات واضحة على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فليس باستطاعة احد ، اليوم ان ينكر دور العلم والتكنولوجيا في إحداث تغييرات جذرية في التنظيم الصناعي والأنتاج ، وفي

* رئيس قسم الأقتصاد و الأحصاء بالجامعة الاردنية

توسيع التجارة ، وتطوير وسائط النقل والاتصال ، وفي تغيير كامل بنية القوة العاملة ، والمجتمع بأسره . كما لا يستطيع احد ان يتجاهل رؤوس الأموال الطائلة التي تستثمر في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي . ومع ذلك فأن غالبية الاقتصاديين المحدثين اسقطوا هذه المنجزات من حساباتهم ولم يستوعبوا التطور العلمي التكنولوجي لدى تحليلهم لديناميكية النمو الاقتصادي ، كظاهرة اقتصادية صميمة ، بل اعتبروه في أحسن الأحوال ، ظاهرة تقع خارج نطاق الهموم والمشاغل الأقتصادية .

والغريب ايضا ان الأقتصاديين القدامى ، على تواضع ما عايشوه من تطور علمي وتكنولوجي بالمقارنة مع التطور العلمي والتكنولوجي الحديث قد اعاروا العلم والتكنولوجيا من الأهتمام اكثر مما أعاره لهما الأقتصاديون المحدثون .

ومن اللافت للنظر ان الفكر الأقتصادي لم يهمل دور العلم والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي الا في وقت متأخر من القرن التاسع عشر ، عندما اصبح الاقتصاديون اكثر اكاديمية وتنظيرا وأبعد عن حقائق الحياة الصناعية والتجارية ، وأضيق نظرة من اسلافهم .

ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر مثلا كان أقطاب المدرسة التجارية كما يقول شبينغلر[1] :

« يؤكد على أهمية الاختراع والتحسينات التكنولوجية وعلى الحاجة لادخالها بسرعة وفعالية للصناعة . . . عن طريق تشجيع العلم التجريبي وتطبيقه ، ليس فقط في حل المشكلات العسكرية ، وإنما ايضا في حل مشكلات التعدين والنقل وغيرها من المشكلات ذات الأهمية الاقتصادية » .

« . . . وقد حصل التطبيق العملي للعلم على تشجيع مستمر من مباركة فرانسيس بيكون للتجديد والتغير التدريجي ومن فلسفته في المنفعة . . . ولأن العديد من التجاريين الانكليز (من أمثال غروGrew وبيتيPetty) الذي كان

بعضهم واقعا تحت تأثير بيكون ، والتجاريين الفرنسيين (خاصة كوليرGolbert) وكثيرين غيرهم كانوا يدركون اهمية الاختراع ، فأنهم كانوا يشجعون انشاء الاكاديميات والمدارس لرفع شأن العلم ولنشره ولوضعه موضع التطبيق » .

أما الاقتصاديون الكلاسيك ، الذين اعقبوا التجاريين ، فقد تميزت دراساتهم الاقتصادية بالواقعية والشمول . لقد كان اقطاب المدرسة الكلاسيكية أول من طور نظريات التنمية الاقتصادية عن طريق محاولة معرفة اسباب النمو في الدخل القومي على المدى الطويل ، وتحليل وفهم العملية التي يتحقق بموجبها هذا النمو .

لقد هاجم الأقتصاديون الكلاسيك القيود التي فرضها التجاريون ، ودعوا الى حرية التجارة ، ولكنهم لم يتجاهلوا العوامل الاقتصادية الأضيق كالتكنولوجيا مثلا . ان كتاب آدم سميث المعروف باسم « ثروة الأمم » (١٧٧٦) يعبر عن ادراك عميق للعوامل الكامنة وراء النمو الأقتصادي ، فهو يؤكد على اهمية تقسيم العمل ، الذي ينتج عن توسع السوق ، والذي يؤدي الى تطوير مهارات العاملين ، وتحسين التكنولوجيا ، وزيادة الانتاج .

كما أن آدم سميث يتطرق في كتابه المذكور لبعض العوامل التي تحكم التطور العلمي التكنولوجي فيشير الى ان تحسين ادوات الانتاج لا يتم على أيدي الحرفيين العمليين فحسب ، وانما على ايدي « الفلاسفة وذوي القدرة على التكهن » أيضا ، كما يقول بأن نمو التجارة والتخصص يؤدي الى زيادة كمية المعارف العلمية زيادة اساسية[٢] .

لقد استوعب آدم سميث التطور العلمي التكنولوجي ضمن هذه الحدود فقط ، وهي ضيقة بلا شك ، ولكن عذره في ذلك ان الثورة الصناعية لم تكن قد بلغت اوجها بعد ، عندما كتب «ثروة الأمم » وإلا لما اختار ان يتحدث عن مصانع الدبابيس اكثر من حديثه عن مصانع الحديد أو غيرها من المصانع التي كانت لا تزال في بداية عهدها .

وبالمثل اعار الاقتصاديون الكلاسيك ، الذين جاءوا بعد سميث والذين عاشوا فورة الثورة الصناعية ، اهتماما خاصا لعملية النمو الاقتصادي مع ان توقعاتهم لمستقبل هذه العملية كانت تصطبغ دائما بصبغة من التشاؤم . ويمكن ان نعزو ذلك الى انهم كانوا يستندون في تحليلاتهم الى ثلاث فرضيات هي : قانون الغلة المتناقصة ، ومبادىء مالتوس في السكان ، وضمنيا ، بقاء المستوى التكنولوجي على ما هو عليه .

لقد كان ريكارد مثلا يعتبر الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية ، ولكنه كان على قناعة تامة بعجز هذا القطاع عن توفير المواد الغذائية اللازمة للسكان المتزايد عددهم باستمرار فهو يقول : « مع ان قوة الانتاج يمكن ان تكون ، في ظل ظروف ملائمة ، اكبر من قوة السكان ، إلا انها لن تستمر طويلا على هذه الحالة ، لأنه طالما كانت الأرض محدودة من حيث الكمية ، ومتفاوتة من حيث النوعية ، فأن اي زيادة في رأس المال الموظف عليها ستؤدي الى انخفاض في معدل الانتاج ، بينما تستمر قوة السكان على ما هي عليه . . . . . »

« ومع ضغط السكان على وسائل الرزق ، يكون العلاج الوحيد إما في تخفيض عدد السكان أو تراكم رأس المال بسرعة أكبر . وفي البلدان الغنية ، حيث يجري استغلال جميع الاراضي الخصبة ، فأن العلاج الثاني ، لا هو بالعملي ولا هو بالمرغوب فيه ، لأنه لن يؤدي في النهاية إلا الى مساواة جميع الطبقات في الفقر »[٣] .

بعبارات أخرى ، وبايجاز شديد ، يمكن تلخيص النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي كما يلي :

في مرحلة مبكرة من مراحل النمو ، يكون عدد السكان قليلا بالمقارنة مع المواد الطبيعية المتاحة ، الأمر الذي يجعل مستوى الارباح ، ومعدل تراكم رأس المال ، والأجور ، مرتفعا نسبيا . وفي هذه الحالة فإن المستوى المرتفع للتراكم

يؤدي الى زيادة الانتاج . ولكنه يؤدي أيضا الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة ، وهذا يؤدي بدوره الى ارتفاع الأجور ، كما ان ارتفاع الأجور يؤدي الى زيادة عدد السكان . ولما كانت الفرضية الرئيسية التي انطلق منها الكلاسيكيون هي ان كمية الأرض ثابتة ، فإنهم استخلصوا من هذا التسلسل « المنطقي » نتيجة أخرى مفادها ان زيادة عدد السكان سيؤدي الى تناقص متوسط انتاجية وحدات العمل الاضافية ، ولهذا فمع استمرار تزايد السكان تميل الأجور لابتلاع جزء اكبر أكبر من مجمل الانتاج ، بعد دفع الريع ، ومن ثم تنخفض الارباح ، فيقّل الدافع للاستثمار ، ويقل الطلب على الأيدي العاملة ، فتصل الأجور الى حد التفاف ، وعندها تبدأ الأرباح في التزايد من جديد ، فطالما كان مجمل الإنتاج ، بعد دفع الريع ، اكبر من مجموع الأجور كانت هنالك ارباح . ولكن عندما يزداد عدد الأيدي العاملة الى الحد الذي يصبح فيه مجموع الأجور مساويا لمجمل الأنتاج ، تتلاشى الأرباح حتى ولو كانت الأجور في مستوى الكفاف . وعندها سيتوقف التراكم ويحل الركود .

ومع ان ريكارد وأدرك بثاقب بصيرته ، شأنه في ذلك شأن آدم سميث ـ ان تحسين الالات نتيجة لتقسيم العمل ونتيجة لزيادة مهارة العاملين ، هو الذي اتاح للصناعة البريطانية فرصة التفوق ، إلا انه لم يدرك الدور الذي يمكن للتقدم التكنولوجي ان يلعبه في زيادة الانتاجية الزراعية وبالتالي في حل معضلة توفير الغذاء الكافي للسكان المتزايد عددهم باستمرار . لقد كان ريكاردوا يعتقد ان زيادة الانتاجية عن طريق المخترعات والمكتشفات لن يحول دون حدوث حالة من الركود الاقتصادي وإنما سيؤدي فقط الى « تأجيل وقوع يوم القيامة »[٤] .

وبالمثل لم يفت جون ستيوارت ميل ان يدرج التقدم العلمي التكنولوجي بين العوامل الأكثر فاعلية في زيادة الانتاج ، مثله في ذلك مثل التعليم والتكوين الرأسمالي وزيادة عدد السكان ، وتقسيم العمل وزيادة مهارة العاملين ، بل ان ميل اعطى ميزة للتعليم في النمو الأقتصادي لما له من آثار اقتصادية واجتماعية

ولدوره في نشر المعارف العلمية والتكنولوجية حتى قيل عن جون ستيوارت ميل أنه كان « اول اقتصادي بريطاني يؤكد على اهمية المعرفة التطبيقية »[٥] ومع ذلك فإن ميل لم يستطع ان يتخطى حدود الفكر الريكاردي في هذه القضية بالذات .

ان تشاؤم ريكاردووالمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية فيما يتعلق بمستقبل التراكم الرأسمالي ومستويات الدخل نابع من ايمان اقطاب هذه المدرسة بقانون الغلة المتناقصة . مبدأ مالتوس في السكان ، وقد كان خطؤهم بالتالي كامنا في تقليلهم من اهمية التقدم العلمي التكنولوجي في مقاومة الميل نحو تناقص الغلة . كما ان التقدم العلمي التكنولوجي ، كما اثبت التطور التاريخي اللاحق ، اظهر خطأ معتقداتهم بحتمية انخفاض معدلات الربح وتزايد الريع . اما بالنسبة لنظرية مالتوس في السكان فقد ثبت ايضا انها غير كافية لتفسير التغيرات السكانية التي طرأت على العالم الغربي منذ انتشار الثورة الصناعية .

ومن هنا يمكن القول ان الفكر الكلاسيكي لم يتجاهل الظاهرة التكنولوجية تجاهلا كليا ، إلا أنه لم يفلح في تحديد دورها المميز في عملية النمو الاقتصادي ، وإنما أولى جل اهتمامه لمتغيرات اقتصادية اخرى كالنمو السكاني والتكوين الرأسمالي وتناقص الغلة الزراعية ، التي اعتبرها اكثر اهمية من التغير التكنولوجي .

٢ ـ كارل ماركس وفريد ريش اينغلز

في منتصف القرن التاسع عشر ركز ماركس اهتمامه بشدة على التغير التكنولوجي كعامل اساسي من عوامل النمو الأقتصادي في ظل علاقات الانتاج الرأسمالية ، غير ان انتقاده اللاذع للنظام الرأسمالي ، ودعوته الدائبة لتقويض دعائم النظام ، كان أحد الأسباب الرئيسية في تأليب قطاعات واسعة من أوساط المتنورين والمثقفين ضده ، الأمر الذي أدى الى نوع من التعتيم على آرائه حول تشابك العلاقات بين العلم ، والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية ، ولهذا فان ما جاء

في كتابات ماركس واينغلز حول ديناميكية التطور الرأسمالي لم يحظ إلا باهتمام قليل ، في العالم الغربي ، على الأقل . وفيما يلي سنحاول بايجاز شديد ، ان نعرض لأهم المقولات الماركسية ذات العلاقة المباشرة بالتطور العلمي التكنولوجي ، ودوره في التنمية الاقتصادية والقواعد التي تحكم هذا التطور .

يؤكد الفكر الماركسي ان النظام الرأسمالي قد حقق زيادات لم يسبق لها مثيل في الانتاجية وفي سيطرة الانسان على الطبيعة . ففي « البيان الشيوعي » يقول ماركس واينغلز إن « البرجوازية ، خلال حكمها الذي لا يكاد يبلغ مائة سنة ، قد خلقت من القوى الانتاجية الهائلة اكثر مما خلقته الأجيال السابقة مجتمعة »[٦] .

وهما يفسران ذلك بأن البرجوازية فريدة في نوعها ، كطبقة حاكمة لأنها ، بعكس كل الطبقات الحاكمة التي سبقتها ، والتي كانت مصالحها الاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحافظة على الأوضاع السائدة ، كما هي بدون تغيير ، فان جوهر السلطة البرجوازية هو الديناميكية التكنولوجية تستطيع . « إن البرجوازية لا تستطيع البقاء بدون التثوير المستمر لأدوات الانتاج ، وبالتالي لعلاقات الأنتاج وكل العلاقات الاجتماعية ، بينما كانت المحافظة على أنماط الإنتاج بدون تغيير هو الشرط لبقاء جميع الطبقات السابقة »[٧] .

منذ ظهور النظرية الاقتصادية كعلم من العلوم ، والاقتصاديون يميزون بين نمطين من النمو : النمو الموسع Extensive والنمو المكثف Intensive ، ومن الممكن تتبع الفرق بين هذين النمطين في الأقتصاد السياسي الكلاسيكي بشكل خاص ابتداء من آدم سميث وانتهاء بكارل ماركس وفريد ريش اينغلز .

يقول ماركس : ان الانتاج « يتمدد سنويا لسببين ، أولا لأن الرأسمال المستثمر في الإنتاج ينمو بصورة مستمرة ، وثانيا : لأن الرأسمال يستغل بصورة اكثر انتاجية »[٨] .

أي ان ماركس كان يميز بين مصـــدرين اســاسيين من مصــادر النمــو الاقتصادي : التوسع الكمي في رأس المال ، وزيادة كفاءة استغلاله ، وعلى هذا الاسـاس قرّر ماركس ان النمـو الاقتصـادي يكون موسعـا « اذا توسـع مجـال الانتاج » ، ويكون مكثفا » اذا جعلت ادوات الانتاج أكثر كفاءة »

ولكن ماركس لم يقف كما فعل الاقتصاديون الآخرون ، عند حد صياغة تعريف النمو المكثف والنمو الموسع ، وإنما حدد ، بالاضافة لذلك ، العامـل الرئيسي في تحقيق النمو المكثف ألا وهو التقدم العلمي التكنولوجي ، فهو يقول :

« مثل زيادة استغلال الثروة الطبيعية عن طريق زيادة الحد الذي تبذله قوة العمل ، فان العلم والتكنولوجيا يمدان رأس المال بقوة تمدد مستقلة عن حجم رأس المال المستغل فعلا » .[١٠]

ان الفهم الماركسي لتطور العلم غير منفصل عن المفهوم الأوسع للمادية التـاريخية فكمـا ان الظـروف الاقتصـادية السائـدة ومتطلبـات الانتـاج تشـكل المؤسسات السياسية والاجتماعية للإنسان ، كذلك فهي تصوغ نشاطه العلمي في جميع المراحل التاريخية . ان العلوم لا تنمو وتتطـور استجابـة لعوامـل داخلية ذاتيه ، وإنما يجب فهم العلم ، من وجهـة النظـر المـاركسية ، بصفتـه نشاطـا اجتماعيا يستجيب للمتغيرات الاقتصادية ، فحاجات الانسان المتغيرة دائمـا هي التي تحدد مسار التقدم العلمي . لقد كان ماركس منظرا للتقدم العلمي المادي على اساس انه استجابة للمشكلات التي تبرز في مجال الانتاج . أي ان المفهوم المادي للتاريخ لا يقبل بفكرة استقلال العلم عن المجـالات الحياتية الأخـرى ، فعلـم الفلك مثلا ـ كما يقول ماركس ـ تطور على أيدي قدماء المصريين نتيجة لحاجتهم الملحة للتنبؤ بمواعيد ارتفاع وانخفاض منسـوب المياه في نهـر النيل ، كمـا ان استخدام الالات في العملية الانتاجية في القرن السابع عشر كان « ذا اهمية بالغة (لتطور العلوم) لأنه زود علماء الرياضيات في ذلك الحين بقاعدة عملية وحافز لتطوير علم الميكانيكا »[١١]

وبالمثل يفسر اينغلز تطور العلوم في عصر النهضة على اساس انه جاء استجابة لمتطلبات الصناعة في ذلك الحين ، فهو يقول : « اذا كانت العلوم قد نهضت من جديد بقوة لم يكن يحلم بها احد ، بعد ان تبدد ظلام العضور الوسطى وتطورت بسرعة مذهلة ، فإننا مدينون للإنتاج في تحقيق هذه المعجزة » . [١٢]

ثم يمضي اينغلز ليشرح العلاقة المتبادلة بين تطور الصناعة وتطور العلوم ، فيقول : « لقد تطورت الصناعة تطورا بالغا بعد الحملات الصليبية ، فحققت مجموعة من المنجزات الميكانيكية (النسيج ، صناعة الساعات ، المطاحن) والمنجزات الكيماوية (الصباغة ، التعدين ، ، الكحول) والفيزيائية (العدسات)، وهذه المنجزات ليست مجرد مادة للتأمل ، وإنما هي تشكل بحد ذاتها ادوات لازمة لأجراء التجارب ، لم تكن موجودة من قبل ، الأمر الذي فتح المجال لبناء ادوات أخرى جديدة ، وبهذا يمكن القول ان العلم التجريبي المنظم قد أصبح ممكنا لأول مرة »[١٣] .

وفي رسالة كتبها في كانون الثاني عام ١٨٩٥ ، يوضح اينغلز وجهة نظره هذه فيقول : « اذا كانت التكنولوجيا ، كما تقول ، تعتمد اعتمادا كبيرا على مستوى تطور العلم ، فإن العلم يعتمد اكثر بكثير على مستوى التكنولوجيا ومتطلباتها . فاذا ما كان المجتمع بحاجة الى تكنولوجيا ما ، فأن هذا يساعد على تطور العلم اكثر من عشر جامعات »[١٤] .

لقد عجز الاقتصاديون الكلاسيك من امثال سميث وريكاردو وميلز ، عن فهم ديناميكية التطور العلمي التكنولوجي ومردوده على الانتاج ، بينما استوعب ماركس واينغلز هذه الظاهرة واحلاها مكانة بارزة في تحليلهما للتطور الاقتصادي للمجتمعات الصناعية . وقد انتقد اينغلز مفاهيم الاقتصاديين الكلاسيك ونظرتهم المتشائمة لمستقبل النمو الاقتصادي ، فقال :

« من يستطيع ان يبرهن على ان انتاجية الأرض تتزايد وفقا لمتوالية حسابية ؟

ان مساحة الارض محدودة . هذا صحيح ! كما ان القوة العاملة التي تستغل مساحة الأرض هذه تزداد مع زيادة السكان ، ودعنا نعترف ايضا بأن زيادة انتاج الأرض لا تسير بشكل مواز لكمية العمل المبذول ، ولكن يتبقى هناك العنصر الثالث ، الذي يتجاهله الاقتصاديون ، وهو العلوم . ان تطور العلوم ايضا لا حدود له ، شأنه في ذلك شأن النمو السكاني . . . ان العلوم تتضاعف ، على الأقل بنفس سرعة تضاعف عدد السكان . ومن المعروف ان السكان يزدادون ، بالمقارنة مع عدد افراد الجيل السابق . ولكن العلم ايضا يتقدم ، بالمقارنة مع حجم المعرفة الموروثة عن الجيل السابق ، وفي ظل ظروف عادية . وفقا لمتوالية هندسية أيضا »

ثم يتساءل اينغلز : « وهل هنالك مستحيل للعلوم ؟ »[١٥] ان هذا العرض الموجز للتحليل الماركسي في فهم التقدم العلمي التكنولوجي وعلاقته المباشرة بالنمو الاقتصادي يظهر بوضوح عمق هذا التحليل وبعد نظر كل من ماركس واينغلز ، حيث انهما لم يتجاوزا المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد فحسب ، وانما اقتربا كثيرا ايضا من تحليل المفكرين الاقتصاديين في عصر الثورة العلمية الذي نعيش فيه .

٣ ـ الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد

في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، جرى تحول واضح في اتجاهات الفكر الاقتصادي ، حيث بدأت ملامح مدرسة اقتصادية جديدة ، عرفت باسم المدرسة الكلاسيكية الجديدة تتكون وتحل تدريجيا محل التقاليد الكلاسيكية في دراسة الاقتصاد . وكان من اسباب هذا التحول ان الاستنتاجات المتشائمة للاقتصاديين الكلاسيك قد ثبت بطلانها في هذه الأثناء ، فبعكس توقعات ريكاردو وجون ستيورات ميل ، استطاعت البلدان الصناعية ان تحقق وتيرة عالية من النمو ، وان تحافظ على مستوى من الأجور اعلى من حد الكفاف ،

كما تميزت معدلات الربح فيها بالارتفاع ايضا . ولهذا لم يعد التخوف من الركود الاقتصادي ومن تدني الأجور الى حد الكفاف ، امرا يشغل بال الأقتصاديين ، وكان من نتيجة ذلك ان الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد من أمثال جيفونز Jevons ، وأجور edgeworth ومارشال Marshall ، ووكستيد Wicksteed ، ومينغر Menger ، وولراس Walras ، وباريتو Partto ، وكلارك Clark ، وفيشر Fisher ، ووكسيل Wicksell ، وبيجو Pigou ، سرعان ما حولوا اهتماماتهم من النمو الأقتصادي على المدى الطويل الى الاهتمام بمباديء التوزيع الأمثل للموارد على المدى القصير ، ومن دراسة التوازن بين الأنتاج والسكان الى دراسة ميكانيكية السوق ، اي من التحليل الديناميكي (المتطور الحيوي) الى التحليل الستاتيكي (الخامل) ، وكان هذا يعني ايضا الانصراف عن الدراسات التي تتصف بالشمول والنظرة المستقبلية الى تفحص تفاصيل عمل النظام الاقتصادي على المدى القصير ، مثل قرارات المنتجين والمستهلكين وتفاعلهم لتحديد اسعار السوق والاهتمام بالقضايا الآتية وهكذا قلبوا ظهر المجن للأقتصاد الكلي لكي يتفرغوا لدراسة الاقتصاد الجزئي ، وفي الوقت نفسه تخلى الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد عن التوجه الأجتماعي التاريخي في دراسة الاقتصاد ليتبنوا الأساليب النظرية والرياضية ، متأثرين في ذلك بأساليب العلوم الطبيعية .

ان هذا التركيز على تحليل مشكلات محدودة لم يكن ناجما ، بطبيعة الحال ، عن عجز الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد عن التصدي لدراسة تعقيدات النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، وانما هو ناجم ، كما يبدو من كتاباتهم عن قناعة تامة بأن تحقيق المنافسة الكاملة يحقق بصورة تلقائية ، استمرار النمو الاقتصادي ، وبالتالي فلا داعي للانشغال بتحليل ديناميكية النمو .(٦٩)

ولهذا يمكن القول بأن احداً من الأقتصاديين لم يعد يهتم بمناقشة طبيعة النمو الأقتصادي مناقشة منهجية شاملة منذ حوالي ١٨٥٠ وحتى الحرب العالمية الثانية .

لقد كان واضحا منذ نهاية القرن التاسع عشر ان جزءا كبيرا من التراكم الرأسمالي في العالم الغربي لم يكن ليتحقق لولا التقدم العلمي التكنولوجي ، ومع ذلك كان الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد ينظرون الى هذا التقدم وكأنه لا علاقة له بمجال تخصصهم ، بل اعتبروا الظاهرة التكنولوجية غير خاضعة للتفسير والتحليل الاقتصاديين .

لقد اعترف مارشال ، في تفسيره لأسباب النمو الأقتصادي السريع الذي شهدته بريطانيا بعد عامن ١٧٦٠ ، بأهمية التحسينات التكنولوجية التي ادخلت على صناعات النقل والنسيج ، والحديد والفحم ، ولكنه كان يميل للاعتقاد بأن عملية الاختراع وعملية تبني التكنولوجيات الجديدة تتطوران بصورة تدريجية ومستمرة ، ووفقا لقوانين وقواعد مستقلة عن قوانين الأقتصاد وقواعده . فهو يقول مثلا :

« ومع ان مخترعا او منظما او ممولا عبقريا يبدو وكأنه عدل البنية الأقتصادية لشعب من الشعوب بضربة واحدة ، إلا ان ذلك الجزء من دوره الذي يبدو ليس بالسطحي ولا بالعابر ، يتبين لدى الدراسة بأنه يتمثل فيما ليس هو أكثر من اطلاق العنان لحركة واسعة كانت في مرحلة الإعداد منذ زمن طويل » .[١٧]

أي ان ما يبدو وكأنه تغير جذري ومفاجيء في تكنولوجيا الانتاج هو في الحقيقة ليس الا نتيجة لجهود جماعية لعدد كبير من المكتشفين السابقين ، أو هو كما يقول مارشال ايضا : « ليس سوى نتيجة لعملية تقدم وانتشار المعرفة » [١٨] تلك العملية التي اعتبرها الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد تسير وفقا لقوانين خاصة بها . ومن هنا ايضا كان التناقض بين اتباع المدرسة الواحدة في تفسير دوافع التقدم العلمي والتكنولوجي ممثلا في المخترعات ، فبينما كان البعض يؤكد على الطبيعة « العفوية » أو « المستقلة » لعملية الاختراع كان البعض الآخر يستشف دافعا ماديا وراء تحقيقها . لقد قال الاقتصادي البريطاني السير ستامب مثلا ، في محاضرة القاها في ذكرى جيمس وات ، بأن دافع الفضول وفكرة الشهرة هي التي

تلعب الدور الأكبر في تحفيز المهندسين أو الفيزيائيين أو الكيميائيين على الاختراع ، بينما اكد اقتصاديون آخرون مثل جي . بي كلارك وسير ارنولد بلانت على العوامل الاقتصادية كدافع للاختراع ، كالأسعار النسبية وحالة التجارة واحتمالات تحقيق الربح [١٩] . غير ان باستطاعتنا القول ان الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد ، بصورة عامة ، ركزوا على مبادىء التوزيع الأمثل للموارد ضمن اطار ستاتيكي راكد استثنوا منه ليس فقط التغير التكنولوجي وإنما ايضا مجموع التغيرات التي كانوا يطلقون عليها اسم المتغيرات « الثقيلة » كالسكان وكتلة رأس المال والتكنولوجيا [٢٠] .

استطاعت النظرية « الجزئية » للكلاسيكيين الجدد ان تصمد حتى الى ما بعد الحرب العالمية الأولى . غير ان هذه الحرب والأزمة الاقتصادية التي اعقبتها ، وما رافقها من بطالة جماعية دفع الأقتصاديين لأعادة النظر في مشكلات النمو الاقتصادي وبالتالي للأهتمام من جديد بعوامل النمو في الأجل الطويل ، أي بالعوامل التي كانت تعتبر من قبل « خارجية » كالعلم والتكنولوجيا والتنظيم والاستثمار والسكان والبنية الاجتماعية . وقد كان الاقتصادي النمساوي الأصل شومبيتر Sehumpeter أول من رد الاعتبار لهذه العوامل ، مؤكدا بذلك على أهميتها بالنسبة للعملية التنموية . وقد أكد شومبيتر بشكل خاص على أهمية العوامل المسؤولة عن التذبذبات الاقتصادية مبرزا بصورة خاصة ما أسماه بالتجديدات التنظيمية . لقد ربط شومبيتر ربطا وثيقا بين المنظمين والمخترعات التكنولوجية . فالتقدم الأقتصادي ، من وجهة نظره ، هو نتيجة لهذه المخترعات التي يستغلها المنظمون لاعادة تنظيم الانتاج بصورة أكثر كفاءة عن ذي قبل . وبعكس من سبقوه من الكلاسيكيين الجدد ، خاصة جون ستيوارت ميل ، لم يكن شومبيتر يؤمن بتدريجية واستمرارية تدفق المكتشفات العلمية والاختراعات التكنولوجية ، وإنما كان يعتقد بأن التقدم العلمي يتحقق على شكل قفزات أو فورات تحدث فجأة ثم تخبو . وقد استند شومبيتر على هذه المقولة في تفسير الدورة الاقتصادية التي تتميز بمراحل متعاقبة من الازدهار والكساد .

لقد اعطى شومبيتر ـ كما اسلفنا ـ دورا مركزيا للمنظم في عملية التطور التكنولوجي . لأن المنظم ، بالنسبة له ، هو المخترع . وهو الذي يتولى اختيار عوامل الانتاج وكمية الوحدات المستخدمة من كل منها في العملية الانتاجية . وهنا لا بد من الاشارة الى ان شومبيتر يميز بين ثلاث مراحل مختلفة لعملية التغير التكنولوجي هي : مرحلة الاكتشاف ، ومرحلة الاختراع ، أي وضع الاكتشاف موضع التطبيق ، ومرحلة التقليد أو مرحلة شيوع الاختراع . واعتبر شومبيتر مرحلة الاختراع هي اهم هذه المراحل الثلاث ولهذا اعطى اهتمامه كله لها فأهمل بذلك مرحلتي الاكتشاف والتقليد ، ولهذا ايضا اعطى اهمية مركزية للمنظم المخترع وفي تبرير ذلك يقول شومبيتر :

« حالما يجري التغلب على مختلف انواع المقاومة الاجتماعية لشيء جديد كلية وغير مجرب ، يصبح من السهل ليس فقط عمل الشيء نفسه مرة ثانية وانما ايضا عمل اشياء مشابهة في اتجاهات مختلفة ـ وهكذا يؤدي النجاح الأول الى ظهور عنقود من النجاحات »[٢١] .

ولا يخفي على احد ان في هذا التبرير محاولة واضحة للتقليل من اهمية المرحلة الثالثة ـ مرحلة الشيوع ـ من المراحل المتعاقبة لعملية التغير التكنولوجي . اما بالنسبة للمرحلة الأولى مرحلة الاكتشاف ـ فان شومبيتر يسقطها كلية من حساباته الاقتصادية بل يقول بوضوح ان مرحلة الاختراع لا تعتمد بالضرورة على مرحلة الاكتشاف .

« ان الاختراع ممكن بدون اي شيء يمكن تسميته اكتشافا ، كما ان الاكتشاف لا يحفز بالضرورة على الاختراع . . . والاكتشاف وحده ليست له اية اثار اقتصادية على الاطلاق »[٢٢] .

ان شومبيتر لم يرفض فقط فكرة اعتماد الاختراع على الاكتشاف ، وانما اكد ايضا بأن العملية الاجتماعية بفرز الاختراعات تختلف « اقتصاديا واجتماعيا » عن العملية الاجتماعية التي تعزز المكتشفات .

لقد لعب شومبيتر دورا اساسيا في اعادة تركيز الأنظار على اهمية التغير التكنولوجي عندما سلط الأضواء على دور المنظم في عملية النمو الاقتصادي . فالمنظم بالنسبة لشومبيتر هو مركز الثقل في هذه العملية ، التي تأخذ على يد المنظم ، شكلا أو اكثر من الأشكال التالية : تقديم سلعة جديدة ؛ استخدام طريقة انتاجية جديدة ، فتح اسواق جديدة ، استغلال مصدر جديد من مصادر الطاقة واخيرا اعادة تنظيم صناعة من الصناعات . ولكن شومبيتر فشل في تقديم نظرية متكاملة للتغير التكنولوجي عندما فصل فصلا اعتباطيا بين المراحل الثلاث وعندما قلل من اهمية البحث العلمي ومدلوله الاقتصادي بالنسبة لظهور الاختراعات فعملية البحث العلمي ، أو عملية الاكتشاف ، تبدو وكأنها تجري وراء الكواليس وبعيدا عن الأنظار ، بالنسبة لشومبيتر فهو يتجاهلها ويكتفي بتسليط الأضواء على عملية الاختراع ، التي تبدو من تحليله وكأنها تظهر كاملة النمو ، لا تسبقها مرحلة اعداد ولا تتبعها مرحلة تطوير وتحسين . ونتيجة لذلك تبدو ظاهرة الاختراع ، في تحليلات شومبيتر ، كظاهرة منعزلة نلمس نتائجها ولكننا نجهل خصائصها كما نجهل المراحل التي تمر فيها للوصول الى وضعها اقتصاديا موضع التنفيذ والاستغلال .

يضاف الى ذلك ان دور المنظم ، كمحور في عملية التغير التكنولوجي ، كما صوره شومبيتر ،لم يعد على هذا المستوى من الأهمية في ايامنا هذه . صحيح ان الجزء الأكبر من عملية التجديد التكنولوجي كان يتم في السابق اما بواسطة المخترعين انفسهم أو بواسطة المنظمين الذين كانوا يشترون حق استغلال المنتج الجديد أو الأسلوب الانتاجي الجديد . ولكن المؤسسات الانتاجية الكبيرة هي التي اصبحت تقوم بهذه العملية اليوم ، حيث يشارك فيها ، وضمن المؤسسة الواحدة ، عدد كبير من الأفراد الى درجة اصبح من الصعب معها تحديد دور مميز للمنظم .

٤ ـ كينز وما بعده

كان الاقتصاديون القدامى والمحدثون حتى منتصف الثلاثينات من هذا القرن لا يعيرون اهتماماً لمشكلات العمالة والبطالة ، لأنهم كانوا يعتقدون ان النظام الاقتصادي يمكن ان يتعرض لنكسات مؤقته قد تؤدي الى ظهور بطالة مؤقته ، ولكن النظام الاقتصادي سرعان ما يستعيد حيويته فتسوى مشكلة البطالة بصورة تلقائية . غير ان ازمة الثلاثينات الكبرى اظهرت بطلان هذا الاعتقاد . ففي خريف عام ١٩٢٩ حدث انهيار في الأسواق المالية الأميركية ، سرعان ما امتد الى الصناعات المختلفة ، التي شرعت في تسريح الأيدي العاملة بالجملة . فقد كانت نسبة العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الاميركية في شهر حزيران عام ١٩٢٩ لا تزيد عن واحد في المائة من القوة العاملة . ولكن هذه النسبة ما لبثت ان وصلت في اذار عام ١٩٣٣ ، الى اكثر من ٢٣ في المائة[٢٣] . وقد امتدت هذه الأزمة فشملت سائر البلدان الرأسمالية ، حيث بلغ مجموع عدد العاطلين عن العمل ٣٥ مليونا في البلدان الرأسمالية الصناعية فقط[٢٤]) . ولم يتمكن الاقتصاد الرأسمالي العالمي من تجاوز هذه المحنة ، وبالتالي من تحقيق العمالة الكاملة من جديد الا بعد اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية .

وقد دفع عمق هذه الأزمة الكثيرين من الاقتصاديين الى التشكيك في صحة النظريات الأقتصادية السابقة ، ولكن تفسير اكاديميا معقولا لاستمرار البطالة لم يظهر إلا عام ١٩٣٦ عندما اصدر الاقتصادي الانكليزي جون مينارد كينز كتاب « النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود » الذي تضمن نظرية كاملة في التوظيف . ومع أن نظرية كينز العامة كانت بمثابة ثورة في الفكر الاقتصادي إلا أنها اقتصرت في التحليل على متغيرات اقتصادية في المدى القصير ، فأظهرت العلاقة ، من منظور الاقتصاد الجزئي ، وعلى أساس ستاتيكي بين الدخل والاستهلاك ، والادخار والأستثمار ، وأهملت العوامل الديناميكية المؤثرة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل مثل التراكم الرأسمالي والعلوم والتكنولوجيا والسكان . لقد افترض

كينز ، في تحليله ، أن العوامل التالية معطاة وثابتة : « . . . . مستوى المهارة وكمية العمل المتاح ، وكمية ونوعية المعدات ، والتقنية ودرجة المنافسة وأذواق المستهلكين وعاداتهم . . . »[٢٥] أي أن كينز حدد نفسه باطار تحليلي جاد فقد ركز على قضايا المدى الطويل التي كانت الشغل الشاغل للأقتصاديين من أمثال ماركس وشومبيتر .

لقد حاول بعض الاقتصاديين الذين برزوا بعد كينز ، وخصوصا هارود R.F.Harrod ودومر E.D Domar أن يعينوا النظرية الاقتصادية الحديثة عن طريق سد الثغرات التي ظهرت في تحليلات كينز ، فطوروا نماذج تنموية « ديناميكية » اخذت بعين الاعتبار التغيرات على المدى البعيد ، في الاستثمار والانتاج ، والدخل والادخار ، بهدف تحقيق « توازن ديناميكي » أو وتيرة نمو مطردة . ولكنهم استمروا في النظر الى التغير العلمي التكنولوجي على اساس انه عامل غير اقتصادي » أو « خارجي » . فلم يتمكنوا من الربط بين التقدم التكنولوجي والاستثمار ، ولا بين التقدم التكنولوجي والعمالة والدخل . كما لم يحاولوا فهم العوامل التي تتحكم في وتيرة التقدم واتجاهاته . غير ان تزايد الاهتمام بدراسة عوامل النمو الاقتصادي ادى تدريجيا الى تزايد الاحساس لدى الأقتصاديين بأنه لم يعد من المعقول عمليا الاستمرار في تجاهل دور العلم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية.والعلم التطبيقي يلعب دورا بارز الأهمية في النمو الأقتصادي الحديث . وقد كانت هذه التهويمات بداية سلسلة من المحاولات الجادة لادخال العلم والتكنولجيا ضمن اطار النظرية الأقتصادية . وقد كان الاقتصادي الاميركي سيمون كوزنيتيس Simon Kuznets من أوائل الرواد في هذا المجال . ويبدو ذلك واضحا حتى في الكتابات الأولى لكوزنيتس ويشكل خاص في « النظرية القطاعية للنمو » ، فهو يقول ان فرعا أو اكثر من الفروع الصناعية يمكن في فترة معينة ، ان تكون القطاعات القائدة في الاقتصاد الوطني لبلد من البلدان حيث تدخل عليها تحسينات تكنولوجية سريعة ومستمرة ، فتستطيع ، بفضل ذلك ، ان تجرّ وراءها بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى . ولكن كوزنتيس لم يستبعد

احتمال تأخر هذه الفروع الصناعية في اللحظة التي ينتهي فيها مفعول التحسينات التكنولوجية، ولهذا يقول بأنه لا بد من اعطاء مركز القيادة لفروع صناعية اخرى تكون اقدر على الاستفادة من التطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة ، اذا ما اريد لعملية النمو ان تستمر .

وقد لجأ كوزنتيس لاثبات صحة مقولاته للاستشهاد بالتجارب التنموية لعدة بلدان فأشار إلى أهم ما يميز أنجح هذه التجارب وهو الانتاجية المتعاظمة التي لا يمكن أن تتحقق إلا :

« من خلال الاختراعات الرئيسية ، أي تطبيق المعرفة التكنولوجية الجديدة على عملية الانتاج الاقتصادي . . ولم يعد من الضروري في هذه الأيام التأكيد على أن العلم هو قاعدة التكنولوجيا الحديثة ،وان التكنولوجيا الحديثة هي بدورها قاعدة النمو الاقتصادي الحديث . فبدون ظهور وتطور العلم الحديث والتكنولوجيا القائمة على العلم ما كان من الممكن لا للانتاج الاقتصادي ولا للسكان أن يتزايدا بمثل هذه الوتائر العالية طوال القرن والنصف الأخير في البلدان المتطورة . صحيح أن نمو المعرفة المجربة ، أي التعميم العلمي للمعلومات التجريبية ، وكذلك التكنولوجيا الحديثة القائمة على العلم . كانت شروطا ضرورية ولكنها ليست كافية . إن المعرفة بحد ذاتها لا تكفي . . . ومع ذلك فإن لنمو العلم والمعرفة التكنولوجية أنماطا خاصة بها ، وعلى الرغم من صعوبة تحديد هذه الأنماط (خصوصا بالنسبة للاقتصادي) فلا بد من محاولة ذلك لأنها ذات علاقة وثيقة بالنمط الذي يظهره النمو الاقتصادي الحديث »[٢٦] .

وفي محاولة لتحديد هذه الأنماط ، يميز كوزنتيس بين (أ) الاكتشاف العلمي ، كإضافة للمعرفة ، (ب) الاختراع ، أي وضع المعرفة الموجودة موضع التطبيق لتحقيق هدف نافع و (جـ) التجديد (الابتكار) . وهو أول إستخدام صناعي لاختراع ما ، و (د) التحسين وهو التطبيق المحدود ، وأخيرا (هـ) إنتشار التجديد

الذي غالبا ما ترافقه التحسينات . ويقول كوزنتيس بأن هناك تأثيرات متبادلة بين هذه المراحل المتعاقبة حيث تؤدي التنمية الصناعية إلى مزيد من التحسينات والاختراعات والاكتشافات العلمية ، كما توجد أيضا إختناقات ما بين هذه المراحل لأن الاكتشافات العلمية لا تؤدي جميعها بالضرورة إلى إختراعات ، كما أنه لا يجري إستغلال جميع الاختراعات ، وبالمثل فليس جميع الابتكارات بالضرورة إبتكارات ناجحة وهنا يعترف كوزنتيس بأننا : لا زلنا نجهل الكثير حول هذه العلاقة المتشابكة بين مراحل التطوير التكنولوجي ، ولهذا فهو يركز على عملية تحويل الابتكار للمعرفة العلمية الجديدة والاكتشافات إلى إستخدامات إنتاجية ، فيؤكد على أهمية ثلاثة عوامل ، في هذا الصدد ، هي (أ) الاستثمار الرأسمالي (ب) المواهب التنظيمية (جـ) السوق .

ويخلص من ذلك إلى إستنتاج مفادة أن النمو الاقتصادي هو ، بالتالي ، محصلة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية[٢٧] .

وقد أكد كوزنتيس في مرحلة لاحقة بصورة أشد على أهمية العلم والتكنولوجيا ، مشيرا إلى أن الاستثمار الرأسمالي لا يشكل مقياسا كافيا للنمو الاقتصادي ، وقال ان أهم رأسمال لاي بلد صناعي متقدم هو رأسماله البشري ، وما يتوفر لديه من معارف علمية وتكنولوجية ناجمة عن التعليم والتدريب .

٥ ـ الفكر الاقتصادي المعاصر

تمثل نهاية الحرب العالمية الثانية بداية لانعطاف حاسم في موقف الفكر الاقتصادي المعاصر من قضايا التغير التكنولوجي . فمع إعادة بناء إقتصاديات البلدان التي دمرتها الحرب ، والنهوض الاقتصادي المذهل لكل من ألمانيا الغربية واليابان ، ومع بروز قضية التخلف الذي ترزح تحته البلدان المستقلة حديثا ، إنتقل مركز الثقل في الدراسات الاقتصادية من الهموم الكينزية التي كانت تتمحور حول « العمالة الكاملة » إلى قضايا النمو والتنمية . وبتزايد الاقبال على دراسة عوامل

النمو الاقتصادي ، تولدت قناعات لدى أوساط واسعة من الاقتصاديين المعاصرين بأن التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة ،وبين المتقدمة والنامية لا يفسره فقط عدد الالات التي تسخرها الدول المختلفة في عمليات الانتاج ، وبأن النظرية الاقتصادية التقليدية ، التي تعزو الزيادة في الانتاج للزيادة في معدل رأس المال المستثمر بالنسبة لكل فرد من أفراد القوة العاملة ، قاصرة عن تحديد وتحليل عوامل النمو الاقتصادي . لقد كانت هذه النظرية تفسر النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتسارع معدل التراكم الرأسمالي ، وبأن الزيادة في إنتاجية العمل سببها زيادة سرعة الوتائر التي يحقق الاقتصاد القومي بموجبها إضافات لما يتوفر من كتلة رأسمالية ، بل ان إقتصاديا معاصراًمثل وولت روستو W.Rostow اعتبر « انطلاق » نحو النمو الاقتصادي مرادفا لارتفاع مفاجيء في معدل الادخار وفي صافي التكوين الرأسمالي(٢٩) .

وفي مقابل هذه النظرية تزايدت الأدلة والبراهين ، في منتصف الخمسينات من القرن الحالي ، على أن :

(١) التغير التكنولوجي يشكل ، بدون ريب ، أحد العوامل الرئيسية ، إن لم يكن العامل الرئيسي ، في تحقيق وتائر عالية للنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة .

(٢) العوامل الكامنة وراء التغير التكنولوجي هي ، في الأساس ، عوامل إقتصادية يمكن إخضاعها للتحليل الاقتصادي ، وليست ، كما كان شائعا من قبل ، عوامل « خارجة » عن مجال التحليل الاقتصادي .

(٣) من الممكن مع تطوير أدوات التحليل الاقتصادي ، قياس نسبة مساهمة التغير التكنولوجي في النمو الاقتصادي بصورة رقمية .

وقد كان لاثنين من الاقتصاديين الأميركيين المعاصرين هما أبراموفيتس M.Abramovitz وسولو R.Solow دور الريادة في تحقيق هذا الانعطاف الذي كان بداية مراجعة وتعديل لأجزاء رئيسية من النظرية الاقتصادية .

ففي بحث نشرة عام ١٩٥٦ بعنوان « إتجاهات الموارد والانتاج في الولايات المتحدة منذ عام ١٨٧٠ » ، أثار أبراموفيتس كثيرا من التساؤلات حول نجاعة الأدوات التي تستخدمها النظرية التقليدية في تحديد دور العوامل المختلفة ومدى مساهمة كل منها في تحقيق النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة منذ عام ١٨٧٠ ، لقد حاول إبراموفيتس في بحثه المذكور أن يحدد نسبة مساهمة التغيرات في المدخلات من رأسمال وعمل في إرتفاع الدخل الفردي في الولايات المتحدة ما بين عامي ١٨٧٨ و ١٩٥٣ ، فوجد أن معدل الدخل الفردي قد تضاعف خلال الفترة المذكورة أربع مرات بينما سجلت المدخلات من رأس المال والعمل في الفترة نفسها زيادة تبلغ حوالي ١٤ في المائة فقط ، وهنا تساءل أبراموفيتس عن مدى صحة النظريات الاقتصادية التي تعزو أية زيادة في معدل الدخل الفردي إلى زيادة كمية المدخلات من رأس المال والعمل ، حيث قال : في الفترة الواقعة ما بين ١٨٧٨ و ١٩٥٣ تضاعف الناتج المحلي الصافي بالنسبة للفرد الواحد وبالأسعار الثابتة أربع مرات تقريبا ، بينما تضاعف السكان أكثر من ثلاث مرات . إن مصدر الزيادة الكبيرة في الناتج الصافي للفرد الواحد ليس هو في الأساس الزيادة في المدخل من العمل ولا حتى الزيادة في رأس المال . . وإنما يجب البحث عن مصدرها ، بصورة رئيسية ، في مجموعة القوى المجهولة التي تسببت في إرتفاع الانتاجية ، أي الناتج لكل وحدة من الموارد المستغلة »[٣٠] .

ومع أن أبراموفيتس كان يميل إلى تسمية هذه القوى المسؤولة أساسا عن إرتفاع الانتاجية بإسم « التغير التكنولوجي » إلا أنه أطلق عليها ، فيما بعد ، إسم « العامل المتبقي » ResiduaL ـ مؤكدا في الوقت نفسه عقم النظريات التي تعتبر النمو الاقتصادي مجرد تكديس للمزيد والمزيد من عوامل الانتاج التقليدية (رأس المال والعمل) ، ولهذا قال أيضا في بحثه المذكور ، أن النمو غير المفسر في إنتاجية الموارد يمثل . في الواقع ، « مقياسا لمدى جهلنا »[٣١] بديناميكية النمو الاقتصادي .

أما سولو فقد نشر عام ١٩٥٧ مقالا بعنوان « التغير التكنولوجي ودالة الانتاج

الكلية »[٣٢] حلل فيه الزيادة في الانتاجية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ١٩٠٩ و ١٩٤٩ ، فوجد أن معدل الرأسمال المستثمر لكل شخص ـ ساعة قد إرتفع ، خلال الفترة المذكورة ، في القطاع الخاص خارج القطاع الزراعي ، بنسبة ٣١,٥ في المائة ، ثم إفترض ، على أساس دالة كوب ـ دوغلاس (Cobb . Douglas Production Funetion) أن كل ٣ في المائة من الزيادة في رأس المال المستثمر تؤدي إلى زيادة الانتاج بنسبة ١ في المائة ، فاستنتج أن الزيادة المذكورة في رأس المال (٣١,٥٪) ستؤدي إلى زيادة في إنتاجية الفرد الواحد قدرها حوالي ١٠ في المائة . غير أن المعطيات المتوفرة لسولو كانت تظهر أن إنتاجية الفرد في الساعة قد إرتفعت في القطاع نفسه وخلال الفترة الزمنية نفسها ليس بنسبة ١٠ في المائة وإنما بنسبة ١٠٤,٦ في المائة . وهنا تساءل سولو : إذن ما هو العامل المسؤول عن تحقيق زيادة الانتاجية بنسبة ٩٠ في المائة ، إذا كانت الزيادة في رأس المال المستثمر للفرد الواحد مسؤولة عن تحقيق ١٠ في المائة فقط ؟ لقد سمى سولو جميع الزيادات في معدل الانتاجية ، التي لا تفسرها الزيادات في معدل الرأسمال المستثمر بعامل « التغير التكنولوجي »[٣٣] .

إن النتائج المذهلة التي توصل إليها أبراموفيتس وسولو ، كل على حدة ، والتي تظهر أن مساهمة التغير التكنولوجي في النمو الاقتصادي تفوق أضعافا مساهمة التغيرات الكمية في المدخلات من رأسمال وعمل ، تكشف عن ثغرات واسعة ونقص أساسي في نظريات النمو التقليدية ، حيث أننا بتجاهلنا عامل التغير التكنولوجي كنا ، فيما يبدو ، وإلى وقت قريب ، كما يقول روزنبرغ[٣٤] ، نمثل مسرحية هاملت المشهورة بدون الأمير ، فكما أن الامير هو الشخصية الرئيسية في مسرحية شكسبير ، كذلك يمثل التغير التكنولوجي العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي .

ولهذا أيضا فتحت إستنتاجات أبراموفيتس وسولو الباب على مصراعية للعديد من الدراسات الاقتصادية الجادة لقياس التغير التكنولوجي ، من ناحية ، ولفهم طبيعة وأبعاده وحوافزه من الناحية الثانية .

الخلاصة

منذ نشأة علم الاقتصاد والاقتصاديون مهتمون بدراسة النمو الاقتصادي ، أي الزيادة في حصة الفرد من الدخل القومي . غير أن نقاط التركيز في دراسة النمو الاقتصادي كانت تتغير من عصر الى عصر ومن مدرسة إلى مدرسة . فقد كان التجاريون ، مثلا ، يؤكدون على أهمية تطوير الصناعة والتجارة كشرط أساسي لقوة وثراء الدولة ، وكانوا يعتقدون أن فرض القيود على المستوردات هو أنجح السبل للوصول الى ذلك ، بينما كان آدم سميث يرى أن التطور الحر لقوى الانتاج هو الضمانة الحقيقية للتقدم الاقتصادي ، فتراكم رأس المال وتقسيم العمل سيؤديان تدريجيا إلى نمو الانتاج بالنسبة للفرد الواحد . أما ريكاردو فقد كان متشائما بالنسبة لمستقبل التطور الاقتصادي للأمم ، حيث كان يعتقد أن زيادة عدد السكان ستؤدي إلى إنخفاض الأجور وإلى نقص الأرض وبالتالي لارتفاع الريع ، وسيؤدي هذا بدوره إلى تدني الأرباح وبالتالي إلى سيادة حالة من الركود الاقتصادي . وقد استمرت هذه النظرة التشاؤمية طوال القرن التاسع عشر ، الأمر الذي أدى لاطلاق لقب « العلم البائس »[٣٥] على علم الاقتصاد .

إن نظرة آدم سميث التفاؤلية ، التي أثبت الزمن واقعيتها ، كانت أيضا تعود للظهور ما بين الحين والحين ، حيث كانت تشكل المنطلق الأساسي لاقتصاديين مثل جون ستيوارت ميل وشومبيتر ، الذي قدم « المنظم » بصفته الشخص الذي يضمن إستمرارية النمو . ولكن النظرة الكلاسيكية الجديدة تعود ، في مطلع القرن العشرين ، لتركز جل اهتمامها على حالة الركود ، التي هي عبارة عن حركة إقتصادية تدور في نفس الحلقة وتكون فيها جميع القيم ثابتة جامدة فليس هناك إدخار ولا إستثمار ، وقد كان من نتائج إنتشار هذه النظرة إختفاء النمو الاقتصادي من على مسرح الفكر الاقتصادي .

ومع بداية الثلاثينات عادت النظرة التشاؤمية للظهور من جديد لتؤكد أن

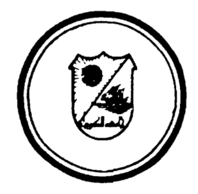
الركود والكساد الاقتصادي هما ظاهرة أبدية ودائمة . أما بالنسبة لكينز فقد كانت مهمة السيطرة على الأزمة الاقتصادية الطاحنة أكثر الحاحا من دراسة نمو الدخل في المدى الطويل .

إن الاهتمام بالنمو الاقتصادي لم يحتل مكانته الملائمة في الفكر الاقتصادي إلا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية . وقد تميزت الدراسات الاقتصادية منذ ذلك الحين بإبراز دور التقدم العلمي التكنولوجي كعامل أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي الذي شهده العالم الصناعي في العقود الثلاثة الأخيرة .

Footnotes

1. Spengler, J.J., "Mercantilist and Physiocratic Growth Theory", in **Theories of Economic Growth**, edited by Hoselitiz B.F., (Glencoe, Illinois, 1960) p.p 65/88.
2. Musson, A.E., **Science, Technology, and Economic Growth in the Eighteenth Century**, (Methuen, London 1972) p.3.
3. Ricardo, D., **The Principles of Political Economy and Taxation** (Dutton & Co., New York 1911) p.56.
4. Ltiche, J.M., Adam Smith and David Ricardo on Economic Growth, in: Theories of Economic Growth, Edited by Hozelitz B.F., The PFree Press of Glencoe, Illinois, 1960, p.75.
5. Spengler J.J., John Stuart Mill on Economic Development in **Ibid, P.75.**
6. Marx, Engles, Manifest der Kommunistischen Partei, **Deitz Verlag,** Berlin 1958, p. 12
7. Marx. Engles, **Selected Works, Vol.1,** Foreign Languages Publishing House, Moscow 1951, p.36.
8. Marx, **Theories of Surplus Value,** Vol.2, Foreign Languages Publishing House, Moscow 1968, p. 524.
9. Marx, **Capital**, Vol.2, Foreign Languages Publishing House, Moscow 1962, p. 172.
10. **Ibid,** p. 605.
11. Marx, **Capital, Vol. 1 Chicago: Kerr 1906, p. 564.**
12. **Ibid,** P. 382-83.
13. **Ibid,** p. 248.
14. Marx, Engles, **Selected Works,** Letter from Engles to H. Starkenbugg, Jan. 25, 1895, Vol.2, Foreign Languages Publishing HOuse, Moscow 1951, p. 457.
15. Marx, Engles, **Selected** Works, Vol. 1, ELPH, Moscow 1951, p. 547.
16. Musson, A.E., **op.cit** p.5.
17. Marshall, A., **Principles of Economics,** (Macmillan and Co., London 1930) p. xiii.

18. **Ibid, p. xiii**
19. **Musson, A.E., op. cit.** p. 8.
20. Meier, G., Baldwin E., R, **Economic Development, Theory History Policy**, Wiley & Sons, INC., London 1943, p. 66.
21. Schumpeter, J.A., Capitalism, Socialism and Democracy (Unwin University Bocks 1966). p.10.
22. Schumpeter, J.A., **Business Cycles**, Vol.1, (MacGraw-Hill- 1939) P.84.
23. Ferguson, C.E., & Kreps, J.M., **Principles of Economics**, (Holt, Rinehart and Winston, Inc., New York-1965) p.9
24. Okanomisches Lexikon, **Verlage die wirtschaft**, Berlin, 1967, p.1099.
25. Keynes, J.M. **The General Theory of Employment, Interest and Money**, (Harcourt, Brace and Co., New York, 1936) p.245.
26. Kuznets, S., The Meaning and Measurement of Economic Growth, **Six lectures on Economic Growth** (Glencoe, Illinois 1959.
27. Musson, A.E., **op.cit.** p.16
28. **Ibid,** p.17.
29. Rostow, W.W., **The Stages of Economic Growth** (Cambridge University Press, Cambridge 1965) p.39.
30. Abramovitz, M, Resource and Output Trends in the United States since 1870, in: **The Economics of Technological Change**, edited by: Rosenberg, N., Penguin Books, Harmondsowth 1971, p. 321.
31. **Ibid, p. 328.**
32. Solow, R., Technical Change and the Aggregate Production Function, in: **The Economics of Technological Change.**, edited by Rosenberg, N., Penguin Boods, Harmondsowrth, 1971, p.344-362.
33. **Ibid,** p. 345.
34. Rosenberg. N. **Perspectives on Technology**, Cambridge University Press, Cambridge 1976, p. 9.
35. Pen, J., **Modern Economics**, Penguin Books, Harmondsworth 1972, p. 190.



الرّضاء الوظيفي وأثره على إنتاجيّة العمل*

د. ناصف عبد الخالق**

مقدمة : البحث في موضوعات الرضاء الوظيفي

من الصعب تحت هذا العنوان أن نحيط بكثير من الدراسات أو البحوث الخاصة بالرضاء الوظيفي ، فقد كان هذا الموضوع بطبيعته ـ وما زال ـ مجالا خصبا لكثير من الباحثين على إختلاف إتجاهات وطرق البحث التي سلكوها ، والأهداف التي توخوها .

وليس من أهداف هذه المقدمة أن تتناول الجهود السابقة في هذا المجال في كثير أو قليل ، ولكننا نكتفي بالقاء الضوء على هذه الدراسات في مجملها من خلال الملاحظات الآتية :

الملاحظة الأولى : أن معظم دراسات الرضاء الوظيفي قد اعتمدت على التجارب التي خضع لها موظفو المستويات الدنيا Rank — and - file Workers . وأن اتجاهها إلى غير هؤلاء من المديرين والفنيين وذوي المهن التخصصية لم يبدأ إلا في وقت قريب على نحو لم تتبلور معه نتائج أو معطيات مستقرة . وإن كانت النتائج الأولية توضح أن محددات وإتجاهات الرضاء الوظيفي بين الموظفين Job Satisfaction تختلف عن محددات واتجاهات الرضاء الاداري بين المديرين Managerial satisfaction .(1)

---

* هذه الدراسة ، هي الاطار التمهيدي لدراسة أكثر تفصيلا تقع في ١٥٦ صفحة حول الرضاء الوظيفي لدى قوة العمل الوافدة في القطاع الحكومي الكويتي وأثره على انتاجية العمل » ، وهي دراسة قامت لجنة البحوث والتدريب بكلية التجارة جامعة الكويت بتمويلها .

** المدرس بقسم ادارة الاعمال في جامعة الكويت ومستشار الشئون الاكاديمية لدى مركز الدراسات المصرفية .

الملاحظة الثانية : أن معظم دراسات الرضاء الوظيفي قد أجريت في منظمات ومنشآت ذات طبيعة إنتاجية واقتصادية[٢] ، وأن معظم هذه المنشآت قامت بنفسها بهذه الدراسات . ولم تحمل لنا المعرفة المتاحة تجارب هامة لدراسة هذا الرضاء أو قياسه في منظمات الادارة العامة يمكن إعتبارها أساسا لدراسات أخرى في هذا المجال.

الملاحظة الثالثة : أن معظم دراسات الرضاء الوظيفي كانت دراسات إرتباطية Correlational in Nature أعتمدت على بحث وقياس الارتباط Correlational Methods بين متغير أو أكثر من المتغيرات المؤثرة في الرضاء الوظيفي[٣] .

إن هذه الدراسات « الارتباطية » قد تبدو مفيدة في المراحل الأولى لدراسة مشكلات الرضاء الوظيفي حين نكون بصدد تحديد المشكلة ، ولكنها ـ أي هذه الدراسات ـ لا تساعد على تفسير هذه المشكلات أو القاء الضوء الكافي على جوانب السببية فيها Causation .

فنحن على سبيل المثال نستطيع القول بأن المتغير (أ) يرتبط بالمتغير (ب) ولكننا لا نستطيع أن نعرف بمقتضى هذه الدراسات ما إذا كان المتغير (أ) سببا للمتغير (ب) أو المتغير (ب) سببا للمتغير (أ) أو أن العلاقة بين هذين المتغيرين هي علاقة مشتقة أو ناتجة عن تأثير متغير ثالث هو (ج) .

لذلك كان من الأجدر بنا في محيط العلوم الادارية أن نهتم بمعرفة السببية ، فقد كانت دراسة السببية هي أسلوب البحث الذي قامت عليه علوم أخرى مثل العلوم الطبيعية والبيولوجية وغير ذلك .

الملاحظة الرابعة : وهي ترتبط بالملاحظة السابقة ، وتعتمد على ما وجدناه من إقتصار معظم دراسات الرضاء الوظيفي على قياس هذه الارتباطات في وقت معين ، وربما كان من الأجدى أن يتم بحث وتحليل هذه الارتباطات على امتداد فترة زمنية معينة ، يتم خلالها تتبع مسيرة هذا الرضاء واتجاهاته بين مجموعة من العاملين أو المديرين لنرى ونتعقب كيف تتغير دوافعهم وقيمهم ومؤشرات رضائهم على امتداد

هذه الفترة التي تتغير فيها مستوياتهم وأوضاعهم الوظيفية والوظائف التي يشغلونها والأجور والمزايا التي يحصلون عليها .

إن مؤدّى هذه الملاحظة ، هو أن ننتقل من البحث الاستاتيكي لظواهر الرضاء الوظيفي في وقت ما إلى البحث الديناميكي المتصل لنفس هذه الظواهر في أوقات وظروف مختلفة .

أما الملاحظة الخامسة والأخيرة : فهي تتعلق بالأداة أو الوسيلة المستخدمة في دراسات وبحوث الرضاء الوظيفي ، فقد تلاحظ لنا أن معظم هذه الأدوات كانت أدوات مباشرة فهي تسأل عن تأثير المتغير (أ) على المتغير (ب) ولكنها لا تهتم بالسؤال : تحت أية ظروف يمكن للمتغير (أ) أن يؤثر في المتغير (ب).وبعبارة أخرى فبدلا من أن نسأل عن أثر نمط القيادة أو المشاركة في إتخاذ القرارات أو الرضاء الوظيفي على إنتاجية العاملين وفاعليتهم ، بدلا من أن نسأل هكذا بطريقة مباشرة ، ليكن سؤالنا عن الظروف والشروط التي يتحقق بها هذا التأثير . ويقول « فروم » في هذا الصدد : « أن العالم مصمم بطريقة بحيث لا يؤثر فيها متغير على متغير ـ أو حدث على حدث ـ إلا في ظروف معينة »[٤] .

وأخيرا فرغم الاعتراف بعدم وجود نظرية متكاملة للمعرفة في مجال الرضاء الوظيفي ، إلا ان اهتمام علم النفس والسلوك التنظيمي بالدراسات التطبيقية في هذا المجال يظل هو السبيل لميلاد هذه النظرية . ومن الدراسات التي أسهمت في بلورة عدد من نماذج المعرفة الخاصة بالرضاء الوظيفي ، والتي يمكن أن نشير الى جانب منها . دراسة تيرنر ولورنس (١٩٦٥) Turner & Lawrence التي أجريت على ٤٧٠ عاملا حرفيا في ٤٧ وظيفة مختلفة لقياس مواقفهم attitudes تجاه وظائفهم ودراسة ستون وبورتر (١٩٧٥) Stone & Borter التي أجريت على ٥٥٩ عاملا من الحرفيين في شركة تليفونات الغرب في ١٦ مهنة بغرض دراسة أثر مواصفات الوظيفة ومدى ما تحويه من تنوع واستقلالية على الرضاء الوظيفي ، ودراسة شبرد (١٩٧٠) Shepard التي أجريت على ٩٦ عاملا من عمال التجميع في

مصنع للسيارات و ١١٧ عاملا حرفيا آخرين من عمال نفس المصنع و ٩٢ مراقبا في مصافي البترول لبحث العلاقة بين نوع العمل أو المهنة على الرضاء الوظيفي باستخدام قائمة قياسات برايفيلد وروث Brayfield & Rothe .

ومن هذه الدراسات أيضا دراسة شولر (١٩٧٣) Schuler التي أجريت على مائة من عمال تشغيل الماكينات في أحد مصانع قطع غيار السيارات لقياس أثر الانتماءات الاجتماعية فيما يتعلق بالنشأة والأقامة على الرضاء الوظيفي ، وقد قسمت الدراسة الى ٤ مجموعات : مجموعة نشأت في الريف وتعمل في الريف . ومجموعة نشأت في الريف وتعمل في المدينة ومجموعة نشأت في المدينة وتعمل في المدينة . ومجموعة نشأت في المدينة وتعمل في الريف . وعن نفس الموضوع وهو أثر النشأة والاقامة على الرضاء الوظيفي كانت دراسة هيلين وبلود (١٩٧٣) Hulin & Blood .

ودراسة سسمان (١٩٧٣) Susman التي أجريت في ٢٦ منشأة تعمل في ٧ صناعات مختلفة وكان حجم العينة في هذه الدراسة ٢٥٦ عاملا بغرض قياس العلاقة بين المستوى الوظيفي وبعض المتغيرات المستقلة الأخرى على الرضاء الوظيفي .

ومن بين الدراسات الهامة أيضا في هذا المجال دراسة هاكمان ولولر (١٩٧١) Hackman & Lawler التي هدفت الى دراسة تأثير قوة الحاجات العليا High order needs Strength على العلاقة بين محتوى الوظيفة والرضاء عنها وقد خضع لهذه الدراسة ٢٠٨ موظف يعملون في ١٣ وظيفة مختلفة بأحدى شركات التليفونات ، وفي نفس المجال كانت دراسة وانوس (١٩٧٤) Wanous التي اعتمدت على عينة قوامها ٨٠ عاملا من عمال الهاتف الجدد الذين لم يمض عليهم في العمل ٣ أشهر. وأخيرا نذكر في نفس المجال دراسة ستون (١٩٧٥) Stone التي أجريت على ١٤٩ مستخدما من مجندي البحرية الأمريكية لدراسة تأثير مجموعة من قيم العمل وآداب المهنة على العلاقة بين محتوى الوظيفة والرضاء عنها .

هذا ونحيل القاريء الى مجموعة المراجع العامة التي نوردها في نهاية البحث للوقوف على الدراسات السابقة التي أشرنا إليها بصورة تفصيلية ، حتى لا يصرفنا تناولها عن متابعة الهدف الذي نسعى الى معالجته في إطار دراستنا للرضاء الوظيفي وعلاقته بانتاجية العمل .

هدف البحث :

يهدف البحث الى تنظير العلاقة الديالكتيكية بين الرضاء الوظيفي الكلي وانتاجية العمل واخضاع هذه العلاقة التي تعرضت في السنوات الأخيرة لجدل ونقاش كبيرين لتناول تحليلي يوضح العوامل الوسيطة بين هذين المتغيرين التي بوجودها أو انعدامها ، يتحقق ـ أو ينعدم ـ التأثير بين الرضاء والانتاجية ويخرج العلاقة بينهما عن مسار العلاقة الخطية .

خطة البحث :

يتوزع هذا البحث على ثلاثة أقسام رئيسية نراها تتكامل وتتابع لخدمة هدف البحث الذي أوردناه . وهذه هي :

أولا ـ مفهوم الرضاء الوظيفي وطرق قياسه .
١ ـ الرضاء الوظيفي (مفهومه ـ ابعاده ـ محدداته) .
٢ ـ مقاييس الرضاء الوظيفي .

ثانيا ـ الانتاجية والرضاء الوظيفي .

ثالثا ـ تقييم لوجهات النظر المثارة حول الرضاء الوظيفي وعلاقته بالانتاجية .

أولاً
مفهوم الرضاء الوظيفي وطرق قياسه

١ ـ الرضاء الوظيفي
(مفهومه ـ أبعاده ـ محدداته)

يطلق تعبير الرضاء الوظيفي على الحالة التي يتكامل فيها الفرد مع وظيفته وعمله ، فيصبح انسانا تستغرقه الوظيفه ، ويتفاعل معها من خلال طموحه الوظيفي ورغبته في النمو والتقدم وتحقيق أهدافه الاجتماعية من خلالها ، ويمكن تسمية الفرد حينئذ بالشخص المتكامل An integrated Worker . وهذا الشخص يختلف عن نوعين آخرين من العاملين :[٥]

الأول : هو الشخص غير المتكامل مع وظيفته alienated Worker وهو شخص يكون ارتباطه وتفاعله مع وظيفته تفاعلا « ميكانيكيا » ، لأنه ينظر الى عمله على أنه وسيلة يسعى من خلالها لتحقيق أهداف مهنية دون إهتمام بتنمية مسئولياته أو تنويعها ، أو التطلع الى مراكز أعلى أو تحقيق الاستقلالية . أنه انسان يتقاضى أجره مقابل أدنى جهد يبذله .

الثاني : هو الشخص المحايد Neutral Worker الذي يكون ارتباطه بوظيفته وعمله بالقدر الذي يجنبه المؤاخذه والمسئولية ، لا يتحمس لفكرة ، ولا يتطلع الى جديد ، ولكنه يباشر مسئولياته على النحو الذي تظل به الأمور جارية كما جرت بها العادة .

ويرى آخرون[٦] أن الرضاء الوظيفي هو تعبير يطلق على مشاعر العاملين تجاه أعمالهم وهذه المشاعر تعتمد في نظرهم على « ادراكين » Perceptions أو « اعتقادين » beliefs . الادراك أو المعتقد الأول : هو ما يعتقد الموظفون أن العمل

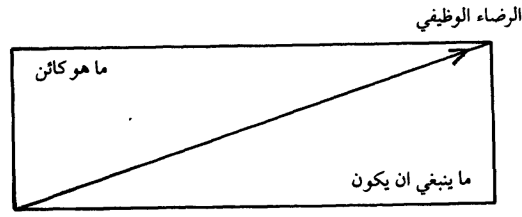
يتيحه لهم حاليا (الآن) ، أو بعبارة أخرى هو الادراك بما هو كائن The what is perception . والادراك أو الاعتقاد الثاني : هو ما يتطلع الموظفون الى أن تحققه لهم وظائفهم أو يعتقدون أنه ينبغي أن تحققه لهم وظائفهم ويسمى هذا : « الادراك بما ينبغي أن يكون » ، The What Should be preception

وفي رأي هؤلاء أن الرضاء الوظيفي يتحدد بمقدار ما بين هذين الادراكين أو الاعتقاديين من اتفاق أو تطابق ويوضحون ذلك على النحو الآتي :

$$\text{الرضاء الوظيفي} = \frac{\text{الادراك بما هو كائن}}{\text{الادراك بما ينبغي ان يكون}}$$

فاذا اعتقد موظف بأن « ما هو كائن » يتساوى مع « ما ينبغي ان يكون »

فان الرضاء الوظيفي يأخذ خطا بيانيا « صاعدا » كما هو في الشكل الآتي :



أما عدم الرضاء فأنه يحدث اذا اعتقد أو أدرك الموظفون أن « ما ينبغي أن يكون » يزيد عما « هو كائن » أو تتيحه لهم وظائفهم ويسمى هذا بفارق انخفاض التقدير Underrewarded discrepancy .

ولكن ماذا يمكن أن يحدث اذا زاد « ما هو كائن » على « ما ينبغي أن

يكون » ؟ ، أو حينما نصبح أمام فارق من نوع آخر هو فارق زيادة التقدير Overrewarded discrepancy ان الانسان لا يستطيع أن يتلقى بدون حدود حافزا أو مكافأة ايجابية ولذلك سيظل الرضاء في زيادة كلما زاد الفارق على ما ينبغي ان يكون (المنطقة فوق الخط) ولكن يرى بعض معتنقي نظرية المساواةEquity theory أن الاستمرار في زيادة فارق التقدير من شأنه أن يؤدي الى انخفاض خط الرضاء بعد مرحلة من الثبات .

وبينما يرى البعض أن الرضاء الوظيفي هو تعبير مرادف لمفهوم الروح المعنوية(٧) Morale فأن آخرين يرونه غير ذلك ، ويقولون بأن الرضاء الوظيفي - أو الرضاء عن العمل - هو « تعبير عن الموقف الذي يتخذه الفرد تجاه عمله بصورة تعكس نظرة هذا الفرد وتقييمه لعنصر أو أكثر من العناصر الموجودة في محيط العمل »(٨) .

أما عن أبعاد الرضاء الوظيفي ، فهو يأخذ أبعادا مختلفة ، ولكن هناك ثلاثة أبعاد لهذا الرضاء نراها تتقدم غيرها ، وهذه هي :

١ - الرضاء بسياسات العمل في المنظمة وتشمل : سياسات الأجور ، التعويضات ، الترقيات ، التأمينات . . الخ .

٢ - الرضاء بعلاقات العمل (العلاقات بالآخرين في محيط العمل) .

٣ - الرضاء بالعمل ذاته .

وبديهي أن الرضاء بأحد هذه الأبعاد ليس من الضروري أن يرتبط بالرضاء عن الأبعاد الأخرى،إذ من الممكن أن نجد مؤشرات هذا الرضاء قد اتخذت الشكل الآتي لثلاثة من العاملين :

أبعاد الرضاء الوظيفي	مستوى الرضاء		
	موظف أ	موظف ب	موظف جـ
١ ـ الرضاء بسياسات العمل	مرتفع	منخفض	متوسط
٢ ـ الرضاء بعلاقات المنظمة	منخفض	منخفض	مرتفع
٣ ـ الرضاء بالعمل ذاته	منخفض	مرتفع	مرتفع

إن هذه البديهية ـ على بداهتها ـ نراها ضرورية ، لأنه يتعين ، بمقتضاها ، أن تلجأ المنظمات التي تهدف الى تنمية الرضاء الوظيفي للعاملين بها ، الى تحديد الأبعاد التي يشكو منها العاملون ، ويتطلعون الى تحسينها ، وذلك بدوره يتطلب قياسا خاصا لكل جانب من جوانب الرضاء الثلاثة أكثر من حاجتنا الى مقياس للرضاء الكلي .

ان الاختلاف في درجة الرضاء الوظيفي ـ أو حتى عدم الرضاء ـ أمر طبيعي بين العاملين حتى لو كانوا يشغلون أعمالاً أو وظائف متماثلة ، وينشأ هذا الاختلاف بسبب اختلاف آخر في المعاملة التي يلقاها كل فرد من رئيسه أو العلاقة التي تربطه بزملائه في العمل ، فهذه كلها أمور يختلف أثرها من شخص لآخر ، كما أن فرص التقدير أو الترقية قد تختلف بين العاملين بسبب تفاوت أدائهم أو أقدمياتهم أو غير ذلك من الاعتبارات .

وليست الأمور القائمة « الكائنة » فقط هي التي تؤدي الى تفاوت الرضاء أو عدم الرضاء الوظيفي بين العاملين ، بل أن اختلاف التوقعات أيضا « ما ينبغي أن يكون » يساعد على وجود هذا التفاوت ، حيث من الطبيعي أن يختلف ما يؤمله كل موظف من وراء وظيفته ، وما يعلقه من آمال وتطلعات يتوقع أن تحققها له هذه الوظيفه ، وبسبب اختلاف هذه التوقعات تختلف درجة الرضاء . فقد أثبتت أحدى الدراسات التي أجريت على مجموعتين من العاملين الكتابيين في إحدى محلات

السلسلة لتجارة التجزئة أن مستوى رضاء هؤلاء عن عنصر « الأجور » كان أعلى بين العاملين الذين يقطنون في مناطق فقيرة عنه بين العاملين الذين يقطنون في مناطق حضرية أو نموذجية ، وكـان ذلك لأن توقعات المجموعة الأولى حول هذه الأجور كانت في الأصل توقعات متواضعة[٩] .

وأخيرا فإن مفهوم الرضاء الوظيفي هو مفهوم مركب وله عدة أوجه ، حيث يرى بعض الـكتاب أن اشباع حاجات العاملـين هو أحد المحددات الخاصة بهذا الـرضاء وآخرون يعطون الأهميـة في ذلك لبعض الجوانب الأجتماعيـة مثل روابط وأواصر الصداقة التي تربط العاملـين ببعضهم ، وآخرون يرجعون مستوى هذا الرضاء الى موقف المرؤوسين من رؤسائهم ونمط الاشراف الذي يخضعون له ، وأخيرا فهناك من يعطي للاعتبارات الخاصة بالشخصية ومدى تكاملها في محيط العمل فضل تحقيق هذا الرضاء .

ومن ثم فأنه يمكن القـول بأن الرضـاء الوظيفـي هو مفهـوم متعـدد الأبعـاد Multidimensional يتمثل في هذا الرضاء الكلي الذي يستمده الموظف من وظيفته ، وجماعة العمل التي يعمل معهـا ، ورؤسائـه الـذين يخضـع لاشرافهـم وكذلك من المنشأة ـ المنظمة ـ والبيئة اللتين يعمل فيها ، وطبيعي ان يتأثر هذا الرضـاء بالنمـط التكويني لشخصية هذا الموظف .

وباختصار فإن الرضاء الوظيفي هو دالة لسعادة الانسان واستقراره في عمله ، وما يحققه له هذا العمل من وفاء واشباع لحاجاته ، وهي حاجات تتباين نوعا وكما من إنسان لآخر .[١٠] .

محددات الرضاء الوظيفي :

هناك محددات كثيرة تسهم اسهاما مباشرا وغير مباشر في خلق الرضاء الوظيفي وتحديد مداه . ويمكن تبويب هذه المحددات منهجيا على النحو الآتي :

ـ عوامل ذاتيه تتعلق بالعاملين أنفسهم .
ـ عوامل تنظيمية تتعلق بالتنظيم وظروف وشروط العمل .
ـ عوامل نظمية تتعلق بالبيئة والنظم الأخرى التي يوجد فيها أو يتعامل معها التنظيم .

ونكتفي في هذا المكـان بعرض هذه المحددات في اطارها المنهجي على أن نتناولها فيما بعد في اطارها الواقعي المرتبط بموضوع البحث .

١ ـ العوامل الذاتية :

وهذه العوامل تمضي في مجموعتين :

المجموعة الأولى :

تتعلق بقدرات ومهارات العاملين أنفسهم Capacity to work وهي قدرات ومهارات يمكن قياسها ومعرفتها عن طريـق تحليـل الخصائص ، والسمات المميـزة لمجتمع العاملين مثل الفئات العمرية والحالة التعليمية ومدة الخبرة والعمل السابق وغير ذلك .

المجموعة الثانية :

وهي تتعلق بمستوى الدافعية لدى العاملين وقوة تأثير دوافع العمل لديهم will to work ، والأمر حينئذ يتطلب تحليل ومعرفة هذه الدوافع وأنواعها ثم قياس قوة تأثيرها وأهميتها في تحريك سلوكهم التنظيمي .

على أنه تجدر الاشارة في محيط العوامل الذاتية الى أن هذه العوامل هي عوامل متفاعلة ، يتم فيها التفاعل بين القدرة والدافعية ، وأن أحد الأمرين ـ القدرة أو الدافعية ـ لا يغني عن الآخر ، مهما تعاظم أحدهما بل أن أحدهما قد يكـون مثيرا للآخر . وبعبارة أخرى فهذه العوامل ليست عوامل يضاف بعضها الى بعض ، ولكنها تتفاعل مع بعضها البعض[١١] ' Not additive but interactive ' .

٢ ـ العوامل التنظيمية :

وكما أوضحنا ، فهي عوامل تتعلق بالتنظيم ذاته ، وما يسود هذا التنظيم من أوضاع أو علاقات وظيفية ترتبط بالوظيفة والموظف ، ونذكر من هذه العوامل على سبيل المثال : ـ

ـ الرضا عن نظم وأساليب وإجراءات العمل .

ـ الرضا عن العلاقة بالرؤساء والزملاء .

ـ الرضا عن ظروف وشروط العمل .

ـ الرضا عن الوظيفة وما تتيحه لشاغلها من اشباعات .

ويتسع مفهوم الرضا عن الوظيفة ليشمل مستوى الوظيفة job Level ومحتواها job content ونطاقها ومداها job scope[١٢] وما تمثله هذه الوظيفة لشاغلها من اثراء وظيفي job enrichment وما تعكسه من ذاتيـه وتنوع واستقلال ومسئوليـة job enlargement .

٣ ـ العوامل النظمية (البيئية) :

وهي عوامل ترتبط بالبيئة وتأثيرها النظمي على الموظف ، بالصورة التي تؤثر في رضائه عن وظيفته وعملـه ، ومن هذه العوامل الانتماء الاجتماعي . فقد أثبتت دراسات مختلفة أن قدرة المـوظف على التكيف مع وظيفته واندماجه فيها كان أحد العوامل المحددة لرضائه الوظيفي وأن الانتماءات الديموجرافية لبعض العاملين (الى الريف أو المدينة) كان لها أثر واضح على درجة تكيفهم واندماجهم في العمل الأمر الذي صار الاعتقاد معه بأن الاطار البيئي والثقافي للموظف وظروف نشأته لها أثر على التجاوب السلوكي والعاطفي للموظف تجاه وظيفته[١٣] .

كما أن نظرة المجتمع الى المـوظف ، ومدى تقديـره لدوره ، وما يسود هذا المجتمع بمؤسساته ونظمه من أوضاع وقيم . . كل ذلك يعكس تأثيره ايجابا وسلبا على

اندماج الموظف وتكامله مع وظيفته لأن « ما هو كائن خارج الانسان يؤثر فيما هو موجود بداخله » .

٢ ـ مقاييس الرضاء الوظيفي
Job Satisfaction Measures

يتعين على الادارة قبل ان تشرع في رسم السياسات أو اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة وتنمية الرضاء الوظيفي بين العاملين ، أو حتى قبل أن تقرر الحفاظ على مستوياته الحالية ـ اذا كانت هذه المستويات مقبولة ـ أن تجمع البيانات والمعلومات حول مؤشرات واتجاهات ومحددات هذا الرضاء بين قوة العمل الموجودة .

ونحن لا ننكر أن بعض هذه المؤشرات والمحددات يمكن للإدارة ان تتلمسها بصورة غير رسمية من خلال الانطباعات التي تتوفر لديها من العاملين . إلا ان الانطباعات المتولدة بهذه الطريقة قد تؤدي الى تكوين صورة زائفة وغير حقيقية عن هذا الرضاء . فالعاملون يحجمون عادة عن ابلاغ رؤسائهم أو اطلاعهم على الجوانب السلبية في العمل ، كما أن هذه الانطباعات تأتي غالبا من جماعة أو عينة غير ممثلة لجميع العاملين .

ومن ثم فان القياس الدقيق للرضاء الوظيفي يتطلب اتخاذ ترتيبات واجراءات خاصة ، على نحو يكفل امداد الأدارة بمعلومات دقيقة ومنتظمة حول شعور العاملين تجاه وظائفهم وأعمالهم والظروف السائدة في منظماتهم .

وتجدر الاشارة الى أن مقاييس الرضاء ـ مهما كانت دقتها ـ يتعذر اعتبارها أداة محايدة لجمع المعلومات[١٤] فقد ثبت أن توقعات العاملين ومعتقداتهم حول « ما ينبغي أن يكون » عليه هذا الرضاء ترتفع تلقائيا بمجرد ان نطلب منهم المشاركة بابداء آرائهم من خلال هذه المقاييس . كما أن عدم اتخاذ خطوات عملية من جانب الادارة لتحسين هذا الرضاء بعد الدراسات والقياسات التي يتم اجراؤها من شأنه أن يؤدي

الى انخفاض مستوى الـرضاء عن ذي قبل ، ومن هنا يأتي القول بأنه ليس من الحكمة أن تعد دراسات أو قياسات حول الرضاء الـوظيفي يشترك فيها العاملـون بإحدى المنظمات ما لم تكن الادارة في هذه المنظمة مستعدة لاتخاذ ترتيبات وخطوات عملية لتحقيق هذا الرضاء ، وتنفيذ ما تخلص اليه هذه الـدراسات من توصيـات ونتائج .

أما الطرق المختلفة التي درجت الدراسات على استخدامها في قياس الرضاء الـوظيفي والعوامل المحددة له ، فهي لا تختلف كثيرا عن الـطرق التي يستخدمها المهتمون بالعلوم السلوكية والسلوك التنظيمي في قياس الدافعية . ولعـل ذلك هو السبب في أن البعض قد خلطوا بين دافع الرضاء عن وظيفة أو عمل ما والدافع لأداء هذه الوظيفة أو هذا العمل بكفاية ، وهذا الخلط لا ينبغي أن نقع فيه ، فالمؤثرات التي تؤدي الى مستوى مرتفع من الرضاء الوظيفي عن عمل ما ليست هي بالضرورة التي تؤدي الى بذل مجهود كبير لأداء هذا العمل ، وليس معنى ذلك ان الـرضاء الوظيفي عن عمل والدافع لأداء هذا العمل بكفاية ، مؤثران متعارضان ، ولكن ما نعنيه هو أن هذين المؤثريـن ليس لهما بالضرورة نفس النتيجة ، فقد يكـون الفرد راضياً تماما عن عمله ولكنه لم يحفز ولم تستثر دوافعه لأداء هذا العمل ، كما أن الفرد قد يكون غير راض عن عمله ومع هذا يكون قد حفز واستثيرت دوافعه لأداء هذا العمل ، وهذه النتيجة قد توصلـت اليها دراسات كل من فلشمان وهاريس وبيرت ، ١٩٥٥[١٥] . Fleishman, Harris and Burtt.

والآن نعود لعرض أهم طرق قياس الرضاء الوظيفي :

١ ـ طريقة تحليل ظواهر الرضاء :

وهي أكثر طرق القيـاس بساطة وانتشارا حيـث تعتمد على تحليـل عدد من الظواهر المعبرة عن درجة رضاء الموظف ومشاعره تجاه عملـه ووظيفته ، ومن هذه الظواهر التي تساعد على تلمس درجة الـرضاء الـوظيفي : معدل دوران العمل ،

والتغيب ، والتمارض ، فقد أظهر تحليل هذه الظواهر أن الأفراد الذين يبدون درجة عالية من الرضاء الوظيفي لا يتجاوز غيابهم إلا نسبة ضئيلة فضلا عن انخفاض معدل دوران العمل بينهم بصورة لا نجدها بين الذين يبدون درجة منخفضة من الرضاء الوظيفي ، ويرى فرومVroom أن من النتائج التي يمكن ترتيبها على دراسة هذه الظواهر وتحليلها امكانية التنبؤ بالعوامل التي تدفع بموظفٍ ما للاستمرار في وظيفته أو تخليه عنها .

٢ ـ طريقة هرزبرج (طريقة القصة) :

تنتسب هذه الطريقة الى العالم النفسي F. Herzberg وزملائه الذين أجروا قياسا للرضاء الوظيفي على مجموعتين من المهندسين والمحاسبين من فئة الادارة الوسطى .

وتعتمد هذه الطريقة على أن يطلب من مفردات العينة في مقابلات شخصية أن تتذكر الأوقات التي شعرت فيها بأنها كانت راضية عن عملها وكذلك الأوقات التي شعرت فيها بعدم رضائها ، ثم يطلب من هذه المفردات أن تحاول تذكر الأسباب التي كانت وراء هذا الرضاء أو الأستياء وانعكاسات هذا الشعور على آدائها لأعمالها ايجابا أو سلبا .

ولقد خلصت هذه الطريقة الى نتيجة هامة وهي أن العوامل التي يؤدي وجودها ـ ايجابا ـ الى الرضاء الوظيفي وتنمية مشاعره بين العاملين ، لا يؤدي غيابها ـ سلبا ـ الى الاستياء أو عدم الرضاء ، وبالمثل فإن العوامل التي يؤدي وجودها الى الاستياء وعدم الرضاء لن يؤدي غيابها بالضرورة الى وجود الرضاء الوظيفي .

ولقد تعرضت طريقة هرزبرج لانتقادات كثيرة لسنا بصدد تناولها أو تقييمها في هذه الدراسة ، ولكن ما يعنينا منها هو اعتمادها على الجانب التقديري والنظرة الشخصية لمفردات العينة الأمر الذي جعل الرضاء الوظيفي ـ وفقا لهذه الطريقة ـ

يعزوه الأفراد الى عوامل ذاتية تتعلق بهم هم وبقدراتهم وانجازاتهم أما عدم الرضاء والاستياء فقد أرجعته مفردات العينة ـ في معظمها ـ الى عوامل تعـود الى البيئة الداخلية للتنظيم والمحيط الخارجي ، والطريقة على هذا النحو تفتقر الى قدر غير قليل من الموضوعية .

٣ ـ طريقة الاستقصاءات :

وتعتمد هذه الطريقة على استقصاء آراء المفردات المستهدف قياس رضائها من خلال نماذج لاستطلاع الرأي تصاغ محتوياتها ، وتصمم عناصرا على النحو الذي يخدم أهداف الباحثين ، ويتلاءم مع مستويات الذين يتم استطلاع آرائهم وتأخذ هذه النماذج أشكالاً عدة ، وتتفاوت بساطة أو تعقيداً حسب الغرض منها والوسيلة التي ستعالج بها بياناتها ، والظروف المحيطة بعملية استيفائها .

ومع ظهور الأساليب الرياضية والطرق الكمية في ادارة الأعمال ، فقد ظهر الاتجاه الى اخضاع هذه الاستقصاءات وتصميم عناصرها بطريقة كمية تساعد على الوصول الى مؤشرات ومحددات كمية تكشف عن حدود الرضاء الوظيفي ومؤشراته ومن النماذج المعروفة في هذا الصدد نموذج فرومVroom أو نموذج التوقعات Expectancy Model كما يسميه البعض أحيانا(١٦) ، وكذلك نموذج بورترBorter الذي استهدف قياس رضاء العامل عن وظيفته في ضوء اشباعها لخمس فئات من الحاجات الأنسانية(١٧) .

ولقد كانت طريقة الاستقصاءات من الطرق المبكرة التي استخدمت في قياسات الرضاء الوظيفي ، وثمة نماذج قديمة ومعروفة لهذه الاستقصاءات ، خاصة ما كان منها يتعلق بقياس الرضاء الكليOverall Satisfaction (١٨) .

أما في الوقت الحاضر فقد تعددت الاستقصاءات مع تعدد الأبعاد والجوانب المكونة لهذا الرضاء ، وقد تكون هناك أسباب منطقية لاستخدام وتطبيق بعض

النماذج النمطية منها Standard المتعارف عليها والتي سبق استخدامهـا ، من هذه الأسباب أن تصميم هذه المقاييس ليس عملية سهلة ، بل تتطلب جهدا وإعدادا خاصا ، ويستغرق اعدادها بعض الوقت ، ومن الأجدر بالمنـظمات والمنشـآت أن تفيد مما خلص اليه الآخرون .

أما السبب الآخر ، فهو أنه مهما كان مقياس الرضاء المستخدم ، فسيتعـذر دائما ان يحدد لنا هذا المقياس نقطة الصفر التي نبدأ من عندها في قياس الرضاء ، أو أن يحدد لنا النقطة التي يتحول عندها « الرضاء » الى « عدم رضاء » أو العكس ، أو أن يحدد لنا قياسا مقبولا لحدود الرضـاء . وأمـام هذه الصعوبـة يصبـح الحـل هو استخدام معايير للرضاء تنطلق ممـا يحـدده العاملـون أنفسهـم ، ولن يتسنـى ذلك باستخدام مقياس واحد للرضاء على نفس العاملين أكثر من مرة في المنظمـة ـ أو المنظمات ـ الواحدة ، فبهذه الطريقة يمكن متابعة اتجاهات الرضاء وملاحظة مؤشراته في ارتفاعها وانخفاضها على امتداد فترة زمنية معينة . ومن الطبيعي أنه تتعذر هذه المتابعة اذا تعددت هذه المقاييس أو اختلفت في كل مرة نقوم فيها بهذا القياس .

ونظرا لأن بعض المنظمات تتطلع الى معرفة بعض المعلومـات ذات الطبيعـة الخاصة التي قد لا يوفرها الاستقصاء المستخدم ، فأنه يمكن في هذه الحالة اضافـة بعض البنود الى هذا الاستقصاء وترك الفرصة للعاملين للتعبير في نهايته عما يريدون ذكره .

وأخيرا ؛ فإن لكل طريقة من طرق قياس الرضاء الوظيفي مزاياها وعيوبها ، وعلى الباحث أن يفاضل بين هذه الطرق من حيث :

ـ ملاءمتها لمجتمع البحث ومفردات العينة التي يود اختيارها .
ـ التسهيلات والامكانات المتاحة له باستخدام كل طريقة .
ـ درجة الدقة التي يتوخاها لنتائجه ، وطبيعة المؤشرات التي يسعى للوصول اليها ، هل هي مؤشرات كمية أم نوعية .
ـ نقاط القوة والضعف التي تنطوي عليها كل طريقة .

ان طرح مقاييس الرضاء والاختيار بينهـا هو الخطـوة الأولى في الدراسـات والجهود الخاصة بالرضاء الوظيفي[١٩] أما الخطوات الأخـرى فهـي الاستقـرار على مقياس معين واستخدامه وتحليل النتائج والمعلومات التي يخلص اليها هذا المقياس ، وأخيرا اتخـاذ الخطـوات والأجـراءات العملية في ضوء النتائـج ومتابعـة التغـير في مستويات الرضاء بين العاملين باستخدام نفس المقياس من خلال فترة زمنية معينة .

وبصفة عامة فأن النتائج التي تهدف مقاييس الرضاء الى معرفتها تتفاوت من مقياس لآخر ، ومن تنظيم لآخر ، . إلا أنه رغم هذا التفاوت يمكننا أن نلحظ هدفين رئيسيين تتجـه اليهما عادة هذه المقـاييس ، الهـدف الأول هو معرفـة كيف تختلف مؤشرات ومحددات الرضاء الوظيفي بين جماعات وأقسام العمل المختلفة في المنشأة ، وقد تكون هذه الجماعات : ادارات ، أو مستويات وظيفية ، أو ربما جماعات من العاملين ذوي خصائص وسمات مشتركة مثل السن ، النوع ، الحالة الاجتماعية . . الخ . وطبيعي أن يعتمد تحديد هذه المجموعات على تقدير المديرين لأوجه الأختلاف المحتمل وجودها ، وفي ضوء هذا التحديد يمكن التوصل الى متوسط عام للرضاء بين المجموعات على مستوى المنشأة .

أما الهدف الثاني الذي تتطلع اليه مقاييس الرضاء فهـو الحاجـة الى دراسـة الارتباط بين مستوى الرضاء وبعض السلوكيات والظواهر السلوكية الأخرى في أقسام المنشأة مثل التغيب ، والتمارض ، والاستقالات ، خاصة اذا تم القياس على مستوى كل جماعة أو ادارة من جماعات وادارات المنشأة .

ثانيا
الانتاجية والرضاء الوظيفي

أوضحنا في مكان سابق مفهوم الرضـاء الوظيفـي ، وفي هذا المكان يصبـح مناسبا أن نعرض لمفهوم الانتاجية ، قبـل أن نتنـاول أوجـه العلاقـة والتأثـير بـين المفهومين .

ان مفهوم الانتاجية Producivity يختلط عادة بمفاهيم أخرى مثل الكفاءة Efficiency والفاعلية Effectiveness ، وهي مفاهيم يمكن تفهمها بسهولة في المنشآت ذات النشاط الاقتصادي والتجاري أكثر منها في المنشآت غير الربحية أو غير الأقتصادية . ذلك أن المنشآت الاقتصادية تحركها الأهداف الربحية والانتاجية . والكفاءة في هذه المنشآت تعني الاختيار بين البدائل المتاحة التي يمكن بها تحقيق أكبر ربحية للمنشأة ، كما أن الكفاءة في هذه المنشآت تعتمد علي : -

ـ تعظيم العائد اذا ثبتت التكاليف .
ـ تقليل التكاليف اذا ثبت العائد .
ـ تقليل التكاليف وزيادة العائد .

وترجع بساطة مفهوم الانتاجية أو الكفاءة في المنشآت الاقتصادية - الى حد كبير - الى أن النقود تقدم مقياسا هاما لقياس محددات الانتاجية (المدخلات والمخرجات) وتساعد على المقارنة بينهما بصورة مباشرة .

ولكن هذا المفهوم - الانتاجية - ينبغي أن يتسع في المنشآت غير الربحية حين تصبح المعايير والمقاييس النقدية لقياس المدخلات والمخرجات غير ذات معنى أو مستحيلة في بعض الأحيان .

على أنه لا ينبغي الاعتقاد بأن المقاييس النقدية وحدها هي أداة التقييم لانتاجية وكفاءة المنشآت الاقتصادية ، فقد تتجه هذه المنشآت لتحقيق منفعة عامة Public interest أو رفاهية العاملين بها أو أية أهداف أخرى لا ترتبط مباشرة بحساب الأرباح والخسائر ، كما يحدث عند تقييم احدى سياسات ادارة الأفراد مثلا إذ يصعب قياس الأثر المادي لهذه السياسة بصورة نقدية مباشرة[٢٠] .

واذا كان تقييم عناصر المدخلات في المشروعات غير الربحية بصورة نقدية يظل أمرا ممكنا لأن مثل هذه القيمة تبدو في صورة السلع والخدمات التي تشتريها هذه المنشأت والأجور التي تدفعها للعاملين بها ، فأن الأمر ليس كذلك عند تقييم

مخرجات هذه المنشآت فالمنشأة الخاصة حين تستخدم شخصا عاطلا يكون أجر هذا الشخص، بمثابة تكلفة عادية ضمن بنود المنشأة ، ولكن الحكومة عندما تستخدم هذا الشخص فهي تحقق فائدة من استخدام أحد الموارد البشرية التي كانت ستظل معلة ، ومن ثم فإن أجر هذا الشخص لا يعتبر تكلفة حقيقة من وجهة نظر المجتمع .

وهكذا نجد أن مفهوم الانتاجية والكفاءة في المنشآت غير الربحية والمنظمات الحكومية يصعب فهمه دون أن نأخذ في الأعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن نشاط هذه المنظمات وبتعبير إقتصادي فإن مفهوم الانتاجية في المنظمات والهيئات العامة ينبغي أن نتناوله في إطار التوازن الكلي وليس التوازن الجزئي[٢١] .

على أنه تجدر الاشارة إلى أن مفهوم الانتاجية ـ شأنه في ذلك شأن مفهوم الرضاء الوظيفي ـ هو مفهوم مركب تتداخل محدداته وتتفاعل فيما بينها ، وهي محددات ليست ذات طبيعة تجميعيةadditve بل ذات طبيعة متفاعلةInteractive .

وقد حاول البعض وضع محددات للانتاجية والأداء في نماذج يسهل تتبعها والتنبؤ بها في ضوء محددات أربعة هي : ـ

ــ دافعية الفرد إلى العمل .
ــ مناخ العمل وقدرته على إشباع حاجات الفرد والتي هي إنعكاس لدافعيته .
ــ الرضاء أو الاستياء العام (عن العمل) ، وهو محصلة التفاعل بين دوافع الفرد من ناحية ومناخ العمل وما يتيحه من إشباعات من ناحية أخرى .
ــ قدرة الفرد على أداء العمل .

وقد توصل هؤلاء إلى أن تحليل ودراسة التوافيق المختلفة لهذه المحددات يساعد المديرين على التنبؤ بأداء المرؤوسين وإنتاجيتهم إذا أمكن توفير وإستخدام المقاييس المناسبة لقياس الدافعية ومناخ العمل والرضاء والقدرة على أداء العمل[٢٢] .

ورغم سلامة الأساس النظري لهذا النموذج فإن تطبيقه تحوطه إعتبارات

وقيود أخرى ينبغي مراعاتها والتحوط لآثارها ، حيث لا يبدو هذا النمـوذج مواتيا بدرجـة كافية في المنشـآت ذات الطابـع الأتومـاتيكي والآلي ، كما أن تقييم هذه المحددات من خلال عدة مستويات من شأنه أن يزيد عدد التوافيق الناتجة بدرجـة كبيرة .

العلاقة بين الانتاجية والرضاء الوظيفي :

يميل الكثيرون منا إلى القول بأن « الشخص الراضي عن عمله هو شخص منتج » وقد صار هذا القول طبيعيا وربما منطقيا بعد الجهود الأولى لحركة العلاقات الانسانية في بداية الثلاثينات من هذا القرن ، وبعد تجارب الهوثورن .

لقد إستقر الاعتقاد بأن العاملين إذا توفرت لهم ظروف العمل الملائمة فإنهم سيزيدون من إنتاجهم عرفانا منهـم وإستجابـة لهـذه الظـروف . وكان هرزبـرج Herzberg من الـذين أشـاروا بوضـوح إلى أثـر الـدافعية على رضاء العاملـين وإنتاجيتهم بالتالي ، ومن هنا إستقر هذا الافتراض بأن العامل الراضي سيكون أكثر إنتاجية .

وإستمر الاعتقاد كذلك حتى منتصف الخمسينات ، حتى ظهرت دراسـات عديدة توضح أن العلاقة بين رضاء العاملين وإنتاجيتهم وأدائهم هي علاقة طفيفة وغير بارزة A tenuous relationship الأمر الـذي جعـل الكثـيرين يعيدون طرح إفتراضهـم ـ السابـق ـ من جديد خاصـة بعـد دراسـة برايفيليد وكروكيت عام ١٩٥٥[٢٣] .

وكان السؤال في هذه المرة : ما هو إتجاه وقوة العلاقة بـين رضـاء العاملـين وإنتاجيتهم ؟ بل أكثر من ذلك صار السؤال : أليس من الممـكن أن يكون الأداء والانتاج في ذاتهما سببا لرضاء العاملين وليس العكس ؟

ورغم أن السؤال على هذا النحو قد يبدو غريبا ، إلا أن التحليل أوضح أنه لا

يخلو من منطق . وحتى نوضح ذلك سنعرض لنقطتين :

الأولى : هي العلاقة بين الدافعية والرضاء .

الثانية : هي العلاقة بين الدافعية والأداء .

وبعد ذلك يمكننا أن نخلص إلى بيان العلاقة بين الرضاء والأداء .

أولا ـ الدافعية والرضاء :

أظهرت بعض الدراسات أن ثمة علاقة موجبة بين الرضاء الوظيفي والأداء وأظهرت دراسات أخرى أن هذه العلاقة هي علاقة سالبة ، بينما أظهرت دراسات أخرى أن ليست هناك علاقة من أي نوع بين هذين الأمرين(٢٤) .

وأرجع البعض سبب هذا الاختلاف إلى خطأ السؤال : « هل العامل الراضي هو عامل منتج ؟ » لأن السؤال الذي يجب طرحه في نظرهم أولا هو : « هل العامل الراضي هو العامل الذي تم تحفيزه وأستثيرت دوافعه ؟ » لأن الدافعية تأتي دائما ـ في نظرهم ـ كمطلب ضروري وعامل محدد للانتاج والأداء .

وأمام هذا السؤال نصبح أمام آراء مختلفة ، يكفينا بشأنها أن نعرض لأهم رأيين في هذا الصدد . الرأي الأول يوضحه ماسلوMaslow حين يذكر أن الحاجات العليا تؤثر في السلوك وتحركه فقط بعد إشباع الحاجات الدنيا ومؤدى ذلك عند ماسلو أن الحاجات المشبعة ليست دوافع وتفقد دافعيتها . أي أن العمال الراضين لا يصبحون في حاجة للتحفيز من أجل بذل جهود إضافية جديدة . فغاية ما ستجلبه لهم هذه الجهود الجديدة هو إشباع حاجات تم لهم إشباعها فعلا(٢٥) .

أما الرأي الثاني فيوضحه هرزبرج حين يذكر أن وجود الدوافع هو الذي يؤدي إلى الرضاء الوظيفي وأن العامل الراضي هو العامل الذي يتم حفزه وتستثار دوافعه .

ومن هنا يبدو الاختلاف بين وجهتي نظر كل من ماسلو وهرزبرج بشأن علاقة الدافعية بالرضاء الوظيفي .

إلا أنه يمكن القول بصفة عامة ، أن قول ماسلو بأن الحاجة المشبعة تفقد دافعيتها تحوطه تحفظات كبيرة . فالشخص الذي تحركه دوافع الترقية ، ثم يحصل على هذه الترقية . لا يفقد دافعيته ، بل تصبح هذه الدافعية مثيرا جديدا لترقية أخرى يتطلع إليها نفس الشخص ، وهكذا فالحاجات المشبعة تغري بإشباع حاجات أخرى من نفس النوع أو حاجات أعلى .

وعلى ذلك فأنه يمكن قبول إفتراض هرزبرج بأن الشخص الراضي هو الشخص الذي يتم تحفيزه وتستثار دوافعه[٢٦] .

ثانيا ـ الدافعية والأداء :

ثمة إفتراض بديهي حول هذه العلاقة ، هو أن هناك علاقة مباشرة وموجبة بين تحفيز العاملين وأدائهم لأعمالهم . وأن على المديرين توجيه إهتمامهم إلى تنمية دافعية العاملين حيث أن ذلك هو الطريق المباشر لزيادة الانتاجية .

ولكن الأمر على هذا النحو ، يبدو غاية في البساطة ، على نحو قد تغيب معه حقيقة هامة ، وهي أن عوامل أخرى كثيرة ـ بخلاف دافعية العاملين ـ هي التي تؤثر في الأنتاجية وتحدد مستواها . وهذه العوامل هي : ـ

- طرق وأساليب العمل المستخدمة ، فمهما كانت دافعية العاملين فإن إنتاجيتهم تتأثر بمدى سلامة هذه الطرق ومساهمتها في إنجاز العمل .
- العوامل الفردية (الذاتية) وهي التي تتعلق بقدرة الأفراد ، ولعل ذلك هو الذي جعل بعض المنشآت ترفض تعيين الذين لا يجتازون بنجاح عددا من إختبارات القدرات .
- عوامل تتعلق بالجماعة ، وهي تلك التي تتعلق بقيم العمل السائدة فمثل هذه القيم قد تساعد على زيادة إنتاجية العامل وقد تعوقها .

ـ العوامل التنظيمية ، وتنشأ هذه العوامل من حقيقة أن الموظف يعمل في إطار جماعة تنتمي إلى تنظيم أكبر وهو المنشأة التي يعمل بها ، ومن ثم فإن التنسيق القائم بين هذه الجماعات ووحدات العمل داخل التنظيم من شأنه أن يحدد مستوى إنتاجية هذه الوحدات ، ومهما تعاظمت الانتاجية في إحدى وحدات العمل فإن قيمة ذلك تظل رهنا بالتنسيق القائم بين هذه الوحدة وباقي وحدات التنظيم .

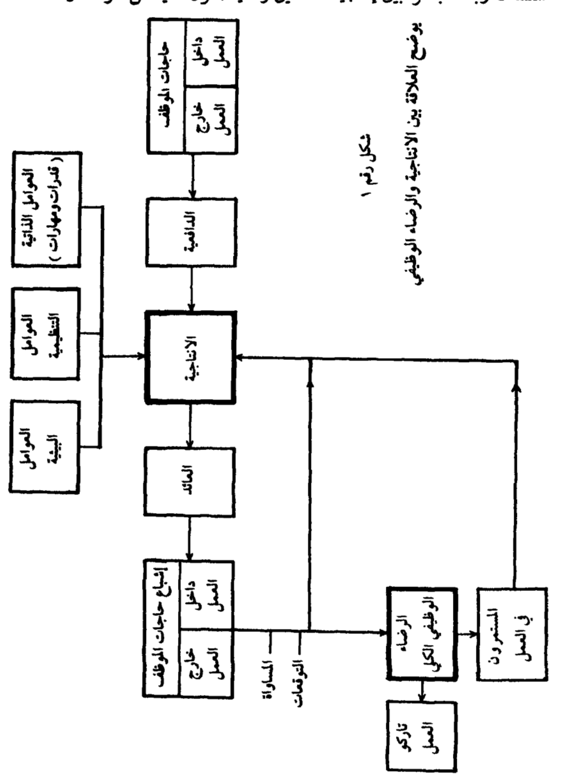
ـ العوامل البيئية : وهذه العوامل ترجع إلى ما بين المنشأة ومنظمات المجتمع الأخرى وسوق العمل من علاقات تؤثر إيجابا أو سلبا على إنتاجية العاملين .

وحتى يتسنى لنا فهم العلاقة بين رضاء العاملين وإنتاجيتهم ، يلزم أن نوضح الاطار الذي تتم في داخله هذه العلاقة ، ويوضح الشكل الآتي رقم ١ نموذجا للعلاقات التي تربط بين هذين المتغيرين[٢٧] .

ويشهد هذا النموذج بدايته في إدراك العاملين لاحتياجاتهم ، وما تحركه فيهم هذه الاحتياجات (سواء ما يتعلق بالاحتياجات داخل العمل أو خارجه) من دوافع . ومتى تحققت العلاقة بين الحاجات ، والرغبة في إشباعها ، نشأت علاقة أخرى بين هذه الدافعية المتولدة والانتاجية ، وكما يوضح الشكل فإن عوامل أخرى وروافد مختلفة تسهم في تحديد المستوى الذي تبلغه هذه الانتاجية (العوامل الذاتية ـ العوامل التنظيمية ـ العوامل البيئية) وعلى الادارة أن تفطن إلى التأثير الذي تمارسه هذه العوامل على الانتاجية . ففي إحدى المنشآت الصناعية الكبيرة تصبح العوامل الخاصة بأساليب وطرق العمل والتكنولوجيا المستخدمة وقدرات ومهارات العمال أو بعبارة أخرى العوامل التنظيمية والعوامل الذاتية ذات تأثير قوي على الانتاجية ، بينما في إحدى منظمات الخدمة العامة قد تكون العوامل البيئية أكثر تأثيرا على إنتاجية العاملين . وذلك معناه أنه ينبغي تحليل وتحديد العوامل ذات التأثير المباشر على إنتاجية العاملين في كل عمل وفي كل منشأة .

ولكن الانتاجية تصبح بدورها أحد المحددات الهامة لما يحصل عليه العامل من

عائد أو مكافأة وبعبارة أخرى لما يمكن أن يشبعه من إحتياجات . وقد نجد في بعض المنشآت ربطا مباشرا بين إنتاجية العاملين وما يحصلون عليه من عوائد أو مكافآت



شكل رقم ١
يوضح العلاقة بين الانتاجية والرضاء الوظيفي

مثل ربط الأجور بشرائح الانتاج ، الترقية ، عمولات البيع . . . الخ ، أو قد يتم هذا الربط بطريقة غير مباشرة في منشآت أخرى .

والعلاقة بين الانتاجية والعائد ليست قوية دائما ، فقد يجني الموظف هذا العائد لمجرد شغله الوظيفة بصرف النظر عن إنتاجيته فيها . . ولكن حتى مع حدوث ذلك فإن المكافآت والعوائد وبالتالي إشباع الحاجات تأتي بعد الانتاجية وليس قبلها . ومن ثم تستمر الدائرة : حاجات ، فدوافع ، فانتاجية ، فعائد ومكافأة ، فاشباع للحاجات ، فرضاء كلي عن هذا الاشباع وسعي للمحافظة على مستواه أو زيادته عن طريق المحافظة على مستويات الانتاجية الحالية التي حققت هذا القدر من الاشباع أو زيادتها .

ولكن العاملين حين يتلقون عائد عملهم وإنتاجهم فإنهم يبدأون في مراجعة هذه العوائد والتأكد من أنه تم توزيعها في إطار متساو يتناسب مع جهودهم ، وكلما جاء هذا التوزيع متفقا مع توقعات العاملين وما حصلوا عليه فعلا من عائد كلما زادت درجة الرضاء العام لديهم . ومن ثم فإن إشباع الحاجات والتوزيع المتساوي للعوائد والمكافآت يحددان درجة الرضاء العام لدى العاملين (بالأجور ، بالاشراف ، بعلاقات العمل . . الخ) ومن المعروف أن ثمة فارقاً بين الرضاء العام للموظف والرضاء بأحد المكونات والأبعاد المكونة لهذا الرضاء . فقد يكون الموظف غير راض عن أجره مثلا ، أو أساليب العمل ولكنه راض بصفة عامة عن عمله والعكس صحيح أيضا .

وتجدر الاشارة إلى أن البعض يضع الرضاء الوظيفي العام خارج سلسلة التأثير في النموذج الذي أوضحناه ، ويعتبرون أن إشباع حاجات العاملين هو الحلقة ذات التأثير المباشر على الانتاجية ، أما الرضاء العام فقيمته تتلخص في النهاية في فرز مجموعتين من العاملين ، مجموعة تستمر في العمل ويتحقق لها عوائد إضافية نظير إستمرارها في العمل (المعاش - التأمينات - مكافأة نهاية الخدمة . . الخ) ومجموعة لا ترضى عن العمل فتترك أعمالها ويعرف هؤلاء من خلال معدل دوران العمل .

ثالثا
تقييم لوجهات النظر المثارة حول الرضاء الوظيفي والانتاجية

يمكن إجمال وجهات النظر المثارة حول علاقة الرضاء بالانتاجية فيما يلي : -

١ ــ ظل الاعتقاد سائدا لسنوات طويلة بأن جماعات العمل التي يرتفع رضاؤها الوظيفي هي جماعات ترتفع إنتاجيتها ، وترتب على هذا الاعتقاد إعتقاد آخر لدي المديرين ، بأن العاملين السعداء هم الذين تزيد إنتاجيتهم . . ولكن البحث والدراسات الميدانية ألقت ظلالا من الشك حول صحة هذا الاعتقاد وأظهرت حالات كان يرتفع فيها الرضاء الوظيفي لدى بعض جماعات العمل بينما تنخفض إنتاجيتها ، وبالمثل ظهرت حالات أخرى كان ينخفض فيها الرضاء الوظيفي بشكل ملموس بينما سجلت إنتاجيتها إرتفاعا ملموسا .

٢ ــ من هذه الحالات ما أظهرته النتائج الخاصة بعشرين دراسة كان هدفها إظهار العلاقة بين الحالة المعنوية (أو الرضاء الوظيفي عند فروم) والأداء الوظيفي Job performance وقد قام بهذه الدراسات باحثون مختلفون بمعزل عن بعضهم البعض في جماعات عمل مختلفة ومتباينة (وكلاء تأمين - سائقو باصات - موظفات بالمكاتب - كتبة البيع - مزارعون - مشرفون - مندوبو تسليم البضائع) ، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات إرتباطا إحصائيا بين الرضاء والأداء تراوح من + ٠,٨٦ الى - ٠,٣١ بمتوسط قدره + ١٤ في كل هذه الدراسات(٢٨) .

٣ ــ ومن ثم فأنه - في ضوء هذه الدراسات - يبدو لنا وجود إرتباط ضعيف ، وإن كان إيجابيا بين الرضاء الوظيفي الكلي وإنتاجية مجموعات مختلفة من العاملين(٢٩) .

٤ ــ أظهرت بعض الدراسات علاقة سلبية بين الرضاء والأداء الوظيفي وربما يعزى

ذلك إلى وجود عوامل خارجية تضعف من هذه العلاقة ، إذ قد تميل الانتاجية إلى الارتفاع أو التحسن بينما تكون معنويات العاملين ودرجة رضائهم منخفضة ، كما في بعض المصانع ذات الأوتوماتية العالية ، والتي تعتمد في عملها إلى حد كبير على التصميم الآلي لعملياتها وخطوط التجميع الآلية مثل مصانع السيارات ، حيث يتم تصميم العمل بعناية ويحلل إلى أجزائه الآلية الصغيرة ، وتنتقل المنتجات في هذه المصانع من المخازن إلى أماكن التشغيل والمستودعات بطريقة آلية مبرمجة . . ففي مثل هذه الظروف ترتفع الانتاجية حتى لو كره العاملون وظائفهم وأنخفض رضاؤهم بظروف العمل التي تحيط بهم .

٥ ــ وعلى الجانب الآخر فإن العلاقة بين الرضاء والأداء الوظيفي تكون إيجابية بشكل واضح في جماعات العمل التي يتسم عملها بالتنوع والتعقد ، ويعتمد فيها الأداء على الدور الانساني والذهني المباشر ، كما في أعمال البحوث والأعمال الادارية المتعلقة بالتخطيط واتخاذ القرارات ، وأعمال التأمين والتجارة والخدمات ، وبعبارة أخرى تكون العلاقة بين الرضاء والأداء إيجابية بدرجة أكبر حين تنخفض اتجاهات الآلية والنمطية في الوظيفة أو حينما يصعب إخضاعها لذلك[٣٠] . « When the job cannot be engineered »

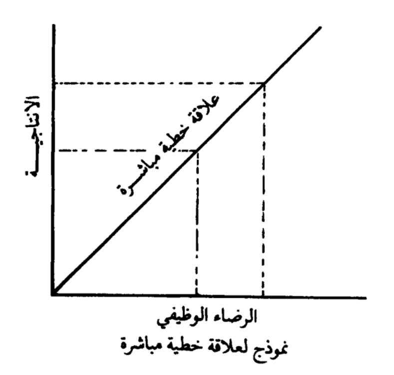
٦ ــ على أنه ينبغي عدم التعميم حول علاقة الرضاء بالأداء الوظيفي في الأعمال ذات الطابع الذهني أو التي تنخفض درجة الآلية فيها ، فقد نجد حالات يرتفع فيها الرضاء وينخفض الأداء ، يحدث ذلك حين يذهب العاملون إلى عملهم وهم سعداء بالتوجه صباح كل يوم لمقابلة بعضهم البعض وقضاء وقت طيب ، وتنمية أواصرهم الاجتماعية بينما دافعيتهم للعمل تكون في حدها الأدنى ، فمثل هذه النماذج من نماذج العمل موجودة ويسميها البعض « نموذج النادي » .

٧ ــ وعلى ذلك ، فإن من بين عوامل أخرى تبرز الدافعية كعامل رئيسي محدد للأداء الوظيفي ، وهذه الدافعية تشكلها أمور أخرى مثل نمط الاشراف والقيادة

وظروف العمل السائدة التنظيمية والبيئية . ويصبح على الأدارة بعد ذلك أن تكرس جهودها لتحقيق دافعية عالية لدى قوة العمل حتى ينمو الرضاء ومن ثم يزيد الأداء . إن ذلك سيصبح أكثر جدوى من اتجاه المديرين إلى برامج جزئية - وموضعية - لتحسين الرضاء وبناء المعنويات من خلال زيادة في الأجـور ، أو تقرير بعض المزايا الاضافية ، أو نظم للترقية أو ظروف جديدة للعمل .

الخلاصة

نخلص من التحليل الذي أوردته هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين الرضـاء الوظيفي والانتاجية ليست علاقة خطية مباشرة ، وأن التغـير في واحـد من هذين



نموذج لعلاقة خطية مباشرة

المتغيرين لا يقابله بالضرورة تغير مماثل أو معاكس في المتغير الآخر ، ومـن ثم فإن حركة أيهما تمضي في إتجاه لا يتعين أن تتداعى له حركة الآخر ، الأمر الذي يتطلب البحث عن محددات وعوامل أخرى وسيطة تربط بين الرضاء الوظيفي والانتـاجية وتمثل إطاراً لحركتهما معا بحيث يمكن التنبؤ باتجاهات أحد هذين المتغيرين إذا عرفنا

إتجاهات ومؤشرات الحركة في المتغير الآخر ، وذلك من خلال التأثير الذي تمارسه هذه العوامل الوسيطة في المتغير الآخر ، وذلك من خلال التأثير الذي تمارسه هذه العوامل الوسيطة على أي من المتغيرين .

وتوضح الدراسة أن هذه العوامل والمحددات الوسيطة هي : -

١ ـ الدافعية للعمل ، وهذه الدافعية هي بمثابة « المحرك الاول » Prime Mover للانتاجية وهي التي توفر - إبتداء - أو لاتوفر الرغبة في العمل والأداء . وتنطلق هذه الدافعية من حاجات الموظف وتطلعاته داخل وخارج العمل .

٢ ـ عوامل أخرى ذاتية وتنظيمية وبيئية تحدد مستوى هذه الانتاجية وتصب تأثيرها على « الحركة الاولى » التي تطلقها الدافعية للعمل .

ومن الأهمية بمكان أن نوضح ترتيب هذه المحددات بحسب تأثيرها ، فالعوامل الذاتية والتنظيمية والبيئية لا تأثير لها في غياب الدافعية ، وإلا كانت هذه العوامل كخزان مملوء بالوقود في سيارة أعطبت بطاريتها أو توقف عملها ، وتعذر بذلك إشعال محركها . ولكن الدافعية في ذاتها تقدم أساسا صالحا ومهيئا لاستمرار الانتاجية وزيادتها وتنمية فاعليتها حينما تأتي هذه العوامل لتباشر تأثيرها .

إلا أن حلقة التأثير لم تكتمل بعد ، فقد تزيد الانتاجية ، ولا تزيد معها عوائد العاملين ، كأن تستأثر جهة العمل - أو أصحاب العمل - بهذه الانتاجية ، أو يضيع تأثيرها بسبب عوامل أخرى ، ومن ثم فإن الاشباعات الخاصة بحاجات العاملين لن تتحقق وسيتأثر بذلك مستوى الرضاء الكلي للعاملين ، وسيجد هذا التأثير طريقه في مسار آخر إلى الانتاجية لتبدأ دورة جديدة من دورات التأثير بين الانتاجية والرضاء الوظيفي عن طريق العوامل الوسيطة التي أشرنا إليها .

الحواشي :

(١) صار تعبير الرضاء الاداري Managerial Satisfaction يستخدم في دراسة الرضاء عن العمل ، التي تجري بين شاغلي الوظائف القيادية ومواقع الادارة والتوجيه تمييزا عن الدراسات التي تجري بين شاغلي الوظائف الأخرى وكان فيكتور فروم Victor H. Vroom في مقدمة الذين أستخدموا هذا التعبير عام ١٩٦٥ في كتابه :

Motivation in Management , American Foundation for Management Research , N. Y. , 1965

(٢) يظهر تقرير لهيئة المؤتمر الوطني للصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية أن ٧٠٪ من المنشآت الصناعية الكبيرة قد قامت بدراسات حول الرضاء الوظيفي للعاملين بها ، وفي أكثر من ٩٠٪ من هذه المنشآت كانت أجهزة الأفراد والموارد البشرية بها هي التي أجرت هذه الدراسات . أنظر في ذلك :

A. R. Janger ; **The Personnel Function , Changing Objectives and Organization ,** National Industrial Conference Board , Report No. 712, 1976, p. 38.

(٣) من الدراسات المبكرة التي أهتمت بعامل أو أكثر من العوامل المؤثرة في الرضاء الوظيفي : دراسة أندروز وهنري Andrews and Henry عن الأجور والرضاء الاداري (١٩٦٣) ، ودراسة أرجيل جاردنر Argyle Gardner عن أثر طرق الاشراف على الانتاجية ، والتغيب ودوران العمل (١٩٥٨) ودراسة برنبرج Bernberg عن أثر العوامل الاجتماعية والسيكولوجية على الروح المعنوية (١٩٥٢) . ودراسة بورز Bowers عن تأكيد الذات ونمط القيادة (١٩٦٣) ودراسة فلشمان Fleishman حول أثر الأنماط القيادية على دوران العمل (١٩٦٢) ودراسة جادل مارجريت Gadel Marguerite عن العلاقة بين القدرات والرغبات والرضاء الوظيفي في شركة IBM (١٩٥٢) ودراسة هارل Harell عن أثر الشخصية في أداء المديرين (١٩٦١) . ودراسة يوجين ستون Eugene Stone عن العلاقة بين الرضاء الوظيفي ومحتوى الوظيفة وقيم العمل (١٩٧٦) .

(يشير البحث في نهايته الى المرجع والمصادر الأساسية لهذه الدراسات المبكرة ضمن قائمة المراجع العامة) .

4. **Victor** H. Vroom; **Motivation in Management, Ibid,** p. 65.
5. Eugene F. Stone; **The Moderating Effect of work-Related Values on the job scope-job Satisfaction,** in: Organizational behavior and human performance, 1976, pp. 147-167.
6. Herbert G. Heneman, Donald p. Schcuap, John A. Fossus and Lee D., Dyer; **Personnel / Human Resource Management**, Richard Irwin, INC., Illinois, 1980, p. 146.
7. Dale S. Besch; Personnel: **The Management of People at work** , 4th ed., Macmillan Publishing Co. INC., New York, 1980, p. 443.
8. Andrews D. Szilagy, Jr & Marce J. Wallace, Jr.; **Organizational Behavior and performance, 2nd ed.**, Goodyear Publishing Co. Inc., California, 1980. p. 629.

9. C.L. Mullin; **Effects of Community characteristics on Measures of Job Satisfaction,** Journal of Applied Psychology, 1966, (50), pp. 185.

(١٠) لمناقشة أكثر تحليلا حول مفهوم الرضاء الوظيفي ، أنظر في ذلك :

10. E.A. Locke; **What is Job Satisfaction?** in Organizational Behavior and Human Performance, N.Y., 1969 Ch. 4, pp. 309-336.
11. French, Elizabeth; **Effects of the Interaction of Motivation and Feedback on task Performance,** In: Atkinson, J.W. (ed.) Motives in Fantasy, Action, and society, N.Y. Van Nostrand, 1958, pp. 400-408.

(١٢) يرى البعض أن مستوى الوظيفة job Level تعني في ذات الوقت نطاق الوظيفة job scope ، ويقول « يوجين ستون » في هذا :

أنظر في ذلك "Job level is functionally equivalant to what is referred to as job scope" Eugene Stone; **The Moderating Effect of work-Related Values on the Job Scope – Satisfaction Relationship,** in Organizational Behavior and Human Performance, 1976, pp. 147-167.

مرجع سبق ذكره

(١٣) من الذين إهتموا ببحث هذه العلاقة :

Hackman and Lawler (1971), Susman (1973), Wanous (1974), and Stone (1975).

14. K.L.H. Roberts and F. Savage; Twenty questions: **Utilizing Job Satisfaction Measures,** California Management Review, 1973, 15 (3) p. 21.
15. Flieshman, E.A., Harris, E.F., and Burtt, H.E.; **Leadership and Supervision in Industry,** Columbus: Ohio State University, Bureau of Educational Research, 1955.
16. Ibid, p. 47.

(١٧) وهذه الحاجات الخمس هي : الحاجة إلى الأمان ، الحاجة الى الانتماء، الحاجة إلى الاستقلال ، الحاجة إلى الاحترام ، الحاجة إلى تحقيق الذات وهي مشابهة للحاجات التي أوردها ماسلو في نظريته باستثناء أنه أغفل الحاجة الفسيولوجية نظرا لتصور إشباعها لدى مفردات العينة ـ وجعل الحاجة إلى الاستقلال حاجة مستقلة .

(١٨) من هذه المقاييس المبكرة مقياس برافيليد وروث A.H. Brayfield and H.F. Rothe وقد نشر هذا المقياس تحت عنوان An Index of Job Satisfaction Journal of Applied Psychology, 1951 (35), pp. 307-311 "Job Descriptive Index" (J D I).

(١٩) من هذه المقاييس الخاصة بالرضاء إستقصاء "JDI" Job Descriptive Index وهو استقصاء من خمسة جوانب ويمكن الرجوع اليه تفصيلا في : P.C. Smith, L.M. Kendall and C.L. Hulin; The Job Descriptive Index, Dept. of Psychology, Bowling Green State Univ., Ohio, 1975.

وكذلك استقصاء "Minnesota Satisfaction Questionnaire" (MSQ) وهو استقصاء أكثر تفصيلا من سابقه ويضم عشرين جانبا من جوانب الرضاء ، ويمكن الرجوع اليه تفصيلا في :

D.J. Weiss, R.V. Dawis, G.W. England, and L.H. Lofquist; Manual for the Minnesota Satisfaction Questionnaire, Minneapolis: Minnesota Studies in Vocational Rehabilitation, Bulletin, 45, 1967, 22.

20. Simon A. Herbert;**Administrative Behavior.**(2nd. ed.) The Free Press, N. Y., 1968, pp. 172-175.
21. Ibid. p. 175.
22. Soliman, H.M., and Hartman, R.A.; A **Systematic Analysis of Productivity Determinants.** Industrial Engineering, Sept. 1971.
23. A.H. Brayfield and W.H. Crockett;**Employee Attitude and Performance,** Psychological Bulletin, 1955 (52), pp. 396-428.
24. Jerry I-Gray & Federick A-Strake;**Organizational Behavior — Concepts and Applications** — 2nd ed., Charles E. Merril Publishing Co., London, 1980, p.54.

(٢٥) أنظر بصفة خاصة الفصل الخامس في :

A.H. Maslow; **Motivation and Personality,** Harper and Row, New York, 1954.

26. Frederik Herzberg,**Work and the Nature of Man,** The World Publishing Co., Cleveland, 1966.

(٢٧) أعد هذا الشكل بتصرف وتبسيط كبير لشكلين أساسين : الأول أعده بورتر ولولر والثاني أعده توماس فيرات وفردريك ستارك . أنظر في ذلك :

27. L.W. Porter and E.E. Lawler,**Managerial attitudes and Performance,** Homewood, Richard Irwin, 1968.

وأنظر أيضا

Thomas W. Ferrat & Frederick A. Starke; **Satisfaction, Motivation and Productivity:The** Complex Connection; in J. Gray and Starke (eds.,) Readings in organizational Behavior, Colombus, Ohio, Charles E. Merrill, 1977, p. 74.

28. Victor H. Vroom; Work and Motivation, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1964, pp. 183-185.
29. Herzberg, F., Mausner, B. and Synderman B.; The Motivation to work, John Wiley & Sons, Inc., Inc., N.Y., 1959.
30. Rensis Likert; New Patterns of Management, McGraw Hill Book Co., New York, 1961, Ch. 6.

المراجع العامة

ترد هذه المراجع لتفصيل ما أجمله البحث حول الدراسات المبكرة في مجال الرضاء الوظيفي (ص ٢ و ٤ من البحث) .

- Andrews, L.R. and Henry, M.M.;**Management Attitudes Toward Pay,** Industrial Relations, 1963, 3.
- Argule, M., Gardner, G., and Cioff, F.;**Supervisory Methods Related to Productivity, Absenteeism and Labour Turnover, Human Relations,** 1958, 11.
- Brayfield, A.H. and Rothe, H.F.; **An Index of Job Satisfaction,** Journal of Applied Psychology, 1951, 35.
- Bernberg, R.E.,**Socio-Psychological Factors in Industrial Morale:** 1. The Prediction of Specific Indicators, Journal of Social Psychology, 1952. 36,
- Bowers, D.G.;**Self-Esteem and the Diffusion of Leadership Style, Journnal** of Applied Psychology, 1963, 47.

- Fleishman, E.A., and Harris, E.F.; **Patterns of Leadership Behavior Related to Employee Grievances and Turnover,** Personnel Psychology, 1962, 15.
- Gadel, Marguerite S., and Kriedt, P.H.; **Relationship of Aptitude, Interest, Performance, and Job Satisfaction of IBM Operators,** Personnel Psychology, 1952.
- Hackman, J.R. & Lawler, E.E.; Employee reactions to Job characteristics, Journal of Applied Psychology, 1971, 55.
- Harell, T.W.; **Managers' Performance and Personality,** Cincinnati: South — Western Publishing Co., 1961.
- Hulin, C.L. &Blood, M.R.; **Job Enlargement, Individual differences, and Worker** Responses, Psychological Bulletin, 1968, 69.
- Hulin, C.L.; **Effects of Community Characteristics on Measures of Job Satisfaction,** Journal of Applied Psychology, Vol. 50, 1966.
- Price, J.L; **Organizational Effectiveness, An Inventory of Propositions,** Richard D. Irwin Inc., Homewood, Illinois, 1966.
- Rothe, H.F.; **Does Higher Pay Bring Higher Productivity,** Personnel Vol. 37, July-August, 1960.



مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة

د. محمد عبد الشفيع عيسى *

لعل أهم المشكلات التي طرحتها تطورات النظام الاقتصادي العالمي في العقد الأخير مشكلة التنمية الصناعية للبلاد المتخلفة ، ولعلها أيضا هي المحور الرئيسي للفكر والعمل في قضية المطالبة باقامة نظام إقتصادي عالمي جديد .

وقد إرتبطت بهذه القضية الرئيسية قضايا رئيسية عديدة ، في نطاق : التجارة الدولية ، وتدفقات رؤوس الأموال الدولية ، ونقل المهارات والمعارف العلمية والتكنولوجية .

ويعالج هذا البحث متعلقات التجارة الدولية بقضية التصنيع ، من زاوية خاصة هي زاوية صادرات السلع المصنعة للدول المتخلفة ومدى قدرتها على الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة .

ولكن قبل الولوج إلى التفاصيل الجوهرية للمشكلة نمهد بتقديم لمحة عن تجارة البلدان المتخلفة في السلع الأولية .

---

* معهد التخطيط القومي ـ القاهرة .

تجارة البلدان المتخلفة في السلع الأولية في السبعينات **

لقد دخل النظام الرأسمالي الدولي منذ أوائل السبعينات أزمة دورية من نوع فريد ، مزجت بين خصائص التضخم وخصائص الكساد أو الركود حتى أطلق عليها « أزمة التضخم الركودي » وبسببها أخذ النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي يمارس تأثيره على البلاد المتخلفة من خلال ميكانيزم النظام الاقتصادي العالمي السائد بحيث يضاعف من الآثار السلبية الأصلية على تجارة هذه البلاد من الصادرات وفي تقرير البنك الدولي World Development Report, 1978 يصف مشكلات التجارة الدولية في السلع الاولية (باستثناء الوقود) تحت عنوانين عريضين : مشكلة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة ، ومشكلة عدم الاستقرار السعري . . وفيما يلي يلمح الباحث إلى كل منهما : -

(١) مشكلة الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة : إن البلاد المتخلفة تعرض الآن نحو $\frac{١}{٣}$ الصادرات العالمية من السلع الأولية باستثناء الوقود ، وهو ما يعني تدني نصيبها في التجارة العالمية للسلع الأولية . . كما لا يزيد نصيب السلع الأولية باستثناء الوقود من صادرات البلاد المتخلفة عموما عن ٣٥٪ . . » ومن جهة أولى فإنه لا يمكن إنكار أن هذا التدني المزدوج يرجع في جزء منه إلى التغيرات البنيانية العميقة في إقتصادات البلاد المتخلفة والتي أدت إلى هبوط نصيب السلع الأولية (باستثناء الوقود) من إجمالي صادراتها من ٦٨٪ سنة ١٩٦٠ إلى ٣٥٪ سنة ١٩٧٦ بينما ارتفع نصيب السلع المصنوعة من ١٤٪ إلى ٢٦٪ خلال نفس الفترة . . وذلك بالاضافة إلى انخفاض معدل نمو التجارة العالمية عموما من نحو ٩٪ سنويا في فترة ٦٥ ـ ١٩٧٣ إلى نحو ٤٠٪ في فترة

** تشمل السلع الأولية طبقا للتعريف الذي تبناه تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم World Development Report ما يلي : الأغذية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والمواد الخام غير القابلة للأكل والوقود بما فيه الفحم والبترول والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي والصناعي والتيار الكهربائي والزيوت الحيوانية والنباتية والشحوم والشموع والمعادن غير الحديدية المذكورة في الفقرة ٦٨ من التصنيف التجاري القياسي الدولي .

٧٣ ـ ١٩٧٧ وهو ما صاحبه انخفاض معدل نمو صادرات البلاد المتخلفة من ٦,٤٪ في الفترة الأولى إلى ٣,٦٪ في الفترة الثانية . .[١]

ولكن لا بد أن نذكر من جهة أخرى أن إجراءات الحماية التي تنفذها الدول الرأسمالية المتقدمة ضد السلع الأولية وخاصة السلع الزراعية (والسلع الصناعية كما سوف يتضح تحدّ إلى حد كبير من نمو الصادرات الأولية للبلاد المتخلفة[٢] . . ومن صادراتها بشكل عام . .

(٢) مشكلة عدم الاستقرار السعري : ويشير تقرير World Devel opment Report, 1978 إلى أن ما يقرب من ثلثي الصادرات الأولية للبلاد المتخلفة (باستثناء الوقود) قد تعرض لتقلبات سعرية بمعدل أعلى من ١٠٪ سنويا وتؤثر هذه التقلبات تأثيرا بالغ الضرر على البلاد المتخلفة ذات الاحتياجات الاستيرادية الماسة والتي لا يمكنها الوصول بسهولة إلى مصادر الائتمان في أسواق المال الدولية . فإذا علمنا أن تدهور « البيئة التجارية » للبلاد المتخلفة قد أدى إلى انخفاض معدل التبادل الدولي Terms of Trade لهذه البلاد في فترة ٧٤ ـ ١٩٧٨ بنحو ١٥١٪ وهو ما يمثل خسارة في العملات الأجنبية لها بما يزيد عن ٣٠ بليون دولار ، فإن هذا يوضح لنا القيود العسيرة التي تفرضها مشكلات الصادرات الأولية والصناعات للبلاد المذكورة .

وهكذا وتأسيسا على إدراك هاتين المشكلتين اللتين تميزان الصادرات الأولية للبلاد المتخلفة ، فإن المداولات الدائرة بخصوص النظام الاقتصادي العالمي الجديد طرحت مهمتين أمام تحسين ظروف تجارة البلاد المتخلفة أو البيئة التجارية لها Trade environment وهما : ـ

أولا : إعداد برنامج متكامل للسلع الأولية Integrated program for Basic Commodities

ثانيا : توسيع وتنويع الصادرات الصناعية Expanding and diversification of industrial exports

وفيما يتعلق بالمهمة الأولى(٣) فلن يفيض الباحث في تحليلها نظرا لعدم إرتباطها المباشر بموضوع الداراسة ، ولكن قد يكون من المفيد ذكر أهم محتويات هذا البرنامج المقترح كما بلورها لأول مرة « الانكتاد » في الدورة الرابعة المشار إليها وهي : إقامة ترتيبات تخزين سلعية دولية أو إحتياطيات buffer — stacks ، وإنشاء صندوق مشترك common fund لتمويل هذه الترتيبات ، وإقامة ترتيبات للتسعير من خلال التفاوض بحيث تكون مجزية للمنتجين ومنصفة للمستهلكين ، وأخيرا التوصل إلى عقد « اتفاقات سلعية » تحدد شروط التخزين والتمويل وقواعد التسعير .

وقد قررت الدورة المذكورة أن تبدأ إجتماعات تحضيرية للمفاوضات الدولية حول البرنامج المذكور وبحيث تنتهي في موعد أقصاه فبراير ١٩٧٨ وبحيث تنتهي المفاوضات نفسها قبل إنقضاء عام ١٩٧٨ ـ ولكن ، وبرغم عقد دورتين سنة ١٩٧٧ في جنيف للمفاوضات التي « تمهد » للمفاوضات ، إلا أن هذه الأخيرة لم تبدأ قط . . ولم ينجز من ذلك البرنامج غير الاتفاق على العناصر الأساسية « للصندوق المشترك » في إجتماع « مؤتمر الأمم المتحدة حول الصندوق المشترك » في ٢٠ مارس ١٩٧٩ . وبرغم توصية الدورة الخامسة للانكتاد في مانيلا (٧ مايو ـ ٣ يونيو ١٩٧٩) بضرورة الاسراع في إعداد مشروع إتفاقية الصندوق المشترك قبل نهاية ١٩٧٩ إلا أن ذلك لم يحدث . .

ولكن ماذا بصدد المهمة الثانية في تحسين ظروف تجارة البلاد المتخلفة ـ وهي المهمة التي يتركز عليها البحث في هذا الفصل . . أي مسألة توسيع وتنويع الصادرات الصناعية . . ؟

نمو الصادرات للبلاد المتخلفة(٤)

لقد تغير التركيب السلعي للتجارة الدولية جذريا منذ حدوث الثورة العلمية ـ التكنولوجية الذي يؤرخ له بالفترة التالية للحرب العالمية الثانية ـ فبينما كان هذا

التركيب يتميز بمبادلة السلع الأولية بالسلع الصناعية إذا به يتميز بعد ذلك بتبادل السلع الصناعية بالسلع الصناعية . ولهذا فإنه بينما أن نصيب الصناعة في « الناتج العالمي الاجمالي » لا يتجاوز الثلث فإن نصيبها في التجارة الدولية يقارب الثلثين . ورغم هذا فأن الدول المتخلفة لا تسهم بأكثر من ١/ ١٠ من إجمالي الصادرات العالمية للمصنوعات . . ولكن تضاؤل هذه النسبة لا يجب أن يخفي عنا أن الوصول إلى هذه النسبة الضئيلة قد اقتضى جهودا متواصلة ضمن إطار النظام الاقتصادي العالمي القائم تحققت من خلالها معدلات عالية نسبيا في نمو الصادرات الصناعية ، لأسباب محددة متصلة بذلك النظام سوف يوضحها الباحث فيما بعد

ويرجع هذا « الحضور » للصادرات الصناعية في خارطة الصادرات الاجمالية للدول المتخلفة كما يشير إليه الجدول السابق إلى ثلاثة أسباب رئيسية : ـ

(١) الاحتياجات الاستيرادية الماسة للدول المتخلفة . . . وقد تزايد ضغط هذه الاحتياجات بفعل عاملين :

(أ) نمط التصنيع القائم على إحلال الواردات Import — Substitution ، وهو النمط الذي إرتكز إلى إقامة مجموعة صناعات تنتج سلعا إستهلاكية بديلة للسلع التي كان يجري إستيرادها سابقا قبل بدء تجربة ـ التصنيع . . . والتناقض المفزع هنا أن إستمرار إنتاج هذه البدائل السلعية محليا قد اعتمد على استيراد ـ وتزايد إستيراد ـ السلع الرأسمالية والوسيطة من البلاد المصنعة ، وهو ما أدى إلى اشتداد قيد النقد الأجنبي على عملية التصنيع .

(ب) أزمة الغذاء في البلاد المتخلفة : ولهذه الأزمة بعدان رئيسيان : البعد الأول هو تناقص نصيب الانتاج الغذائي في الانتاج الزراعي بالبلاد المتخلفة وتناقص نصيب الزراعة في إجمالي الاستثمارات بها ، في مقابل تزايد السكان مما أدى إلى اشتداد الحاجة إلى استيراد الطعام . والبعد الثاني هو احتكار مجموعة من الدول الرأسمالية المتقدمة لفائض الأغذية

العالمي وخاصة القمح ، وأبرزها الولايات المتحدة الامريكية وكندا . .
ونتيجة لهذين العاملين فقد تزايد نطاق (الواردات غير القابلة للضغط)
مما أدى إلى ضرورة زيادة التصدير باعتباره المحدد الرئيسي لاي بلد من
العملة الأجنبية . ولما كان تصدير « السلع الأولية » يواجه الطريق
المسدود بسبب تراخي الطلب على هذه السلع عالميا ، فلم يبق أمام البلاد
المتخلفة إلا تلمس السبل نحو زيادة الصادرات من السلع المصنعة وشبه
المصنعة والمحضرة Manufactured , Semi— manufactured and
procc— ssed goods ونظرا لضعف المركز التنافسي لصادرات الدول
المتخلفة من المصنوعات ، فإن الحكومات في هذه البلدان قد تلجأ إلى
دعم الصادرات أو إلى الضغط الاداري المباشر . . والمثال الواضح على
هذا هو الهند ، حيث جرى الزام عدد كبير من الفروع الصناعية الجديدة
بتصدير جزء معين من منتجاتها مقابل حصولها على الموافقة على استيراد
السلع الضرورية لاستمرار الانتاج الجاري . .

(٢) إنبثاق نمط « التصنيع للتصدير » : لقد ساد نمط إحلال الواردات في تجارب
(التنمية) المبعثرة في بلدان العالم الثالث طوال الخمسينات والنصف الاول من
الستينات . . وعندئذ أخذت دوائر الفكر التنموي تشهد دعوة حثيثة إلى تبني
إستراتيجية جديدة للتصنيع قائمة على تنمية الصادرات export —
promotion . . . وقد كانت الدورة الأولى لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية
عام ١٩٦٤ أول مناسبة تطرح فيها صياغة منهجية منظمة للدعوة الجديدة ،
وتم التركيز فيها بالحاح على أهمية الصادرات الصناعية في سد الفجوة في الميزان
التجاري وفي الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية . ومنذ منتصف الستينات
حتى أوائل السبعينات ، اشتدت هذه الدعوة وتعالت نبرتها وأخذت كافة
المنظمات الدولية الحكومية والوكالات المتخصصة المعنية تروج لها ، وخاصة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حيث كرست جزءا كبيرا من

مجهوداتها في الاعلام والتدريب إلى تدعيمها[٥] ويصدق نفس الأمر على البنك الدولي[٦] .

وقد صاحب هذه الدعوة الحثيثة نشاط حثيث ـ في إطار استمرار صيغة تقسيم العمل ذات الأهمية المحورية الخاصة لدول الغرب وشركاتها عابرة الجنسيات . .

(٣) نقل الصناعات . وهذا سبب ثالث يدعم أثر العاملين السابقين : وقد تضافرت لاخراجه إلى حيز النور مجموعة من العوامل يذكر منها هنا :

(أ) الثورة العلمية التكنولوجية : وقد أدت هذه الثورة في مجال الصناعة إلى تعقد السلسلة التكنولوجية تعقدا شديدا وهو الأمر الذي سمح بنقل بعض الصناعات البسيطة تكنولوجيا من الدول المصنعة إلى البلاد المتخلفة . هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن تلك الثورة قد رفعت من نسبة كثافة عنصري العلم والتكنولوجيا وعنصر رأس المال في صناعات بعينها صارت هي الصناعات « الطليعية » أو « القائدة » Pioneering or leading في مقدمة الدول المتقدمة بينما دفعت بمجموعة أخرى من الصناعات إلى الخلف (وهي هنا صناعات كثيفة عنصر العمل) فلجأت الدول الرأسمالية المتقدمة إلى نقل بعض طاقات الصناعات الأخيرة إلى البلاد المتخلفة والتي تتميز بوفرة العمل وإنخفاض مستوى الأجور .

ومن جهة ثالثة فقد وجهت الثورة العلمية التكنولوجية إلى ضرورة مكافحة التلوث pollution وإلى ضرورة الحفاظ على التناسق (الأيكولوجي) أو البيئي وإلى (تنمية البيئة) بالتالي Eco-development ولذلك فقد اتجهت بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى نقل بعض الصناعات الملوثة للبيئة إلى البلاد المتخلفة .

(ب) تطورات أزمة الطاقة الرخيصة في الدول الرأسمالية المتقدمة : وقد نتج عنها ـ كما سوف يتضح ـ إقامة بعض صناعات بتروكيمائية ومعدنية

موجهة للتصدير في بعض الدول المتخلفة المنتجة للبترول بتشجيع من الشركات العابرة للجنسيات .

. . . وقد أدت العوامل السابقة مجتمعة إلى نمو صادرات البلاد المتخلفة الاجمالية من المصنوعات مما ساعدها على أن تنوع من تركيب صادراتها عموما بانقاص إعتمادها على السلع الأولية . . . وفي داخل الصادرات المصنعة كان التوسيع مصحوبا بالتنويع الداخلي : وذلك بالانتقال من التركيز على المنسوجات إلى صناعة الملابس والالات والأجهزة الكهربائية .

مخاطر التعميم :

ولا يجب أن يستنتج من العرض السابق أن جميع الدول المتخلفة ـ على إطلاقها ـ قد حققت نموا كبيرا في صناعاتها التصديرية أو نموا كبيرا بالتالي في صادراتها الفعلية من السلع المصنوعة . . إذ لم يحقق هذا النمو إلا عدد قليل من البلدان المتخلفة ذات الأهمية الخاصة لمعسكر الغرب الرأسمالي في المواجهة ضد الشرق الاشتراكي وحركة التحرر الوطني للعالم الثالث .

ويذكر البنك الدولي ـ وهو جهاز تسيطر عليه الدول الرأسمالية المتقدمة فلا يمكن أن يتهم بالتحيز ضدها ـ في تقريره عنWorld Development, 1978 - الحقيقتين التاليتين : - .

أولا : أن الصادرات الصناعية للدول المتخلفة تأتي من عدد صغير من البلاد والمناطق ، وجميعها متطورة صناعيا بالمقارنة مع معظم البلدان النامية الأخرى . . ذلك أن نحو ٤٥٪ من هذه الصادرات يأتي من كوريا الجنوبية وفورموزا وهونج كونج وأسبانيا . . وترتفع النسبة إلى ٨٠٪ لو أضفنا إليها البرازيل وإسرائيل وسنغافورة واليونان والبرتغال والمكسيك والهند ويوغوسلافيا .

ثانيا : أنه منذ عام ١٩٦٥ حققت عدة دول أخرى توسعا ملموسا في صادراتها الصناعية وأهمها ماليزيا وكولومبيا وتايلند وتركيا .

. . . هاتان الحقيقتان توضحان بجلاء أن التوسع في التصنيع والتصدير قد تركز - إعتمادا على الاستثمارات والمساعدات القادمة من الدول الغربية الرأسمالية - في كل من كوريا الجنوبية وفورموزا وهونج كونج وهي تشكل مخافر أمامية للمعسكر الغربي الرأسمالي ضد الدول الاشتراكية ، وفي إسرائيل التي لعبت دور المخفر الأمامي الاستعماري ضد حركة التحرر القومي العربي ، وفي البرازيل التي أصبحت نموذجا « للامبريالية الصغرى » في أمريكا اللاتينية والعالم الثالث ، وفي بلاد ذات أهمية خاصة لاستراتيجية حلف الأطلنطي وهي تركيا واليونان وأسبانيا ، وفي أقطار أخرى صغيرة تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية مثل تايلند وكولومبيا . . .

. . . وأما فيما عدا ذلك فلم يتحقق شيء ذو بال . . ففي جميع البلاد المتخلفة الأقل نموا Less Developed والأكثر تأثرMost affected بأزمة النظام الاقتصادي العالمي وكذلك في البلاد التي تخوض كفاحا تحرريا ضد الامبريالية الغربية ، لم يتحقق نمو ملموس للصادرات الصناعية رغم المساعدات التي تقدمها مجموعة الدول الاشتراكية وبعض المنظمات الدولية في مضمار التصنيع . . . فلماذا ؟ . . لماذا لم يتحقق نمو ملموس في التصنيع وتصدير المصنوعات للعالم الثالث ؟ إن الاجابة المتكاملة على هذا السؤال تعود بنا إلى استعراض جميع أركان النظام الاقتصادي العالمي القائم فقد تحالفت على تحقيق هذه النتيجة المأساوية كل من السياسات التجارية للدول الرأسمالية الغربية وسياساتها الشوهاء في التعاون الصناعي وما يسمى بنقل الصناعات وكذا سياستها في نقل الموارد المالية إلى البلدان المتخلفة - ولكن ما يهمنا في هذا الفصل هو بحث العلاقة المتبادلة بين التصنيع والتجارة الدولية ، ولذا فسوف نحصر اهتمامنا في هذا الميدان وسوف نركز هذا الاهتمام بصفة خاصة على آثار السياسات للدول المصنعة وهي سياسات تخضع حتى الآن في مواجهة البلاد المتخلفة لمذهب « الحمائية »Protectionism .

السياسة الحمائية للدول الغربية :

لقد ترتب على أزمة التضخم الركودي في البلاد الرأسمالية الغربية وخاصة منذ ١٩٧٣ إتساع نطاق البطالة وإرتفاع تكاليف الانتاج وإرتفاع أسعار المنتجات الصناعية . . وفي ظل ذلك تولدت النزعة الحمائية ، وهي النزعة الرامية إلى الحد من دخول المنتجات الصناعية للعالم الثالث إلى البلاد الرأسمالية المتقدمة ، إستنادا إلى أن هذه المنتجات تستطيع بالانخفاض النسبي في أثمانها ، وإذا ما تركت لها حرية الوصول access إلى أسواق البلاد المذكورة أن تهدد المركز التنافسي لصناعات هذه البلاد في عقر دارها وأن تؤدي بالتالي إلى شل القطاعات المنافسة ، وهو ما يعني تسريح بعض العمال وخفض معدل الأرباح وربما إقفال بعض الفروع الصناعية أو الشركات[٧] . .

وتحتوي سلة السياسة الحمائية ضد صادرات الدول المتخلفة في البلدان الغربية المصنعة على أدوات متعددة ومتشابكة منها الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة . . أما الأدوات المباشرة فيمكن أن نصنفها إلى نوعين : أولهما نظام التعريفات الجمركية وثانيهما نظم تحديد الاستيراد الاخرى مثل القيود الكمية (الحصص quatas) والترتيبات التسويقية التقييدية orderly marlet arrang-ements وقيود التصدير الاختيارية Voluntary export restraints ـ وأما الأدوات غير المباشرة فإنها تتمثل في عدة أشكال : ومنها التشدد في المواصفات أو المعايير الصناعية Industrial Standards التي يشترط إنطباقها على صادرات الدول المتخلفة من المصنوعات ـ ومنها أيضا : الاشتراطات الصحية وأخيرا الاعانات للصناعات المحلية (في صورة دعم مالي مباشر أو إعفاءات ضريبية وتسهيلات إئتمانية . . الخ مما يوفر لها حماية غير مباشرة عن طريق تخفيض تكاليف الانتاج والبيع) .

وفيما يلي تركز على مجموعة رئيسية من السياسات الحمائية وهي ما تسمى « الممارسات التجارية التقييدية » .

الممارسات التجارية التقييدية في التجارة الدولية :

أخذ تكثف الممارسات التجارية التقييدية Restrictive Bus Iness Practlual في السنوات الأخيرة عدة صور كان من شأنها التأثير بشكل سلبي على احتمالات نمو الصادرات الصناعية للبلاد المتخلفة ، وأهم هذه الصور ما يلي[٨] .

١ ـ القيود الناشئة عن الترتيبات الحكومية : وأهم الترتيبات الحكومية هنا « قيود التصدير الاختيارية » ويقصد بها إتفاق حكومة البلد المستورد مع حكومة البلد المصدر على أن تقوم الأخيرة بتوجيه سياساتها الصناعية إلى ما من شأنه الحد من صادرات الأعمال الصناعية إلى البلد الأول ، وهناك أيضا « الترتيبات التسويقية التقييدية » وهي إتفاقات بين الحكومات تنصب على إجراءات التسويق مستهدفة الحد من تدفق التجارة بين الطرفين . وتشيع هذه الترتيبات بنوعيها في قطاعات المنسوجات والأغذية المحفوظة وغيرها ، ليس فقط للحد من صادرات الدول حديثة التصنيع ولكن أيضا من الدول الأقل نموا LDCS : فلقد تم مثلا خلال ١٩٦٩ الحد من صادرات الكاميرون مثلا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٧٩ . وتم خلال عام ١٩٨٠ الحد من صادرات كوريا الجنوبية وتايوان إلى الجماعة الاقتصادية الأوربية من الأغذية المحفوظة .

٢ ـ الكارتلات (الاحتكارات) الدولية والوطنية للتجارة الخارجية : ويلاحظ هنا أن تشريعات الدول الرأسمالية المتقدمة تسمح للمشروعات باقامة كارتلات للتصدير فيما بينها سواء على المستوى الوطني أو الدولي أو على المستويين وذلك إذا ما كانت نتائج عمل هذه المشروعات تنصب على أطراف ثالثة third parties وهكذا بلغ عدد كارتلات التصدير في الولايات المتحدة حتى مايو ١٩٧٨ ٢٦ إحتكارا وذلك بمقتضى قانون التجارة لويب ـ بومرين لعام ١٩١٨ The Wedd-Pomerene Act وبلغ عدد كارتلات التصدير في المانيا الاتحادية ٦٢ كارتلا حتى مارس ١٩٧٨ ـ وفي اليابان بلغ عدد كارتلات التصدير ٦٢ وعدد كارتلات الاستيراد أربعة .

ولا شك أن كارتيلات التصدير والاستيراد المذكورة تمكن الاحتكارات من إكتساب قوة سوقية خطيرة يكون من شأنها الحد من صادرات المصنوعات من العالم الخارجي وخاصة العالم المتخلف .

٣ ـ فرض القيود على صادرات الشركات الفرعية أو التابعة : ويلاحظ هنا أن الشركات عابرة الجنسيات تستخدم سيطرتها على فروعها والشركات المنتسبة إليها من أجل تقييد حريتها في التصدير ـ ومما سجلته المحاكم الأمريكية في هذا الصدد عام ١٩٧٨ مثلا تلك القضية التي رفعتها وزارة العدل الأمريكية ضد شركة Everest and jennings International متهمة إياها بإحتكار تصنيع وبيع الكراسي المتحركة في الولايات المتحدة ، من خلال إتفاقات مع فروعها في الخارج تمنعها بمقتضاها من تصدير الكراسي المتحركة إلى الولايات المتحدة أو حتى إلى دول أوربا حيث يمكن أن تتسرب إلى الدولة الأولى . وقد تم الاتفاق في النهاية بين الطرفين على إلزام الشركة المذكورة بعدم منع أي من المنشآت الخارجية ـ بما فيها فروعها ـ من تصدير الكراس المتحركة إلى الولايات المتحدة بل وإلزامها بمساعدة هده المنشآت أو الفروع على هذا التصدير . وهذا لمجرد مثال متواضع على ما يمكن أن تصنعه الشركات عابرة الجنسيات لمنع فروعها من تصدير المصنوعات من البلاد المتخلفة .

٤ ـ الممارسات التجارية التقييدية المحلية ذات الآثار على التجارة الدولية : تؤثر الكارتلات المحلية في الدول المتقدمة في عدد من الحالات على الواردات من الدول الأجنبية بما فيها الدول المتخلفة ـ ومما سجلته أعمال الجماعة الاقتصادية الأوربية أخيرا في هذا الصدد مثال الكارتل الدوائي المحلي الهولندي المسمى : Pharmaceutische Handelsconventie PHC وقد سيطر على الاستيراد تماما بحكم مسئوليته عن ٨٠٪ ـ ٩٠٪ من مبيعات المنتجات الدوائية في هولندا .

النطاقات الرئيسية للسياسة الحمائية :

تتمثل أهم النطاقات السلعية للسياسة الحمائية في المجموعات السلعية الآتية :

أولا : الملابس والمنسوجات : وتتمثل أهم القيود في نظام « الحصص الثنائية » وتقضي بتصدير حصة معينة من كل مجموعة من المنتجات النسيجية من بلد مصدر معين إلى بلد مستورد معين ، وتحكمها القواعد والاجراءات المتفق عليها في إطار « ترتيبات الألياف المتعددة » Multi — Fibre arrangements MFA . . وقد تم الاتفاق عليها سنة ١٩٧٣ وتم مد العمل بها أخيرا حتى عام ١٩٨١ . . . وقد أدت ممارسات الدول المصنعة إلى اضعاف فاعلية النصوص التي قصد بها حماية المصدرين أصلا ، وفرضت هذه الدول في عام ١٩٧٧ مزيدا من الحصص التقييدية Restrictive quotas ، ومثال ذلك الحصص الجديدة التي فرضتها السوق الأوربية المشتركة والتي لا تحول فقط دون مزيد من نمو الواردات بل وتنقصها بالفعل . ونتيجة لهذا ، فان حصص ثلاثة من الموردين الكبار للمنسوجات (فورموزا وهونج وكونج وكوريا الجنوبية) لعام ١٩٧٨ كانت أقل بكثير من مستويات سنة ١٩٧٦ في عديد من المنتجات النسيجية الرئيسية . . كما أثرت قيود الحصص على الدول منخفضة الدخل مثل إندونيسيا وبنجلاديش وسري لانكا .

وقد فرضت المزيد من الحصص التقييدية في مجال المنسوجات ببلاد مستوردة صغيرة مثل أستراليا وكندا والنرويج والسويد . .. أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها احتفظت في إتفاقاتها الثنائية لعام ١٩٧٨ بنفس الحصص التقييدية لعام ١٩٧٧ . . . وتأكيدا لكل ذلك يذكر تقرير البنك الدولي World Development, 1978 إن الاجراءات الجديدة أشد تقييدا من أي إجراءات أخرى سبقتها ، وأنها سوف تنقص بالفعل من نمو صادرات الملابس

والمنسوجات ، وأن هذه الاجراءات لن تؤثر فقط على المصدرين الرئيسيين بل أيضا على البلاد الأصغر والأفقر والأقل تطورا حيث تشكل المنتجات النسيجية شطرا كبيرا من صادراتها المصنعة . .

ثانيا : صادرات الأحذية : وقد تعرضت لقيود كمية جديدة في كل من أستراليا وكندا وفرنسا والسويد والولايات المتحدة وبريطانيا ، وإستمرت نفس القيود القوية القديمة في اليابان . . وذلك كله بالاضافة إلى القيود الجماعية التي تفرضها الجماعة الاقتصادية الأوربية .

ثالثا : صادرات الصلب : وقد وضعت إجراءات حمائية خاصة ضدها بواسطة الجماعة الاقتصادية الأوربية والولايات المتحدة . . ، وهي ترتب صعوبات جمة بالنسبة للبلاد المتخلفة التي أخذت تدخل طور التصدير . . ويذكر « تقرير التنمية في العالم ، ١٩٧٩ » أن السوق الأوربية المشتركة قد جددت « برنامج مكافحة الأزمة » في مجال الصلب لعام آخر ، ويشتمل على إتفاقيات تقييد التصدير مع الموردين الأجانب .

رابعا : أجهزة التلفزيون : وقد قيدت صادرات فورموزا ، وكوريا الجنوبية (وهما المصدرتان الرئيسيتان في البلاد المتخلفة لأجهزة التليفزيون) في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وغيرهما من الدول المصنعة ، وخاصة في الولايات المتحدة التي فرضت « ترتيبات تسويق تقييدية » .

خامسا : وفي مجال صناعة بناء السفن ، والتي أخذت البلاد المتخلفة تصبح منافسة فيها بشكل متزايد عملت البلاد المصنعة على دعم مؤسساتها الوطنية في مواجهة تلك المنافسة وما تحمله من إحتمالات الخسارة والبطالة .

سادسا : تشتد مطالبات المنتجين في البلاد المصنعة بالحماية في عدد آخر من الفروع الصناعية إبتداء من البتروكيماويات إلى الدراجات والأنابيب .

الهيكل الاقليمي لتجارة المصنوعات :

. . . وباستعراض النطاقات السابقة التي تشملها السياسة الحمائية يتضح لنا كم هو محكم ذلك الحصار الذي تفرضه الدول الغربية المصنعة على صادرات الدول المتخلفة من السلع المصنعة وشبه المصنعة ، وذلك في حين أن صادراتها المتبادلة بين بعضها البعض تشكل الشطر الأعظم من صادراتها الاجمالية . وفيما يلي جدول يصور توزيع الزيادة في تجارة الأقطار المصنعة من السلع المصنوعة .

الزيادة في تجارة الأقطار المصنعة من المصنوعات ، مجموعات البلاد بين ٦٠ ، ١٩٧٥ (بالأسعار الجارية)

(نسب مئوية)

	نسبة الزيادة في واردات المصنوعات	نسبة الزيادة في صادرات المصنوعات
التجارة بين بلاد أوربا الغربية	٥٥	٣٨
باقي التجارة بين البلاد المصنعة	٣٤	٢٤
التجارة مع البلاد النامية	٩	٢٩
التجارة مع البلاد المصدرة للبترول	—	٣
التجارة مع البلاد ذات الاقتصاديات المخططة مركزيا	٢	٦
العالم	١٠٠	١٠٠

المصدر World Bank, World Developmenr, 1978, Op. Cit, Table No. 12, P.9.

ويكفي أن نستخلص من هذا الجدول أن نسبة زيادة صادرات المصنوعات من الدول المصنعة إلى البلاد المتخلفة بين عامي ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ بلغت ٢٩٪ بينما أن

نسبة زيادة واردات الدول المصنعة من الدول المتخلفة (أو نسبة زيادة صادرات الدول المتخلفة الى الدول المصنعة من السلع الصناعية) لم تتجاوز ٩٪ .

ورغم ذلك فالحقيقة هنا أن معظم الصادرات الصناعية للدول المتخلفة إنما تتجه إلى الدول المصنعة الغربية ، بالذات ، وهي تستطيع بالتالي أن تتحكم فيها زيادة ونقصانا .

وفي كتاب الاحصائي للأنكتاد حول التجارة الدولية والتنمية لعام ١٩٧٧[٩] نجد تقديرا بالأرقام المطلقة لاتجاهات الهيكل الأقليمي لصادرات الدول المتخلفة من المصنوعات على النحو التالي (بالمليون دولار) : ـ

صادرات الدول (النامية) من المصنوعات إلى العالم :	عام ١٩٧٣	١٥٥٨٠
	عام ١٩٧٤	١٩٠٦٠
	عام ١٩٧٥	١٩٩٢٠
صادرات الدول (النامية) من المصنوعات إلى الدول المتقدمة :	عام ١٩٧٣	١١٢٨٠
	عام ١٩٧٤	١٣٠٢٠
	عام ١٩٧٥	١٣٥٥٠
صادرات الدول (النامية) من المصنوعات إلى الدول (النامية) الأخرى :	عام ١٩٧٣	٣٦٣٠
	عام ١٩٧٤	٥٢٢٠
	عام ١٩٧٥	٥٤٣٠
صادرات الدول (النامية) من المصنوعات إلى الاتحاد السوفيتي :	عام ١٩٧٣	٣٨٥
	عام ١٩٧٤	٤٥٥
	عام ١٩٧٥	٥٥٠

وفي كتاب الاحصائي للتجارة الدولية والتنمية ، الصادر عن الانكتاد في عام ١٩٧٩[١٠] نجد عرضا لشبكة صادرات السلع المصنعة في العالم لعام ١٩٧٦ (عدا الحديد والصلب والمعادن غير الحديدية) ومنها نستخرج البيانات الآتية : ـ

صادرات البلاد والمناطق (النامية) إلى العالم عموما :

البيان	القيمة
صادرات البلاد والمناطق (النامية إلى العالم عموما	٢٧٠٠٠ مليون دولار
صادرات البلاد والمناطق (النامية) إلى البلاد المتقدمةذات إقتصادات السوق	١٩٢٢٠ مليون دولار
صادرات البلاد والمناطق (النامية) إلى البلاد والمناطق(النامية)	٦٨٤٠ مليون دولار
صادرات البــلاد والمناطــق (النــامية) إلى البــلاد الاشتـراكيةفي شرقأوربا	٨٩٠ مليون دولار
صادرات البلاد والمناطق (النامية) ويبلغ نصيب الاتحاد السوفيتي من الرقم الأخير	٥٨٠ مليون دولار
صادرات البــلاد والمناطــق (النــامية) إلى البــلاد الاشتـراكيةفي آسيا	٥٨ مليون دولار

وتأكيدا للدلالات المستنبطة مما سبق يذكر تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ١٩٧٩ أن البلاد الرأسمالية المتقدمة قد استوعبت في عام ١٩٧٦ نحـو ٦١٪ من الصادرات الصناعية للبلاد المتخلفة[١١] .

أثار الحماية على إقتصاديات البلدان المتخلفة وصادراتها الصناعية

لقد شهدت التجارة العالمية في الخمسينات ثم بصفـة خاصـة في الستينـات توسعا كبيرا ، رغم إنخفاض معدل نموها نسبيا في السبعينات كما رأينا . . وقد هيأت

هذه الانطلاقة في التجارة العالمية وتجارة البلاد المتخلفة ـ للعديد من البلاد الأخيرة وخاصة متوسط الدخل أن تحقق إيرادات عالية من العملات الأجنبية وأن تتخذ من إتساع نطاق الطلب الفعلي على منتجاتها ركيزة للتعجيل بنموها الاقتصادي[١٢] (في إطار النظام الاقتصادي العالمي للرأسمالية) .

وفي هذا المناخ برزت في أول الستينات أربع دول متخلفة ذات توجه صناعي هي هونج كونج وإسرائيل وسنغافورة بالاضافة إلى البرتغال . . ولحقت بها في منتصف الستينات تايوان وتونس ولبنان . . وفي آخر الستينات وجد إلى جوار الدول السابقة جميعا كوريا الجنوبية وتايوان والباكستان (بالاضافة إلى ثلاث دول أوربية هي يوغسلافيا وأسبانيا وإيرلندا) وتكونت من مجموعها « منصة تصديرية » أو « موقع أمامي للصادرات » export plat form وخلفها وجدت مجموعة تتلوها في الأهمية الصناعية والتصديرية وتتكون أساسا من الفلبين ومصر وبعض دول أمريكا اللاتينية : البرازيل والمكسيك وكولومبيا وكوستاريكا وجواتيمالا والسلفادور .

وقد شكلت الصادرات الصناعية للدول المتخلفة إلى الاقتصادات الغربية المتقدمة أواخر الستينات ما يزيد عن ٥٠٪ من صادراتها المصنعة إجمالا ووصلت إلى نحو ٦٠٪ في عام ٦٧ وكانت تنمو بمعدل ١٤٪ طوال الستينات . . وقد بلغ نصيب الولايات المتحدة من الصادرات الصناعية في بريطانيا ٢ , ٩٪ وفي اليابان ١ , ٨٪ .

وشكلت واردات البلاد الرأسمالية المتقدمة من الملابس من البلاد المتخلفة سنة ١٩٦٨ نحو ٢ , ٢٥٪ من إجمالي وارداتها من الملابس وبلغت هذه النسبة في حالة الجلود والأحذية ١٥٪ ، والمنسوجات ٦ , ١٤٪ والمنتجات الخشبية والأثاث ٢ , ١٤٪ والمنتجات الغذائية ١٢٪ . وكانت واردات الملابس من البلاد المتخلفة في الولايات المتحدة تشكل ٢٠٪ من إجمالي الاستهلاك المحلي كالملابس بها . .

وهكذا كانت قد تولدت في الستينات بيئة موائمة نسبيا لتجارة المصنوعات في البلاد المتخلفة المرتبطة سياسيا وإقتصاديا بالغرب[١٣] .

ولكن منذ أوائل السبعينات ، وخاصة منذ ١٩٧٣ أخذت تشتد النزعة الحمائية في الدول الرأسمالية المتقدمة كما رأينا ، حيث ولدت تأثيرات سلبية عميقة على إقتصاديات البلدان المتخلفة عموما وعلى صادراتها الصناعية خصوصا ، وبحيث إنخفض معدل النمو السنوي للصادرات الصناعية من ١٥٪ في فترة ٦٥ - ١٩٧٣ إلى ١١٪ في فترة ٧٤ - ١٩٧٧[١٤] . . ويمكن لنا أن نفهم هذه الآثار تحديدا إذا إتبعنا التصنيف الذي قام به البنك الدولي في : World Develop ment Report, 1978. حيث صنف البلاد المتخلفة حسب طبيعة صادراتها المصنعة على النحو الآتي : -

أولا : البلاد الرئيسية الثلاثة في شرق آسيا المصدرة للملابس والمنسوجات وهي فورموزا وهونج كونج وكوريا الجنوبية - وتكون صادراتها معا ما يزيد عن ١/٣ من مجمل الصادرات المصنعة للبلاد المتخلفة ، وأكثر من ٣/٥ من صادراتها من المنسوجات إلى البلاد المصنعة . . والملاحظ أن المنتجات النسيجية تشكل نسبة عالية في صادراتها الكلية . . وقد بلغت هذه النسبة في عام ١٩٧٦ نحو ٤٤٪ في هونج كوونج ونحو ٣٦٪ في كوريا الجنوبية و ٢٨٪ في فورموزا - ولكن هذا لا ينفي أن الصادرات الصناعية لهذه البلاد الثلاثة متنوعة نسبيا إلى حد كبير وتضم نصيبا متزايدا من المنتجات المعقدة فيها .

ولا شك أن هناك قيودا شديدة على صادراتها من الملابس والمنسوجات ، ولكنها تملك من الامكانيات البشرية والتكنيكية ما يؤهلها في المدى الطويل لتعويض آثار الحماية في الملابس والمنسوجات ، بل ولتطوير قطاعات إنتاج الأجهزة Machinery sectors ، وأن تزيد من تنويع صادراتها بالتالي . . كما يذكر البنك الدولي . .

ثانيا : البلاد الأخرى المتطورة نسبيا في الانتاج الصناعي مثل الأرجنتين والبرازيل واليونان والهند وإسرائيل والمكسيك وسنغافورة وأسبانيا ويوغسلافيا . . وهي

أقل إعتمادا على صادرات المنسوجات والملابس للدول المصنعة وتصدر عددا كبيرا نسبيا من المصنوعات إلى كل من الدول المصنعة والبلاد المتخلفة الأخرى . . ولكن لا شك أن سياسة الحماية التي تطبقها الدول المصنعة سوف تثبط أيضا من جهودها صوب تطوير الصادرات الصناعية الخاصة بها . .

ثالثا : البلاد التي بدأت تصبح مصدرة ناجحة للمصنوعات مثل كولومبيا وماليزيا والمغرب وباكستان والفلبين وتايلندا وتركيا . . وتعتمد هذه البلاد إلى حد كبير على تصدير الملابس والمنسوجات ، ولذلك فإنها سوف تعاني بشدة من تزايد الحماية في البلاد المتقدمة صناعيا في هذا القطاع .

رابعا : البلاد ذات المستوى المنخفض من التنمية الصناعية والتي ليس لديها إلا حجم صغير من الصادرات المصنعة تتكون إلى حد كبير من السلع الزراعية المجهزة ـ ويحد من نمو صادراتها المصنعة أصلا تدني مستوى التنمية الصناعية بها ، ثم يضاعف من أثرها نظام الحصص الذي تطبقه الدول المتقدمة في قطاع المنتجات النسيجية ـ وهذه هي حال بنجلاديش وأندونيسيا وسريلانكا . وإذا كانت بعض بلاد هذه المجموعة تتمتع بالتفضيلات التي تمنحها الجماعة الاقتصادية الأوربية فأن أغلبها يخضع للأثار السلبية الشديدة للحماية وخاصة في مجال الملابس والمنسوجات .

نظرة على المستقبل :

في إطار النظام الاقتصادي العالمي الراهن ، وفي حدود السياسات الحمائية التي تنتهجها الدول الغربية المصنعة ، لا تواجهنا إلا تقديرات متشائمة بصدد مستقبل الصادرات الصناعية للدول المتخلفة . . وهكذا وطبقا لبيانات البنك الدولي نجد ما يلي : ـ

ـ لقد زادت الصادرات الصناعية للدول المتخلفة فيما بين ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ بنسبة ١٢,٣٪ وفيما بين ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ بنسبة ١٢,٧٪ .

ـ من المتوقع أن تنخفض نسبة الزيادة بين ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ إلى ١٢,٢٪ ، وفيما بين ١٩٧٦ ، ١٩٩٠ بنسبة ١٠,٩٪ .

ـ إن نصيب الصادرات الصناعية في إجمالي صادرات الدول المتخلفة لعام ١٩٧٥ لا يزيد عن ٢٦٪ في مقابل ٤٠٪ للوقود والطاقة و ٢١٪ للأغذية والمشروبات ، ٦٪ للمنتجات الزراعية غير الغذائية و ٧٪ للمنتجات المعدنية والمنجمية (باستثناء الوقود) .

ـ إن من المحتمل حدوث زايدة في الصادرات المصنوعة للدول المتخلفة من الأخشاب والبوكسيت والمطاط بحيث يرتفع نصيب الدول المتخلفة من الصادرات العالمية من ٩٪ (وعلى الأكثر التقديرات ١/ ١٠) إلى ١٣٪ عام ١٩٨٥ .

ـ إن حدوث هذه الزيادة في صادرات الدول المتخلفة من المصنوعات السابقة ـ وهي زيادة متواضعة ـ لن يؤدي إلا إلى زيادة متواضعة في نصيبها من واردات الدول الغربية المصنعة من المصنوعات وفي نصيبها من إستهلاك المصنوعات في هذه الدول . . وهناك جدول يبين هذه الحقيقة : ـ

الصادرات الصناعية للدول (النامية) كحصة في أسواق البلاد المصنعة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٥ (نسبة مئوية)

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٨٥
نصيبها في الواردات	٥,٩	٥,٨	٨	٩,٩	١٣,٧
نصيبها في الاستهلاك	,٤	,٧	١,٢	١,٦	٢,٩

المصدر : World Development Report, 1978 **Op. Cit.** Table no. 26, P. 78

وقد أستخرجت أرقام ١٩٧٦ و ١٩٨٥ من « تقرير عن التنمية في العالم ١٩٧٩» مرجع سابق ، جدول رقم ١٩ ، ص ٣٢ .

وتتضح الصورة « المأساوية » للصادرات الصناعية للدول المتخلفة إذا إنتقلنا من الاجماليات الى التفصيلات ، أي إذا تناولنا نمو الصادرات مقسمة حسب المجموعات السلعية الصناعية . . . ويتوفر هذا من الجدول الآتي : ـ

نمو الصادرات الصناعية للدول (النامية) ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥
(متوسط معدلات النمو كنسب مئوية بأسعار ١٩٧٥)

	٧٠ ـ ١٩٧٥	٧٥ ـ ١٩٨٥
الملابس	٢٠,٣	٨,٣
المنسوجات	١٧,٨	٦,٢
الكيماويات	١٦,٥	١٣
الحديد والصلب	١٠,٧	١٤,٥
الالات ومعدات النقل	٢٠,٣	١٧,٣
المنتجات الأخرى (ساعات ـ لعب . الخ	١٠,٢	١٠
إجمالي المصنوعات	١٤,٩	١٢,٢

المصدر :

World Development Report, 1978, Op. Cit., Table No. 27, p. 29.

ومن الجدول يتبين تضاؤل نسب الزيادة في كل من الصناعات ذات الميزة النسبية في البلاد المتخلفة ـ مثل صناعة المنسوجات في شرق آسيا ـ حيث تنخفض نسبة الزيادة من ٢٠,٣٪ في فترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ إلى ٨,٣٪ فقط بين ١٩٧٥ ، ١٩٨٥ ، وكذلك في الصناعات المحورية في أي تجربة للتصنيع الجدي للبلاد

المتخلفة ـ وأهمها صناعة الالات (الأجهزة) ومعدات النقل والصناعات الكيماوية : فسوف تنخفض نسبة الزيادة في الأولى (الأجهزة ومعدات النقل) من ٢٠,٣٪ في الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ إلى ١٧,٣٪ في فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ، وسوف تنخفض نسبة الزيادة في الثانية (الصناعات الكيماوية) من ١٦,٥٪ في فترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ إلى ١٣٪ في فترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ .

ولكن ألا من حل لهذه المشكلة ـ مشكلة الصادرات الصناعية ؟ . .

الحلول المطروحة لمشكلة الصادرات الصناعية :

لقد طرحت في إطار المنظمات الدولية وخاصة منظمة الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، عدة حلول متتابعة لمشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ، وأخذت هذه الحلول أولا صيغة « التفضيلات الصناعية » والتي تبلورت أخيرا في « الخطة العشرية للتفضيلات المعممة » ثم ثانيا إنتقل البحث عن الحلول إلى إطار جديد يسمى « المفاوضات التجارية متعددة الأطراف »MTN ، وفيما يلي نتاولهما بالتتابع : ـ

أولا : التفضيلات الصناعية :

ـ التفضيلات الجزئية

سبق أن أستعرض الباحث بعض التطورات التي غشيت نظام حرية التجارة التقليدي الذي كان قد أرسى بواسطة الرأسمالية الأوربية في القرن التاسع عشر . . وقد تمثلت أبرز هذه التطورات في القيود الجمركية والكمية التي فرضت كنتيجة لقيام الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير والحرب العالمية الثانية والثورة العلمية التكنيكية .

وتجدر الاشارة هنا في سياق الحديث عن التفضيلات ـ إلى أن بعض الدول

الرأسمالية الكبرى قد لجأت إلى إعطاء بعض التفضيلات preferences لبلدان ومناطق معينة دون البلدان والمناطق الأخرى (أي تفضيلات جُزئية) وهو ما يعني تطبيق سياسة تمييزية Discriminative . . وتبرز أمامنا على وجه التحديد التفضيلات التي منحتها بريطانيا بعد الكساد الكبير لدول الكومنولث البريطاني ، والتفضيلات التي منحتها فرنسا لمستعمراتها والتي أمتد سريانها بعد قيام الجماعة الاقتصادية الأوربية في عام ١٩٥٨ .

وبسريان « الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة » - الجات - في أول يناير ١٩٤٨ فأنها كرست مبدأ التفضيلات الجزئية ، وذلك بعكس - ما أقره « ميثاق هافانا » (والذي وافقت عليه الدول في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والعمل - ٢١ نوفمبر ٤٧ - ٢٤ مارس ٤٨ - ولكنها لم تصدق عليه فلم يدخل حيز التطبيق) بإنشاء هيئة دولية للتجارة .

إذ بينا أن ميثاق هافانا كا يجيز للدول (النامية) أن تقيم أية تفضيلات فيما بينها لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فأن إتفاقية الجات وضعت إطارا جامدا لهذه التفضيلات هو تكوين إتحادات جمركية أو مناطق للتجارة الحرة .

لذا وفيما يتعلق بالتفضيلات بين الدول (النامية) والدول المتقدمة فإن إتفاقية الجات أقرت إستمرار التفضيلات القائمة وقتها وحرمت إقامة تفضيلات جديدة إلا إذا كانت أيضا في إطار إتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة . .

ـ إنبثاق فكرة التفضيلات العامة :

ونظرا لقصور التفضيلات الجزئية ، فقد كان من اللازم أن يتحقق نظام للتفضيلات العامة General أو المعممة Generalised بحيث تقوم على عدم التمييز (عدم منح تفضيلات لبعض الدول دون البعض الآخر) وعلى عدم المعاملة بالمثل (عدم إشتراط أن تمنح الدول المتخلفة تفضيلات للدول المتقدمة مقابل التفضيلات

التي تمنحها الثانية للأولى) وفي إجتماع وزراء الجات سنة ١٩٦٣ إنبثقت الفكرة على المستوى الرسمي وإنتهى المؤتمر إلى الموافقة ـ من حيث المبدأ ـ على مبدأ عدم المعاملة بالمثل عند قيام الدول المتقدمة بمنح تفضيلات جمركية خاصة للدول المتخلفة .

ثم وفي مؤتمر التجارة والتنمية بجنيف سنة ١٩٦٤ طالبت الدول المتخلفة بتطبيق نظام عام General للتفضيل لهذه الدول . وفي اللجنة الثانية للمؤتمر (والخاصة بالمنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة) عرضت إقتراحات الدول المتخلفة بذلك النظام ، وعارضتها الدول الرأسمالية المتقدمة ، وكانت إقليمية في اللجنة . ونتيجة لهذه المعارضة فإن المؤتمر ككل وافق على حل يمثل توفيقا بين وجهتي النظر ، فأوصى الدول المتقدمة بعدم زيادة إجراءات الحماية عموما (سواء كانت جمركية أو غيرها) ، وإذا إستوجبت الضرورة هذه الزيادة فلا بد من مشورة الدول (النامية) المعنية والمنظمات الدولية المختصة ، كما أوصى الدول المتقدمة بأن تعطي الأولوية في السياسة التجارية لتخفيض الحواجز التي تعوق صادرات الدول (النامية من السلع المصنوعة ونصف المصنوعة) كما تضمنت توصية المؤتمر أخيرا مراعاة بذل الجهود في المفاوضات التجارية التي تجري في هذا الشأن من أجل الغاء التفرقة بين الرسوم الجمركية التي تفرض على المواد الأولية والتي تفرض على السلع المصنوعة كلما كان هذا ممكنا . .

وبالفعل ، وفي دورة كنيدي للمفاوضات في إطار الجات (منذ عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٧) وهي السادسة في سلسلة جولات المفاوضات التي نظمتها الجات لتحقيق التخفيضات الجمركية ـ تمت تخفيضات جمركية محسوسة كما تحقق العدول عن فكرة التبادل في المعاملة (المعاملة بالمثل reciprocity) وإن لم تغير بشكل أساسي في القيود المفروضة ضد صادرات الدول المتخلفة من السلع الصناعية التي تتميز بدرجة عالية من التصنيع .

وفي أكتوبر ١٩٦٧ عقد مؤتمر الدول (النامية) (أو مجموعة الـ ٧٧) في الجزائر لتحديد موقفها في المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية في نيودلهي في فبراير ١٩٦٨ ،

وقد وافق المؤتمر على ما سمي (ميثاق الجزائر) والذي تضمن برنامجا لتفضيلات عامة يجب أن تمنحها الدول المتقدمة للدول المتخلفة وعلى غير قاعدة المعاملة بالمثل .

وفي مؤتمر نيودلهي ـ فبراير ١٩٦٧ ـ تمت الموافقة دون معارضة على إقامة نظام عام للتفضيل للسلع المصنوعة ونصف المصنوعة التي تنتجها الدول (النامية) دون تبادل في المعاملة ودون تمييز[١٥] أي بعبارة أخرى ، إقامة نظام عام للتفضيلات يكفل زيادة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة .

وقد قرر مؤتمر نيودلهي تأليف (لجنة خاصة للتفضيل) . . وتم تشكيل اللجنة بعد ذلك بالفعل وقامت بالاتصال بالحكومات والمنظمات الدولية ، مما أدى إلى صياغة مشروع إتفاق حول ترتيبات إقامة نظام للتفضيل العام ، ووافق عليه « مجلس التجارة والتنمية » ثم تضمنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن « العقد الثاني للتنمية » على أن ينفذ بأسرع ما يمكن خلال عام ١٩٧١ .

وهكذا بدأ منذ ١٩٧١ تطبيق أول خطة للتفضيلات الجمركية الممنوحة للدول المتخلفة ، وهي تفضيلات عامة وغير متبادلة ولمدة معينة هي عشر سنوات (ومؤداها أن تتمتع المنتجات المصنعة ونصف المصنعة وكذلك بعض المواد الأولية والمنتجات الزراعية التي تصدرها الدول النامية اما بالاعفاء الجمركي الكامل وأما بتخفيض التعريفة الجمركية وذلك مع إستمرار فرض الرسوم الجمركية الكاملة على الواردات القادمة من الدول الأخرى . . وهي بذلك تمثل إستثناء من القواعد العامة التي تقوم عليها إتفاقية الجات وعلى الأخص قاعدة « الدولة الأولى بالرعاية » التي تنص على تبادل الامتيازات على أساس مشترك)[١٦]

ويجب هنا أن نشير إلى أن هذه الخطة قد شابتها عيوب رئيسية تحول بينها وبين تنمية الصادرات الصناعية للدول المتخلفة حقا ، .

ونظرا لهذه العيوب الخطيرة فقد إهتمت قرارات الدورة الرابعة لمؤتمر التجارة والتنمية (نيروبي ١٩٧٦) بصياغة أسس جديدة لنظام التفضيلات المعممة ، وذلك

في صدد الحديث عن (تحقيق فرص وصول السلع المصنعة وشبه المصنعة للبلـدان (النامية) إلى أسواق البلدان المتقدمة) .

وقد أوصى المؤتمر بتوسيع نطاق ذلك النظام بحيث يشمل أكبر عدد ممكن من المنتجـات وأن تعفـى من الرســوم كلياً بقــدر الامــكان ، وأن يطبــق بمرونة ، وأن تبسـط قواعـد « المنشــأ » أو الأصـــل origin الخاصـــة بالمنتجــات الصناعية التي تتمتع بالاعفاء ، كما أوصى بأن يستمر العمل به إلى ما بعد فترته الأولى التي حددت أصلا بعشر سنوات ، والا يستخدم كأداة للاكراه السياسي أو الاقتصادي أو للانتقام من البلدان (النامية) . ثم جاءت الدورة الخامسة للمؤتمر (مانيلا ١٩٧٩) ولم تستطع مجموعات الدول الأعضاء أن تتوصل إلى قرارات محددة جديدة .

تقويم النظام المعمم للتفضيلات :

بعد أن استعرضنا الخطوات الرئيسية التي مر بها إنشاء نظام معمم للتفضيلات التعريفية نجد لزاما علينا أن نتقدم لتقويم هذا النظام . وسوف نلجأ إلى إجراء هذا التقويم إستنادا إلى عدة معايير هي : -

١ ــ تحديد أنواع السلع المصنعة التي يشملها النظام .
٢ ــ تقدير القيود الكمية على إستيراد السلع المصنعة بمقتضى النظام .
٣ ــ مدى أو نطاق التخفيضات الجمركية .
٤ ـ مدى التزام الدول بحرية التجارة تطبيقا لما يسمى في « إتفاقية الجات » بنص التخلص من الالتزام «Escape Clause
٥ ــ قواعد المنشأة أو جهة الأصل .
٦ ــ تحديد الدول المستفيدة من النظام .

أولا : نوعية السلع المصنعة :

وهنا يلاحظ أن الدول الصناعية المتقدمة قد أستثنت عددا من المنتجات من نطاق تطبيق نظام التفضيلات التعريفية ، وهي عموما منتجات حققت فيها المجموعة المسماة بالدول حديثة التصنيع NICS ميزة نسبية عالية نظرا لأنها منتجات كثيفة العمالة Labour- intensive ويتمثل السبب الرئيسي للجوء الدول الصناعية المتقدمة إلى تطبيق هذا الاستثناء في الفارق الكبير في تكلفة إنتاج السلع المذكورة بينها وبين الدول المتخلفة حديثة التصنيع ، إنطلاقا من وفرة العمل الرخيص في هذه الأخيرة سواء منه العمل غير الماهر أو نصف الماهر أو بعض نوعيات العمل الماهر . ولذلك تلجأ الدول المتقدمة إلى تجنيب شركاتها المنتجة المحلية ويلات المنافسة السعرية بما يترتب على ذلك من إغلاق فروعها وتسريح بعض عمالها .

وتبلغ عدد فئات السلع المصنعة المستثناه في كل من الولايات المتحدة الامريكية (عام ١٩٧٧) والجماعة الاقتصادية الأوربية EEC (عام ١٩٧٦) واليابان (عام ١٩٧٥) حوالي خمس عشرة فئة من أهمها المنسوجات والجلود والمنتجات الخشبية والمعدنية والالات والمنتجات البترولية واللعب .

ثانيا : القيود الكمية :

يلاحظ أن إستيراد السلع الصناعية إلى الدول الصناعية المتقدمة محدود بحصص كمية معينة ـ ففي الجماعة الاقتصادية الاوربية يطبق نظام الحصص Quptas والحدود القصوى Celling والكميات القصوى المسموح باستيرادها من دولة معينة Maximum Country Amounts بحيث يخضع ما يزيد عن هذه الكميات أو تلك الحدود لمعدلات التعريفة الجمركية العادية السارية بمقتضى نظام الدولة الأولى بالرعاية .

أما في اليابان فيطبق نظام الحصص الكمية القصوى Clling quotes لجميع المنتفعين من النظام المعمم للتفضيلات ونظام الكميات القصوى Maximum amounts التي تتمتع بمعدلات تفضيلية للتعريفة . أما في الولايات المتحدة فإن القيود التي وضعتها تحجب المعاملة التفضيلية في أي سنة معينة عن أي سلعة من أي بلد إذا زادت الواردات الأمريكية منه عن ٢٩,٩ مليون دولار (حسب سعر الصرف العام ١٩٧٦) أو ٥٠٪ من واردات الولايات المتحدة من السلعة المذكورة في السنة السابقة[١٧] .

ثالثا : نطاق التخفيضات الجمركية :

وهذا قيد آخر من القيود على المعاملة التفضيلية ـ ولكن يجب فهمه في ضوء إرتباطه بالقيود الأخرى : فمثلا في الولايات المتحدة لا يمكن أن نفهم إعفاء السلع المصنعة ونصف المصنعة من الرسوم الجمركية إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار إستثناء مجموعات سلعية عامة من التخفيض مثل المنتجات الورقية المصنعة والأصباغ والألوان والطائرات ومسجلات الصوت والأدوات الموسيقية ـ كل ذلك بالاضافة إلى فئات السلع المستثناة في الدول الصناعية المتقدمة الأخرى. وخاصة المنسوجات والجلود . أما اليابان فإنها تسمح للمنسوجات والملابس الجاهزة والأحذية بالدخول ـ في إطار القيود الكمية سالفة الذكر وتمنح تخفيضا بمقدار ٥٠٪ من الرسوم الجمركية المحصلة من الدول الأخرى . وتصل نسبة الخفض في النمسا وسويسرا إلى ٣٠٪ فقط ـ وتطبق كندا تخفيضا تصل نسبته إلى حوالي ٣٣٪ .

والخلاصة أن الهوامش التفضيلية على السلع المصنعة لا تقدم في حد ذاتها حلا لمشكلة حرية الوصول Free access إلى أسواق الدول المتقدمة نظرا لارتباطها بغيرها من القيود على المعاملة التفضيلية .

رابعا : نص التخلص من الالتزام : Escape clause

تتضمن إتفاقية « الجات » التزاما عاما من كافة البلدان المشتركة فيها بفتح أسواقها للمصدرين من الدول الأخرى ـ والصيغة العملية لتطبيق هذا الالتزام هي قاعدة الدولة الأولى بالرعاية MFN وما تقضي به ضرورة المعاملة بالمثل reciprocity وعدم التمييز وهو ما يعني أن أية ميزة أو معاملة تفضيلية تحصل عليها دولة ما تنسحب تلقائيا على سائر الدول الأعضاء في الجات . وقد طالبت الدول المتخلفة في الستينات والسبعينات خاصة بمعاملة تفضيلية خاصة إطار المعاملة بالمثل وعدم التمييز ، أي بمعاملة تفضيلية غير متبادلة ، معاملة تفضيلية من طرف واحد هو الطرف الصناعي المتقدم مراعاة لظروف التخلف الاقتصادي والمجتمعي في بلدان العالم الثالث . ولكن الدول المتقدمة إذ وافقت من حيث المبدأ على عدم المعاملة بالمثل في العلاقات التجارية المتبادلة مع العالم الثالث ، فإنها سعت إلى إفراغ هذه الموافقة من محتواها إذ تذرعت بمختلف الوسائل لابطال مفعوله : سواء في ذلك اللجوء الى القيود الكمية . . الخ أو اللجوء إلى ما يسمى في إتفاقية الجات » ببند الحماية » أو « نص التخلص من الالتزام » ، وهو ذلك البند أو النص الذي يجيز لدولة ما أن تحمي منتجيها المحليين من منافسة الواردات الأجنبية وأن تتخلص بالتالي من إلتزامها بحرية التجارة إزاء دولة بذاتها أو منتجات بعينها ـ وقد بذلت محاولات عديدة لوضع قيود على حرية الدول في إستخدام حقها المذكور ولكنها لم تكلل بالنجاح حتى الآن .

وهكذا وفي مجال التطبيق للنص المذكور نجد أن الولايات المتحدة تحجب المعاملة التفضيلية عن أي دولة منتفعة بالنظام المعمم للتفضيلات إذا وردت إلى الولايات المتحدة أكثر من ٥٠٪ من إجمالي واردات سلعة معينة أو كمية من هذه السلعة تزيد قيمتها عن ٢٥ مليون دولار سنويا ـ وتطبق كل من اليابان ودول الجماعة الاقتصادية الأوربية EEC والنمسا والسويد إجراءات مختلفة في إطار « التهرب » أو (التخلص من الالتزام)[١٨] .

خامسا : قواعد المنشأ :

ويقصد بهذه القواعد قصر المعاملة التفضيلية على تلك السلع التي تم تصنيعها ـ كليا أو جزئيا ـ في الدول المنتفعة بالتفضيل ، وطبقا للنسب والقواعد التي تحددها الدولة المانحة للمعاملة التفضيلية . ومن أهم قواعد المنشأ :

أ ـ قاعدة التصنيع : وتطبق هذه القاعدة في صورتين رئيسيتين : أولاهما صورة « معيار التحويل Transformation ويقصد به إعتبار السلعة مصنعة داخل البلد المنتفع بالمعاملة التفضيلية إذا تم تحويلها إلى صورة تختلف نوعيا عن المواد الخام أو المكونات الداخلة . وثانيتهما صورة « معيار القيمة المضافة » ويقصد به منح تلك المعاملة لسلعة ما إذا زادت القيمة المضافة المتولدة عن إنتاجها عن نسبة معينة في الدولة المنتفعة بالنظام التفضيلي ، وتبلغ هذه النسبة طبقا للاجراءات الموضوعة في الولايات المتحدة ٣٥٪ بينما تبلغ في أستراليا ونيوزيلندا ٥٠٪ .

ب ـ قاعدة التوجه المباشر : ويقصد بها أن تكون السلعة الحاصلة على المعاملة التفضيلية متوجهة مباشرة إلى الدول المانحة للمعادلة التفضيلية دون المرور في إقليم أي دولة أخرى . . وتطبيق جميع الدول المانحة للمعاملة التفضيلية هذه القاعدة ، وتشترط اليابان بالاضافة إلى ذلك أن يكون هدف المصدر توجيه هذه السلع إلى اليابان قبل مصادرتها أراضي الدولة المصدرة[١٩] .

ويحول تطبيق القواعد السابقة ـ وبصرامة شديدة . دون حصول الدولة المنتفعة على إمتيازات النظام التفضيلي في كثير من الأحيان .

سادسا : تحديد الدول المنتفعة من النظام التفضيلي :

إذا كان من المفهوم بصفة عامة أن المعاملة التفضيلية إنما تنسحب على جميع دول العالم الثالث إلا أن النظام المعمم للتفضيلات قد منح لمختلف الدول المانحة حق إستبعاد أي دولة من قائمة المنتفعين بمعاملتها التفضيلية ـ وتطبيقا لذلك تستبعد

الولايات المتحدة ما تسميها بالدول الشيوعية إلا الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي أو في « الجات » كما تستبعد الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول « أوبك » والدول التي تشترك في أي عمل ينتج عنه عدم توريد سلع حيوية إلى السوق الدولية ، كما تستبعد أي دولة تستولي على ممتلكات أمريكية دون منح تعويض عادل لها .

ولا شك أن إستبعاد الدول من المعاملة التفضيلية لأسباب سياسية أو غيرها مما يحد إلى حد كبير من النتائج المتوقع تحقيقها من نظم التفضيل .

ونضيف إلى العوامل الستة السابقة وهي جميعا تتعلق بالدول المانحة للمعاملة التفضيلية ، عاملا آخر يتعلق بالدول المنتفعة بالنظم التفضيلية : وذلك هو ضعف الاستجابة للمعاملة التفضيلية الممنوحة رغم ضآلتها : سواء بسبب نقص مرونة الجهاز الانتاجي أو نقص المعلومات . وتأكيدا لذلك نسوق بعض النتائج الواردة في دراسة أجراها البنك الدولي عام ١٩٧٣ وقام بها « دافيد وول » لتحديد ردود فعل المنتجين في الدول الرئيسية المتمتعة بالمعاملة التفضيلية والمستوردين من الدول المتقدمة المانحة للمعاملة التفضيلية ، مع التطبيق على حالة الهند . . ومن أبرز هذه النتائج أن معظم المنتجين في البلاد المتخلفة ومعظم المستوردين في الدول المتقدمة على غير دراية بوجود تلك الأنظمة التفضيلية أصلا . وحتى في حالة علم بعض المستوردين بوجود الأنظمة المذكورة فإن تأثير ذلك في المدى القصير ضعيف ، بسبب عدم قدرة المصدرين على الاستجابة للطلب المتزايد على السلع المتمتعة بالمعاملة التفضيلية .

ومن ذلك يتضح أن الدول المتخلفة التي لم تقطع شوطا بعيدا في التصنيع والتنمية الاقتصادية أو الدول الأقل نموا LDCS لم يكن في مكنتها تحقيق فوائد ملموسة من نظم التفضيل ـ ونظرا لضيق الأفق الزمني لهذه النظم (في السبعينات) فإنه لم يكن متوقعا تحقيق تغيير رئيسي في هيكل التجارة الدولية في المصنوعات بين

الطرفين المتقدم والمتخلف رغم ما تحقق من إنجاز وفيما يلي جدول يصور حصيلة النظام التفضيلي المعمم في منتصف السبعينات تقريبا (١٩٧٦) :

تغطية الواردات من نظام التعريفة التفضيلية المعممة عام ١٩٧٦

(بالمليون دولار)

البلد أو مجموعة البلدان	السلع المستوردة من البلدان النامية (ما عدا سلعة النفط)		
	القيمة الاجمالية	في ظل نظام التعريفة التفضيلية المعمومة	
		القيمة	النسبة المئوية من القيمة الاجمالية
النمسا	٦٤٧	١٢٦	١٩٪
أستراليا	١٢٦٨	١٧٩	١٤٪
كندا	٢٠٣١	٣٠٣	١٥٪
المجموعة الاقتصادية الاوربية	١٥١٥٥	٤٤٤٦	٢٩٪
فنلندا	٤١٥	٢١	٥٪
اليابان	١٢٣١٤	١٧٨٩	١٤٪
النرويج	٥٥٦	٢٢	٤٪
سويسرا	١٠٤٢	٢٥٧	٢٥٪
الولايات المتحدة	٢٤٤٩٩	٣١٥٤	١٣٪
المجموع	٥٩١٧٤	١٠٤٤٢	١٨٪

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ، ص ٣٩ ، جدول ٥ ـ ٣

ثانيا : المفاوضات التجارية متعددة الأطرافMTN 'Mulateral Trade Negotiations

سعيا إلى تحقيق هدف « الجات » في إجراء التخفيضات الجمركية ، فقد عقدت في إطارها عدة جولات للمفاوضات هي : ـ

١) دورة جنيف (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨)
٢) دورة أنسي Annecy في فرنسا (١٩٤٩)
٣) دورة توركبي Torquay في إنجلترا (١٩٥٠ ـ ١٩٥١)
٤) دورة جنيف (١٩٥٦) .
٥) دورة جنيف (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢)
٦) دورة كينديدي (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧)
٧) دورة طوكيو (١٩٧٣ ـ ١٩٧٩)

وفي السياق الزمني لكل هذه الجولات من المفاوضات ، فإن عقد السبعينات قد شكل المرحلة الحاسمة فيه . . إذ لا شك أن القصور الذي إنتاب نظام التفضيلات المعممة طبقا للخطة العشرية المطبقة منذ ١٩٧١ قد دفع إلى البحث عن سبل تحسين نظم التفضيل ، وبصفة عامة تحسين ظروف التبادل التجاري بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة بما في ذلك : التفضيل العام ، وحق الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة ، وتشجيع الصادرات الخاصة بالدول المتخلفة من الجوانب الانتاجية والتسويقية والادارية . . . الخ .

ونتيجة لهذه الحقيقة ، فقد مثلت « دورة طوكيو » بالذات أهمية خاصة ضمن سلسلة المفاوضات المتعاقبة . . فكيف نشأت وتطورت هذه الجولة من المفاوضات ؟

لقد بدأت هذه الجولة أصلا على أثر إنتهاء مفاوضات كنيدي عام ١٩٦٧ بالموافقة على برنامج للتحضير لمفاوضات لاحقة متعددة الأطراف في إطار الجات . . وفي بداية عام ١٩٧٢ نصت تصريحات مشتركة للولايات المتحدة والجماعة

الاقتصادية الأوربية . . واليابان على رغبتها في الاشتراك في دورة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف . وفي الدورة الثالثة للانكتاد في (سانتياجو) عاصمة شيلي عام ١٩٧٢ أخذ المؤتمر علميا بهذه الرغبة وأصدر قرارا باشراك الدول (النامية) في هذه المفاوضات .

وبدأت المفاوضات رسميا في طوكيو في سبتمبر ١٩٧٣ في إجتماع وزاري حضرته ١٠٠ دولة . وقد أصدرت دولة . وقد أصدر هذا الاجتماع « إعلان طوكيو » الذي حدد أهداف وغايات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ونص على تشكيل « لجنة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف » وكلفها بإعداد وتنفيذ الخطط التفصيلية للمفاوضات وإجراءاتها . غير أن المفاوضات لم تبدأ بصورة جادة إلا أوائل ١٩٧٥ .

وفي فبراير ١٩٧٥ شكلت لجنة المفاوضات التجارية مجموعات عمل لتنظيم وإدارة المفاوضات في المجالات النوعية المختلفة .

وفي الدورة الرابعة للانكتاد (نيروبي - مايو ١٩٧٦) إهتم المشتركون بهذه المفاوضات وأصدر المؤتمر قرارا بشأنها إثر مناقشة البند العاشر من جدول الأعمال والمتعلق بـ « إستعراض وتقييم التقدم المحرز في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وغير ذلك من التدابير والقرارات المتحدة على الصعيد الدولي » . وقد أوصى المؤتمر البلدان - المشتركة في المفاوضات بأن تولي الاهتمام لوجهات النظر الخاصة بالبلدان (النامية) في عدة أمور من أهمها[٢٠] : -

أ) التمسك التام بمبدأ عدم المعاملة بالمثل .

ب) أدراج جميع الدول في قائمة المستفيدين من لوائح التفضيلات المعممة (وهو ما يعني إلغاء التمييز discrimination بين الدول في منح التفضيلات وغيرها) .

جـ) إجراء تخفيضات جمركية أشمل مما هو منصوص عليه في إطار (الجات) بالنسبة

للمنتجات التي لا تكون مشمولة بنظام التفضيلات المعممة (الخطة العشرية) .

د) إضفاء صفة الالزام في منظمة (الجات) على النسب التفضيلية الجمركية .

هـ) إزالة القيود الكمية وغيرها من الحواجز غير الجمركية .

. . . وفي « الاعلان الاقتصادي » الصادر عن مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات الدول غير المنحازة في كولومبو في أغسطس ١٩٧٦ نادى المؤتمرين بـ « إعادة ترتيب الانتاج العالمي بصورة جذرية على أساس تقييم دولي جديد للعمل بتحقق من خلال توفير مزيد من الفرص للمنتجات الصناعية للدول النامية في أسواق الدول المتقدمة . . والتنسيق بين إنتاج المواد التركيبية أو التخليفية Synthetics في البلدان المتقدمة والكميات المعروضة من المنتجات الطبيعية التي تنتجها الدول النامية »(٢١) .

. . . وطوال عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ استمرت المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار دورة طوكيو ، حتى تمت صياغة مشروعات مجموعة إتفاقيات في أوائل عام ١٩٧٩ (أهمها إتفاقية التبادل التجاري الشامل) وتم التوقيع عليها بالأحرف الأولى من جانب ٩٩ دولة بعضها ليس عضوا في (الجات) وذلك بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٧٩ . .

وبرغم أن « ٩٩ » دولة قد أشتركت في المفاوضات فإن ١٧ دولة فقط هي التي وقعت على النص التفاوض الرسمي في أكتوبر ١٩٧٩ ـ وتشمل هذه الدول السبعة عشر جميع الدول الغربية المصنعة وجميع الدول الاشتراكية في أوربا الشرقية ـ التي إشتركت في المفاوضات ـ ما عدا بولندا ، ودولة واحدة من العالم الثالث هي الأرجنتين .

وفيما يلي نقدم عرضا لأبرز نتائج دورة طوكيو وتقويمنا لها .

نتائج دورة طوكيو :

تتحصل هذه النتائج في جانبين رئيسيين : أولهما جانب التخفيضات التعريفية . وثانيهما ضبط الاجراءات غير التعريفية ونتناولهما بالتتابع .

أولا : التخفيضات التعريفية :

كانت قد قدمت عدة صياغات بديلة مقترحة للتخفيضات التعريفية من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، وبعد مفاوضات شاقة تم الاتفاق على الصيغة المقدمة من السويد ـ ودون دخول في التفصيلات الفنية لهذه الصيغة فإنه بمقتضاها تخفض التعريفه البالغة ٢٠٪ من قيمة السلعة بنسبة ٥٩٪ ـ أما التعريفة التي تبلغ ١٠٪ فإنها تخفض بنسبة ٤٢٪ ، والتعريفة البالغة ٥٪ تخفض بنسبة ٢٦٪ ـ وتطبيقا لذلك يبلغ المعدل الوسطي للتخفيض في الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حوالي الثلث ـ ويسري هذا التخفيض بصفة آلية إلى البلاد المتخلفة بمقتضى قاعدة الدولة الأولى بالرعاية .

وإستكمالا للتفاوض حول الخفض التعريفي الذي تقرر في الاجتماع الختامي بتاريخ ١٢ إبريل ١٩٧٩ عقدت الدول الصناعية المتقدمة إجتماعا تكميليا حضرته عشرون دولة في جنيف وتمت الموافقة في إطاره بتاريخ ١١ يوليو ١٩٧٩ على « بروتوكول خفض التعريفات » وقد تضمن هذا البروتوكول خفضا بحوالي الثلث في التعريفات ، وتطبق التخفيضات على ثماني سنوات وعلى ثماني دفعات متساوية بحيث تبدأ في أول يناير ١٩٨٠ وتنتهي في أول يناير ١٩٨٧[٢٢] .

ثانيا : محاولة ضبط الاجراءات غير التعريفية :

كانت المفاوضات التجارية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وقبل بداية جولة طوكيو تركز على تخفيض الحواجز في الرسوم أو التعريفات الجمركية بالدرجة

ثانيا : محاولة ضبط الاجراءات غير التعريفية :

كانت المفاوضات التجارية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وقبل بداية جولة طوكيو تركز على تخفيض الحواجز في الرسوم أو التعريفات الجمركية بالدرجة الاولى - ومع حدوث خفض متتال في هذه الحوافز - بفعل النظام المعمم للتفضيلات . . . . الخ - وفي هذا السباق تمثل جولة طوكيو جهدا متميزا في سبيل الحد من ستخدام وإساءة إستخدام الاجراءات غير التعريفية ولاقامة جهاز لتسوية المنازعات بصدد تطبيق هذه الاجراءات وفيما يلي نستعرض تفصيلا أهم ما أسفرت عنه المفاوضات ممثلا في عدد من « مدونات » أو « مواثيق ضبط السلوك »Codes of Conduct في مختلف المجالات المعنية(٢٣) .

١ ـ المدونة حول الاعانات والرسوم التعريضية :

وتستهدف هذه المدونة ضبط شروط اللجوء إلى تقديم الاعانات للصناعات المحلية لمواجهة منافسة السلع الأجنبية المستوردة وإلى فرض رسوم تعويضية على المستوردات الأجنبية التي تتلقى إعانات من الدولة المصدرة .

ويستند رفض الاعانات إلى المادة السادسة عشرة من ميثاق « الجات » والتي أضيفت عام ١٩٥٥ حيث تنص على أن « الأطراف المتعاقدة سوف تكف عن أن تمنح - بشكل مباشر أو غير مباشر - أي صورة من صور الاعانات لاي منتج مصدر - بخلاف المنتجات الأولية » . أما التصرفات التعويضية فإنها تجد أساسها في المادة السادسة من « الجات » والتي تنص على جواز اللجوء إليها (في حالة ما إذا تسببت الاعانات - أو هددت بالتسبب - في الحاق ضرر فعلي بأي صناعة محلية قائمة أو تأخير إنشاء صناعة محلية لأزمة) .

٢ ـ مدونة تقدير الرسوم الجمركية :

طبقا لاحدى وثائق الكونجرس في الولايات المتحدة الامريكية فإن هناك شكوى متصلة من ممارسات التقرير الجمركي في الولايات المتحدة وهناك رغبة عارمة في إقامة نظام دولي للتقدير يمكن أن تستخدمه جميع الدول الرئيسية المتاجرة في العالم . ومن هنا إعترفت المدونة ـ بوصفها تطبيقا للمادة السابقة من « الجات » ـ بالحاجة الى « نظام عادل وموحد ومحايد لتقدير قيمة السلع بهدف فرض الرسوم الجمركية عليها ، وبحيث يكون من شأن هذا النظام تجنب إستخدام التقديرات التحكمية أو التعسفية للرسوم » .

٣ ـ مدونة حول الترخيص بالاستيراد :

وتستهدف هذه المدونة تبسيط وتوضيح الاجراءات والممارسات الادارية المستخدمة في التجارة الدولية وتأمين التطبيق العادل لها ـ وذلك إنطلاقا من الادراك بأن « الاستخدام غير الصائب لاجراءات ترخيص الاستيراد يعتبر عاملا معوقا لتدفق التجارة الدولية » .

٤ ـ مدونة حول الحواجز التقنية على التجارة :

وطبقا لما يذكره « بالدوين » فإن مشكلات تقدير الرسوم الجمركية وترخيص الاستيراد لا تزيد عن كونها « لعبة أطفال » بالمقارنة مع تلك المشكلات الناجمة عن التحديد الجامد لمواصفات المنتجات التي يتعين مراعاتها من جانب المصدرين والمستوردين . والحقيقة أن هناك كثيرا من المواصفات والقواعد التقنية المعقدة بعضها حديث مثل معيار الكفاءة في استخدام الطاقة والاثار على البيئة وبعضها قديم مثل المواصفات المتعلقة بالصحة والعناية الصحية وأمن المنتجات .

وتستهدف المدونة كما تذكر ديباجتها ضمان ألا يؤدي تطبيق تلك المواصفات

إلى خلق عقبات تعسفية في وجه التجارة الدولية بالاضافة إلى المشاركة في تطوير هذه المواصفات .

٥ ـ مدونة حول التوريدات الحكومية :

لقد إستبعدت شراء السلع والخدمات بواسطة الهيئات الحكومية ولاستخدامها الخاص ، من نطاق تطبيق قواعد الجات والتي يحصل الموردون الأجانب بمقتضاها على معاملة غير تمييزية : non-discriminatory ولكن مع إرتفاع نصيب الانفاق الحكومي في الناتج القومي الاجمالي أصبح لهذا الاستثناء من قواعد الجات آثار تقييدية متزايدة على التجارة الدولية : ومن ذلك مثلا أن الولايات المتحدة تتبع سياسة التمييز ضد الموردين الأجانب بمقتضى « قانون الشراء الأمريكي » The Buy American Act والذي يقدم حاليا ميزة سعرية بنسبة ٦٪ للموردين المحليين ، بينما تقدم وزارة الدفاع الامريكة بالذات تفضيلا نسبته ٥٠٪ لمنتجي الولايات المتحدة الأمريكية . وتنتج الدول المتقدمة الأخرى أساليب تمييزية مماثلة لمحاباة المورد المحلي بل وقد تقصر العطاءات على المنشآت المحلية .

وتيسيرا على الدول النامية ، تستهدف المدونة حول التوريد الحكومي تيسير الاجراءات والممارسات المتعلقة به مع تقديم معاملة غير تمييزية للموردين الأجانب للصفقات التي تزيد عن قيمة ١٥٠,٠٠٠ وحدة من حقوق السحب الخاصة (نحو ٢٠٠,٠٠٠ دولار امريكي) كما تقدم قواعد تفصيلية لكيفية فتح العطاءات وكيفية الاختيار بين المتقدمين وكيفية تأمين الوضوح أو الشفافية transporency في عملية التوريد الحكومي .

تقويم نتائج دورة طوكيو :

أولا : تقويم التخفيضات التعريفية :

طبقا لتقديرات أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ـ حول أثر

التخفيضات الجمركية بمقتضى « المفاوضات التجارية متعددة الأطراف » فإن التوسع في الصادرات الصناعية للدول (النامية) بفعل التخفيضات الجمركية على المنتجات غير المشمولة بالنظام المعمم للتفضيلات ـ أي ما يسمى بأثر خلق التجارة trade creation تقدر قيمته بحوالي ١,٧ بليون دولار ـ ولكن في المقابل فإن تآكل التفضيلات المقدمة بمقتضى النظام المعمم للتفضيل سوف يؤدي إلى نقص في الصادرات الصناعية للدول المذكورة بمقدار ٣,٨ بليون دولار ، وهو نقص فيما يسمى « أثر تحويل التجارة » trade diversion ، ومن هنا يوجد فارق صاف بالسالب بين القيمتين بـ ٢,١ بليون دولار .

ويتعين أن نشير هنا إلى أن نقل السلع من الفئة المشمولة بالنظام المعمم للتفضيلات إلى الفئة غير المشمولة بهذا النظام والمرشحة بالتالي للخفض الجمركي في ظل إتفاقات طوكيو ، هو أمر محدود الأثر إلى حد كبير بسبب قوائم الاستثناءات السلعية من التخفيضات (وفي مقدمتها إستثناء المنسوجات والأحذية) ، وبسبب الحواجز الكمية ، وذلك برغم أن الدول المتخلفة تبقى مستفيدة من قاعدة « الدولة الأولى بالرعاية » ، وهي كما نعلم خاضعة في النهاية للممارسات التقييدية في التجارة الدولية حاليا . ويؤدي بنا ذلك إلى الاستنتاج بتواضع النتائج المنتظر تحقيقها من جراء تخفيضات طوكيو على الصادرات الصناعية من بلدان العالم الثالث[٢٤] .

وإنطلاقا من تواضع هذه النتائج المتوقعة جاء « إعلان مانيلا » الذي أصدرته مجموعة السبعة والسبعين (العالم الثالث) حول المفاوضات التجارية متعددة الأطراف أثناء إجتماعات الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) في مانيلا ـ مايو ١٩٧٩ .

وقد جاء إصدار الاعلان المذكور أثر الخلاف الشديد في المؤتمر بين مجموعة السبعة والسبعين والدول الصناعية المتقدمة حول المفاوضات التجارية حيث أكدت الدول الصناعية ضرورة الاكتفاء بما تم التوصل إليه من إتفاقات بالفعل ، وكانت

نتيجة هذا الخلاف عدم إصدار قرار حول إستراتيجية المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وإن كان المؤتمر قد أصدر قرارا بالتراضي العام يوفق بين دعاوي الطرفين .

ويتركز النقد الرئيسي الذي توجهه الدول المتخلفة ـ كما جاء في إعلان مانيلا ـ على موضوعين : على الاجراءات وعلى الجوهر . فأما عن الاجراءات فإن هذه الدول تؤكد أنها لم تشترك بفاعلية في المفاوضات وأن هذه لم تكن مفاوضات جماعية بحق .

وأما عن الجوهر فإن المفاوضات قد فشلت في جميع المجالات في أن تحقق أهداف إعلان طوكيو لعام ١٩٧٣ وكانت عروض المعاملة التفضيلية مخيبة للآمال ـ وهو ما يتضح فيما يلي : ـ

أ ـ في المجال التعريفي، سوف تؤدي التخفيضات التي تضمنتها إتفاقات طوكيو إلى تآكل الهوامش التفضيلية التي سبق أن حصلت عليها الدول النامية في ظل النظام المعمم للتفضيلات ـ يضاف إلى ذلك أن العديد من المنتجات ذات الأهمية التصديرية للدول (النامية) إما أنها أستبعدت من نطاق المفاوضات أو أنها تلقت تخفيضات غير كافية ، كما بقيت مشكلة تدرج التعريفة tariff escalation بغير حل .

ب ـ لم تتم مواجهة القيود الكمية أو الاجراءات ذات الأثر الضار المماثل ، كقيود التصدير الاختيارية VERs والترتيبات التسويقية التقييدية OMAs وخاصة في مجالات المنسوجات والسلع الجلدية(٢٥) .

ثانيا : تقويم الاجراءات غير التعريفية :

ولنا في هذا المجال ملاحظتان : ـ

١ ـ ان الوثائق التي تم التوصل إليها في هذا المجال الهام وثائق غير ملزمة فهي ليست إتفاقات بالمعنى القانوني agreement وإنما هي أقرب إلى « إعلانات نوايا Declaration ـ وعلى ذلك فبرغم أن القيود غير التعريفية قد أصبحت هي الأداة

الرئيسية لتقييد تدفق التجارة في السلع الصناعية من البلدان المختلفة ـ وغيرها ـ إلا أن « المدونات » Codes ليست هي الأداة الملائمة لمواجهتها نظرا لأنها لا ترتب التزاما على الأطراف المشاركة .

٢ ـ إن مدونات السلوك ـ رغم التحفظ الرئيسي السابق ـ لم تقدم الحلول الناجعة للمشكلات التي تصدت لها : ومن ذلك مدونة الاعانات : فالملاحظ ـ كما تذكر بعض مصادر البنك الدولي ـ أن الاعانات المالية المقدمة إلى الصناعة قد أصبح لها نفس أثر الضرائب الجمركية بل وأثر أكبر في أحيان عديدة ـ ففي عام ١٩٧٦ مثلت هذه الاعانات نسبة ٦٪ تقريبا من الناتج الاجمالي في النرويج ، ونسبة ٤٪ في بلجيكا ، نسبة ٣٪ في فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة ـ هذا في الوقت الذي لم تزد فيه الايرادات الاضافية للمنتجين والناجمة عن الضرائب الجمركية ، عن نسبة ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي لكل من البلدان المذكورة[٢٦] .

وربما من هنا جاء النقد المر الذي وجهة « إعلان مانيلا » سابق الذكر إلى مدونة الاعانات من وجهة نظر مصالح الدول المتخلفة ، متهما إياها بأنها (لم تعكس بدرجة كافية الأهمية الفعلية للاعانات التصديرية وغيرها من الاعانات الموجهة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية وللتغلب على أوجه النقص الهيكلية في إقتصاداتها[٢٧] .

بين المشكلة والحل . . .

إدراك المشكلة يؤدي بنا إلى إدراك الحل .

ومشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ذات شعبتين : أحدهما تزايد القدرة التصديرية للدول المتخلفة نسبيا وخاصة السائر منها في طريق التصنيع سواء في الشرق الأقصى أو بلدان الخليج العربي أو الدول الكبيرة في أمريكا اللاتينية ـ وثانيهما تزايد القيود الحمائية في الدول الصناعية المتقدمة والتي تملك أكبر سوق عالمي

للمصنوعات بحكم إرتفاع متوسط الدخل الفردي وبحكم تقدم وتكامل الهيكل الاقتصادي والحلقات التكنولوجية .

ولن نفيض في الشعبة الأولى للمشكلة ، فذلك محل دراسات أخرى حول توسع الصناعة الموجهة للتصدير في العالم الثالث . وإنما يهمنا في سياق الدراسة الحالية أن نركز النظر على الشعبة الثانية أي على تزايد القيود الحمائية ، وبعبارة أخرى : تزايد الممارسات التجارية التقييدية .

ومن هنا بالذات نصوغ إقتراحاتنا لحل مشكلة الصادرات الصناعية :

والمدخل لصياغة إقتراحاتنا هو : **ضرورة الهجوم على البيئة التقييدية للتجارة الدولية** : أي أنه لا بد من عمل دولي منسق يستهدف في الأساس تحرير التجارة الدولية من القيود التي فرضتها الدول الصناعية الغربية المتقدمة على صادرات الدول المتخلفة سواء الصناعية أو الزراعية أو المعدنية (عدا النفطية بالطبع) وإذا كانت حرية التجارة في فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٧٤ قد عملت لصالح إزدهار المركز الرأسمالي الغربي بالذات ، فإن حرية التجارة المبتغاة في المرحلة القادمة يجب أن تعمل لصالح تنمية القاعدة الاقتصادية والصناعية للعالم المتخلف ، ضمن ما تسمح به موازين القوى العالمية الراهنة .

ويستتبع هذا المنطلق ضرورة تقدم السبعة والسبعين من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة و (الانكتاد) و (الجات) بإستراتيجية عمل تعتبر إمتدادا وتطويرا لاتفاقات جولة طوكيو ، بحيث يتم التركيز فيها على نقاط محورية ومحددة ـ أهمها من وجهة نظرنا ما يلي : ـ

أولا : وضع ضوابط لما يسمى « بنص التخلص من الالتزام » ، وذلك من أجل تحديد الشروط التي يجوز للدول المتقدمة في ظلها أن تتخفف ـ ولا نقول تتخلص ـ من إلتزامها بحرية وصول السلع الصناعية للعالم الثالث إليها .

ثانيا : مواجهة القيود الكمية على صادرات المصنوعات من البلاد المتخلفة وخاصة

في الصناعات ذات الميزة النسبية لها حاليا مع تسريع عملية التحول الهيكلي (المواءمة) في الدول المتقدمة بحيث تسهل نقل الطاقات الانتاجية والعمالة من الفروع المنافسة لهذه الصادرات .

ثالثا : فرض الطابع القانوني الالزامي للقواعد التوجيهية في مجال القيود غير التعريفية والتي نظمتها جولة طوكيو بواسطة (مدونات سلوك) .
ويرتبط بذلك وضع ضوابط للجوء الدول المتقدمة إلى سياسة الاعانات للصناعات المحلية المتضررة من صادرات البلاد المتخلفة والتي يكون من شأنها تأخير عملية المواءمة أو التكيف ، وكذا وضع ضوابط للقواعد والمواصفات والاشتراطات . . . الصحية والبيئية . . . . الخ .

رابعا : تحريم اللجوء الى الاتفاقات الحكومية التقييدية ما أمكن سواء في مجال قيود التصدير أو ترتيبات التسويق .

خامسا : مواجهة الممارسات التقييدية للشركات عابرة الجنسيات سواء من خلال تكوين كارتلات التصدير والاستيراد أو من خلال تقييد قدرة فروعها وشركاتها المنتسبة على تصدير المصنوعات إلى الدول الأم والدول المتقدمة عموما .

فإذا أمكن للعالم الثالث أن يحقق توافقا عاما في داخله على هذه النقاط المركزية لاستراتيجية العمل التجارية ، وإذا أمكنه أن يستخدم كافة أوراقه الرابحة لكسب موافقة الدول الصناعية المتقدمة على هذه النقاط ـ وذلك إلى جانب إنتهاج سياسة تنموية صحيحة يكون من شأنها زيادة مرونة الجهاز الانتاجي المحلي وقدرته التصديرية ـ إذا أمكن ذلك فإنه كفيل باستشراف آفاق واعدة لتلك المشكلة المعقدة : مشكلة الصادرات الصناعية للبلدان المتخلفة .

الحواشي :

(١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩ ، أغسطس ١٩٧٩ ، واشنطن ، سبتمبر ١٩٧٩ ، ص ١٤ .

(٢) يتمثل المركز الخاص للبلاد الرأسمالية المتقدمة في تجارة البلاد المتخلفة في حقيقة أن البلاد الاولى تستوعب (حسب أرقام ١٩٧٦) ثلثي صادرات البلاد المتخلفة وتصل هذه التنمية الى ٦٩٪ في الوقود و ٦٥٪ في السلع الأولية الأخرى . هذا بينما يتجه ربع صادرات البلاد المتخلفة الى بلاد متخلفة أخرى ، وبينما لا تستوعب اقتصادات التخطيط المركزي (الدول الاشتراكية) سوى ٦٪ من صادرات البلاد المتخلفة . انظر : المرجع السابق ، ص ص ١٤ ، ١٧ .

(٣) انظر في هذه النقطة : أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول (التقرير والمرفقات) الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٧٨ ، ص ١١ ، وكذا المجلد الثاني من نفس الرجع : « موجز بيانات رؤساء الوفود وموجز محاضر الجلسات العامة » ص ص ٢٣٤ ـ ٢٣٧ .
وانظر UNCTAD BULLetein Published by UNCTAD, April - May 1979. وكذلك : برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، اثناء التعاون التقني فيما بين البلاد النامية ، جسور عبر الجنوب ، العدد ٥ ، يناير ـ مارس ١٩٨٠ ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ص ص ٩ ـ ١٠

(٤) تشمل السلع المصنعة ـ طبقا للتعريف الذي تبناه تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ما يلي : الكيماويات ـ والمنتجات المرتبطة بها والمنسوجات ومنتجات الجلود والمطاط والخشب والحديد والصلب والمنتجات التي تقوم على الخامات المعدنية وغير المعدنية والالات ومعدات النقل وتجهيزات وتركيبات المباني والأثاث والملابس والأحذية والأدوات المهنية والعلمية والسلع الفوتوغرافية والبصرية وساعات اليد والحائط وغير ذلك من السلع المتنوعة غير المصنعة في « التصنيف التجاري القياسي الدولي » .
ويرتبط بذلك تعريف الدول المصنعة ـ بالمعنى المستخدم في هذا الفصل ـ إذ تشمل : أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عدا اليونان وتركيا وأسبانيا والبرتغال ، أي تشمل الدول الرأسمالية المتقدمة ، وبذلك يستبعد التعريف المستخدم كافة الدول الاشتراكية من البحث هنا .

(٥) انظر مثلاً

Industrial Development Survey, Special Issue for the Second General Conference of UNIDO, 1975.

(٦) انظر : World Bank World Development Report, 1978.

(٧) انظر مثلا : عودة مذهب الحماية الجمركية ، دراسة قامت بها شعبة التجارة والمدفوعات في صندوق النقد الدولي ، في : « التمويل والتنمية » ، ملحق « الأهرام الاقتصادي » ، القاهرة عدد أول ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ص ١٨ ، ٣٥ .
وانظر أيضا :

Jadish N. Bagwati, "**Industrial Expansion in Developing Countries and Implications for Trade Policies", in Industry and Development,** No.3, Special Issue for the third General Conference of UNIDO, UN, New York 1979, pp. 45, 53.

See: UNCTAD Seretariat, Annual Report 1979 on leigslative and other Developments in Developed and Developing Countries in the Control of Restrictive Business Practices, U.N., N.Y., 1979, 1980.

(٩) UNCTAD, **Supplement 1977, Handbook of International Trade and Development Statistics,** Annex A, P. 330.

(١٠) UNCTAD, **Handbook of International Trade and Development statistics,** U.N., New York, 1979, P. 756.

(١١) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(١٢) World Bank, **Trade Policy for Developing Countries,** World Bank staff working paper No. 353, World Bank August 1979, pp.1, 2.

(١٣) H.B. Chennery and H. Haughes, The Internatiational Division of Labour: The case of Industry, in "**Towards a new world Economy** Rotterdam university Press, 1972, pp. 75, 110, pp. 81, 96.

(١٤) تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٧٩ ، البنك الدولي ، ص ١٤ .

(١٥) د . عبد الحكيم الرفاعي ، السياسة الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية ، من مطبوعات الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والأحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٢٥ .

(١٦) رمزي زكي ، المنظمات الاقتصادية الدولية ـ ١ ـ الاتفاقية العامة للتفريغات الجمركية والتجارة (منظمة الجات) ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(١٧) UNCTAD Secretariat, The Generalized System of Preferences and the Multilateral Trade Negotiations, U.N. N.Y., 1978, P. 17. IMF Survey, IMF, Washington, D.C., July, 23, 1979, P. 220.

(١٨) زبير اقبال ، النظام العام للتفصيلات الجمركية ، في التحويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، ومذكور في : دراسات في التمويل والتنمية ، ملحق الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، عدد أول أكتوبر ١٩٧٥ ، ص ٦٦ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ص ٢٧ ، ٣١

(٢١) نص الاعلان الاقتصادي الصادر عن مؤتمر كولومبو ، في : التنمية والتقدم الاجتماعي الاقتصادي ، مجلة فصلية تصدرها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية القاهرة ، العدد الأول بالسنة الأولى ، نوفمبر ١٩٧٧ ، ص ص ٩٢ ، ١٠٠

Bela Balassa, The Tokyo Round and the Developing Countries, World Bank Repring Series, No. 134, 1980, PP. 102, 110.

See: Bela Balassa, **Op. Cit.,** P. 98, P. 101.

Ria Kemper, The Tokyo Round: Results and Implications for Developing Countries, World Bank Staff Working Paper No. 372, February 1980, P. 24.

(٢٦) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨١ ، واشنطن ، أغسطس ١٩٨١ ، ص ٣٩ .

(٢٧) Ria Kemper, **OP. Cit.,** P. 24.

عالم المعرفة

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت

- يشرف على تحريرها نخبة من رجالات الفكر والثقافة في الوطن العربي
- تهدف إلى تزويد القارئ العربي بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة على نحو أصيل ومعاصر
- يتناول كل كتاب دراسة مستقلة متكاملة، سواء أكانت ترجمة أم تأليفا
- تصدر في مطلع كل شهر ميلادي، في حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع المتوسط



المراسلات: باسم السيد الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - ص.ب ٢٣٩٩٦ الكويت

الثّروة والسُّلطة في مصر

د. عبدالباسط عبدالمعطي *

مقدمة :

مع أن الدراسات التجزيئية مشروعة علمياً ، فإن فائدتها العلمية والمجتمعية ترتبط بمقدار صياغتها من منظور جدلي يبين علاقاتها بغيرها من الأجزاء ، وبالشكل الاجتماعي ، التاريخي الذي وجدت وتحركت من خلاله . ومع أن الدراسات الآنية قد تفيد في توضيح تفصيلات الحاضر ، إلا أن قطع أوصالها عمديا بالجذور الماضية ، يجعل فهم الحاضر مشوشا ومهزوزا ، وبالتالي يصعب توظيف مخرجاتها العملية توظيفا مستقبليا . وأما الدراسات السكونية وإن كانت تحمل خصائص الدراسات التجزيئية ومثالبها ، فهي تكرس تزييف الواقع ، لأن التغير حتم تاريخي مهما كانت مكابرتنا التي لا تعني إلا محدودية قدراتنا العلمية على ملاحظة هذا التغير وفهمه .

وكمحاولة لتلافي بعضا من هذا كان تركيز الموضوع الراهن على « الثروة والسلطة » . فهما بعدان مجتمعان كانا ولا يزالان أساس إنطلاق وتحريك كثير من الآراء والأفكار والنظريات في العلم الاجتماعي بل أنك لو أردت أن تختبر موقف هذه الآراء وتلك النظريات من المسألة الاجتماعية عامة والقضايا المجتمعية الأخرى يمكن لك إجراء هذا الاختبار من خلال معرفة إجاباتها على التساؤلات الجوهرية حول

* أستاذ مساعد علم الاجتماع بجامعة عين شمس .

الثروة والسلطة[1] فالنظريات التي يمكن وسمها بأنها نظريات تنموية ، لا يمكن إلا أن يكون لها موقفها من هذين البعدين . ورواد الفكر الاجتماعي الذين يعدون روادا وبغضّ النظر عن إتفاقنا أو إختلافنا معهم وقفوا عندها كمطلب أساس . « فأفلاطون » في تقسيمة للناس وفي دراسته لضرورة الدولة عالج الثروة والسلطة ، « وإبن خلدون » فسر طبائع البشر وأخلاقهم وصراع العصبيات وتضامنها ، وتتابع المجتمعات وتغيرها من خلال الثروة والسلطة . وكانت دعوات الحرية والمساواة فكرا ، أو موقفا أو هما معا دعوات لتجاوز خلل وسوء توزيع الثروة والسلطة[2] ، وأما النظريات التي يمكن القول باستمرارها وتأثيرها والتي كان لها توجهات شمولية فلم تستطع أن تتغافل أهمية دور هذين البعدين[3] وثمة محاولات كثيرة في العلم الاجتماعي عنيت بتناولها ولو تحت مفهومات ولافتات أخرى قد تكون الطبقات أو التدريج الاجتماعيS.Sthatification أو الحراك أوالصفوة . . . الخ .

فكرة الدراسة :

تنبع فكرة هذه الدراسة من أنك بتحليلك العلمي لمسألتي الثروة والسلطة في علاقاتها الجدلية مع الأبعاد البنائية الأخرى في المجتمع المعين ، في ماضيه وحاضره ، تكون في موقف علمي أفضل ، لفهم وتفسير ما كان عليه الحال فقط ، بل أيضا تشخيص المال وإستشراف لبعض مما يمكن أن يأتي ذلك لأن إجابات علمية على أسئلة الثروة والسلطة يمكن أن تفتح آفاقا رحبة على طريق فهم :

١ ـ التخلف وتكريسه أو تجاوزه .
٢ ـ والفرق بين توظيف الامكانية المجتمعية أو هدرها .
٣ ـ توضيح الحدود وتحديدها بين الظلم الاجتماعي والمساواة .
٤ ـ فهم متطلبات تعبئة الجماهير وأسباب إقصائها وتحجيمها .
٥ ـ كيف ولماذا يحدث التغيير ؟ وكيف يقاوم ويجهض ؟
ـ من يسيطر ؟ وكيف يسيطر ؟ ومتى يسيطر ؟

٧ ــ معرفة من يعمل مع مجتمعه ويعيش من أجله ، ومن يعمل مع مجتمعه لكي يعيش معه .

وبايجاز شديد تتكشف أمامك كثير من الابعاد ، وتتبلور بعض التعميات الاساسية والمطلوبة لتغيير الحاضر وصياغة المستقبل .

تصوّر السلطة في علم الاجتماع :

يغص تراث علم الاجتماع الانجلو امريكي بمحاولات غير قليلة لدراسة مسألة السلطة ؟! ويستدعى مفهومها أسماء بارزة وشائعة متكررة في هذا التراث من أمثال « ماكس فيبر » و « جورج سيمل » و « جورج هامانز » و « شيستر برنارد » و « رالف دار ندورف » و « لويس كوزر » و « كنجزلي ديفز » وكثيرين غيرهم ؛ وهذا امر يجعل مسألة التعرض لمحاولاتهم واحدة تلو أخرى ، مفضية الى صناعة زحام غير مجد بالرغم من تعود بعض الباحثين على مثل هذه العادة في عرض مفهومات دراساتهم ، مع أنه قد يكون من الأفضل ألا توجد هذه العادة ، والتفكير في أساليب ومقاربات Approaches أخرى . وكمحاولة على هذا الطريق ستركز السطور التالية على عدد من الملاحظات التحليلية حول تصورات السلطة من خلال محاولات اساسية في علم الاجتماع الغربي :

١ ــ بذلت جهود غير قليلة لتوضيح السلطة Authority باحالة مفهومها الى مفهومات أخرى ، وهذه مسألة أضحت عادية في هذا الفكر الذي يحيلك من مفهوم الى ثان ، والثاني الى ثالث . فهم عندما يعرفون السلطة غالبا ـ وليس دائما ـ ما يحيلون القارىء الى مفهوم القوة Power ، وأحيانا الى مفهومات السيطرة والقسر غير أن مثل هذا المسلك لا يبعد عمديا عن جوهر الشيء المدِروس فقط ، بل أنه يقدم سلسلة تبدو ومترابطة ، اذا جاهدت في ضرب واحدة من حلقاتها انفرطت وتهاوى ما بينها من ترابط صوري :

أ ـ هناك عدد من الباحثين يشير الى أن السلطة شكل خاص من أشكال القوة يرتبط بوضع شرعي . ولعل من الأمثلة على هذا محاولتي « ماكيفر » و « بيتربلاو » اللتين التقتا عند تحديد السلطة بحق شرعي لوضع السياسة وقيادة الآخرين[٤] كما لا يبعد عن هذا محاولة « هارولد لا سويل » H. Lasswell وابراهام كابلان I.Koplan حين عدّا السلطة قوة رسمية Formal power . وتسير محاولة روبرت بيريستدت R. Bierstdet في الاتجاه نفسه حيث أشار الى أنه بدون القوة لا تتحقق السلطة ، وبالتالي اعتبر السلطة قوة مصاغة من قبل النظم التي توفر للسلطة ركائزها الشرعية [٥] ويمكن بالأخير ملاحظة التوجه نفسه لدى كنجزلي دافيز K. Davis الذي عرف السلطة بوصفها قوة محددة معياريا ، لها عقوبات وجزاءات[٦] .

لقد كان بالأمكان ان تكون هذه المحاولات مفيدة علميا لو أن هناك اتفاقا على معنى المفهوم المستخدم ، في التعريف ومضمونه ، اقصد مفهومات القوة والسيطرة والقيادة . وحتى لو كان بعض هذه المحاولات اعتبر مفهوم « ماكس فيبر » حول السلطة نقطة مرجعية ، فان الأخير هذا ربط القوة بفرض الارادة على الآخرين ولو ضد ارادتهم من خلال امر محدد المضمون[٧] وهي نقطة وان كانت مشتركة مع السلطة ، فهي لا تكفي لصناعة مفهوم لأي منهما يحمل خصائص المفهوم العلمي وشروطه ، وبخاصة الخصائص الجوهرية في الشيء المعرف ، وامكانية ان يكون التعريف جامعا مانعا بقدر المستطاع[٨] أما الذين ربطوا بين السلطة والقيادة فلم يلاحظوا ان كل قيادة لا تكون بالضرورة ضد ارادة الآخرين لأن ثمة قيادات تكون اكثر تعبيرا ولو نسبيا عن ارادة المقودين . وأما احالة المفهوم الى القوة المصاغة معياريا من قبل النظم كما فعل « بريستدت » و « ديفيز » فأن هذه الاحالة تخلط بين السلطة

عامة ، وسلطة المعايير خاصة ، والضبط الاجتماعي Social Control وغيره من الأبعاد المجتمعية التي يمكن القول بأنها مصاغة من قبل النظم الأجتماعية .

ب ــ بالرغم من وجود محاولات اصرّت على توضيح السلطة من خلال القوة ، فثمة اخريات قدمت فروقا جوهرية بينهما ، مما يضع المحاولات الاولى في حرج علمي ، ويسهم في اسقاط جانب من دلالتها العلمية . فدونكان ميشل D. Mitchell يذهب مثلا الى أن القوة اكثر قسرا من السلطة المعتمدة على ركائز شرعية (٩) . أما « دارندورف » فأشار الى أن القوة ترتبط أساسا بشخصية الأفراد ـ كيف ولماذا ؟ ـ في حين ان السلطة تصاحب دوما أوضاعا وأدوارا اجتماعية وترتبط بها وأنه في الحين الذي تعد فيه السلطة علاقة شرعية ، للسيطرة والخضوع ، فأن القوة تكون مفروضة ، بأساليب مشروعة أو غير مشروعة(١٠) واذا كانت هذه الفروق المذكورة اساسية ، فمعنى هذا ان محاولة تعريف واحدة منهما بالأخرى تعني تجاوزا غير مبرر لما بينهما من فروق . فضلا عن أن تمييزات « دارندورف » بينها تزيد الأمر من ناحية اخرى وهنا وتعقيدا . فكما هو معروف ميز « فيبر » بين السلطة الكارزمية الملهمة ، وبين غيرها من انماط السلطة . وهذه السلطة الكارزمية ، ترتبط بقدر واضح من الخصائص المميزة لشخصية حاملها ، الأمر الذي يمكن ان يستنتج منه وجود ارتباط بين انماط من السلطة وبين الأفراد ، وهذا يتداخل مع محاولة « دارندورف » التي ربطت القوة بالأفراد .

٢ ــ يلاحظ ان عددا غير قليل ممن عنوا بتحليل السلطة ركزوا على قبولها ، أي على الطرف الخاضع المقهور . فيرنارد » مثلا حاول الربط بين قبول الخاضعين للسلطة وبين فهمهم للاتصال التنظيمي ، وهذا يعني ولو ضمنا أن كل من لا يقبل السلطة يعد فهمه ناقصا لها وأن العيب فيه ، كما أنه أكد على ضرورة عدم تناقض قرار قبول السلطة مع غاية التنظيم ـ لاحظ ما هي غايات

التنظيم . من ناحية واتساق القرار مع قدرات المذعنين له فعليا وفيزيقيا[11] من ناحية أخرى . ومفاد مثل هذه المسائل ، حصار الخاضعين ولومهم وتقديم نصائح وتكتيكات مغلفة علميا لكل حائز سلطة لمساعدته في سيطرته على الآخرين ، وفي الوقت نفسه إغفال مضمون القرار المعين وما يحويه من مصالح ، بجانب ديناميات صناعته واتخاذه بالطبع . فعندما ربط « دارندورف » مثلا فاعلية السيطرة بفاعلية اللوائح والأوامر وما تحمله من جزاءات[12] نجده بعد عن مضمونات السلطة وطبيعتها الاجتماعية الطبقية وما تعكسه من مصالح .

٣ ـ يلاحظ على محاولات تنميط السلطة ابتداء من « ماكس فيبر » الذي تأثر به كثيرون ، والذي ميز بين سلطة كارزمية وتقليدية . . . الخ . يلاحظ خلطا وعدم استقامة في أسس التصنيف العلمي وشروطه . فالمعايير المستخدمة هنا تخلط بين خصائص جسمية ـ نفسية وأخرى ثقافية مثالية . وهي معايير يصعب قبولها سوسيولوجيا ، لأنها أولا تربط السلطة بالثقافة ، نمطا ومضمونا ، وتعتبر هذه الثقافة متغيرا مستقلا ، والسلطة المتغير التابع . مما يعني ثانيا أنها تفسر المتغير الوسيط بآخر وسيط مثله دونما ردهما سويا الى أصل اجتماعي اكثر جذرية وعمقا . وحتى يتضح ما نذهب اليه يمكن ان نطرح على انصار التفسير الثقافي المثالي للواقع الاجتماعي عشرات الأسئلة التي تحدد اجاباتها المشروعية العلمية ـ الواقعية لهذا التفسير والتي نوجز بعضا منها فيما يلي : ـ ما الذي يغاير اساسا بين ثقافة مجتمع ومجتمع آخر ، كأن نقول ما الذي يجعل ثقافة المشتغلين بالزراعة في اريافنا متباينة عن ثقافة المشتغلين بالصناعة في حواضرنا ؟ وما الذي يجعل ثقافة مجتمع ما متغايرة بين مرحلة تاريخية وأخرى ؟وما الذي يفضي الى وجود ثقافات فرعية فئوية أو طبقية متباينة في المجتمع الواحد ، في المرحلة الواحدة من تطوره ؟ . واذا جئنا الى مسألة السلطة الملهمة وما يراد فها من كلمات، نلاحظ أنها ليست

كلية الظهور في كل الحقب والمراحل ، ولا في كل الفئات والجماعات ، لا في المجتمع المعين ولا في المجتمع البشري قاطبة ، لأن ثمة ظروفا مجتمعية تتيح الفرص الاجتماعية لوجودها وابرازها وبلورة أدوارها وتألقها . فكم من ملهمين طوتهم ظروف مجتمعاتهم ولم تسمح بتنشئتهم وظهورهم ، وتواصلهم مع الآخرين .

٤ ـ يلاحظ أخيرا أن المبالغة في تجريد السلطة ، وتفريغها من مضمونها البنائي ـ الطبقي ، أتت من مقاربة افضت اليها عزلتها عن سياقها التاريخي وبالتالي أتت شيئا أثيريا ، اختلطت فيه الخصائص العامة ، بالنوعية التاريخية البنائية ، وبالتالي لا يفيد كثيرا مما أتى من محاولات في توفير تراكم علمي مقبول حول مسألة السلطة .

وعلى أي الأحوال فأن فحص المحاولات السابقة أن كان يفيد ففي سحب عدد من الخيوط منها لتنمية ما يمكن أن توحي به ، كمساعدة على تصحيح تصور السلطة سوسيولوجيا . وقبل البدء بهذا العمل نعيد التذكير بأن معظم المحاولات السابقة كررت في تحديدها للسلطة مفهومات ومصطلحات اكثر من غيرها ، كالقوة ـ والأساس الشرعي ـ والسيطرة والتأثير من خلال قرارات محددة .

١ ـ أن أول خيط يجب تنميته هو أن السلطة من منظور سوسيولوجي ، يجب أن تتجاوز الأبعاد الشخصية والعلاقات الشخصية ، لترتبط بالعلاقات الاجتماعية ، والجوهري منها بالأساس والتي يدخل بينها العلاقات الانتاجية ، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية (١٣) فكما أن الاجزاء لا تفضي بجمعها الحسابي الى الكل ، فأن الأفراد لا يفضي مجرد وجودهم الى حالة مجتمعية . واذا كان هذا هذا يقترب من الطابع النوعي لعلم الاجتماع فأنه يجب ألا نتغافل عن تلك الكلية الجدلية التي يتفاعل فيها الخاص مع

العام . واذا عدنا الى مفهوم القوة الذي تكرر كثيرا في المحاولات السابقة نجد أن هذه القوة تفترض وجود حد من التمييز بين القوة وعدم وجودها ، وبين السيطرة والتبعية أو الخضوع ، ويعني هذا وجود نوع من التناقض في توزيع القوة أساسا ، ذلك التناقض الذي ينتج عن ممارسة جماعات بنائية محددة كالطبقات ، لتستحوذ على مصادر القوة وتحرم جماعات أخرى منها . الأمر الذي يعني ارتباط القوة بالممارسات الطبقية كالصراع ، ويستوجب فهم السلطة في علاقتها بالطبقات الاجتماعية في تفاعلها وليس بكل طبقة منعزلة ، ذلك لأن ممارسة طبقة محددة لسلطتها يتوقف على الطبقات الأخريات . فالوجود المتميز لطبقة ما ليس بكاف لتحقيق مصالحها ، بل لا بد من أن يكون هذا الوجود مؤثرا وبما يتضمنه هذا التأثير من توفر حد أدنى من التنظيم ، من ناحية ، والقدرات التأثيرية للطبقات الأخريات من ناحية أخرى[١٤] .

٢ ــ يمكن بناء على ما سبق طرح سؤال اساسي : لماذا تمارس طبقة ما أو جماعة ما قوتها ، وبالتالي سيطرتها على غيرها من الطبقات ؟ هنا يمكن ان تكون الاجابة المنطقية واحدة من ثنتين : إما تحقيق مصالحها الخاصة ، وأما تحقيق مصالح المجتمع ؟! ـ من خلال صياغة الدولة واجهزتها بما يفي بهذه المصالح ؟ وقبل فحص اجابتي السؤال نقول إنه لفهم السلطة في المجتمعات الطبقية وهي القاعدة في مجتمعنا المعاصر ، علينا بفهم المصالح الطبقية ، التي وأن تحددت بالمواقع الأقتصادية ابتداء فإنها تتغير وتنمو وتتصاعد بالممارسات الأساسية لهذه الطبقة ، أو تلك ولغيرهما من الطبقات في الأطار البنائي المعين . لقد ذكرنا أن وجود الطبقة في ذاتها ـ موقعها من نظام الملكية وعلاقات الانتاج ـ لا يكفي لتوفير قوة لتأثيرها في غيرها ، لأنه لا بد من توفر حد أدنى من التنظيم والوعي من خلال الممارسة والصراع ـ الطبقة لذاتها ـ حتى يتحقق هذا التأثير . ويهم التذكير هنا بأن

« المصالح المشتركة .... لطبقة ما .... لا توجد فحسب في مخيلتها كشيء عام ومجرد ، وإنما توجد أولا وقبل كل شيء في الواقع ، متمثلة في تساند الأفراد الذين يقتسمون العمل الاجتماعي ، وفي تعاضدهم سويا »[١٥] .

واذا كان هذا التوضيح - للمصالح - يلقي الضوء على الاجابة الأولى فأن تفحص الأجابة الثانية تقتضي اولا فهم طبيعة الدولة ، لا لفهم علاقتها بالطبقات فحسب ، وإنما أيضا بوصفها تجسيدا للسلطة . وابتداء علينا أن نفرق بين سلطة الدولة وجهاز الدولة . فاذا كان الأخير يشمل وظائف الدولة وموظفيها وكوادرها ، كالادارة والجيش والبوليس... والخ . فأن الأولى تعني من بيدهم السلطة ، وما يرتبطون به من انتماءات ومصالح . وهذا التفريق ليس هدفه عزل كل منهما عن الآخر لأنهما متفاعلان ، ولكن لتوضيح أوفى نسبياً . فاذا افترضنا أننا ندرس مجتمعا ما علينا ان نطرح تساؤلات من نوع : من ينضم للجيش ، ومن يقوده ؟ من ينضم للبوليس ومن يقوده ؟ من يصل الى موقع تكنوقراطي محدد ومن يقوده ؟ أن كلاً من هؤلاء ما كان بمقدورهم تحقيق هذا دون فرص اجتماعية متاحة في التعليم والصحة ، وقبلها في الدخل ، وفي الملكية . بايجاز في المجتمعات النامية كظاهرة لا يصل الى هذه المواقع إلا أبناء الطبقات القادرة اقتصاديا هذا من ناحية أما دور الدولة في أي مجتمع طبقي فهو ليس بالدور المحايد - ولو أعلن المسيطرون عليها ذلك - لأنها في قيامها بوظائفها الاقتصادية والايدلوجية وصياغتها للنظم التعليمية والأعلامية ، تنحاز لمصالح طبقية ، وهو ليس انحيازاً طوعياً بالمعنى الدارج ، لأن الطبقة المسيطرة اقتصاديا تسعى - من باب ممارسة الصراع لتحقيق مصالحها - الى السلطة معتمدة على قدراتها التأثيرية وقدرات الطبقات الأخريات ، وبالتالي تصوغ السلطة وجهاز الدولة بما يضمن لها هذه المصالح[١٦] وخلاصة هذا ان مضمون السلطة وغاياتها في أي مجتمع

طبقي ، هو بالضرورة مضمون طبقي مما يوضح ويدعم مغزى القول « بأن السياسة هي التعبير الأكثر تركيزا عن الأقتصاد « لأن العلاقات الانتاجية والطبقية تنعكس مباشرة على السياسة والسلطة السياسية ومخرجاتها[١٧] ولا يعني هذا ان كل الطبقة تملك السلطة ، لأن هذا الأمر غير واقعي ، بل تنيب عنها قلة تحكم تمثل رموزا بشرية لقوة الطبقة .

٣ ـ واذا وقفنا أخيرا امام البعد الشرعي في السلطة ، والذي يصاغ قانونيا ويعنى بقول الخاضعين ورضاهم ، فيمكن ان نلاحظ ان ليس للقانون تاريخ مستقل بذاته ، بل هو نتاج لواقع اجتماعي له تضاريسه الاجتماعية . فمن يصدر القانون ويصبغه ، ومن ينفذه ويطبقه ، يرتبط وجوده ودوره بما تتيحه له السلطة ابتداء . فنادرا ما نجد اصحاب سلطة صاغوا قوانين ضد سلطتهم ومصالحهم ومادامت السلطة ذات مضمون طبقي فالقانون يأتي انعكاسا لها ومرتبطا بها[١٨] وأما مسألة اخضاع المواطنين للسلطة فهو ليس قائما على الاعتراف بسلطة شرعية ولكن أيضا عن الخوف الذي يتولد عن حيازة القوة وتوظيفها ، وما تملكه من أجهزة قمعية[١٩] .

بناء على ما سبق من تحليلات يمكن ان نصوغ تعريفا اجرائيا للسلطة يذهب الى أنها .

« قدرة الطبقة الاجتماعية المحددة على تحقيق مصالحها الموضوعية . وهي قدرة تتحدد بنمط انتاجي سائد في تكوين اجتماعي محدد ، وبممارسات هذه الطبقة ووعيها ، وعلاقاتها بالطبقات الأخريات التي تعايشها المرحلة ذاتها » .

الحدود العلمية للدراسة وهدفها :

تحدد هدف الدراسة بمحاولة استطلاع الرموز الطبقية للسلطة في المجتمع المصري . وكشأن كل دراسة استطلاعية لا يتجاوز هدفها كثيرا طرح تساؤلات عامة

لكنها أساسية ، تفيد في توضيح بعض جوانب البعد المجتمعي المدروس ، بما قد يساعد على صوغ فروض علمية حوله . ويمكن تركيز أهم هذه التساؤلات فيما يلي :

١ ــ ما هي اكثر الرموز الطبقية وصولا الى السلطة في المجتمع المصري ؟
٢ ــ كيف تصل هذه الرموز الطبقية ـ ممثلو طبقات ـ للسلطة ؟ ولماذا تصل هي بالذات إن امكن توضيح هذا ؟

التناول المنهجي :

تعتمد الدراسة مسلكا منهجيا يتعامل مع المعطيات التاريخية تعاملا منهجيا سوسيولوجيا[٢٠] وليس مجرد الاستشهاد بها ، كما تعتمد التحليل الثانوي Secondary Analysis للدراسات السابقة التي تفيد في توفير بيانات للدراسة . تساعدها في الوفاء بأهدافها .

رموز السلطة في الدولة الفرعونية الحديثة

قبل محاولة اجابة تساؤلات الدراسة من خلال هذه الفترة التاريخية من المهم الاشارة الى بعض الملامح البنائية الأساسية التي كانت اطارا تحركت من خلاله الرموز الطبقية للسلطة في هذه المرحلة .

أولا : الملامح البنائية العامة :

١ ــ مع أن « فرعون » كان أكبر محتكر في التاريخ كما يقولون ، حيث كان الأله الملك حائز الثروة والسلطة فأن التغييرات التي أفضت الى وترتبت على الثورة التي حدثت اثناء حكم الملك « بيبي الثاني » خلال حكم الأسرة السادسة ، افضت الى تغييرات اساسية في العلاقات الانتاجية ، فعشية هذه الثورة كان امراء الأقاليم قد تملكوا ارض امارتهم ملكية انتفاع غير خاضعة للتوريث ، ثم

تطورت ليخضع بعض منها للتوريث وظهرت نتاجا لتفاعل العوامل الداخلية مع الحروب الخارجية قوى اجتماعية في مقدمتها العسكريون مما أفضى متفاعلا الى سحب بعض سلطات الملك اليهم والى حكام الأقاليم . وكان من نتائج الثورة ان تغيرت صورة الملك الأله ليصبح الملك الأنسان[٢١] .

٢ ـ واذا كانت المرحلة السابقة قد افرزت تغيرا في الملكية ، ولو بشكل كمي ، فقد كان للحرب مع الهكسوس وطردهم اثره في تقوية سلطة العسكريين وموظفي الدولة ، حتى كان هناك بعض العسكريين الذين يملكون مقاطعات بأكملها[٢٢] . وقد دعم من مواقعهم ، تلك الأهداف التي تمت صياغتها لتؤكد ان خطوط الدفاع الامامية يجب ان تكون في آسيا ، وبالتالي كان الغزو للخارج مقدمة لتبلور المصالح الأقتصادية للجنود ، نتيجة للجزية والضرائب التي فرضت على المستعمرات .

٣ ـ لقد أفضى تطور مواقع وقدرات العسكريين الى تطورات مقابلة لدى رجال الدين ، فبعد أن كانوا القوة الدينية الاقتصادية ، ومع أنهم والعسكريين من مستغلي عامة الشعب ، فان انحسار بعض نفوذ رجال الدين ، جعلهم يبلورون تنظيماتهم الدينية ويدعمونها لكي تكون اطارا لحيازة الثروة ، كالأرض والمواشي ، وقوى الانتاج البشرية[٢٣] وكان العسكريون كلما احسوا بتذبذب مواقعهم ، اقترحوا وخططوا لمزيد من الحروب الخارجية ، التي تقوي من سلطتهم الداخلية ، وتتيح فرص حيازة ثروات اكثر[٢٤] .

٤ ـ لقد اصطدمت مصالح العسكريين ورجال الدين وكبار الموظفين بثورة اخناتون التي حملت معها بذور العدل الانساني والتوحيد ، والتوجه لغالبية الشعب وكان لنقل « اخناتون » العاصمة من « طيبة » الى « اخليت آتون » بتل العمارنة ، اثره في هز نفوذ كهنة آمون ، وانحسار موارد معابدهم ، وتقليص سلطتهم ومصادر قواها الدينية والاقتصادية وعند هذه الحالة برز دور الممارسة والصراع بين الثورة والقوى المضادة لها .

ثانيا : دروب الثروة والسلطة :

ابن الصقر :

١ ـ كان « حورمحب » أو « ابن الصقر » كما كان يلقب فتى الأب من الحرفيين صانعي الأجبان . توسط له أحد زبائن والده ليلتحق بالحرس الملكي . واتاح له هذا أن يعيش مع « اخناتون » ويكبرا سويا ، ويراقب الملك وما تنمو في تصوره من أفكار ومبادىء . وبوصول « اخناتون للحكم » خلفا لأبيه ، علا نجم « حور محب » ليصبح قائد الجيش[٢٥] .

٢ ـ التقت مبادىء « اخناتون » مع مصالح العسكريين ، وفي مقدمتهم « حور محب » لضرب كهنة « آمون » والاستيلاء على معابدهم وثرواتهم وبالتالي تقليص سلطتهم وبحكم قربه من الملك طالبه بمزيد من العنف والقمع وكان شعاره أنه لا يوجد قوم عل الأرض يمكن ان يساسوا بغير خوف . وافضت مقترحاته الى خلاف مع الملك الذي أحس بأن ما يطلبه « حور محب » يتعارض مع مبادىء الدين الجديد ، فأقصاه الملك عن قيادة الجيش .

٣ ـ نظم كهنة معابد « طيبة » عدة مظاهرات ضد الملك ودينه الجديد ووظفوا دينهم لجمع اعداد من الجماهير حولهم واضطربت الأحوال وخشي الملك من الثورة المضادة ، فأعاد « حور محب » لقيادة الجيوش ليخمد هذه الثورة ويفرق المظاهرات ، ويؤدب كهنة آمون ، مما أتاح له تدعيم سلطته ومكانته وأصدار عدة قوانين باسم الملك ، زادت الأحوال الأقتصادية اضطرابا . ولكي يعلق الأمور ويسكنها أعلن الحرب على « الحيثيين » ليخفف بها من حدة الصراعات الداخلية ويوحد الناس ويشغلهم عن همومهم[٢٦] .

٤ ـ رفض الملك قرار « حور محب » باعلان الحرب لأنها تتعارض ـ الحرب ـ مع مبادىء دينه ، فأحس « حور محب » بالخطر ليتلقفه كاهن « اخناتون » الأكبر بعد صياح « حور محب » قائلا « وليحل الجنون محل العقل ولو كان في هذا خراب البلاد » وكان ذلك بداية للالتقاء بين مصالح ممثل العسكريين ، وممثل

رجال الدين ، اللذين طلبا من الملك التنازل عن العرش ، وبرفض الملك هذا أكد الكاهن « لحور محب » ان هذا اليوم يجب ان يكون يوم الاتفاق والتحالف ، لأن في اختلافنا فشل كلينا ، فجيشك دون - رجال الدين - لا نفوذ له على الرعية ، كذلك لا تقوم للبلاد قائمة بدون جيشك[٢٧] وكان حصاد اتفاقهما مع « سينوح » طبيب الملك مفضيا الى دس السم للملك وتولية ابنه مكانه .

٥ - في أعقاب هذا اعلن « حور محب » الحرب مرة أخرى ليشغل الناس عن « اخناتون » ودينه ، وحتى تهدأ الأمور لمشهد جديد .

٦ - كانت الخطوة التالية ازاحة الفرعون الصغير « توت عنخ آمون » ونظرا لأن الدم المقدس لم يكن يسري بعد في عروق « حور محب » لأنه اصلا من أبناء الشعب فقد قبل ان يكون الكاهن الأكبر ملكا . وحتى يدير الأول اموره . ولأن الأحوال لم تكن تسمح له باستمراره في الحكم حتى لو انفرد بالسلطة نتيجة لعدم الاستقرار وتفاقم المشكلات الاقتصادية .

٧ - كان تخطيطه للوصول للسلطة بادئا باعلان الحرب ، وكان انتصاره مقدمة لزواجه من إحدى اميرات القصر ، وكان الانتصار وغنائمه والزواج اساسين ساعداه على الانفراد بالسلطة حاكما لمصر[٢٨] .

آبي : الكاهن الأكبر :

١ - تعلم الكهانة على يد كهنة آمون في طيبة ، والتحق بالقصر الملكي ، وقرر والد « اخناتون » ان يجعله رفيق ابنه ليعلمه اسس الدين والحكمة ، فكان قريبا منه ، عليما بما يفكر فيه ، وبنمو مبادئه الجديدة وتبلورها . وعندما ورث « اخناتون » العرش عن أبيه ، وجد آبي فرصته ، ان يكون كبير الكهنة . وكيف يتسنى له هذا ، ولكهنة آمون تقاليد وأسس لأحداث نقلات في الوظائف الدينية ، يصعب على « آبي » تخطيها[٢٩] .

٢ ــ وجد فرصته فيٰ تفكير « اخناتون » في دين جديد ، فأيده بحماس شديد واقترح عليه ان ينقل العاصمة الدينية ، وصعد الى وظيفه كبير الكهنة كما كان يتطلع ، لكن لم يكن هذا هو منتهى طموحه[٣٠] .

٣ ــ عندما احس بأن قوة « كهنة آمون » لم تضعف كما كان يتصور ، وعندما احس بأن مبادىء « اخناتون » الداعية للتوحيد والخير للفقراءتضره بدأ يتصل بكهنة « آمون » بوصفه رجل دين مثلهم ، وليتواطأ معهم ومع « حور محب » ليخططوا لأقصاء الملك الذي ستضر مبادئه بمصالحهم جميعا[٣١] .

٤ ــ لقد خطط لارتكاب جريمتين حتى يصل للسلطة : تمثلت الأولى في دس السم « لاخناتون » والثانية في تكرار الفعلة نفسها مع ابنه « توت عنخ آمون » لينفرد بالسلطة .

٥ ــ ولكن اللافت للنظر ، أنه بعد أن دانت له السلطة ، تملكه رعب شديد ، خشية أن يفعل معه ما فعله هو مع غيره ، فتشكك في كل من حوله ، ومات جوعا باحجامه عن الطعام[٣٢] .

سينوح طبيب القصر :

كتب هذا الطبيب في مذكراته الخاصة ، « لقد نقش اسمي ذات يوم بسجل فرعون الذهبي ، فقد كانت لي كلمة مسموعة كأحد عظماء مصر ، وكان ذلك طريقا غمرني من خلاله النبلاء بالهدايا والذهب . . . لكن بعد حين من الوقت طردت ونفيت من البلاد كأي جرو منبوذ » .

١ ــ كان « سينوح » ابنا لأحد صائدي الطيور وكان فقيرا لديه غيره كثيرون . وضعه ابوه في صندوق صغير لتتلقفه صدفة زوجة طبيب القرية ، لتتبناه وترعاه ، ويتوسط له هذا الطبيب ليلتحق بعد أن شب ، بدار الحكمة حيث كان تعليم الطب محتكرا من قبل الكهنة والأطباء فقط ، لأبنائهم من بعدهم[٣٣] .

٢ ــ كان « سينوح » ذكيا متفوقا على قرنائه ، فاختاره ، جراح الملك ويدعى « بتاهور » ليكون مساعدا له في القصر الملكي ، ومن ثم عرف « اخناتون » صغيرا ، وتوطدت علاقاتهما سويا . فاختاره الملك بعد ميراثه العرش ليكون طبيبه . وفي القصر الملكي توطدت علاقاته « بحور محب » والكاهن « آبي » . وحقق سمعة كبيرة وثراء أكبر(٣٤) .

٣ ــ عندما أحس بقوة كهنة « آمون » وبخطورة مبادىء « اخناتون » وخشية على ما حققه ، أعد السم وقدمه للملك الذي كان يثق فيه ، وأعاد فعلته مع ابنه ، متواطئا مع « حور محب » و « آبي »(٣٥) .

٤ ــ لم يطمئن اليه لا الكاهن ولا قائد الجيوش ، فظلا ينتظران أي خطإ له حتى أمر « حور محب » بنفيه وتشريده خارج البلاد(٣٦) .

الثروة والسلطة في مصر بين ثورتي ١٩١٩ ، ١٩٥٢

أولا : الملامح البنائية العامة :

مع تقدير المد الشعبي في ثورة ١٩١٩ ، فأن هذا لا ينفي القول بأنها كانت جوهرا « ثورة بورجوازية ، إن لم يكن بالمسببات فبالنتائج ، التي حققتها البورجوازية النامية بعد الحرب الاولى وخلالها ، ولتواصل نموها في فترة ما بين الحربين ، وبعد الحرب الثانية . وقبل أن نشير بأمثلة تاريخية الى من سطوا على السلطة في مصر يهم الاشارة الى بعض الملامح البنائية الأساسية .

١ ــ ترتب على ثورة ١٩١٩ الغاء الحماية البريطانية ، واعلان الدستور والتمهيد لقيام الحياة النيابية ، وقيام بعض الصناعات الوطنية ، فقد قام بنك مصر سنة ١٩٢٠ الذي أثر بوضوح في نمو الرأسمالية الوطنية ، وظهر أول مشروع صناعي

له سنة ١٩٢٢ . ولم يأت عام ١٩٢٨ حتى كانت هناك عشر مؤسسات تجارية وصناعية كبيرة[٣٧] .

٢ ــ لم يعد التكوين الاجتماعي الاقتصادي براحا لعمل أنماط انتاجية ما قبل رأسمالية فقط ، بل وجد النمط الانتاجي الرأسمالي في الزراعة والصناعة فما بين ١٨٨١ - ١٩١٩ كانت هناك أكثر من عشر شركات زراعية تتاجر بالأرض الزراعية كسلعة ، وتستغل العمل المأجور ، وتشتغل بتصدير المنتوجات الزراعية كما ظهرت بنوك الرهن والتسليف[٣٨] . لقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٣٠ ، والحرب الثانية ، أثره في انقطاع الورادات الخارجية ، فخفت حدة الضغوط الخارجية ، لتتفاعل العوامل الداخلية مفضية الى نمو الصناعة الوطنية والرأسمالية الوطنية الذي يشهد عليه نمو عدد المنشآت ، المشتغلة بالأنتاج ، عدا الحرف وأعمال التصليح ٢٦٧٤٣ منشأة يعمل بها ٣٦٧ ألف عامل . منها ٩٤ منشأة يعمل بالواحدة منها خمسمائة عامل فأكثر ، وبلغ مجموع عمالها ١٣٧ ألف عامل[٣٩] .

٣ ــ لقد أفضت التغيرات السابقة الى بلورة البناء الطبقي في المجتمع المصري ، حضره ، وريفه ، فوجدت أجنحة للبورجوازية في الحواضر ، تمثلت في الجناح المالي والتجاري ، والجناح الصناعي . ونمت بالمقابل الطبقة العاملة كما ، ونوعا حيث بدأت في تكوين نقابات ، والقيام باضرابات ذات دلالة ويذكر في هذا الصدد نشاطات نقابات عمال السكك الحديدية والطباعة والترام[٤٠] وقامت احزاب سياسية ذات توجهات طبقية . فكون كبار الملاك في ١٩٢٢ حزب الأحرار الدستوريين ، وانفردت الرأسمالية الوطنية تقريبا بحزب الوفد . وتأسس الحزب الاشتراكي عام ١٩٢٠ ثم الحزب الشيوعي عام ١٩٢٢ ، وأصدر مجلة باسمه وسماها (الحساب)[٤١] .

ثانيا : كبار الملاك الزراعيين والسلطة التنفيذية :

هم حائزو مائة فدان فأكثر ، واذا كانت طبيعتهم الانتاجية مزدوجة لأنهم

جمعوا بين صفوفهم ملاكا شبه اقطاعيين ، وملاكا رأسماليين ، فقد تأثروا في البورجوازية بأجنحتها المختلفة بما في ذلك جناحها الصناعي ، وتلك خاصية من خصائص النشأة غير المتجانسة للبورجوازية المصرية لقد اوضحت دراسة هامة[٤٢] سيطرة كبار الملاك على الوزارات المختلفة في الفترة ما بين ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ على النحو التالي[٤٣] :

الوزارة	عدد من تولاها	لكبار الملاك ٪	الوزارة	عدد من تولاها	لكبار الملاك ٪
الداخلية	٥٠	٦٤,٠	الحربية والبحرية	٥٠	٤٨,٠
الأشغال	٥٠	٦٢,٠	والدفاع		
المعارف	٥٠	٣٤,٠	المواصلات	٤٥	٥٥,٥
المالية ثم	٥٠	٦٦,٠	التجارة والصناعة	٢٥	٤٤,٠
المالية والاقتصاد			الصحة	٢٦	٣٤,١٦
الأوقاف	٥٠	٦٢,٠	التموين	١٧	٣٥,٥
الخارجية	٤٣	٧٢,٤	الشؤون الاجتماعية	١٧	٤١,٣
الحقانية ثم	٥٠	٦٤,٠	الوقاية المدنية	٢	٥٠,٠
العدل			الشؤون البلدية		
الزراعة	٥٠	٦٨,٠	والقروية	٥	٤٠,٠

ويتبين من هذا الجدول ، سيطرة كبار الملاك على الوزرارات اجمالا ، وحرصهم على السيطرة على وزارات السيادة والانتاج حيث سيطروا على وزارة الخارجية (٧٢,٤٪) والزراعة (٦٨٪) والمالية والاقتصاد (٦٦٪) والداخلية (٦٤٪) . وهي وزارات في جوهرها ، تضمن تحقيق المصالح ، والتأثير في الطبقات الأخريات . سواء باصدار القوانين أو باستخدام الأجهزة القمعية كالبوليس والقضاء . . . الخ .

ثالثا : كبار الملاك والسلطة التشريعية :

١ ـ سيطرتهم على مجلس النواب[٤٤]

الهيئة النيابية	مجموع الأعضاء	نسبتهم الى مجموع الأعضاء
الأولى *	٢١٤	٤٣,٥
الثانية	٢١٤	٤٤,٤
الثالثة	٢١٤	٤٩,٧
الرابعة	٢٣٥	٤٦,٠
الخامسة	١٥٠	٣٨,٢
السادسة	٢٣٢	٤٨,٥
السابعة	٢٦٤	٥٣,٩
الثامنة	٢٦٤	٥٣,٠
التاسعة	٢٨٥	٤٣,٥
العاشرة**	٣١٧	٣٧,٠

* استمرت للفترة من ١٥/ ٣/ ١٩٢٤ ـ ٢٤/ ١٢/ ١٩٢٤

** ١٦/ ١/ ١٩٥٠ حتى ٢٣/ ٧/ ١٩٥٢ (قيام الثورة) .

٢ ـ سيطرتهم على مجلس الشيوخ[٤٥]

	مجموع الأعضاء	نسبتهم الى مجموع الأعضاء
الهيئة الأولى (١٩٢٤ ـ ١٩٣٠)	١٧٨	٥٠٪
الهيئة الثانية (١٩٣١ ـ ١٩٣٤)	١١١	٥١,٣٩٪
الهيئة الثالية (١٩٣٦)	٢٩٩	٥٠٪

يوضح الجدولان السابقان ، سيطرة كبار الملاك بنسب كانت حول ٥٠٪ من مجموع اعضاء المجالس النيابية والتشريعية . لأحكام سيطرتهم على المجتمع ، فبالسلطة التنفيذية والتشريعية ، يمكن تمرير كل قانون ، وتبرير كل فعل ، باسم سيادة القانون وهو هنا قانون الملاك . واذا اضفنا الى كبار الملاك متوسطي الملاك وتحالفهم مع الملاك الكبار ، لا تضح لنا كيف أن حائزي الثروة سيطروا على السلطة ، وكيف ان حائزي السلطة سعوا الى الثروة ، ليدعم كل وجوده ، هذا على مستوى التحليل للتوضيح ، المار على مستوى الواقع فحائزو الثروة هم حائزو السلطة ، فهما وجهان لحقيقة واحدة ومقولة واحدة تتمثل في الاستغلال الاجتماعي » .

٣ ـ أساليب حيازة كبار الملاك لثرواتهم :

لقد حصل كبار الملاك على أرضهم خلال الفترة موضع التحليل بأساليب تراوحت بين غير المشروع المغلف بثوب مشروع ، وغير المشروع السافر في عدم مشروعيته التي وصلت الى القوة والنصب والاحتيال واستغلال الموقع الوظيفي في جهاز الدولة كان من بين هذه الاساليب ما يلي :

١ ـ شراء اراضي الحكومة وبأقساط مريحة .

٢ ـ الاستيلاء على الأرض بالقوة ويذكر في هذا الصدد أسماء « محمد محفوظ » وعبد العزيز البدراوي عاشور » ، وعبد الحميد سراج الدين » و « لملوم السعدي » وتدرجت هذه القوة لتصل الى القتل .

٣ ـ استغلال النفوذ السياسي ويذكر هنا « محمد أبو الفتوح » الذي كان وكيلا لوزارة الزراعة عام ١٩٢٢ .

٤ ـ المتاجرة والمضاربة على الأرض الزراعية ويذكر هنا اسم زينب الوكيل .

ولعل الجدول التالي (٤٦) يوضح ملكية بعض الأسماء خلال الفترتين المذكورتين وهي أسماء أثرت ولا يزال يؤثر أبناؤها في كثير من مواقع السلطتين التنفيذية والتشريعية في مصر .

الاسم	الملكية سنة ١٩١٤ بالفدان	الملكية سنة ١٩٥٢ بالفدان	الاسم	الملكية سنة ١٩٠١٤ بالفدان	الملكية سنة ١٩٥٢ بالفدان
عبد العزيز فهمي	٦٠	٥٩٠	محمد محفوظ	٣٥٠	٨٣٤
أسرة نوار	٢٠٠٠	٥٤٤٤	محمد شريعي	٨٠٠	٣٦٠٣
عبد اللطيف المكباتي	٥٠٠	١٠٦٢	متولي نور	٢٠٨	١٥٥٠
أحمد ابو الفتوح	١٠٠٠	٣٠٣١			
محمود ابو حسين	١٠٠٠	٢٤١٧	احمد حشمت	٦٠٠	١٣٣٧
محمود الاتربي	٨٧٢	٢٣٤٣	احمد طلعت	منزل واحد	٩٦٣

الخلفية الطبقية لبعض الضباط الأحرار :

اذا ما وقفنا مليا في الملامح البنائية والقوى الطبقية التي كانت مؤثرة في البناء الاجتماعي عشية ثورة ١٩٥٢ ، وبالتركيز على ضباط الجيش اجمالا وتعميما نلاحظ انهم شغلوا مواقع متميزة نسبيا ، لا بالنسبة للجيش ، ولكن بالنسبة لنشأتهم الطبقية في المجتمع المصري . فقد كان شرط من شروط الالتحاق بالكلية الحربية الحصول على « التوجيهية » أو شهادة اتمام الثانوية العامة . وهو أمر لم يكن متاحا الا لأبناء الطبقتين الوسطى والعليا . ولقد كان دخول هذه الكلية يتم بوساطة ، تعبر عن شبكة نوعية للعلاقات التي تقوم اساسا بين المتيسرين والأغنياء نسبيا . ويمكن القول أنهم وعمال الزراعة ـ لم يكونوا من أبناء الطبقات الدنيا من الحرفين وصغار الموظفين ، وإنما من نشأة ذات صلة بالطبقة الوسطى والعليا بالمدن وأبناء متوسطي وكبار الملاك بالريف[٤٧] .

لقد حاول معد البحث الراهن ان يختبر هذه الاستنتاجات فوجد من الشواهد ما يدعمها من خلال تحليله لخلفية عشرين اسما من « الضباط الاحرار » والذين لعبوا

دورا هاما في الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر [٤٨] وكانت نتائج التحليل كما يلي :

١ ــ كان أربعة من العشرين من أبناء المزارعين بنسبة ٢٠٪ أحدهم كانت حيازة والده عشرة أفدنه والثاني ٦٠ فدانا والثالث ٩٢ فدانا والرابع مائة وتسعة فدادين .

٢ ــ كان أربعة منهم من أبناء الضباط بالجيش . وكان والدا اثنين منهما برتبة لواء والباقيين من كبار الضباط . وكان والدا اثنين منهما من الحائزين للأرض الزراعية .

٣ ــ كان أبناء العدد الباقي من متوسطي وكبار الموظفين (رئيس محكمة ـ مستشار مدير عام ـ محامٍ ـ موظف بالقصور الملكية . . . الخ .

٤ ــ كان في حوزة اباء اثني عشر شخصا منهم أرضٌ زراعية موزعة كالآتي :

الحيازة	العدد	لأجمالي الحائزين ٪	لأجمالي المجموعة (٢٠) شخصا
أقل من خمسة أفدنة	١	٨,٣	٥٪
٥ ـ ١٠	١	٨,٣	٥٪
١٠ ـ ١٥	٢	١٦,٧	١٠٪
١٢ ـ ٢٠	١	٨,٣	٥٪
٢٠ ـ ٥٠	٣	٢٥,٠	١٥٪
٢٠ ـ ١٠٠	٣	٢٥,٠	١٥٪
١٠٠ +	١	٨,٣	٥٪
مجموع الحائزين	١٢	١٠٠,٠	٦٠٪

وما يمكن استخلاصه مما سبق ، من نتائج بجانب أخرى لا يسمح المقام بذكرها، ان الذين وصلوا للسلطة صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مع الاحتفاظ بكل خصائصهم الوطنية وتضحياتهم الأساسية ، لأن هذه الخصائص وتلك التضحيات شاركهم فيها آخرون كتب عنهم ، وغيرهم لم ولن يكتب عنهم مع كل هذا فأن من بين ما ساعدهم على الوصول الى بدايات الطريق ، خلفية وأوضاعاً طبقية لم تتح لغيرهم ، تمثلت في فرص التعليم والالتحاق بالكلية الحربية ، التي حرم منها كثيرون . وهذه الخصائص يجب ان توضع في الاعتبار عند تحليل توجهاتهم وتقييم مخرجاتهم في الحياة السياسية والاقتصادية المصرية بعد ١٩٥٢ . والآن فبعض منهم ما زال يؤثر في هذه الحياة ، سواء من خلال الأعمال الحرة كالتوكيلات وشركات التصدير والاستيراد ، أو حتى في النشاط السياسي الحزبي .

خاتمة :

نذكر مرة أخرى أن الدراسة التي بين يدي القاريء دراسة استطلاعية ، يجب الا تعد بياناتها تعميات نهائية والا يتصور أن هدفها يتجاوز هذا الاستطلاع . واذا اردنا أن نلقي بعض الضوء على التساؤلات التي طرحتها الدراسة فيما سبق ، يمكن ايجاز ما يلي :

١ ــ لقد كان احتراف العسكرية ، خاصة ضباط الجيش ، من المواقع التي يسرت وصول كثيرين للسلطة عبر تاريخ المجتمع المصري . بدءاً من « حور محب » مرورا « بمحمد علي » ، وحتى ثورة ١٩٥٢ ، وبعدها وحتى الآن .

٢ ــ مع أن انتماءات عدد من العسكريين* ، قد تتغاير عن نشأتهم الطبقية ، فان هذا لا ينفي ان العدد الأكبر منهم كان على الأقل قبل ١٩٥٢ من أبناء الطبقتين الوسطى والعليا . مما يدعم العلاقة بين الموقع الطبقي واحتمالات الوصول

للسلطة . ذلك الموقع الذي لولاه ما اتيحت لهم الظروف السابقة على والممهدة للوصول للسلطة .

٣ ــ لقد تطلع حائزو الثروة الى السلطة لتدعيم ثروتهم وتنميتها ، كما تطلع حائزو السلطة الى الثروة لتدعيم سلطتهم .

٤ ــ لقد لعبت « الصحبة » و « الدفعة » كما في العسكرية والمصاهرة دورا في اختيار البعض للبعض في بعض مواقع السلطة . فقد كان « حور محب » و « آبي » و « سينوح » صحبة . وكان زواج « حور محب » من احدى اميرات القصر مقدمة لتقوية موقعه ليصل للعرش . كما أثرت الدفعة في اختيار الضباط الأحرار لبعضهم البعض .

٥ ــ لقد أتيح للتكنوقراط فرص الوصول للثروة أو السلطة أو هما معا . على أن وصول الشخص كي يكون من التكنوقراط ، مهندسا أو طبيبا أو مديرا ، في ظل مجتمعات طبقية متخلفة ، لا يتاح في الغالب إلا لأبناء الطبقتين المتوسطة والعليا .

٦ ــ في المجتمعات المتخلفة ، المتباينة طبقيا ، وفي ظل انحسار المشاركة وغيبة الديمقراطية ، تكون دروب الوصول للسلطة ، مسالك ليس من بينها عامة قدرات الشخص الانسان القادر على العطاء ، بل يعزي وصوله لثروة وموقع طبقي ، وأساليب فيها غير المشروع . فأبناء الأطباء أطباء ، أو أبناء قادرين ، وأبناء الضباط ضباط أو أبناء قادرين اقتصاديا . والوزراء والمحافظون ، من أبناء عائلات لها مواقع طبقية متقدمة نسبيا . وهذا استنتاج عام ، قد يوجد استثناء له لكن الاستثناء يعتبر ولا يجب أن يقاس عليه .

٧ ــ كلما انحسرت فرص المشاركة الاجتماعية في الثروة والسلطة ، كان ذلك بمثابة مناخ لعمل أساليب غير مشروعة وتغليب المصالح الخاصة على العامة للوصول للثروة والسلطة لا بالتأثير في القوانين فقط ، بل بالانقلاب على الآخرين أيا كانت مواقعهم ، يستوي في هذا دس السم أو القتل أو اشاعة الأرهاب .

٨ ــ لقد تنقل عدد من حائزي السلطة من مبادىء الى نقيضها ، فالثورة المضادة على

« اخناتون » كانت من تدبير من اقتنعوا بمادئه وأعلنوا دفاعهم عنها . ثم انقلبوا عليه وعليها .

٩ ــ ان التعمق في جذور من حازوا الثروة ، يمكن ان يفضي الى أنهم استغلوا في سبيل هذا بشرا وقوانين ، وأمة بأسرها .

١٠ ــ مع أن الحرب طريق خلاص الأمم من قهر غازيها الخارجي ، فانه يوجد دوما من يوظف الحرب لمصالحه ، لينأى بها عن أهدافها الـوطنية والقـومية . فكم افتعلت حروب لتحقيق مصالح ، ولشغل المواطنين ، وهذه مسألـة تدعمهـا تحليلات تاريخية وعلمية أكثر عمقا ودقة من الدراسة الراهنة(٤٩) .

وبعد هل يمكن تحقيق ديمقراطية حقيقية في ظل اعوجاج بين في توزيع الثروة والدخل في المجتمع المعين ؟ هذه فروض اطرحها ربما وجدت من يتناولها تناولا علميا أوفى .

الحواشي :

(١) أنظر لمزيد من التفصيل : هنري أيكن ، عصر الايديولوجيا ، ترجمة د . فؤاد زكريا ، سلسلة الألف كتاب رقم ٤٧٩ ، القاهرة ٢٩٦٣ . وأيضا د . لويس عوض دراسات في النظم والمذاهب ، كتـاب الهلال ، أكتوبر ١٩٦٧ .

(٢) Zietlin. I., **Ideology and the development of sociological Theory.** Prentice Hall of India, New Delhi, 1969.

(٣) Bottomore, T., **Critics of society — Radical Thought in North America,** George Allen, Lonodo, 1969, pp. 12- 19 .

(٤) Hault, F., **Dictionary of Modern Sociolog,** Littlefefield, Adams & co., N. Jersey, 1974, p. 32.

(٥) Bierstedt, R., 'The Analysis of social Power,' in R. Bierstedt, (ed.) **Power and Progress,** Mcgraw Hill, N.Y., 1974.

(٦) Ibid., p. 256.

(٧) M. Weder., 'Types of Authority' in L. coser & Rosenberg (eds.) **Sociological Theory,** The Macmillan company% 1957, pp. 129- 134.

وتجدر الاشارة إلى أن فهم « فيبر » هذا للسلطة يأتي من تصوره للمجتمع باعتباره نتاجا لتصرفات أعضائه التي تحكمها قواعد السلوك ، متمثلا في قيم هؤلاء الأفراد التي تعبر عن أهادفهم وغاياتهم . وهذا يثير تساؤلات حول أشكال المشروعية التي تولد علاقات السلطة لدى « فيبر » ذلك لأن القوة منطلق السلطة ، لا تتحدد بالمشروعية نفسها . وإنما بالعلاقات الانتاجية والعلاقات الاجتماعية الجوهرية أساسا .

(٨) لزيد من التفصيل حول مفهوم القوة وما يعانيه من إضطراب ، أنظر :

Cohan, A; Theories of Revolution, Nelron, London. 1475, spe. pp. 10-11

(٩) Mitchell, D., (ed.) **A Dictionary of sociology,** Routlege & Kegan Paul, 1968, p. 14.

(١٠) Dahemdorf, R., **Class and Class conflict in Industrial Society.,** Sanford Press, 1959, p. 166.

(١١) Bernard, C., 'The acceptance of authority' in Coser & Rosenberg, Op. cit., pp. 143- 152.

(١٢) Dhraendorf, R., Op. cit., pp. 166- 167

(١٣) نيكوس بولا نتزاس ، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية** ، ترجمة عادل غنيم ، دار إبن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٠ ص ١٢٨ .

(١٤) المصدر السابق ، ص ص ١٢٢ - ١٢٦ .

(١٥) المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

(١٦) نيكوس بولا نتزاس ، **الايديولوجية والسلطة** ، ترجمة ترجمة الشهال ، دار إبن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٩ ص ص ١٠ - ١٢ .

(١٧) Kelle, V., q Kovalson, M., **An Outline of Marxist Theory of society,** Progress Publishers, Moscow, 1973, pp. 180- 181,

(١٨) أنظر مناقشة مستفيضة للمضمون الطبقي للقانون ، مدعمة بالشواهد التاريخية في المصدرين التاليين : فكتور جنجيفادزه وآخرون ، **القانون والاشتراكية** ، ترجمة هنري رياض ، مكتبة الجبل ، بيروت ، وأيضا كتاب د . ثروت أنيس الاسيوطي **الصراع الطبقي وقانون التجار** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(١٩) جيمس بتراس « الفاشية الجديدة - تراكم رأس المال وصراع طبقي في العالم الثالث ، ترجمة د . أسعد عبد الرحمن ، المجلة المترجمة ، المجلس الوطني الكويت ، يناير ١٩٨١ ، ص ص ٤٥ - ٥٨ .

(٢٠) أن أبرز ما يميز هذا التناول توظيف مقولة الزمن توظيفا غير ما يفعله المؤرخ الذي يعتمد السرد الرتيب التفصيلي للوقائع . حيث يركز الأول على حالات بنائية تاريخية لفترات متباعدة ، مركزا على العام والمطرد والجوهري فيها : أنظر لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة : محمد عارف ، المنهج الكيفي عند منشورة والمنهج الكمي في علم الاجتماعي ، ورسالة دكتوراه في علم الاجتماع كلية الأداب جامعة القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ص ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

(٢١) أنظر تفصيلا لهذا : إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، الدار المصرية للطباعة والنشر - القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٥٢ .

وأيضا : جون يورث ، مصر الفرعونية ، ترجمة سعد زهران ، سلسلة الالف كتاب ، رقم ٦٠١ ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٤٩ وما بعدها .

(٢٢) الكسندر شارف ، تاريخ مصر منذ فجر التاريخ ، ترجمة د . عبد المنعم أبو بكر - سلسلة الالف كتاب ، رقم ٢٢٥٢ ، القاهرة ص ص ١٣٨ - ١٤٢ .

(٢٣) جون يويورث ، مصدر مذكور ، ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢٤) ميكا والتر ، المصري من القرن الرابع عشر إلى العشرين قبل الميلاد ، ترجمة محمد محفوظ ، مطابع المصري ، القاهرة ، ص ١٩٧٩ .

(٢٥) المصدر السابق ص ص ٤٠ - ٤٣ .

(٢٦) المصدر السابق نفس الموضوع .

(٢٧) المصدر السابق ص ٦٥ .

(٢٨) المصدر السابق ص ٦٧ .

(٢٩) المصدر السابق ، ص ص ٧٣ - ٨٢

(٣٠) المصدر السابق ، نفس الموضوع .

(٣١) هنري برستد ، الفكر والدين في مصر القديمة ، ترجمة زكي سوسي ، دار الكرنك ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ص ٤٥٧ - ٤٥٩ .

(٣٢) ميكا والتر ، مصدر مذكور ، ص ص ٩٠ - ٩١ .

(٣٣) المصدر السابق ص ص ٦ - ٨ .

(٣٤) المصدر السابق ص ٢١ .

(٣٥) المصدر السابق ص ٧٤ .

(٣٦) المصدر السابق ، ص ٩٢ .

(٣٧) شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية في مصر ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ١٢٩ .

(٣٨) أنظر إبراهيم عامر ، مصدر مذكور ، ص ص ٩٣ ـ ٩٤ . وأيضا : أمين مصطفى عفيفي ، تاريخ مصر الاقتصادي ، جـ ٢ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ١٣١ .

(٣٩) شهدي عطية ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٤٠) إبراهيم عامر ، مصدر مذكور ، ص ص ١٢٧ ـ ١٣٢ .

(٤١) شهدي عطية ، المصدر المذكور ، ص ص ٤٢ ـ ٤٥ .

(٤٢) أعد هذه الدراسة د . عاصم الدسوقي ونشرها في كتاب موضوعه ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودرهم في المجتمع المصري . دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

(٤٣) المصدر السابق ص ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .

(٤٤ ، ٤٥) المصدر السابق ص ص ٢١٢ ـ ٢١٣ .

(٤٦) المصدر السابق ، ص ص ٥١ ـ ٥٢ . وهناك أسماء أخرى إكتفينا بأمثلة منها ، وهي ذات دلالة حيث يتردد أسماء أبناء بعض ممن ذكروا ، في مواقع مؤثرة في الاعلام والمحافظات والصحة . . الخ .

(٤٧) د . أسعد عبد الرحمن ، الناصرية : ثورة بيروقراطية أم بيروقراطية ثورة ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤ .

(٤٨) إعتمد في التحليل على بيانات منشورة في كتاب أحمد محروش أحمد الضباط الأحرار ، جمعت بناء على مقابلات مفتوحة مع هؤلاء الضباط أنظر أحمد محروش ، شهود ثورة يوليو ، الجزء الرابع ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ ، مواضع متفرقة .

(٤٩) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى :

G.Kloko., "Power and Capitalism in Twentieth Century America," in Colfax, D., & Roach, J., (eds.) **Radical Sociology,** Basic Books, Inc., London, 1971, pp. 217-299.
Industrial Development Survey, Special Issue for the Second General Conference of UNIDO, 1975.



الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الإمبريالي في أفريقيا

د. البخاري الجعلي *

مقدمة :

أطماع الدول الامبريالية وتطلعاتها لتحقيق مصالحها الخاصة في أو على حساب الدول الصغيرة والمجموعات Communities الوطنية الضعيفة أمر قديم لكنه مستمر ومتجدد . وإن كان ثمة تغيير بين الماضي والحاضر فإنه ينحصر في ثلاثة أمور . أولها يتصل بالتسميات والمصطلحات . فالقوى الاستعمارية Colonial Powers ، أو القوى الأوروبية European Powers ، أو القوى الامبريالية Imperial Powers أصبحت القوى العظمى بل والقوتين العظيمتين . والأمر الثاني يتعلق بالاغراض التي تريد الدول الامبريالية تحقيقها . ومن الأغراض البارزة في توجهات القوى الاستعمارية في الثلاثة قرون السابقة للقرن العشرين ، يمكن الاشارة إلى تكوين الامبراطوريات ، والسمعة والوجاهة الدولية ، والحصول على المواد الخام . وثالثها يختص بنوعية الذرائع Expedients التي تلجأ تلك الدول لاستخدامها للوصول لأهدافها .

أما الأهداف الجديدة للقوى العظمى في القرن العشرين - وبصفة خاصة في مرحلة ما بعد تحقيق المجموعات الوطنية لاستقلالها الوطني ودخول الدول الصغيرة آفاق التنمية - فإنها تتركز في خلق أو المحافظة على وجود أنظمة سياسية وطنية

* وكيل وزارة الشؤون الداخلية في جمهورية السودان الديمقراطية .

تتجاوب وتستجيب لتوجهات سياسات القوى العظمى ، والحصول على المواد الخام ومن بينها النفط ، بالأسعار التي ترى هي وليست الدول المنتجة ، بأنها مناسبة ، وحجب التكنولوجيا عن الدول النامية للاحتفاظ بالأسواق التقليدية في هذه الدول . ومن أبرز الذرائع التي لجأت لها القوى العظمى لتحقيق أهدافها نذكر على سبيل المثال الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية عام 1962 ـ على عهد كيندي ـ على كوبا والمشهور (بكرنتينة) كوبا Cuba Quarantine [1] . ومبدأ (برزنيف) Brezneve Doctrine ، الذي لجأ له الاتحاد السوفيتي لتبرير دخول جيوشه في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٧ عندما حاولت التخلص من سيطرة السوفيت لها[2] وأخيراً وليس آخراً بدأنا نسمع بما يسمى بمبدأ (كارتر) Cartar Doctrine ، وتكوين القوات العسكرية الخاصة في الولايات المتحدة لحماية منابع النفط وتأمين خطوطه ، كما لاحظنا التسابق لانشاء القواعد العسكرية تارة ، والحصول على تسهيلات عسكرية تارة أخرى . وقد ابتدعت القوى العظمى تبريرات قانونية ودبلوماسية وفقهية للأنواع الجديدة من أساليب وذرائع التدخل نأمل أن نكون محل مقال لاحق . أما اهتمامنا الآن فهو منصب لما قد يوحي به عنوان المقال .

من الثابت أن القوى الأوروبية قد تمكنت عن طريق الاحتلال occupation ، أو الغزو Conquest ، أو التنازل Cession ، من اثبات مواطىء اقدامها Foot holds على الساحل الافريقي منذ القرن السادس عشر . أما بعد مؤتمر برلين (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥)[3] ، فقد اتجهت القوى الامبريالية نحو مد وتوسيع المواطىء والمحطات الساحلية إلى داخل أفريقيا . ولتحقيق ذلك الهدف أخذت الامبريالية بسياسة ذات شقين : أولهما تحقيق التوسع باتباع سياسة التدخل السلمي أو التدرجي . أما الشق الثاني فهو الاعتماد على القوة . على أن الممارسة تؤكد بأن ما اصطلح عليه بالتدخل السلمي ، قد نفذ في أغلب الأحيان عن طريق الغش والتدليس والضغط والاكراه . ولهذا السبب فإن التمييز بين الأسلوبين لم يكن حقيقة من حيث الواقع كما يبدو الأمر من الوجهة النظرية . وكان على القوى

الامبريالية ، وهي بصدد التوسع أو نقل محطاتهـا إلى داخـل أفـريقيا ، أن تعالـج موقفين مختلفين . فمن جانب كان لزاماً على الامبرياليين مواجهة رؤسـاء القبائـل والمجموعات الافريقية ، أي أصحاب الأراضي التي تريد الامبريالية التوسع فيها . وفي هذا المجال لجأت إلى ما يسمى بشركات الامتياز Chartered Companies ، والاتفـاقيات المنشئـة للمحميات Treaties Establishing Protectorates ومـن جانب آخر أصبـح ضرورياً بالنسبـة للامبـريالية أن تسـوي علاقاتهـا مع القـوى الامبريالية المنافسة في نفس المنطقة تفادياً للتضارب والفتنة . وكانت البدعة التـي ابتدعت لتقليل التنافس هي اللجوء لاتفاقيات تهدف لتحديد ما يسمى بمناطق النفوذ Spheres of influence .

إن ما يهدف له هذا المقال هو تحليل ومناقشة الذرائع التي لجأت لها القـوى الاستعمارية في أواخر القرن التاسـع عشر ، بهـدف تحقيق تطلعاتهـا التوسـعية في أفريقيا . قناعة منا بأن الاستعمار هو الاستعمار ، وأن تعددت مسمياته ، أو تغيرت ذرائعه ، أو ـ تجددت أساليبه . ويعالج المقال الموضوع في ثلاثة مباحث ، أولها عن الشركات الممنوحة وثيقة امتياز خاصة من قبل الدول الامبريالية . والمبحث الثاني يناقش ويبحث ما يسمى بمناطق النفوذ . أما المبحث الأخير ، فهو معالجة للاتفاقيات المنشئة للمحميات ، وهي الاتفاقيات التي كانت القوى المتنافسة تعتمد عليهـا في تسوية خلافاتها وازالة أي احتكاك بينها . ثم ننهي المقالة بخاتمة .

المبحث الأول

شركات الامتياز Chartered Companies

لقد كانـت المواطـىء Footholds والمحطـات التـي أقامتهـا سفـن القـوى الامبريالية على امتداد الساحل الافريقي ، وهي في ابحارها نحو المشرق ، نقاط تحرك

هامة بالنسبة للتوسع الاستعماري في داخل القارة . ومن بين الوسائل أو بالأحرى الذرائع Expedients التي استغلتها الامبريالية في تحركها وتوسعها نحو الداخل الشركات التجارية . ويرجع نشاط الشركات التجارية إلى القرن الخامس عشر ، حيث انشأ البرتغاليون أول شركة أفريقية للتجارة في الرق وغبار الذهب عام ١٤٤٨[٤]. وتبع ذلك انشاء العديد من الشركات الانجليزية ، والهولندية ، والالمانية ، والفرنسية ، والنمساوية . وكان أغلب تلك الشركات ، في أصلها ذا طابع خاص أو فردي . غير أن بعضاً من تلك الشركات اكتسب أهمية خاصة ، بعد أن منحتها حكوماتها مواثيق خاصة تضمنت امتيازات معينة . وهي الشركات التي أصبحت تعرف فيما بعد بشركات الامتياز Chartered . وبالرغم من أن الهدف الأول لتلك الشركات ، وخاصة شركات القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، لم يكن الاستعمار الرامي لاحتلال الأراضي ، إلا أن الموقف قد تغير تماماً بالنسبة لشركات القرن التاسع عشر وخاصة الشركات التي انشئت في النصف الثاني منه . ذلك أن الحكومات الأوروبية أصبحت متصلة ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، بعدد من الشركات التي أضفت عليها وثائق تضمنت امتيازات للعمل في أفريقيا[٥] .

والواقع أن القوى الامبريالية ، قد اعتمدت كثيراً على الشركات كذريعة لتثبيت الأقدام والتوسع الاقليمي ، سواء في أفريقيا أو في أنحاء أخرى من العالم . ومن أكثر القوى الامبريالية التي استفادت من الشركات التجارية في الحصول على أقاليم وأراض شاسعة بريطانيا . وكما قال (لوكاس) Lucas : « لقد كانت الامبراطورية البريطانية نتاجاً للتجارة . وكانت الشركات الممنوحة امتيازاً عاملاً عظيماً في تلك التجارة ، وكذلك في الامبراطورية التي قامت على التجارة . فنحن مدينون بامبراطوريتنا الهندية لشركة ممنوحة امتيازاً . وإن شركة خليج هدسون هي التي أتت لنا بشمال غرب كندا . أما وضعنا الحالي في أفريقيا ، فإنه يعزى إلى حد كبير للشركات الممنوحة امتيازات . . »[٦] . ما قاله لوكاس يثير سؤالين . أولهما يتصل بالوضع الذي قصده في مقولته . والسؤال الثاني عن دور شركات الامتياز في تأسيس الامبراطورية البريطانية في أفريقيا ؟ .

أولاً : بريطانيا والشركات :

لقد صدر كتاب (لوكاس) (تجزئة واستعمار أفريقيا) The Partition and Colonization of Africa عام ١٩٢٢ . وبالتالي فإن المؤلف كان يتحدث عن موقف الامبراطورية البريطانية في الفترة ما بين مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٨٥) وعام ١٩٢٢ ، حيث كانت أجزاء عديدة من أفريقيا ترزح تحت نير الاستعمار البريطاني . ولقد استمر ذلك الوضع سائداً حتى أواخر العقد الخامس من هذا القرن ، عندما بدأت معظم المستعمرات البريطانية الدخول في مرحلة الاستقلال الوطني . أما عن دور الشركات في تأسيس الامبراطورية البريطانية في أفريقيا ، فإننا نبدأ بالاشارة إلى آخر آثارها في أفريقيا . ونعني بذلك زيمبابوي - (روديسيا) التي استقلت حديثاً . لقد أخذت زيمبابوي اسم روديسيا عن أحد مشاهير دعاة بناة الامبراطورية ، وهو (سيسيل رودس) Cecil Rhodes . وكان من أحلام رودس ، أن يرى الحكم البريطانية ممتداً من جنوب أفريقيا إلى شمالها . وكما قال من رأس الرجاء إلى القاهرة[٧] ولوضع ذلك الحلم موضع التنفيذ حصل رودس على امتياز من الحكومة البريطانية عام ١٨٨٩ . وقد أشهر شركته وسجلها تحت اسم (شركة جنوب أفريقيا البريطانية) The British South Africa Company [٨] .

لقد منح الامتياز البريطاني لشركة رودس حقوقاً وسلطات حكومية تكاد تكون غير محددة في مساحة شاسعة تقع للشمال من الترانسفال Transvol وإلى الغرب من الممتلكات البرتغالية Portuguse Possesion . وبتلك الحقوق والسلطات ، أصبحت الشركة - في حقيقة الأمر - وكيلاً للعرش البريطاني في الحصول على أراضي وأقاليم جديدة . ولقد كشفت بريطانيا القناع عن نفسها ، عندما صدر في عام ١٨٩٨ ، قرار مجلس العرش Order in Council بجعل سلطات الشركة الادارية ، بالاضافة إلى سلطاتها الخاصة بالاحتفاظ بقوات مسلحة ، مستمدة من العرش البريطاني[٩] . وبالرغم من أن كل الشركات البريطانية الممنوحة امتيازات في أفريقيا قد انتهت مع عام ١٩٠٨ ، إلا أن شركة جنوب أفريقيا البريطانية

كانت الوحيدة التي واصلت مهامها في ادارة روديسيا الجنوبية والشمالية على السواء ، نيابة عن العرش البريطاني حتى عام ١٩٢٣ ، حيث قامت بريطانية بضم روديسيا الجنوبية إلى ممتلكات العرش البريطاني ، ثم اتبعتها بضم روديسيا الشمالية في العام التالي ١٩٢٤[١٠] . ولقد قامت شركة (شرق أفريقيا البريطانية الامبريالية) Imparial British East Africa Company والتي تم تأسيسها عام ١٨٨٨ بدور مشابه في شرق أفريقيا لصالح بريطانيا . فلقد أعطى امتياز الحكومة البريطانية الحق للشركة ، بأن تحتفظ بالتنازلات Concessions التي سبق أن حصلت عليها الشركة سلفاً ، باتفاقيات أبرمتها مع سلطان زنجبار أو مع رؤساء القبائل المحليين . كما أباح لها الامتياز الحصول على المزيد من التنازلات من الأراضي ، عن طريق جمع أكبر عدد من الاتفاقيات المبرمة مع الرؤساء المحليين[١١] . وبعد وقت ليس بالطويل ، رفعت الشركة يدها من مناطق التنازلات ، التي جمعتها من الرؤساء المحليين ، حيث أصبحت يوغندا محمية بريطانية عام ١٨٩٤ . وهكذا يمكننا أن نسجل بأن تأسيس ، ما كان يسمى بشرق أفريقيا البريطانية ، يرجع أساساً لشركة شرق أفريقيا البريطانية الامبريالية ، وبالتحديد إلى رئيس الشركة السير (وليام ماكينون) Sir William Mackinnon[١٢] .

أما في غرب أفريقيا ، فقد اعتمدت بريطانيا اعتماداً كلياً على شركة النيجر الملكية The Royal Niger Company في بلورة نيجريا المعاصرة . صحيح إن مؤتمر برلين قد اعترف ببريطانيا حامية لاقاليم النيجر ، غير أن الحماية البريطانية ظلت حبراً على ورق . إذ أن بريطانيا لم تكن مستعدة بعد ، لقبول التزامات مالية كان لا بد من الوفاء بها ، إذا ما قررت ادارة تلك الاقاليم الشاسعة ادارة فاعلة . وعلى ذلك الأساس تم تأسيس واشهار (الشركة الوطنية الافريقية) The National African Company عام ١٨٨٦ ، باعتبارها أول شركة انجليزية تمنح امتيازاً في القرن التاسع عشر لتعمل في أفريقيا[١٣] . ولقد نصت المادة الأولى من امتياز الحكومة البريطانية ، على منح الشركة الوطنية الافريقية المحدودة ، السلطة والحق في الاستفادة من المنفعة

الكاملة ، الناشئة عن الأراضي التي تم التنازل عنها بصفتها الأولى . بالاضافة إلى منحها كل الحقوق والسلطات اللازمة ، لحكم تلك الأراضي وحمايتها . وكذلك الحفاظ على النظام العام ، وأي حقوق أخرى تنشأ عن أول تتصل بهذه الأراضي . كما نصت المادة الثانية عشرة من الامتياز ، على منح الشركة الحق والسلطة للحصول على الأراضي بالشراء ، أو التنازل ، أو أية وسيلة قانونية أخرى[١٤] . وعلى ضوء هذا الامتياز ، قامت الشركة باتخاذ الخطوات اللازمة لانشاء الخدمات الحكومية ، مع تحديد عاصمة للشركة في (عصبة) Asaba . وتبع ذلك تأسيس نظام اداري وقضائي على الأراضي المعنية ، بالاضافة إلى إنشاء قوة عسكرية بقيادة ضباط بريطانيين لتنفيذ سلطات الشركة . كما تم فرض نوع من الضرائب والرسوم ، مع فرض نظام خاص بالرخص التجارية . وهكذا تمخضت عن الشركة الخاصة ، حكومة بنظام اداري وقضائي وعسكري ، مع صلاحية لابرام الاتفاقيات . حتى إذا ما أطل عام ١٩٠٠ ، قامت الحكومة البريطانية بنقل الأراضي التي كانت الشركة تقوم بادارتها ، إلى العرش البريطاني ، الذي تولى السيطرة عليها عن طريق وزارة المستعمرات Colonial Office[١٥] .

ثانياً : الدول الأخرى والشركات :

ولم يقتصر أمر الاستفادة من الشركات التجارية كذرائع لتحقيق التطلعات التوسعية على بريطانيا . فقد حذت بقية القوى الاستعمارية حذوها بدرجات متفاوتة . كدولة زائير التي كانت تعرف حتى تحقيق استغلالها بالكنغو البلجيكي ، يعود أساس استعمارها لجمعية خاصة انشئت تحت رعاية (لويبون) الثاني ملك بلجيكا عام ١٨٧٨ . وهي الجمعية التي عرفت فيما بعد باسم (الجمعية الدولية للكنغو) International Association of the cogo[١٦] . وقد قامت تلك الجمعية بارسال (ستانلي) Stanley للمرة الثانية ، إلى منطقة الكنغو[١٧] في العام التالي لتأسيسها ، حيث قضى ثلاث سنوات وهو يقوم بجمع الاتفاقيات من الرؤساء

المحليين ، كما قام بانشاء بعض المحطات أو بالأحرى تحديد بعض المواقع . وعلى ضوء التقرير الذي أعده (ستانلي) عن رحلته الثانية ، طالبت الجمعية الدولية للكنغو الدول الكبرى بمنحها امتيازاً ، لبناء خط سكة حديدية من منبع نهر الكنغو إلى مصبه ، بالاضافة إلى منحها حق حكم الأقاليم والأراضي التي يشقها ذلك الخط . وقد ادعت الجمعية بأنها أبرمت ٤٥٠ اتفاقية مع رؤساء قبائل أفريقية مستقلة ، وافقوا بموجبها ، على نقل حقوقهم وسيادتهم على تلك الأراضي للجمعية بمقابل سخي !. ولم تبد أي دولة استعمارية اعتراضاً على دعاوي الجمعية . وبنهاية عام ١٨٨٤ ، أعلنت كل القوى الاستعمارية التي وقعت على اعلان مؤتمر برلين ، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ، اعترافها الرسمي بالجمعية . وتأكد ذلك بالسماح لها بالتوقيع على البيان العام (General Act) [١٨]. وقد تم في نفس المؤتمر تغيير اسم الجمعية من (الجمعية الدولية للكنغو) إلى (دولة الكنغو الحرة) Congo Free State . وفي ابريل ١٨٨٥ ، أخطر (لوبولد) الثاني الدول الأخرى بتعيينه صاحباً للسيادة على دولة الكنغو . وقد استجابت الدول المعنية واعترفت بذلك رسمياً[١٩] . وهكذا حولت القوى الامبريالية ما بدأ أساساً كجمعية خاصة ، إلى دولة صاحبة سيادة . وانكشف القناع عام ١٩٠٨ حيث تم ضم الكنغو رسمياً في مملكة بلجيكا .

ويذكر التاريخ أن الاستعمار الألماني في شرق أفريقيا يرجع إلى الدكتور (كارل بيترز) Carl Peters ، الذي أسس شركة في عام ١٨٨٤ ، لتوفير المال لمساعدة الاستعمار الألماني بالحصول على أقاليم في أفريقيا[٢٠]. وقد قاد الدكتور (بيتر) بنفسه فرقة من دعاة بناة الامبراطورية ، تمكنت من الوصول إلى شرق أفريقيا في نهاية ذلك العام ، بمساعدة مكتب تجاري ألماني في زنجبار[٢١]. وعاد إلى المانيا بكميات من الاتفاقيات ، التي تنازل بموجبها رؤساء القبائل الافريقية - كما ادعى - عن كل حقوقهم على أراضيهم لشركته . ثم قام باشهار شركته تحت اسم (شركة شرق أفريقيا الالمانية) German Est Africa Company . ولم يلبث أن حصلت الشركة على امتياز من قيصر المانيا عام ١٨٨٥ ضمن لها الحماية الالمانية

(Schatz Binef) [٢٢]. وهكذا تمكنت المانيا عن طريق ذلك الامتياز من السيطرة على مساحات شاسعة في شرق أفريقيا شكلت فيما بعد تنجانيقا ورواندا وأورندي .

أما فرنسا فقد اعتمدت بصفة أساسية على عملائها العسكريين في جمع الاتفاقيات من رؤساء القبائل المحليين . وبالتالي فإن استفادتها من الشركات التجارية تقتصر على المحاولة التي قامت بها الشركة (الفرنسية لأفريقيا الاستوائية) French Company of Equatonal Africa لضمان مصب نهر النيجر والبنيو Benue لفرنسا[٢٤] .

ثالثاً شركات الامتياز وآثارها القانونية :

ما تعرضنا له سلفاً يثير سؤالاً محدداً يتصل بمعنى وثيقة الامتياز التي كانت الشركات تسعى وتسارع للحصول عليها من حكوماتها ، وآثارها القانونية ، علماً بأن الأراضي التي كانت تلك الشركات التجارية تتطلع للعمل فيها ، ليست تابعة لتلك الدول . وبالرغم من أن الاجابة على السؤال يمكن اختزالها بالقول أن فتح أفريقيا بالنسبة للعديد من القوى الاستعمارية ، قد تولته شركات ، ممنوحة سلطات واسعة ، باعتبارها في النهاية أجهزة تابعة للدول التي أسستها[٢٥] ، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من المناقشة والتحليل .

لقد كان الاتجاه السائد فيما يتصل بالتوسع الاقليمي الاستعماري ، هو أن تستخدم القوى الامبريالية الشركات التجارية ، التي تم تسجيلها واشهارها فيها ، لتقوم بتمهيد الطريق - في الأقاليم التي تم اكتشافها حديثاً بالنسبة لتلك الدول . وذلك بهدف ضمان وتأمين تلك الاقاليم للحكومات التي وافقت على اشهارها ومنحها امتيازات خاصة . وعلى أن يتم ذلك بأقل تكاليف ممكنة ، وعلى ضوء فهم ثابت وهو أن السلطات الممنوحة للشركة يمكن أن تلغي في أي وقت ، بهدف نقل تلك الأقاليم إلى الادارة الاستعمارية المباشرة[٢٦] . ذلك كان الدور الرئيسي للشركات

الاستعمارية الممنوحة امتيازات خاصة . على أن بعض القوى الامبريالية رأت توسيع ذلك إلى أكثر من مجرد تمهيد الطريق ، بأن أباحت لبعض الشركات الاستمرار فيما أسمته بتطوير مناطق نفوذها أو محمياتها[٢٧] .

أما وثيقة الامتياز Charten ، التي كانت تسعى الشركات الخاصة للحصول عليها ، وآثارها القانونية ، فإنها تكمن في تحليل وشرح الوضع القانوني Legal Status لذلك النوع من الشركات . يقول (ويستليك) Westlake في تعريفه للشركة الممنوحة وثيقة امتياز ، أنها شخص اعتباري أو غير طبيعي Artifieial ، له وجود قانوني ، وبالتالي فإنها تابعة وخاضعة للدولة التي منحتها وثيقة الامتياز[٢٨] أما (ليندلي) Lindley فقد عرفها بأنها ، الشركة الاستعمارية ، التي خلقتها الدولة بما أضفته عليها من سلطات وامتيازات ، بالاضافة إلى واجبات الحكومة[٢٩] . ويستطيع المرء أن يتفهم ما كان يمكن أن تعتقده المجموعات الوطنية الافريقية ، بالنسبة لمجموعة من الرجال المسلحين ، القادمين بسلطات مثل التي كانت ممنوحة لشركة (جنوب أفريقيا البريطانية) British South Africa Company . وكما يبدو فإن الشركة كانت ذات شأن كبير . فقد كانت تشرع ، وتدبر ، وتعاقب ، وتفاوض ، وتعلن الحرب ، وتبرم السلام . وبالتحديد كانت تمارس العديد من مظاهر السيادة بالنسبة لتلك المجموعات ومع ذلك فإن ذلك التفوق المزيف والصوري ، يعتمد أساساً على المنحة الملكية ، التي يمكن أن تلغى في أي وقت يشير فيه خبراء العرش بذلك . ومن هنا فإن الشركة ـ من وجهة النظر القانونية ـ لا تعتبر سلطة مستقلة بل هي جهاز Body تابع للادارات ـ المختصة في الحكومة ، وهي التي كانت تتولى الاشراف على تلك الشركات الاستعمارية . وما قلناه على شركة جنوب أفريقيا البريطانية ينسحب على كل الشركات الممنوحة وثائق امتياز خاصة . فقد كانت جميعها ذات طابع سيادي بالنسبة للمجموعات الوطنية ، ولكنها ظلت تابعاً وعميلاً لحكومات الدول التي تنتمي لها[٣٠] .

فالشركة الممنوحة امتيازاً ليست دولة ، كما أنها ليست مجموعة من حملة الأسهم

فقط . بل كانت ذريعة للدولة التي قامت بمنحها الامتياز وباضفاء Shareholders حمايتها عليها . وهذا يعني أن الدولة الأم ـ أي التي قامت بمنح الامتياز ـ تظل مسئولة عن الكيفية التي تمارس بها الشركة المعنية تلك السلطات خاصة فيما يتصل بالدول الأخرى المنافسة . هذا المفهوم القانوني للشركة الاستعمارية ، كان يعني بالنسبة للقوى الامبريالية المتنافسة ، أن الأراضي التي حجزتها الشركة ، وما حاولت أن تمارسه عليها من مظاهر سيادة ، يرجع في نهاية المطاف إلى الدولة الأم . وتأكيداً لهذا المضمون قال (هيوبر) Huber المحكم الوحيد في قضية جزيرة (بالماس) Palmas Case والتي عرضت للمحكمة الدائمة للتحكيم عام ١٩٢٨ : « إن أعمال شركة الهند الشرقية الخاصة باحتلال واستعمار المناطق محل النزاع المطروح للتحكيم ، يجب أن تمثل من وجهة نظر القانون الدولي ، بأعمال دولة هولندا ، وهي الدولة التي منحت الامتياز للشركة المعنية . إن شركات الامتياز التي كونها أفراد منذ نهاية القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر ـ للقيام بأعمال تجارية ، قد منحت سلطات عامة ، بواسطة الدول التابعة لها ، بهدف الحصول على مستعمرات والقيام بادارتها »[٣١] .

ونختم مناقشتنا للأبعاد القانونية لشركات الامتياز باثارة بعض المسائل التي قد تنشأ نتيجة لقرار خبراء العرش بالغاء وثيقة الامتياز ، أو إذا لجأ البرلمان الامبريالي إلى السلطات العليا المحفوظة له ، وذلك باصدار تشريع يجري تعديلاً أو تغييراً في القانون الأساسي للشركة أو حتى الغاء ذلك القانون برمته . ومن بين هذه المسائل : هل ستنتهي الاتفاقيات التي وقعتها شركات الامتياز مع رؤساء القبائل المحليين ، إذا ما قدرت الدولة الأم الغاء امتياز تلك الشركة أو الشركات ؟ وإذا كانت الاجابة بالنفي هل ستظل الحقوق الناشئة عن تلك الاتفاقيات باقية للشركة بعد تجريدها من الامتياز ؟ وإذا كانت الاجابة بالنفي هل انتقال تلك الحقوق الاتفاقية للدولة الأم يتطلب موافقة رؤساء القبائل الوطنية ؟ لقد أجاب المستشارون القانونيون للعرش البريطاني على كل هذه التساؤلات ، عندما قررت الحكومة البريطانية ادارة حوار مع

شركة (النيجر الملكية) بهدف الغاء الامتياز الذي كان منوحاً له منذ عام ١٨٨٦ . وهو الامتياز الذي كان قد أضفى على الشركة سلطة توقيع الاتفاقيات مع رؤساء القبائل والمجموعات المحلية .

وقد جاء في معرض اجابات مستشاري العرش البريطاني أو تلك الفتوى ما يلي : -

« إن شركة (النيجر الملكية) ليست مجرد شركة تجارية بل كان لديها السلطة للحصول على أقاليم ، والاحتفاظ بها ، والقيام بمهام حكمها . وهي في هذا الصدد تماثل شركة (الهند الشرقية) التي سبق أن وضح موقفها رئيس القضاء (تيندال) Tindal في قضية (جبسون ضد شركة الهند الشرقية) Gibson V. East India Company . وقد تبنى الفقيه الراحل (هول) Hall وجهة النظر القائلة بأن الأقاليم التي حصلت عليها (شركة النيجر الملكية) تعتبر جزءاً من الممتلكات البريطانية British Dominions . وقد عامل في مذكرة لاحقة له ، أعمال هذه الشركة ، باعتبارها تتطابق بداهة بأعمال شركة شرق أفريقيا . ثم قام بتصنيف الشركتين من حيث الأهلية Competence ، مع الأعمال التي يؤديها الوكلاء المفوضون Commissioned Agents من قبل الدولة .

يبدو أن الأخذ بالآراء السابقة ، أمر صحيح وسليم . وعلى هذا الأساس فإن شركة النيجر الملكية يجب اعتبارها تابعاً بريطانياً حصل على أراضي بموجب ترخيص من العرش البريطاني . وقد قال رئيس القضاء (تيندال) في القضية السالفة الذكر ، إن المبدأ المستقر في قانون هذه الدولة ، والدول الأخرى ، هو أن الغزو الذي يقوم به تابع ، يجب أن يكون حصاده للعرش الذي يخضع له ذلك التابع . والرأي عندنا أن هذه القاعدة يجب انسحابها على الأراضي أو الأقاليم التي تمت اضافتها ، أو الحصول عليها بوجب اتفاقية . ويبدو واضحاً لنا أن الاتفاقيات التي منحت إلى شركة النيجر ، تعتبر سارية ، فيما يتصل بالحقوق البريطانية التي نشأت بمقتضاها . كأنما كان الأمر بالنسبة لضباط مفوضين من قبل العرش .

ومع مراعاة حقوق الشركة الواردة في وثيقة الامتياز Charter ، فالرأي عندنا من وجهة نظر القانون الدستوري البريطاني ، أن العرش له الصلاحية والحق في أن يتولى بنفسه المنافع الناشئة عن تلك الاتفاقيات ، كما كان الحال بالنسبة لكل الأراضي والأقاليم التي حصلت عليها شركة الهند الشرقية ، وأصبحت فيما بعد في متناول الأمة . ولا نعتقد أن للشركة الحق العام ، لتتنازل أو أن تقوم بتحويل هذه الاتفاقيات لجهة أخرى ، إذ أن ذلك سيكون مناقضاً لنصوص وثيقة الامتياز التي منحت للشركة ذاتها الحق في الحصول على أراضي والقيام بادارتها . فضلاً عن أن ذلك سيكون منافياً لطبيعة التعامل الذي تضمنته الاتفاقية مع رئيس القبيلة الوطنية . وخلاصة القول ان حق العرش على هذه الحقوق الاتفاقية ، لا يعتمد على أية سلطة منحت للشركة بموجب الاتفاقية ، وإنما على حقوق العرش العليا Rights of the Crown ، عندما يحصل تابع Subject بريطاني على أراضي أو أقاليم في الخارج »[٣٢] .

إن كل ما تطرقنا له سلفاً في شأن الطبيعة القانونية ، ووضعية وعلاقة وآثار الشركة الممنوحة امتيازاً من الدولة الأم ، ينسحب في أغلب الأحيان إن لم يكن جميعها ، على شركات الامتياز التي أسستها القوى الأوروبية الامبريالية ، لتعمل في أفريقيا في الثلاثين عاماً التالية لمؤتمر برلين (١٨٤ ـ ١٨٨٥) . وبهذا الأسلوب ، واعتماداً على مثل هذه المبررات القانونية ، التي ابتدعتها القوى الاستعمارية كذرائع لخدمة تطلعاتها التوسعية ، في العالم بصفة عامة ، وأفريقيا بصفة خاصة ، تمكنت الامبريالية من حجز أراضي وأقاليم أفريقية عديدة لاستعمارها اللاحق .

المبحث الثاني

مناطق النفوذ Sphenes of Influence

أقامت القوى الامبريالية محطات ومواطىء Foot holds لها على امتداد الساحل الافريقي ، قبل مؤتمر برلين (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥) بما لا يقل عن ثلاثة قرون . وأشرنا أن اهتمام تلك القوى قد انصبت بعد مؤتمر برلين ، نحو توسيع تلك المحطات ـ التي قصد منها أن تكون في البداية نقاط تزويد لسفنها ومد وجودها إلى داخل القارة . وقد أدى ذلك التغيير في توجهات وسياسات الدول الامبريالية ، إلى خلق منافسة شرسة بين عملاء الشركات التجارية ، أو العملاء العسكريين للقوى الاستعمارية ، الذين كانوا يتسابقون لجمع الاتفاقيات التي ادعوا ابرامها مع رؤساء القبائل المحلية . ويعزى التركيز على جمع أكبر كمية من الاتفاقيات كما وضح في المبحث الأول ـ إلى أن الدبلوماسيين كانوا يعتمدون اعتماداً كبيراً عليها ، في اثبات حقوقهم على تلك الأقاليم ، وخاصة في حالة تضارب المصالح والأطماع . ونسبة لأن التنافس كان شرساً وقوياً ـ بين عملاء القوى الاستعمارية ـ في كثير من الحالات ، مما أنذر بالصدام والحرب نتيجة للادعاءات المتضاربة والمتناقضة على الأراضي والأقاليم ، فقد ابتدع دهاقنة الدبلوماسية الامبريالية بدعة جديدة لمواجهة ومعالجة المواقف المتعارضة ، التي هددت بالحرب فيما بينها . وذلك في صورة اتفاق ، أو اتفاقات تحدد أو تعين ما تعارفوا عليه باصطلاح (مناطق النفوذ) Spheres of Influence .

أسئلة كثيرة تتصل أو تتعلق بما يسمى بمناطق النفوذ ـ بداية ما هو أصل المصطلح وماذا يعني . وما هي الطرق أو الكيفيات التي كان يتم بها انشاء مناطق النفوذ . وهل عناك فرق بين مصطلح (مناطق النفوذ) ومصطلح مناطق العمل (Spheres of Action) وكذلك مصطلح مناطق المصلحة (Spheres of Interest) .

وماذا عن الخلافات الناشئة عن مناطق النفوذ . وأخيراً نحتاج إلى القاء المزيد من الضوء على الآثار القانونية لما يسمى بمناطق النفوذ .

أولاً : أصل المصطلح ومعناه :

بالرغم من أن اصطلاح (مناطق النفوذ) يعتبر حديثاً نسبياً في أصله ، إلا أن فكرة اقامة ترتيب بين قوتين ، بحيث يعطي طرف وعداً للطرف الآخر بعدم اتباع سياسة توسعية اقليمية لما وراء خط معين ، ليست جديدة - ومثل هذا المفهوم أو الترتيب يمكن الرجوع به لبضعة قرون قبل القرن التاسع عشر . فالاسبان والبرتغاليون أقاموا ترتيباً عام ١٤٩٤ ، يقضي بحظر أنشطة لأي من الطرفين في مناطق فهمت بأنها للطرف الآخر[٣٣] ومن الأمثلة القريبة نسبياً لنفس الفكرة اتفاقية عام ١٨٥٧ ، التي بموجبها أنشأت فرنسا وبريطانية ما أسمياه بنطاق امتيازاتهما الخاصة في غرب أفريقيا Zones of Special Pinisleges فقد اعترفت فرنسا (بنظام) Regime بريطاني على ضفاف نهر (الجامبيا) . ومقابل ذلك وافقت بريطانيا على التخلي عن دعواها على مناطق مجاورة لنهر (السينغال) لصالح فرنسا[٣٤] .

يظهر أن هناك ثمة صعوبة في تحديد أصل أو منبع اصطلاح منطقة النفوذ على وجه الدقة . وكما يبدو أن الاصطلاح من ابتداعات الدبلوماسية البريطانية ، وقد لجأت لاستعماله لأول مرة عام ١٨٦٩ ، أثناء المفاوضات الانجليزية الروسية الخاصة بآسيا الوسطى وأفغانستان[٣٥] . وبرز الاصطلاح بصورة واضحة - بعد سنوات قليلة - في مداولات مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥) . فقد أقر (البيان العام) General Act للمؤتمر ، من بين أمور أخرى ، مسألة امكانية أن تكون هناك منطقة تحت نفوذ Influence دولة أو أخرى . وقد أجمع المؤتمرون على أن تعكس منطقة النفوذ مضموناً مختلفاً عن مضمون (الحماية) Protection (والسيادة) Sovereingnty [٣٦] . وتطبيقاً لتلك الفكرة قام الدبلوماسيون الأوروبيون بابرام

سلسلة من الاتفاقات الخاصة بتأسيس مناطق نفوذ مختلفة القوى الاستعمارية ، في أجزاء عديدة من أفريقيا .

ولم يكن عدم التأكيد قاصراً على أصل الاصطلاح أو منشئة . بل امتد ليشمل معناه ومغزاه . فالمعنى الدقيق للاصطلاح كان محل جدل وشك وخلاف قاد في بعض الحالات الى منازعات بين الدول الأوروبية ذاتها . فقد قال (كيلتاي) Keltie عام ١٨٩٣ « إن تعبير مناطق النفوذ أصبح مألوفاً في مؤتمر برلين باعتباره يعني ترتيباً ملائماً للغاية »[٣٧] ولم يوضح (كيلتاي) ما يعنيه بالملائمة . أما (هول) Hall فقد قال عام ١٨٩٤ ، بأن الاصطلاح لم يضف عليه معنى محدداً حتى ذلك التاريخ[٣٨] . ورأي (كبرزون) Curzon أن يركز في علاقة التعبير بالحدود إذ أشار « بأن مناطق النفوذ في أفريقيا ، أصبحت واحدة من الوسائل المعترف بها لمد الحدود ، أو للتنويه بدعوى توسعية محتملة الوقوع »[٣٩]. ووصف (فاوسيت) Fawcett مناطق النفوذ بأنها درجة متقدمة من المراحل الأولية لمد التخوم Frontier ، لكن الأمر في نظره لا يعدو أن يكون في النهاية سوى مجرد وسيلة للافصاح عن دعوى[٤٠]. ووفقاً (لاسميث) Smith فإن « منطقة النفوذ اصطلاح غامض ، استعمل لوصف مساحة ترغب الدولة التي حددتها ، بأن تتمكن من حيازتها ، ولكنها غير مستعدة لاحتلالها في ذلك الوقت »[٤١]. إن نظرة دقيقة لآراء ما كتبه أشهر الكتاب في أدب التاريخ الدبلوماسي والسياسي والقانون للتوسع الامبريالي ، نكشف بجلاء عدم وضوح المعنى الدقيق (لمناطق نفوذ) . فهي مجرد تعبير مألوف يعني ترتيباً ملائماً للغاية عن كيلتاي ، ووسيلة لمد الحدود أو التنويه بدعوى عند كبرزون ، ودرجة متقدمة لمد التخوم عند فاوسيت ، وهي مساحة مجازة بواسطة دولة غير مستعدة لاحتلالها عند اسميث ، ثم هي اصطلاح لا يحمل معنى محدداً بالنسبة لهول . وقد لخص (ويستليك) Westlake الوضع بقوله « إن ما سمي بمناطق النفوذ أو المصلحة ، هو ابتداع من الظلال ، قصد منه التذكير والتنبيه لآذان القوى الأخرى . ولا يتوقع لمثل هذا الابتداع الظلالي الشكل ، أن يكون واضحاً من حيث كيفية

الحصول عليه ، • أو أن يكون محدداً فيما يتصل بالآثار الناشئة عنه . ذلك أن من شأن هذه الدقة أن تودي بالغرض من البدعة ذاتها »[٤٢] .

إن القول بأن اصطلاح مناطق النفوذ ، يقتصر إلى معنى دقيق لا يساوي بالطبع الادعاء بأن الاصطلاح يعوزه المغزى العملي . فكما سنرى ، أن الاصطلاح قد استخدم أثناء السباق Scramble لتقسيم أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر ، لخدمة أغراض القوى الاستعمارية . وإن الفكرة الكامنة في الاصطلاح لم تكن وصفاً لشكل من أشكال الضم Annextion ، بل كانت ذريعة دبلوماسية ، قصد بها تعليل حدة السباق والنزاع بين القوى الاستعمارية ، مع مراعاة تامة لحفظ ماء الوجه Face - Saving . فلقد استهدف الاصطلاح منح كل من الأطراف المتنازعة نوعاً من الترضية ، وشيئاً من الاقتناع والقناعة ، وذلك بتحديد مناطق تم الادعاء بحق النفوذ السياسي المطلق فوقها دون أن تكون ممارسة السلطة القانونية القائمة على السيادة ، قد انسحبت عليها . وهكذا فإن البدعة قد قصد منها جانبان ، أولهما ايجابي والثاني سلبي . فعندما تقوم الدولة صاحبة النفوذ بتحديد مناطق ، قد تكون مجاورة جغرافياً أو سياسياً لاحدى محميات أو ممتلكات دولة استعمارية أخرى ، فإنها تقصد بذلك التعبير عن نواياها بابعاد أي عنصر أجنبي عن تلك المناطق . وبالرغم من أن النية المؤجلة لدى الدولة صاحبة النفوذ ، هي الحصول على تلك المناطق في مرحلة لاحقة ، إلا أنها لا تمارس عليها سيادة أو حتى اختصاصاً Junsdiction ، سواء كان داخلياً أو خارجياً ، كما أنها لا تتحمل أية مسئوليات من أي نوع بالنسبة لتلك المناطق[٤٣] . ومع ذلك فإن مناطق النفوذ كانت مرحلة ، في سبيل سيطرة اقليمية ، على احتياطيات تم حجزها مقدماً ، لتكون محميات ، أو أراضي تضاف إلى الدولة الأم .

ثانياً : كيفية انشاء مناطق النفوذ :

لقد كانت الطريقة العادية لانشاء مناطق النفوذ ، هي عقد اتفاقية بين دولتين

استعماريتين ، يلتزم كل طرف بالوفاء بالتزامات معينة نحو الطرف الآخر . وهي في مجملها التزامات تبادلية Reciprocal . أما محتوى تلك الاتفاقيات ، ونعني بذلك نوعية الالتزامات الناشئة عنها ، فإنها تتفاوت وتتباين من منطقة لاخرى ، ومن هدف أو غرض للآخر .

فهناك اتفاقيات ، يقوم بمقتضاها كل طرف بوعد الطرف الآخر ، بالامتناع عن التدخل أو ممارسة أي نفوذ في نطاق أقاليم أو مناطق معينة ، ومثال ذلك اتفاقية عام ١٨٨٥ ، المبرمة بين بريطانيا والمانيا ، وهي من أوائل الاتفاقيات التي أبرمت بعد مؤتمر برلين مباشرة . فقد نصت تلك الاتفاقية وتحت عنوان خليج غينيا Guinea على التالي : -

« تلتزم بريطانيا ، بعدم الحصول على أية أقاليم ، أو قبول أية محميات ، أو أن تتدخل مع توسع النفوذ الالماني في ذلك الجزء من ساحل خليج غينيا ، أو في الأراضي الداخلية الواقعة إلى الشرق من الخط التالي . . . .

وتلتزم المانيا بعدم الحصول على أقاليم ، أو قبول أية محميات ، أو أن تتدخل مع توسع النفوذ البريطاني في ساحل خليج غينيا الواقع بين الضفة اليمنى من منبع نهر (ريو ديل) Rio del ومستعمرة لاغوس البريطانية . وكذلك في الأراضي الواقعة إلى الغرب من الخط المبين وصفه في الفقرة السابقة)[٤٤] .

وهناك اتفاقيات ، يلتزم بمقتضاها الطرفان بعدم التخلي من اقليم أو أراضي معينة ، قبل منح الطرف المتعاقد معه أولوية الاختيار والتصرف في شأن ذلك الاقليم ، أو تلك الأراضي . فاتفاقية عام ١٨٩١ ، المبرمة بين بريطانيا والبرتغال ، والتي حددت مناطق نفوذ كل من الدولتين في أفريقيا ، نصت من بين مسائل أخرى على أن « القوتين تتفقان على أن يعطي كل طرف الطرف الآخر ، المعاملة الأفضل Preferable nght في حالة ما إذا قرر أن يتخلى عن أي جزء من الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من الزمبيزي ، والتي تحددت بموجب الاتفاقية باعتبارها تندرج تحت نفوذ الطرفين »[٤٥] .

ثم هناك اتفاقيات ، تلتزم بموجبها احدى الدول بالاعتراف بالمصلحة الخاصة Special Intenest لدولة أخرى ، على اقليم دولة ثالثة . وقد تفشى هذا النوع من الاتفاقيات في آسيا بصفة خاصة . والفرق الأساسي بين هذا النوع من الاتفاقيات ، والنوعين السابقي والمشار إليهما سلفاً ، هو أن هذا النوع ينشىء مصلحة خاصة على أرض دولة ثالثة . أما آثار الاتفاقيات السالفة ، فإنها تنسحب على أقاليم وأراضي مفترض أنها غير منظمة ولا تكون دولاً من وجهة نظر الدول المتعاقدة(٤٦) .

بمثل هذا الأسلوب من الترتيبات التعاقدية ، تمكنت القوى الامبريالية من التقليل من الاحتكاك والصدام ، الذي أوشك أن يحدث في كثير من المواقع ، وهي تسعى لتحقيق دعاويها التوسعية في أفريقيا . فالمانيا كانت تسعى للسيطرة على أواسط أفريقيا ، وذلك بربط الكمرون مع تنجانيقا مع جنوب غرب أفريقيا(٤٧) . وفرنسا التي كانت في وضع قوي ، كانت ترسي في سباقها لابتلاع شمال أفريقيا ، من طريق ربط الأراضي التي سبق لها أن سيطرت عليها في شمال أفريقيا ، مع ممتلكاتها ، ابتداء من السنغال وحتى الصومال الفرنسي(٤٨) . والبرتغال كانت خطتها تهدف للحصول على اقليم مترابط واحد عبر افريقيا يمتد من موزمبيق إلى انقولا(٤٩) . ذلك بالاضافة لما رأيناه في المبحث الأول بالنسبة لتطلعات بريطانيا وبلجيكا . وقد انعكس ذلك الوفاق بين الدول المتسابقة ، في سلسلة من الاتفاقيات التي قامت بابرامها تباعاً . وهي الاتفاقات التي أرست الأسس الأولية لخريطة افريقيا المعاصرة .

ومن أهم تلك الاتفاقيات نذكر اتفاقية الأول من يوليو ١٨٩٠ بين بريطانيا والمانيا . وقد تمكنت الدولتان بموجبها من تسوية كل دعاويهما المتضاربة في كل أنحاء القارة الافريقية(٥٠) . واعلان الخامس من أغسطس ١٨٩٠ ، المبرم بين بريطانيا وفرنسا . فقد اعترفت بريطانيا بموجبه بمناطق نفوذ فرنسا في الصحراء ، بالاضافة إلى المحمية الفرنسية على مدغشقر . وفي المقابل اعترفت فرنسا بمناطق نفوذ بريطانيا ما بين النيجر وبحيرة شاد(٥١) . وبروتوكول الرابع والعشرين من مارس والخامس عشر

من ابريل ١٨٩١ ، المبرم بين بريطانيا وايطاليا ، في شأن مناطق نفوذ كل من البلدين في شرق افريقيا(٥٢) . ومعاهدة الحادي عشر من يونيو ١٨٩١ الانجليزية ـ البرتغالية ، التي أقرت السيادة البرتغالية على انقولا وموزمبيق ، والحقوق البريطانية على الاقاليم الواقعة الى الشمال من بحيرة تنجانيقا(٥٣) . واعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩ البريطاني ـ الفرنسي ، الذي حدد مناطق نفوذ الدولتين في الأقاليم الواقعة إلى الغرب من بحيرة شاد ، بالاضافة إلى وضع أعالي النيل في مناطق النفوذ البريطاني(٥٤) .

ثالثاً : الاصطلاحات الشبيهة :

لقد لجأت بعض الاتفاقيات إلى استعمال مصطلحات شبيهة لمصطلح (مناطق النفوذ) مثل مصطلح (مناطق المصلحة) Spheres of interst ومصطلح (مناطق العمل) Spheres off Action . والسؤال الذي يثور في هذا الصدد هو عما إذا كانت هذه المصطلحات تعبر عن نفس المضمون ، أي مضمون مناطق النفوذ ، أم أنها تعني مضامين مختلفة . يقول (هولاند) Holland ان مصطلح مناطق النفوذ يشار به عادة للنفوذ السياسي ، أي التطلعات ذات الطابع السياسي Political aspirations ، أما مصطلح أو تعبير (مناطق المصلحة) فإنه يشير إلى المصالح التجارية(٥٥) ولم ير (لانسينق) Lancing وزير الخارجية الامريكية فرقاً أو تمييزاً ، فقد قال أثناء أداء شهادته أمام لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي عن اتفاقية لانسينق ـ اشاي ـ أن مصطلح (المصلحة الخاصة) الذي جاء في الاتفاقية يعني (المصلحة السياسية)(٥٦) . أما (هولديش) Holdich فقد ذهب مذهباً مختلفاً تماماً عن السابقين . فقد قال « إن مصطلح (مناطق المصلحة) يأتي دائماً في الاعلانات المتعددة للدول . ويقصد به الفضاء الواسع الذي يقع تحت سيطرة القبائل المتخلفة ، وحيث لا يكون هناك مجال للتدخل مع مثل هذه المصلحة المعلنة من قبل احدى القوى . أما إذا ظهرت في الأفق دولة أخرى قد تتناقض

مصالحها وتتعارض مع مصلحة الدولة الأولى فإن الاعلان المنفرد بانشاء (مناطق مصلحة) لا يكفي ولا بد من أن يتحول الأمر إلى (مناطق نفوذ) . وهذا يعني أن وضعاً سياسياً معيناً قد تبلور عن طريق اتفاقية تحتاج إلى اعتراف القانون الدولي بها »[٥٧]. ويقول اللورد (ستانفورد) Stanford وزير المستعمرات البريطاني عام ١٨٩٠ ، في معرض اجابته على سؤال من قسم جنوب أفريقيا في غرفة لندن التجارية London Chambers of Commerce « إن (مناطق العمل) هي اصطلاح لا أريد أن أعرفه الآن . ولكنه يرقى إلى التالي : يجب علينا ألا نسمح للبرتغاليين والالمان ، أو أي دولة أخرى أو جمهورية لتحط رحالها وتضم ذلك الاقليم »[٥٨] .

الآراء السابقة تشير بوضوح الى التباين والتعارض حول المصطلحات الثلاثة . فهولاند يفسر مناطق النفوذ بالتطلعات السياسية ومناطق المصلحة الخاصة بالأمور التجارية. ولانسينق لا يرى أي تمييز بين الاصطلاحين . إذ أن المصلحة الخاصة ما هي بالنسبة له إلا المصلحة السياسية . وهولديش يقصد (المصلحة الخاصة) على البيانات المنفردة علماً بأن هناك اتفاقيات عديدة استعملت نفس الاصطلاح . وما قاله اللورد ستانفورد هو أبلغ دليل عن عدم الجدوى في البحث عن أن تميز بين المصطلحات وكما نرى فإن الممارسة الفعلية ترفض أي تمييز له مغزى عملي . إذ أن النصوص التي تعرضنا لها تشير أن هذه المصطلحات قد تم استعمالها أغلب الأحيان باعتبارها مترادفات. وبغض النظر عن الأغراض التي استخدمت فيها مصطلح (نفوذ) و (مصلحة) و (عمل) ، فإن الصفة الثابتة هي الغموض . وكما رأينا فإن وزير المستعمرات البريطاني نفسه رفض الخوض في تعريف اصطلاح مناطق العمل . وقد كان ذلك الغموض ، الذي اكتنف استعمال تلك المصطلحات ، سبباً في خلق العديد من الخلافات والمنازعات بين القوى الاستعمارية نفسها . ويكفي أن نعرض إلى حالة واحدة كمثال للخلافات التي كانت تثور بالنسبة للاتفاقيات المنشئة لمناطق النفوذ .

رابعاً : مناطق النفوذ والخلافات :

لقد نصت المادة الرابعة من المعاهدة الانجليزية البرتغالية المبرمة بتاريخ الحادي عشر من يونيو ١٨٩١ ، على « أن الطرفين اتفقا على أن يتبع الخط الغربي ـ الذي يفصل مناطق النفوذ البريطاني عن مناطق النفوذ البرتغالي في وسط افريقيا ـ منتصف قناة أعالي نهر الزمبيزي ، ابتداء من كاتيما Katima إلى النقطة التي يصل فيها أراضي مملكة باروتسي Barotse ، حيث تستمر أراضي تلك المملكة تحت النفوذ البريطاني . أما الحدود الغربية ـ والتي تشكل الحدود بين النفوذ البريطاني والبرتغالي ـ فإن لجنة مشتركة ستقوم بتحديد أراضي المملكة في حالة أي خلاف بين الدولتين »[٥٩]. ولقد نشأ خلاف بعد فترة قصيرة جداً بين الدولتين ، وقامت اللجنة المشتركة بمهامها ، لكنها وصلت إلى طريق مسدود في أواخر ١٨٩٢ بالنسبة لحدود أراضي كل من الدولتين[٦٠]. ونتيجة لذلك وافقت الدولتان عام ١٩٠٣ ، على رفع الخلاف للتحكيم Arbitration أمام ملك ايطاليا . وقد حصر وتحدد النزاع في السؤال التالي : « ما هي حدود أراضي مملكة باروتسي وفقاً للمعنى الوارد في المادة الرابعة من معاهدة ١٨٩١ . ولاغراض التحكيم فإن تعبير أراضي مملكة باروتسي ، يعني الأراضي التي كان الملك باروتسي الحاكم الأعلى عليها في الحادي عشر من يونيو ١٨٩١ »[٦١].

لقد اعتبر المحكم Arbitrator ملك ايطاليا المبادىء التالية ـ من بين مبادىء اخرى ـ ضرورية لاثبات الحاكم الأعلى : ـ

١ ــ دفع الجزية أو الضريبة ـ لكن المحكم نبه إلى أن قبيلة ما قد تدفع جزية لتتفادى الحرب بالرغم من أنها تعتبر قبيلة مستقلة .

٢ ــ إن التأثير والنفوذ الذي يمارسه رئيس قبيلة أقوى على قبيلة أضعف لا يعتبر عاملاً حاسماً لاثبات اعتماد القبيلة الأخرى التي استسلمت لذلك التأثير أو النفوذ .

٣ ــ يجب اثبات أن القبائل كانت بالفعل تعتمد على الملك .

وبناء على هذه المبادىء توصل المحكم لنتيجة مفادها أن الحاكم الأعلى هو الذي يمارس سلطة حكومية وفقاً لعاداتهم واعرافهم ، وذلك بأن يقوم بتعيين الرؤساء المساعدين ، أو منحهم كسوة التنصيب ، أو يقوم بالفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين هؤلاء الرؤساء إلى الحد الذي يعزل فيه الرئيس المساعد ، أو يجبره على الاعتراف بالحاكم الأعلى . وعندما قام ملك ايطاليا بتطبيق هذه الخلاصة ، على النزاع المعروض أمامه ، قرر أن ملك باروتسي قد مارس ـ دون شك ـ تلك السلطات في منطقة (ناهوتو) Nahoto غربي الزمبيري . كما أنها قد بوشرت أيضاً بواسطته على قبيلة (مابويني) Mabuenyi قبيلة (مامبو) Mamboe حيث كانت أراضي هاتين القبيلتين جزءاً من مملكة باروتسي . أما بالنسبة لقبيلة (باتوفالي) Batouale فقد كانوا حتى الحادي عشر من يونيو ١٨٩١ في حالة استقلال ، وكان لهم رؤساء بالرغم من أنهم كانوا قد دفعوا جزية . على أن المحكم قرر أنه في الحالات التي يكون فيها ملك باروتسي قد مارس حقوق الرئاسة العليا ، أو أن السكان ينتمون عرفياً لقبيلة باروتسي وتحت سيطرته ، فإن أراضيهم تعتبر جزءاً من المملكة . وبالرغم من المجهود الكبير الذي قام به المحكم وقراره الذي يبدو موضوعياً إلا أن قراره لم يضع حداً لذلك الخلاف ، الذي استمر من مطلع القرن العشرين حتى تمت تسويته نهائياً عام ١٩٥٤[٦٢] .

خامساً : الآثار القانونية :

ونختم هذا المبحث بتبيان الآثار القانونية الناشئة عن تحديد مناطق (نفوذ) أو (مصلحة) أو (عمل) . وفي هذا الصدد نحتاج أن نميز بين الاعلانات أو التصريحات المنفردة ، والاتفاقيات الثنائية . كما نحتاج أن نوضح آثار الأخيرة بالنسبة للطرف الثالث .

من الثابت أن (التصريحات المنفردة) Unilateral Declarations أو (الاعلانات) التي تضع بموجبها دولة معينة أقاليم أو أراضي تحت نفوذها أو

مصلحتها أو تحديدها باعتبارها من مناطق عملها ، لا تنشيء اتفاقاً دولياً ، وبالتالي لا يمكن أن تنشيء أية واجبات أو قيود أو التزامات بالنسبة لاية دولة من الدول . وفي هذا يختلف (التصريح المنفرد) في اثاره القانونية من الغــزو ، Conquest أو الضم[٦٣] . أما مناطق النفوذ التي تم تحديدها بموجب اتفاقية دولية ، مثل الاتفاقيات التي أشرنا لبعض منها سلفاً ، فإن أطرافها ملتزمون قانوناً باحترام الحظر أو عدم التدخل ، أو أية التزامات ناشئة عن الاتفاقية . أما بالنسبة للأطراف الأخرى ، ونعني بها الدول غير الموقعة على تلك الاتفاقية ، فإن الأمر واضح إذ أنه من المبادىء الثابتة والمستقرة في القانون الدولي أن المعاهدات ، ثنائية كانت أم جماعية ، لا تنشيء أية التزامات بالنسبة للدول الأخرى ، كما أن تلك الاتفاقيات لا تؤثر في حقوق الدول الأخرى . وعلى هذا الأساس فإن الطرف الثالث لا يمكن حرمانه أو منعه من إقامة علاقة سياسية مع اقليم معين ، على أساس أن طرفاً متعاقداً ، قد أقر بأن الاقليم المعني يقع في نطاق نفوذ طرف ثان .

وقد ذهبت بعض الآراء بعيداً في التقليل من شأن الآثار القانونية الناشئة عن مناطق النفوذ . فقد أشار وزير الخارجية الأمريكية في معرض تعليق له على نزاع الحدود الفينزويلي ، بأن مناطق (النفوذ) ومناطق (المصلحة) أو (العمل) من الأمور غير المعروفة للقانون الدولي ، ولا تستند حتى الآن على مبادىء معترف بها في القانون الدولي أو الداخلي . إنها ذرائع ابتدعتها بعض الدول الأوروبية الكبرى باعتبارها ضرورية وملائمة لمواجهة المشاكل التي قد تنشأ خلال سباقها في حيازة وتوزيع أراضي القارة الافريقية . وهي ذرائع لا تحظى بقبول إلا من خلال نصوصها المتبادلة Reciprocal Stipulations [٦٤] . وبالرغم من المبالغة التي قد تبدو فيما ذهب إليه وزير الخارجية الأمريكية ، إلا أننا نتعاطف كثيراً مع مجمل رأيه . على أننا نرى في الاتفاقيات المنشئة لمناطق النفوذ أو مناطق المصلحة أو العمل تفاهماً عاماً من المتوقع أن يجد احتراماً ، أو على الأقل تفهماً من قبل الدول التي دخلت في سباق تحقيق التطلعات التوسعية ، بالرغم من أنها قد تكون طرفاً ثالثاً من وجهة النظر القانونية ،

ونعني بذلك ألا تكون موقعة على الاتفاقية المنشئة لمنطقة النفوذ . فمما لا شك فيه أنه عندما يفهم بأن إقليماً معيناً ، أصبح تحت نفوذ دولة معينة ، بموجب اتفاق ، فإن من شأن ذلك الفهم ، أن ينذر الدول الصديقة الأخرى ، بالابتعاد عن ذلك الاقليم وكما قال (ويستليك) Westlake « من السذاجة بمكان ، تجاهل الدور الكبير الذي تلعبه أو من المحتمل أن تلعبه الأعمال غير الودية أو الشك حتى ولو لم يكن العمل مقترناً بمخالفة حق قانوني ، في تحديد السلوك الدولي ، الذي يشكل الترجمة العملية للعلاقات الدولية »[٦٥] .

المبحث الثالث

الاتفاقيات المنشئة للمحميات المستعمرة

Treaties Establishing Colonial protectorates

ذكرنا أن من بين الذرائع التي ابتدعتها واستغلتها القوى الأوروبية في توسعها الامبريالي الاتفاقيات العديدة التي ادعت ابرامها مع رؤساء القبائل والمجموعات الوطنية . وقد اقترن أغلب تلك الاتفاقيات بما يسمى بالمحميات تارة ، والاتفاقيات المنشئة للمحميات المستعمرة (بفتح الميم الثانية) . وقد شاع استعمال هذه المصطلحات بطريقة أدت إلى اعتبارها مترادفات تعني شيئاً واحداً حتى في الكثير من الكتب الاكاديمية . ولذلك فإن هناك ثمة ضرورة للتمييز بينهما ، إذ أن هذين المصطلحين يعنيان في حقيقة الأمر أموراً متباينة من وجهة النظر السياسية والقانونية . وفي معالجتنا للاتفاقيات المنشئة للمحميات المستعمرة ـ وهي التي تهمنا في هذا المبحث بصفة أساسية ، نحاول القاء الضوء على محتوى تلك الاتفاقيات والطرق والأساليب التي كانت تتبعها القوى الامبريالية للحصول عليها .

أولاً : المحمية الدولية :

تعرف المحمية الدولية International Protectorate ـ أي المحمية في القانون الدولي ـ بأنها حالة الدولة الضعيفة التي تضع نفسها تحت حماية دولة أقوى بموجب اتفاقية تنص على نحو معين على نقل ادارة شئونها الدولية الهامة إلى الدولة الحامية Protecting State [٦٦]. فالعلاقة ـ كما هو واضح ـ بين دول ، دولة ضعيفة وأخرى أقوى . كما أن مصدر هذه الحماية اتفاقية دولية بين الدولة الحامية والدولة المحمية . على أن درجة سيطرة الدولة الحامية على الشئون الخارجية للدولة المحمية يحددها عاملان . أولهما نصوص الاتفاقية المنشئة للمحمية . وهذا ما أكدته المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية مراسيم الجنسية في تونس والمغرب إذ قالت (بالرغم من المعالم المشتركة بين المحميات في القانون الدولي ، إلا أن لكل منها صفات قانونية مميزة نتيجة للشروط الخاصة التي انشئت على ضوئها ودرجة تطورها)[٦٧] . ـ والعامل الثاني الظروف التي تم على أساسها اعتراف الدول الأخرى بالحماية . فإذا لم تعترف الدول الأخرى بالحماية فإن الدولة الحامية لا تستطيع الاعتماد على اتفاقية الحماية في مواجهتها . وكما يبدو أن الأمر متروك للسلطة التقديرية لتلك الدول بأن تعلن اعترافها أو تقبل ضمنياً بالوضع القانوني الجديد الناشيء عن اتفاقية الحماية ، أو أن تعلن رفضها . ذلك بالاضافة إلى أن اعتراف الدول الأخرى بالحماية لا يمنعها من أن ترفض الاعتراف بأية تغييرات لاحقة في العلاقة بين الدولة الحامية والدولة المحمية . مثال ذلك إذا أرادت الدولة الحامية تحويل المحمية أي المحمية الدولية إلى محمية مستعمرة (بفتح الميم الثانية) Colonial Protectorate [٦٨] .

ومن مظاهر تدخل الدولة الحامية في ادارة الشئون الخارجية للدولة المحمية انتقال بعض الصلاحيات الجوهرية لها وحرمان الدولة المحمية منها . وذلك بأن تفقد الدولة المحمية أهليتها في ابرام الاتفاقيات مع الدول الأخرى ، أو منعها من أن تقيم علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى . ومن الأدلة التي نسوقها في هذا المجال اتفاقية عام ١٨٨١ التي انشأت محمية فرنسية على تونس . فلقد التزمت فرنسا

بموجبها على منح (البيك) Bey الحماية ضد أي خطر موجه ضد شخصه أو سلالته أو سلامة دولته . ووعد (البيك) مقابل ذلك بعدم ابرام أي تصرف ذي صيغة دولية قبل الحصول على موافقة فرنسا المسبقة . بالاضافة إلى موافقته بأن تتولى البعثات الدبلوماسية والقنصلية لفرنسا الاشراف على المصالح التونسية في الخارج [٦٩].
وبالرغم من أن اتفاقية الحماية المبرمة بين فرنسا وسلطان المغرب عام ١٩١٢ فقد قلت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري حول حقوق مواطني الولايات المتحدة في المغرب (إن المغرب ظلت دولة ذات سيادة ولكنها اقامت ترتيباً ذا طابع تعاقدي التزمت بموجبه فرنسا بممارسة سلطات سيادية معينة باسم المغرب ونيابة عنه . ومن حيث المبدأ تولت فرنسا ممارسة كل علاقات المغرب الدولية)[٧٠].

وقد أيد الفقه الدستوري البريطاني ما أشرنا له سلفاً بالنسبة للوضع القانوني للمحمية الدولية . فلقد أكد مجلس اللوردات House of Lords في قضية شركة ديف للتنمية ضد حكومة كيلانتان . Duff Development Co. V. Government of Kelantan. (بأن ليس كل تحديد على السيادة ينهي الاستقلال ، فضلاً أنه قد يكون من الصعب تحديد النقطة التي يبدأ عندها فقد الاستقلال) وقد قال اللور (فينلي) Finlay في نفس القضية (بالرغم من المحمية الدولية ليست مستقلة استقلالاً كاملاً ، إلا أنه يمكن لها أن تتمتع بقدر من السيادة يبرر لها اختصاص الحصانة في اقليم دولة أخرى)[٧١] .

ثانياً : المحمية المستعمرة :

ذكرنا أن الثلاثة عقود الأخيرة من القرن التاسع عشر شهدت اللجوء إلى ذرائع استعمارية للتنبيه بدعاوي في أراضي وأقاليم لما تشا القوى الاستعمارية أن تقيم فيها نوعاً من الاحتلال الفعال في تلك الفترة . ولقد كانت الخطوة الأولى للتعبير عن ذلك الادعاء هي ابرام اتفاقية أو معاهدة مع رئيس القبيلة أو الجماعة الوطنية . وكانت تلك الاتفاقيات ، وبغض النظر عن مسألة رعيتها ، ترقى أو صيغت بطريقة ترقى بها

فيما بعد لتأسيس محمية . وهذا النوع هو ما اصطلح عليه بالمحمية المستعمرة (بفتح الميم الثانية) Colonial Protectorate تمييزاً له عن المحمية الدولية . ولعل أبرز ما يميز اتفاقية المحمية المستعمرة أنها ليست مبرمة مع دولة وفقاً للتعريف القانوني المتفق عليه للدولة . وأن من بين آثار انشائها الأساسية استبعاد أية دولة أخرى من ممارسة أي اشراف أو سلطة على الاقليم الذي وضع تحت الحماية سواء كان ذلك عن طريق فرض سيادة اقليمية عليه ، أو انشاء محمية جديدة . ذلك بالاضافة إلى قيام الدولة الحامية بحماية وتمثيل الاقليم الذي وضعته في حمايتها في كل شيء يتصل بالعالم الخارجي[٧٢] وقد كانت الدول الأوروبية تعترف فيما بينها بأن الدولة التي تحصل على اتفاقية مع رئيس القبيلة قبل الدول الأخرى تستطيع أن تضمن الاقليم لنفسها بهدف ضمه لها في مرحلة لاحقة[٧٣] . ولهذا السبب جاز وصف هذا النوع من أشكال التنظيم الداخلي لاقليم مستعمر على أساس الحكم الذاتي للوطنيين ، جاز وصفه بالمحمية المستعمرة ، إذ يقتصر للشخصية الدولية التي تتولى كل جوانب ومظاهر ممارستها الدولة الحامية .

لقد كانت أغلب المحميات المستعمرة وخاصة البريطانية والفرنسية منها مجاورة أو - بالقرب من مستعمرات Colonies بريطانية وفرنسية . كما كان حكام المستعمرات يقومون في أغلب الأحيان بوظائف مزدوجة وذلك بأن يكونوا مندوبين سامين على المحميات القريبة من مستعمراتهم . ولقد كان ذلك الوضع متفقاً مع مفهوم المحمية المستعمرة ، إذ كانت عبارة عن مستعمرة في أشياء كثيرة باستثناء الوضع القانوني . وهذا ما جعل بريرلي Brierly يقول (من المحتمل أن يكون التمييز بين هذا النوع من المحميات والمستعمرة مسألة دستورية أكثر من وضع يتصل بالقانون الدولي)[٧٤] . ومع ذلك فإن هناك ما يميز المستعمرات عن المحميات المستعمرة . فالمستعمرات يمكن تعريفها بصفة عامة باعتبارها أراضٍ أو إقاليم تم الحصول عليها أو حيازتها عن طريق اتفاقية،التنازل Cessions أو الضم Annexation أو وضع اليد Prescription أو الغزو Conquest بحيث تكون قد

أصبحت من ممتلكات Possessions الدولة التي حصلت على تلك الأراضي دون ادرجها دستورياً في اطار النظام القانوني لتلك الدولة . ووفقاً لهذا التعريف فإن كل الأراضي والأقاليم التي حصلت عليها القوى الاستعمارية في أفريقيا باستعمال هذه الطرق من قبيل المستعمرات . أما المحميات المستعمرة فإنها لا تعتبر من وجهة النظر القانونية أراضي أو أقاليم تم الحصول عليها ، بالرغم من أنها معدة بهدف الضم اللاحق بواسطة الدولة الحامية .

إن نظرة فاحصة على الأجزاء الثلاثة من مجلد (هيرتسليت) Hertslet المشهور والمعروف بعنوان خريطة أفريقيا بالمعاهدة The Map of Arfrica by Treaty توضح أن الاتفاقيات المنشئة للمحميات تمثل الجزء الأكبر من المجلد الهام . كما توضح أيضاً أن جزءاً كبيراً منها قام بجمعه ممثلو ومندوبو وعملاء الشركات التجارية من رؤساء القبائل الافريقية . ذلك بالاضافة ألى الجزء الذي قام بجمعه مواطنون أوروبيون بصفتهم الشخصية كمقامرين في أفريقيا ثم قامت حكومات الدول التي ينتمون لها بتولي أمر ما قاموا بجمعه من اتفاقيات والاستفادة منها لتحقيق تطلعاتها التوسعية . وتعكس هذه الاتفاقيات أن درجة التأثير والمسئولية التي تنوي الدول الامبريالية ممارستها تتفاوت باختلاف نصوص الاتفاقيات المنشأة للمحمية . فهناك اتفاقيات تتضمن فكرة المحمية بالرغم من أنه ليس هناك اشارة لحماية فعلية من جانب الدولة الاستعمارية . ومن أمثلة هذا النوع من الحماية الاسمية كل الاتفاقيات التي جمعتها بعثة (ماكدونالد) Macdonald في أراضي يوغندا في العقد الأخير من القرن التاسع عشر . وكان أهم نص في تلك الاتفاقيات هو أن رؤساء القبائل وافقوا على عدم التنازل عن أي أراضي ، أو الدخول في أية اتفاقيات مع دولة أجنبية قبل الموافقة البريطانية[٧٥] . وكما لاحظ أحد الكتاب أن هذا النوع من الاتفاقيات كان محاولة للحصول على سلطة Authority بسعر بخس وبتعبير آخر الحصول على حقوق دون أية التزامات[٧٦] . وهناك اتفاقيات قصد منها أن تنشيء محميات . ومن أمثلة هذا النوع اتفاقية عام ١٨٨٦ بين بريطانيا و (هابر توجالا) Habrr Toljaala ولقد

التزمت له بريطانيا (ان تمد له وللأراضي الواقعة تحت سلطته واختصاصه فضل وحماية صاحبة الجلالة[٧٧] . ثم هناك اتفاقيات توضح في ظاهرها انها منشئة لمحميات ، ولكنها في حقيقة الأمر ترقى إلى مستوى اتفاقيات التنازل . ومن أمثلة هذا النوع اتفاقية عام ١٨٩٠ المبرمة بين بريطانيا ورؤساء (وانيازا) Wanyasa . فقد وافق الطرف الأخير بمقتضى الاتفاقية على أن (تأخذ ملكة بريطانيا العظمى اقليمهم ، وأرواحهم ، وشعبهم تحت حمايتها الخاصة) ـ ومقابل ذلك التزم أولئك الرؤساء ـ كما تنص الاتفاقية ـ (باعطاء أراضيهم ، وكلز حقوق السيادة ، وكل أو أي ادعاء مطلق ، وبدون أية تحفظات ، لصاحبة الجلالة العظيمة ، ولورثتها ، ولخلفائها إلى أبد الآبدين)[٧٨] .

ثالثاً : كيفية جمع الاتفاقيات :

بمثل هذا النوع من الاتفاقيات تمكنت القوى الامبريالية من تحقيق توسعها الاقليمي وانشاء الامبراطوريات. ولكيما تكتمل الصورة وتتضح أساليب وذرائع الامبريالية ، يبدو مناسباً أن نلقى بعض الضوء على الطريقة التي كان يتم بها جمع تلك المعاهدات والظروف التي جمعت فيها مع رؤساء القبائل والمجموعات الوطنية ـ المعاهدات التي أصبحت فيما بعد الأساس والسند القانوني لرفض دعاوي الدول المنافسة واقامة الامبراطوريات . ولعله من الأبلغ أن نرجع في هذا الصدد الى شهادة شاهدين منهم هما اللورد (لوقارد) Lugard والكولونيل ثرستون Thruston .

يقول اللورد (لوقارد) عام ١٨٩٢ : (تحتل صناعة المعاهدات جزءاً كبيراً في أغلب الأعمال الحديثة للرحالين في أفريقيا . وبالنسبة لأن هناك أساليب مختلفة لصناعة المعاهدات ، فإني أعرف أقاليم شاسعة وذات قيمة تم التنازل عنها مقابل هدية كانت عبارة عن جوز حذاء قديم . إني شغوف لكي أوضح للجغرافيين الاجراء السليم الذي اتبعه دبلوماسي مسئول ومفوض للعمل في أفريقيا . . .

بندقيتي الحبيبة موضوعة على رأسي في اتجاه السماء ، ومترجمي يقف أمامي وهو يردد تعهدي . وهو أني سأكون صديقاً لأولئك الناس ، وإن رجالي لن يكونوا مصدر ضيق لهم ، وإن رئيس القبيلة يجب أن ينظر إلى الشركة البريطانية باعتبارها (الأخ الأكبر) Big Brother ، الذي يجب عليه أن يطيعه ، وهو أخ لم يجيء لكيما يأكل أرضه . . . وبعد ذلك يقوم الرئيس بذبح حمله أو معزته العزيزة على نفسه . جزء منها يأكله الرئيس ، وجزء أقوم بأكله ، وعندما يتجمد الدم في يدي وصدري ، نقوم سوياً باعتبارنا أصبحنا (أخوة بالدم) Blood Brothers . ثم أضع بعد ذلك ورقة هي أساس العقد بيننا . وتلك كانت المعاهدة كما كنت اعتبرها . . .)(٧٩) .

أما الكولونيل (ثرستون) فقد قال عام ١٨٩٩ : (لقد كلفني الكولونيل كولفيل Colvile بأن أبرم اتفاقية مع كافالي Kavalii يضع بموجبها نفسه تحت الحماية البريطانية . في الحقيقة كانت عندي كمية من الاتفاقيات المطبوعة ، وكانت مهمتي أن أجعل أكبر عدد من الوطنيين يقومون بتوقيعها . إذ أن لذلك التوقيع أهمية قصوى خاصة وأنه من المفترض أن نعرض على الدول الأجنبية الأخرى باعتباره ـ أي التوقيع ـ مساو للاحتلال . لقد كان سيناريو توقيع الاتفاقية في بعض الأحيان على النحو التالي . . . . أوروبي يرندي خرقاً غير منتظمة ، يصل إلى قرية وطنيين ، يفر الوطنيون منه ، يدعوهم للعودة وهو يحمل في يده خبزاً تساوي قيمته في أحسن الظروف شلناً واحداً . يعود رئيس القرية ويستلم هديته ، يبدأ ما يسمى بالمترجم بالتظاهر بشرح الاتفاقية لرئيس القرية . الرئيس لا يفهم كلمة واحدة من الاتفاقية ، لكنه يبدو سعيداً وهو يستلم هدية أخرى من الخبز . رئيس القرية يضع علامة على الاتفاقية المطبوعة سلفاً ، وعلامة أخرى بواسطة المترجم ثم يوقع الأوروبي ـ المفترض فيه أن يكون ممثلاً لامبراطورية عظمى اسمه)(٨٠) .

خاتمة

إن ما بدأ في صورة مجهودات فردية كزيارات الرحالة ، أو بعثات المبشرين ، أو تحركات التجار ، كان في حقيقة الأمر جزءاً من عملية كبيرة لما تشاء القوى الامبريالية عن كشف القناع عنها . فلكل مرحلة في قاموس الاستعمار مسمياتها وأساليبها . وكانت الأساليب التي تناسب المرحلة الأولى في التوسع الاستعماري تقتضي اقتصارها على المظاهر ذات الطابع الفردي .

وإن ما ظهر لنا باعتباره محاولات متفرقة في شكل شركات امتياز ، وتحديد مناطق نفوذ ، واتفاقيات حماية مفروضة ، تبلور بمرور الزمن في صورة استعمار منظم وامبراطوريات لما وراء البحار . وكما قال لوفارد (يتبع تطور الامبراطوريات سيناريو معروفاً ومحدداً : أفراد ، واتفاقيات تجارية وصداقة ، ومحميات ، ومناطق نفوذ ، فتعيين الحكام المقيمين وكل ما يتبع ذلك القطار ، وأخيراً يأتي الضم ببساطة ووضوح) .

إن الاتفاقيات التي قام ممثلو القوى الاستعمارية بجمعها من رؤساء القبائل والمجموعات الوطنية ، وليس ابرامها ، لم تكن بكل المقاييس والمعايير اتفاقيات . فلقد كشفت لنا المقالة الأساليب التي كانت تتبع في هذا الشأن . وهي كافية لالقاء الضوء على شرعيتها وفاعليتها من وجهة النظر القانونية المجردة. ومع ذلك فإن المقالة أوضحت أن القانون في حالات كثيرة قد اتبع حقائق الحياة من وجهة النظر الاستعمارية . فلقد أقر المنطق القانوني الاستعماري أن القبائل والمجموعات الوطنية ليست بدولة وفقاً للتعريف القانوني للدولة ، ولكن نفس القبائل والمجموعات لها الأهلية القانونية لتوقيع الاتفاقيات الخاصة باعلان تنازلها عن أراضيها واقاليمها للقوى الاستعمارية .

وأخيراً فإن اتفاقيات تحديد مناطق النفوذ التي كانت في مجملها علاجاً أو محاولة لازالة الصدام بين القوى المتصارعة والمتسابقة لحيازة أكبر مساحات ممكنة ، أضحت

الأساس للعديد من الحدود الدولية في أفريقيا . ولهذا السبب جاءت خريطة أفريقيا وقد قسمت حدودها السياسية العديد من الأمم والشعوب الواحدة ، كما عزلت العديد من العشائر . وذلك يعزى في المرتبة الأولى إلى أن تحديد مناطق النفوذ قد اهتم بصفة خاصة بازالة الصدام الذي أوشك أن يحدث في ذلك السباق دون أي اعتبار للكثير من المسائل الحيوية والموضوعية الأخرى التي لم تكن تعني الامبريالية في شيء .

الحواشي

1. For a discussion of the lawfulness or unlawfulness of the quarantine see: Meekes, Wright and Fenuick published in 57 **American Journal of International Law act pp. 515, 546, 588.**

(٢) برر القانونيون والدبلوماسيون السوفييت التدخل الروسي بضرورة حماية النظام الاشتراكي الذي أوشك على السقوط نتيجة لانحرافات القيادة ، وباعتباران انحراف تشيكوسللوفاكيا يخلق تمهيداً للأنظمة الاشتراكية الأخرى .

(٣) انعقد مؤتمر برلين في ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ لمناقشة ثلاث مشكلات أولها حرية التجارة في حوض ومصب نهر الكونغو ، والثانية هي تطبيق مبادىء مؤتمر فينا لعام ١٨١٥ ، الخاصة بضمان حرية الملاحة في الانهار الدولية على نهري الكونغو والنيجر ، والثالثة مسألة تحديد الشكليات التي ينبغي مراعاتها قبل الاعتراف بأي احتلال جديد لأية أراضي في سواحل أفريقيا .

4. **J.D. Hargreaves, Prelude to the Partition of West African, New York, 1966, p. 344.**
5. P.T. Moon, **Imperialism and World Politics, New York,** 1927, pp. 121 - 22. See also W,L. **Langer the Diplomacy of Imperialism,** New York, 1951, pp. 67 - 101.
6. C.P. Lucas, **The Partition and Colonization of Africa,** London, 1922, pp. 98 - 9.
7. R.A. Oliven, **Sir Ha rry Johnston and the Scramble for Africa,** London, 1957, pp. 152 - 60.
8. E. Hertslet, **The Map of Africa by Treaty,** 3rd ed., London, 1909, pp. 271 - 77.
9. Moon, **Op. cit.**
10. **See generally. A.J. Hanna, The Story of the Rhodesias and Nyasaland,** London, 1960.
11. Hertslet, **Op. cit,** p.345.
12. Moon, **Op, cit., p. 180.**
13. **Hertslet, Op. cit., p. 125.**
14. **Lbid.**
15. A. Burns, **History of Nigeria,** 6th ed., London, 1963, p. 158.
16. Keltie, **Op. cit.,** pp. 116 - 17.
17. E.D. Morel, **Great Britain and the Congo,** London, 1909, p. 39.

18. Hertslet, **Op. cit.**, pp. 543.
19. **Lbid,** p. 551.
20. Kelite, **Op. cit., p. 123.**
22. **Hertslet, Opp., cit.**, p. 681.
23. Moon, **Op. cit., p. 23.**
24. **Ibid.**, p. 25.
25. Moon, **Op. cit., p. 210.**
26. **Keltie, Op. cit,** p . 275
27. T.E. Holland, **Lecture on International Law,** Part 1, Cambridge, 1910, p. 121.
29. M.F. Lindley, **The Acquisition and Government of Backward Territory in Intrnational Law,** London, 1926, p. 90.
30. T.J. Lawrence, **The Principles of I International Law,** 7th ed., London, 1923, p. 68.
31. Permanent Court of Arbitration (1928), No. xix, 2 R.I.A.A., p. 858.
32. R. Mc Nair, Aspects of State Sovereignty, **British Yearbook of International Law.** (1949), pp. 41 - 44.
33. Westlake, **Op. cit.**, p. 96.
34. Hertslet, **Op, cit.**, p. 146.
35. Lord Curzon of Keldestone, **Frontier,** Oxford, 1907, p. 26.
36. E. Fitz Maurice, **Life of Granviue,** London, 1905.
37. Keltie, **Op. cit, p. 339.**
38. **W.E. Hall, The Foreign Powers and Jurisdiction of the British Crown,** Oxford, 1894, p. 228.
39. Curzon, **Op. cit., p. 42.**
40. **F.E. Smith, International Law,** 5th Ed., New York, 1918, p. 71.
42. Westlake, **Op, cit.**, p. 130.
43. Hall, **Op. cit,** p. 229, See also G.W. Ruther Ford 'Spheres of Influence: Aspect of Semi — Suzerainty', 20 **American Journal of International Law.**
44. **Hertslet, Op. cit.**, p. 868.
45. **Ibid.**, p. 1020.
46. Lindly, **Op. cit.**, p. 217.
47. E. Eyek, **Bismarcke and The German Empire,** New York, 1964, pp. 272 - 97.
48. Lucas, **Op, cit.** p. 95.
49. **Ibid.**, p. 92.
50. Hertslet, **Op. cit.**, p. 899.
51. **Ibid.**, p. 949.
52. **Ibid.**, p. 960.
53. **Ibid.**, p. 1016.
54. **Ibid.**, p. 796.
55. Holland, **Op. cit.**, p. 81.
56. Cited by Rutherford.
57. T.H. Holdich, **Political Frontiers and Boundary Making,** London, 1916, p. 96.
58. A.H. **Keane, Stanford's Compendium of Geography and Travel (Africa),** Vol. 1, London, 1907, p. 20.
59. Hertslet, **Op. cit.**, p. 345.
60. R.J. Hammond, **Portugal and Africa,** California, 1966, p. 167.
61. Hertslet, **Op. cit.**, p. 1072.
62. **Ibid.**, p. 1074.
63. Hall, **Op. cit.**, p. 229.
64. State Papers, Vol. 85, p. 1289.
65. Westlake, **Op. cit.**, p. 131.
66 L. Oppenheim, **International Law,** Vol. 1, 8th Edition, London, 1955. p. 192.

67. Nationality Decrees in Tunis and Morocco.
68. G. Schwarzenberger, **International Law,** Vol. 1, London, 1957, p. 93.
69. Hertslet, **Op. cit.,** p. 530.
70. United States Nationals in Morocco, 1. C.J. Reports, 1952, p. 185.
71. Duff Development Co. V. Government of Kelantan (1924), A.C.P. 797.
72. Westlake, **Collected Papers on Public International Law,** p. 182.
73. Westlake, **International Law,** p. 125.
74. J.L. Brierly, **The Law of Nations,** 6th Edition, Oxford, 1963, p. 174.
75. J.M. Gray, 'Acholi History, 1860 - 1901 **'Uganda Journal',** Vol. 16 (1952) p. 39.
76. Lindley, **Op. cit.,** p. 183.
77. State Papers, Vol. 77, p. 1265.
78. Hertslet, **Op. cit.,** p. 290.
79. F.D. Lugard, 'Treaty-Making in Africa'; Geog J., Vol. 1, (1893), p. 53.
80. A.B. Thruston, **African Incidents,** London, 1900, p. 170.



المعالجة المحاسبيّة لتكلفة الموارد البشريّة في المشروع الاقتصادي

د. محمد عطية مطر *

تعتبر الموارد البشريّة Human Resources عاملاً حاسماً في تقرير نجاح المشروع في تحقيق أهدافه الاقتصاديّة ، ذلك لأهمية الدور الذي يمكن لهذه الموارد أن تؤديه في المجالين الانتاجي والتنظيمي . وكان الاقتصاديون قد سبقوا المحاسبين إلى إدراك أهمية هذا الدور للموارد البشرية حين سعوا إلى تطوير بعض النظريات لقياس القيمة الاقتصادية لهذه الموارد ، ولكن جُلّ اهتمامهم في هذا الشأن ، كان موجهاً لقياس هذه القيمة على مستوى الاقتصاد القومي ، أكثر منها على مستوى الوحدة الاقتصادية[1] . أما المحاسبون ، فقد اعتادوا حتى أوائل الستينات على معاملة تكلفة الموارد البشرية كجزء من الشهرة ، ولكنهم انتبهوا فيما بعد إلى أهمية الآثار المترتبة على القوائم والتقارير المالية بسبب اهمالهم في إظهار قيمة هذه الموارد[2] . وهكذا ظهر اتجاه بينهم يدعو إلى تصميم نظم لمحاسبة الموارد البشرية ، تختص بتوفير المعلومات المناسبة عن هذه الموارد لمستخدمي القوائم والتقارير المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات[3] . وقد تحدد الاطار العام لنظام المحاسبة للموارد البشرية ، ؛ في تعريف صدر بهذا الخصوص عن جمعية المحاسبين الأمريكيّة (AAA) ينص على ما يلي :

---

* نائب رئيس قسم المحاسبة بالمعهد التجاري ـ الكويت .

« مجموعة من المفاهيم والمبادىء والأساليب والاجراءات ، تحكم عملية تحديد ثم قياس البيانات المتعلقة بالموارد البشرية ؛ وذلك بقصد إيصالها بعد ذلك للأطراف ذات المصلحة »[٤].

ولقد نتج الاهتمام المتزايد من قبل المحاسبين نحو معالجة الموارد البشرية عن عدة عوامل أهمها :

(١) الأهمية المتصاعدة للموارد غير الملوسة عامة ، والبشرية منها على وجه الخصوص في المشروعات الحديثة . هذا بالاضافة إلى النمو المضطرد في أنشطة مشروعات الخدمات كمكاتب الاستشارات ، ومكاتب تدقيق الحسابات ، وشركات التأمين . . . الخ حيث تعتبر الموارد البشرية في مثل هذه المشروعات الجزء الأهم من مواردها .

(٢) الاتجاه المتزايد في المشروعات الحديثة نحو تكوين نظم للمعلومات Information Systems هدفها تزويد الأطراف ذات المصلحة ، بمعلومات مناسبة حول القوى العاملة في المشروع والافصاح عما يحدث في قيمها من تغيرات .

(٣) انفتاح المحاسبة على العلوم السلوكية Behavioral Sciences وبذلك اكتسبت المحاسبة من هذه العلوم ، كثيراً من المفاهيم التي ساهمت في تحسين وتطوير طرقها وأساليبها في القياس بشكل عام ، وفي مجال الموارد البشرية بشكل خاص .

هذا ومع اتفاق المحاسبين على أهمية توفير البيانات المناسبة عن الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي ، إلاَّ أنهم يختلفون في وجهات نظرهم حيال هذه المسألة من زاويتين :

الأولى : حول طبيعة هذه الموارد من الناحية المحاسبيّة ، أي في كيفيّة معاملتها في

الدفاتر والقوائم المحاسبيّة . فبينما نجد منهم من يدعو إلى معاملتها على أنها مصروف[٥] ، نجد البعض الآخر يدعو إلى اعتبارها أصلاً من الأصول[٦] .

والثانية : أنهم يختلفون كذلك حول طرق وأساليب قياس تكلفة هذه الموارد ، ومن ثم حول كيفية الافصاح عن قيمتها في القوائم والتقارير المحاسبيّة .

ونظراً لما للخلاف المطروح أعلاه من أهمية في تحديد إطار وأهداف نظام محاسبة الموارد البشريّة ، سيتناول الباحث دراسة هذه المشكلة على النحو التالي :

أولاً : مبررات رسملة تكلفة الموارد البشرية .

ثانياً : الآثار الاعلامية المترتبة على رسملة تكلفة الموارد البشرية ، على القوائم والتقارير المحاسبية .

ثالثاً : أساليب تقويم الموارد البشرية بإيضاحات عملية .

أولاً : مبررات رسملة تكلفة الموارد البشرية :

يتنازع الفكر المحاسبي حول معالجة ما ينفق على الموارد البشرية رأيان ، إذ بينما يرى بعض المحاسبين أن تعامل جميع الأموال المستثمرة في هذه الموارد معاملة المصروفات ، تعارض أغلبيتهم هذا الرأي فترى بوجوب التفرقة بين ما هو ايرادي من هذه النفقات وبين ما هو رأسمالي ، حتى يعامل الجزء الايرادي منها بعد ذلك كمصروف ، ويعامل الجزء الرأسمالي منها كأصل .

عموماً وقبل ترجيح أي من الرأيين ، سنقوم بعرض وتحليل المبررات التي يبني عليها كل من الفريقين رأيه ، وذلك في ضوء تعريف الأصل ومواصفاته المتفق عليها بين المحاسبين .

ففي دراسة صدرت عن معهد المحاسبين الأمريكيين (AICPA) ، عرفت الأصول بما يلي :

« تمثل الأصول قيمة الخدمات الاجمالية المتوقعة والمتاحة للمشروع كي يستخدمها في أنشطته المستقبلية ، نتيجة عمليات مالية تمت فيه في الماضي والحاضر »[٧] .

وبمقارنة هذا التعريف ، بتعريفات أخرى للأصل متداولة في الفكر المحاسبي ، يمكن تحديد شرطين لا بد من توفرهما في النفقة حتى تعامل معاملة الأصل . وهذان الشرطان هما :

(١) ـ وجوب أن تنشىء حقّ ملكيّة للمشروع على مقابل هذه النفقة .

(٢) ـ وجوب ارتباط هذا الحق بمنفعة أو خدمة مستقبلية محتملة للمشروع ويمكن قياسها .

ويتمسك بعض الباحثين بحرفية الشرطين أعلاه في رفضهم معاملة الاستثمار في الموارد البشرية معاملة الأصول معللين ذلك بما يلي :

(١) ـ لا يتمتّع المشروع بحق الملكية القانوني على موظفيه طالما أن عقود التوظف ، تتيح لهم ترك الخدمة في المشروع بإرادتهم .

(٢) ـ ونظراً لانعدام سوق متخصص لتبادل القوى العاملة (فيما عدا مجتمعات الرّق) ، لذا يكون من الصعب قياس قيمتهم قياساً موضوعياً . هذا عدا أن الطبيعة البشرية ترفض معاملة القوى العاملة في المشروع معاملة البضاعة بإظهار قيمة نقدية لها كالمخزون السلعي في قائمة المركز المالي .

(٣) ـ ونظراً لحالة عدم التأكد Uncertainty المحيطة بمستقبل المشروع ونشاطه المستقبلي ، لذا من الصعب قياس المنافع أو الخدمات المستقبلية المحتملة من

الموارد البشرية وذلك حتى تبرر رسملة نفقاتها ، كما أن ذلك يزيد من صعوبة تحديد معدلات هذه الرسملة ـ Rates of capitilization

ويرد الفريق الآخر ممثلاً لأغلبية المحاسبين على الحجج والمبررات السابقة مفنّداً إيّاها بالأسانيد التالية :

(١) ـ إذا كان حق الملكية القانوني Legal Right للأصل هو المعيار المناسب لتمييز الأصول الماديّة في المشروع Physical Assets ، فالمعيار المناسب لتمييز الأصول البشرية هو الحق الوظيفي Operational Right ، والذي يوفر للمشروع الحق في الحصول على خدمات موظفيه بتكلفة اقتصادية معقولة[٨]. زد على ذلك أن معارضي رسملة الاستثمار في الموارد البشرية يتناسون الطبيعة الخاصة بها ، لأنه وإن كان للموظف كفرد حق الاستقالة بارادته ، إلاً أن ذلك لا يؤثر على علاقة القوى العاملة بالمشروع بمفهوم المجموعة . وذلك طالما أن بالامكان احلال ذلك الفرد بموظف آخر .

لذا إذا كان لا بد من تطبيق معيار الملكية على الموارد البشرية فيجب أن يكون ذلك بمفهوم المجموعة The Group Concept ، وليس بمفهوم الفرد The Individual Concept . هذا عدا أن عقود التوظف طويلة الأجل والمتزايدة الاستخدام ، توفر للمشروع بعض مزايا الملكية على القوى البشرية العاملة فيه[٩].

(٢) ـ من جانب آخر يدعو البعض إلى اضفاء بعض المرونة على تعريف « الأصل » ، وذلك بالتخفيف من أهمية معيار الملكية القانوني واستبداله بمعيار آخر هو معيار الرقابة على الأصل Control Criteria ، معللّين ذلك بأن تطور المشروعات وخصوصاً بعد انتشار عقود الايجارة Leases Contracts يفرض حدوث مثل هذا الاتجاه[١٠] .

(٣) ـ إن التمسك باعتبار موضوعيّة القياس لتبرير عدم رسملة الاستثمار في الموارد

البشريّة هو حجة ضعيفة ، لأنه بالنسبة لهذا الاعتبار تستوي الأصول البشريّة مع الأصول غير البشريّة (الماديّة) ، وذلك سواء من حيث قياس منافعها المستقبلية ، أم من حيث تحديد أعمارها الانتاجية بقصد تحديد معدلات استهلاكها Amorization Rates . لا بل إن هؤلاء يناقضون أنفسهم حينما يوافقون على رسملة عقود الايجارة ، ويرفضون تطبيق ذلك على الاستثمار في الموارد البشرية .

(٤) ـ ولعل من أكثر الأسانيد ترجيحاً لرسملة الاستثمار في الموارد البشرية ، هي الآثار والمزايا المترتبة على ذلك في القوائم والتقارير المحاسبيّة ، والتي تزيد من القيمة الاعلامية لهذه القوائم والتقارير من وجهة نظر متخذي القرارات والتي سنقوم بعرضها وتحليلها في الجزء التالي من البحث .

ثانياً ـ المزايا والآثار الاعلامية المترتبة على رسملة الاستثمار في الموارد البشرية .

بعد تزايد الأهمية الاعلامية للتقارير المالية أصبحت المحاسبة جزءاً رئيسياً من نظام المعلومات في المشروع الاقتصادي . من هنا صار من واجب المحاسبين ، البحث عن شتى الوسائل والسبل الكفيلة بزيادة كفاءَة النظام المحاسبي في هذا المضمار . ويمكن تبويب وسائل الاتصال المحاسبية بشكل عام في مجموعتين هما :

(أ) التقارير المالية الخارجية أو ما يعرف بالقوائم المالية المنشورة ، وتمثل قناة الاتصال المتاحة بين المشروع والأطراف الخارجة عنه كالمستثمرين ، والأجهزة الحكومية . . . الخ .

(ب) التقارير المالية الداخلية ، وتمثل قنوات الاتصال المستخدمة داخل التنظيم الاداري في المشروع .

ولا تنحصر مزايا رسملة الاستثمار في الموارد البشرية على جانب واحد من وسائل الاتصال السابقة ، بل تشمل الجانبين معاً على النحو التالي :

(أ) ـ المزايا المترتبة عليها في التقارير المالية الخارجية :

تنعكس آثار هذه المزايا على كل من قائمتي الدخل والمركز المالي . ذلك لأن رسملة الاستثمار في الموارد البشرية ، يؤدي إلى قياس أكثر موضوعية لكل من نتيجة الأعمال والمركز المالي . هذا على عكس الحال عند تسييل هذا الاستثمار ، إذ أن ذلك يحمّل الفترات المالية بعبء تكاليف الموارد البشرية حسب واقعة حدوثها بعيداً عن مفهوم الاستحقاق مما سيؤدي إلى خلل في عملية مقابلة الايرادات بالنفقات ، تنعكس آثاره على قيمة النفقات في قائمة الدخل وقيمة الأصول في قائمة المركز المالى .

من جانب آخر ، توفر معاملة الموارد البشرية محاسبياً كأصل ، مؤشرات كمية أكثر موضوعية لأغراض تقييم الأداء في المشروعات ذات الأقسام الانتاجية المتعددة . لأن قيمة معدل العائد على الاستثمار (ROI) ، وهو من أكثر الأدوات استخداماً في هذا المجال ، تتأثر لكونه نسبة ، بالمعالجة المحاسبية للأموال المستثمرة في الموارد البشرية ، فقيمته تختلف إذاً ضمن مقام هذه النسبة بقيمة الاستثمار في الموارد البشرية عن قيمته إذا لم يضمن مقامه بقيمة هذا الاستثمار[١١] .

ولعل من أفضل المزايا الموفرة من جراء معاملة الموارد البشرية كأصل ، هي أن الافصاح عن قيمة هذا الأصل في الميزانية ، يوفر للمحللين الماليين معلومات على جانب كبير من الأهمية لصالح القرارات الاستثمارية . إذ بتوفر هذه المعلومات ، يصبح بالامكان اشتقاق مجموعة من النسب المالية Ratios التي لا توفرها القوائم المحاسبية التقليدية[١٢] ، ومن هذه النسب على سبيل المثال :

$$\frac{\text{قيمة الأصول البشرية}}{\text{القيمة الاجمالية}} \quad , \quad \frac{\text{قيمة الأصول البشرية}}{\text{قيمة الأصول غير البشرية}} \quad , \quad \frac{\text{قيمة الأصول البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً}}{\text{القيمة الاجمالية للأصول البشرية}}$$

وتستخدم النسبة الأولى أعلاه ، كمؤشر لقياس درجة تركز العمالة في المشروع The Degree of Labor Intensivness ومن ثم لتقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على ارتفاع معدلات دوران العمالة في الصناعات المختلفة ، كما يستفاد من هذه النسبة أيضاً كأداة في تحليل اتجاهات التجارة العالمية . إذ بموجبها يمكن تقييم امكانات الأقطار المختلفة في تصدير العمالة المتخصصة وذلك بناء على النظرية الاقتصادية القائلة بأن « كل قطر يصدر السلعة الأكثر تركزاً لديه »(١٣).

هذا ويجمع الباحثون على اعتبار النسبة آنفة الذكر ، أكثر كفاءة وموضوعيةً في قياس تركز العمالة من المؤشرات الكمية المستخدمة من قبل الاقتصاديين في هذا المجال وهي مثل : نصيب الموظف من القيمة المضافة ، نصيب الموظف من المبيعات .

من جانب آخر ، يمكن تحليل القيمة الاجمالية للأصول البشرية إلى مجموعات جزئية حسب طبيعة أو أعمار القوى العاملة في المشروع ، أو حسب درجة تأهيلها العلمي ، وذلك بقصد اشتقاق مؤشرات أخرى تفيد في تقييم هيكل القوى العاملة في المشروع ، فالنسبة الثالثة أعلاه على سبيل المثال ، تستخدم كمقياس لتقييم مدى تركز المهارات العلمية في المشروع Skill Scientific Intensity . وبناء عليه يستخدمها بعض المحللين الماليين كمؤشرات لقياس الكفاءة الانتاجية في بعض الصناعات ، كالبتروكيماويات ، والصناعات الالكترونية ، وصناعة الأدوية . كما أن بالامكان استخدام هذه النسبة من قبل الأجهزة الحكومية في تخطيط البرامج الدراسية ورسم سياسات الهجرة(١٤). كما أن توفر بعض المعلومات عن نمط توزيع أعمار القوى العاملة Age Distribution في المشروع ، يفيد في التنبؤ بمعدلات نموه وبتحديد نصيبه في السوق .

(ب) المزايا المترتبة عليها في التقارير المالية الداخلية :

أظهرت الدراسات التي أجراها بعض الباحثين أن تضمين التقارير الماليّة

الداخلية بمعلومات عن القيمة النقدية للأصول البشرية ، يخلق لدى الأفراد آثاراً سلوكية Bchavioral Impacts كبيرة تؤثر على اتجاهاتهم وميولهم وحوافزهم ، كما أن هذه الآثار ، تنعكس على القرارات الادارية وجوانب تنفيذها[١٥]. وقد حاول الباحثون في هذا المضمار استقصاء الجوانب المتصلة بالتساؤلات التالية :

أولاً : ما شعور الأفراد في التنظيم عندما يجدون أنفسهم ممثلين بقيم نقدية في التقارير والقوائم المالية ؟ . وهل يؤثر ذلك على هادفيتهم ، وولائهم للتنظيم وكذلك على حوافزهم ، وإذا كان لذلك آثار فما نوع هذه الآثار وما هو اتجاهها؟ .

ثانياً : وهل يؤثر ما سبق على نمط تفكير ومعتقدات الادارة حيال الأفراد الذين تتولى قيادتهم ؟ . فهل يزيد ذلك مثلاً من قيمة الموارد البشرية في نظر الادارة ، وهل يؤثر ذلك في اتجاهات استثماراتها فيها ؟ . .

ثالثاً : وهو الأكثر أهمية ، ما تأثير ذلك الاجراء على عملية اتخاذ القرارات الادارية ، سواء في مجال ما يستثمر فيها من أموال ، أم في مجال تخصيص هذه الموارد بين استخداماتها البديلة ؟ . .

بخصوص التساؤل الأول ، دلت معظم الدراسات التي أجريت في هذا المجال بأن مسألة شعور الأفراد بالرضا تجاه مسألة تقويمهم الكمي ، تتوقف بدرجة أولى على مدى قناعتهم بعدالة وموضوعية الأساليب والمعايير المتبعة في هذا التقويم . كما بيّنت بشكل عام ، أن تمثيل الموظفين بقيم نقديّة يولد لديهم شعوراً خفياً بالسعي نحو زيادة هذه القيم ، مما يمكن من الاستفادة من هذا الشعور لتكوين حوافز لديهم في اتجاه رفع مستوى خبرتهم وكفاءتهم[١٦] .

وبخصوص التساؤل الثاني ، فقد توصل بعض الباحثين ومنهم (FIAMHOLTZ) على سبيل المثال ، بأن تضمين التقارير المالية معلومات كمية حول الموارد البشرية ، يوفر لادارة التنظيم الهدف والمعيار معاً Goal and Criteria . إذ أن

هدف الادارة يصبح في هذه الحالة السعي نحو تعظيم قيمة هذه الموارد وذلك باستغلالها استغلالاً أمثلاً يحقق انتاجيتها القصوى . ويكون معيار كفاءتها في هذا المجال ، هو مقدار التغير الحادث في قيمة هذه الموارد بين فترة مالية وأخرى(١٧) .

أما بالنسبة للتساؤل الثالث ، فمن الطبيعي أن تترك المعلومات الكمية الموفرة عن الموارد البشرية آثاراً ملموسة على عملية اتخاذ القرارت . لأن هذه الموارد تعتبر متغيراً رئيسياً في معظم ، إن لم يكن ، جميع ما تتخذه الادارة عن قرارات . من هنا ، فإن تمثيل هذا المتغير في صورة كمية quantitative سيكون أكثر إفادة للادارة من تمثيله في صورة وصفيّة qualitative (١٨) .

وتستخدم الادارة والبيانات الموفرة لها من نظام محاسبة الموارد البشرية في كثير من المواقف . فمعدل دوران الأصول البشرية مثلاً human Assets turnover ، يمكن استخدامه مؤشراً لضبط حركة هذه الأصول ، كما يمكن استخدامه في الرقابة على النفقات الاضافية المترتبة على ارتفاع هذا المعدل والمتمثلة في نفقات إحلال القوى العاملة ، كنفقات التدريب ، أو الخسائر المحققة بسبب انخفاض معدلات الانتاج .

كذلك يوفر هذا النظام للادارة ، المعلومات المناسبة لتقييم البدائل المتاحة في كثير من القرارات المتعلقة بالموارد البشرية مثل : قرارات التوظيف ، وقرارات الاستئجار ، وقرارات الاستغناء عن الموظفين ، وفي رسم وتخطيط سياسات الأجور . كما توفر لها مثل هذه المعلومات البيانات المناسبة لاعداد الموازنات التخطيطية الرأسمالية(١٩) .

ثالثاً ــ أساليب تقويم الأصول البشرية :

مشاكل القياس التي يواجهها المحاسب في مجال الموارد البشرية ذات وجهين : يتمثل وجهها الأول ، بالمشاكل المتصلة بقياس تكلفة الاستثمارات في هذه الموارد

ومن ثم بكيفية تخصيصها أو استهلاكها على مدار الفترات المالية المتتالية . ويتمثل وجهها الثاني ، بتقويم هذه الموارد بالمفهوم الاقتصادي للقيمة . وإذا كان الوجه الأول على صلة بأغراض التقارير المالية الخارجية ، فالثاني على صلة بأغراض التقارير المالية الداخلية .

عموماً ، يمكن تصنيف أساليب القياس المتبعة في محاسبة الموارد البشرية في مجموعتين رئيسيتين ، تقوم المجموعة الأولى على ما يعرف بمدخل التكلفة Cost Approach في حين تقوم المجموعة الثانية من هذه الأساليب على ما يعرف بمدخل القيمة Value Approach . ويتوقف اختيار المحاسب لأي من هذين المدخلين على الأغراض المقصودة من عملية القياس[٢٠] .

أولاً : أساليب التكلفة :

بموجب مدخل التكلفة يمكن قياس تكلفة الموارد البشرية بثلاثة أساليب هي :

(١) ـ أسلوب التكلفة التاريخية .
(٢) ـ أسلوب التكلفة الاستبدالية .
(٣) ـ أسلوب تكلفة الفرصة البديلة .

(١) ـ أسلوب التكلفة التاريخية : Historical or Aquistion Cost :

يستخدم هذا الأسلوب في قياس تكلفة الأصول البشرية على نفس الأسس المتبعة في قياس تكلفة الأصول المادية أو الطبيعية Physical Assets . وبموجبه تقسم تكلفة الأصول البشرية إلى جزءين :

تكاليف ايرادية ، هي بمثابة نفقات تشغيل وصيانة هذه الأصول وتشكل الرواتب الجانب الرئيس منها وتحمل لايراد الفترة الجارية .

وتكاليف رأسمالية ، تحمل لايرادات الفترات اللاحقة بمعدل رسملة معين . وتشمل الاستثمار - المبدئي في هذه الأصول Initial Investment مع النفقات الاضافية التي ينفقها المشروع بقصد تحسين انتاجيتها .

وفي حالة اتباع هذا الأسلوب لا بد من مراعاة اعتبارين :

الاعتبار الأول : يتعلق بتحديد الأساس أو المعيار والذي بموجبه يتم فرز ما هو ايرادي من نفقات الموارد البشرية وما هو رأسمالي .

والاعتبار الثاني : يتعلق بتحديد المعدل المناسب لرسملة هذه النفقات .

عموماً يتفق الباحثون في هذا المجال على رسملة البنود التالية من عناصر تكلفة الموارد البشرية :

(١) تكاليف التوظيف Recruitment Costs :

وتشمل نفقات اعلانات التوظف ، والعمولة المدفوعة للوكالات المتخصصة في استئجار الموظفين ، ونفقات سفر اللجان المكلفة بمقابلة الموظفين .

(٢) تكاليف الاختيار Selection Costs :

وتشمل نفقات المقابلات ، والاختبارات التي تجري للمتقدمين للوظائف المعلن عنها .

(٣) تكاليف الاستئجار Hiring and Placement Costs :

وتشمل جميع الأموال التي تنفق على الموظفين الذين يتم اختيارهم أو استئجارهم من بين المتقدمين ، وذلك من مراكز تواجدهم إلى مراكز عملهم استعداداً لمباشرة العمل .

(٤) تكاليف التكيّف مع جو العمل الوظيفي Orientation Costs :

وتشمل النفقات المدفوعة لتعريف الموظف بجو العمل والتكيف معه ، بما في ذلك تعريفه بالسياسات والاجراءات والمنتجات وكذلك بالآلات أو الأدوات التي سيستخدمها في عمله .

(٥) تكاليف التدريب Training Costs :

وتشمل نفقات تدريب الموظفين لأداء الوظائف التي سيشغلونها عند التحاقهم بالمشروع On - the - Job Training ، وكذلك نفقات المشرفين على برامج التدريب ، كما يجب أن تتضمن هذه النفقات الخسائر المترتبة على انخفاض مستوى الانتاج خلال فترات التدريب .

(٦) تكاليف تطوير وتنمية قدرات الموظفين Development Costs :

وتشمل ما ينفق بقصد تنمية وتطوير خبرات ومهارات الأفراد وذلك بهدف إعدادهم وتهيئتهم لشغل وظائف أعلى في السلم الوظيفي. ومن الأمثلة عليها، نفقات الدورات الأكاديمية ، الندوات ، البرامج الجامعية ، والبعثات الدراسية .

ورغماً عن مزايا هذا الأسلوب وأهمها السهولة والموضوعية فهو يعاني من عيبين بارزين هما :

(أ) ـ أن هذا الأسلوب وإن كان يأخذ في عين الاعتبار عند تقويم الأصول البشرية التكلفة التاريخية لهذه الأصول ، إلا أنه يهمل تكاليفها اللاحقة ممثلة بثمن شراء اجمالي الخدمات المتوقعة منها مستقبلاً The Aggregate Purchase Price of Future Services ، كما يهمل المنافع المستقبلية المتوقعة منها[٢١].

(ب) ـ يخلط هذا الأسلوب بين مفهومين مختلفين بالنسبة للأصول البشرية . مفهوم

تكلفة الموظف ، ومفهوم قيمته الاقتصادية من وجهة نظر المشروع . فتكلفة الموظف لا تصلح دائماً كمؤشر لقياس قيمته الاقتصادية[٢٢] ، ويستدل على ذلك من الايضاح التالي :

إيضاح رقم (١) :

شركتان (أ ، ب) أعلنت كل منهما عن حاجتها إلى موظف لشغل وظيفة معينة ، وكانت الوظيفتان المعلن عنهما متماثلتين من حيث توصيفهما . فتقدم الموظف (س) لهذه الوظيفة في الشركة (أ) ، والموظف (ص) في الشركة (ب) . ونظراً للمؤهلات العلمية العالية والخبرة الفنية الرفيعة التي يتمتع بها الموظف (س) تعاقدت معه الشركة (أ) بمرتب مرتفع نسبياً بعد أن ضمنت توفير دفع نفقات إضافية لتدريبه . أما الموظف (ص) والذي يقل تأهيلاً وخبرة عن قرينه (س) فقد تعاقد مع الشركة (ب) بمرتب منخفض نسبياً بعد موافقته على شرط قضاء مدة ٦ شهور كمتدرب A Trainee قبل استلام عملة رسمياً وذلك بقصد الوصول بمستوى أدائه إلى نفس مستوى أداء قرينه (س) .

بالمعلومات السابقة ، لنفرض أن كلاً من الشركتين أرادت تقويم مواردها البشرية في نهاية الفترة المالية بأسلوب التكلفة التاريخية . فما القيمة التي سيظهر بها كل من الموظفين س ، ص في الميزانية . . ؟ .

في هذه الحالة ، ستكون قيمة الموظف (ص) أكبر حتماً من قيمة الموظف (س) ، ذلك لأنه في تقويم الموظف (ص) دخلت نفقات تدريبه في عملية الاحتساب بعد رسملتها ، أما فروق الراتب والمدفوعة لقرينه (س) كتعويض بطريقة غير مباشرة عن نفقات تدريبه الذاتي فلم تدخل في احتساب قيمته ، وهكذا تظهر قيمته في الميزانية ، أقل من قيمة (ص) . وفي ذلك خلط بين مفهوم تكلفة الموظف ومفهوم قيمته ، لأنه وإن كانت تكلفة (ص) أكبر من تكلفة قرينه (س) ، إلاً أن قيمة (س) بالمفهوم الاقتصادي أكبر من قيمة (ص) .

(٢) ـ أسلوب التكلفة الاستبدالية : Replacement Cost :

يتفق هذا الأسلوب مع أسلوب التكلفة التاريخية في النفقات التي يجب رسملتها لتحديد قيمة الأصول البشرية في الميزانية ، ولكن الفرق الوحيد بينهما في أن احتساب هذه القيمة يتم هنا بالأسعار الجارية ، في حين يتم في الأسلوب السابق بالأسعار التاريخية . وعليه يقصد بالتكلفة الاستبدالية للموظف « ما يجب انفاقه للحصول على موظف آخر يتمتع بنفس مستوى المهارة والكفاءة فيما لو استغنى المشروع عن خدمات هذا الموظف » . وكان أول من دعا إلى تبني هذا الأسلوب (FLAMHOLTZ) حين طور نموذجاً لقياس التكلفة الاستبدالية للقوى البشرية العاملة في شركة تأمين[٢٣].

ومع أن هذا الأسلوب يحقق بعض المزايا التي لا يحققها الأسلوب السابق بسبب قيامه على الأسعار الجارية بدلاً من الأسعار التاريخية ، إلاّ أنه لم يتخلّص من نفس العيب الأساسي في الأسلوب السابق وهو اهماله للمنافع المحتملة من الموظف عند تقويمه . هذا إضافة إلى أن أسلوب التكلفة الاستبدالية ، أقل موضوعية من سابقه بسبب اللجوء إلى التقديرات الشخصية في عملية التقويم ، نظراً لعدم وجود سوق متخصص للموارد البشرية يحدد أسعار استبدالها . وقد أشار أحد الباحثين إلى هذا العيب حين قال :

« لو طلب من عدد من المديرين تقدير تكاليف استبدال موظفيهم لتراوحت تقديراتهم من ضعف إلى عشرة أضعاف »[٢٤].

لذا اقترح البعض أنه إذا كان لا بد من استخدام هذا الأسلوب في تقويم الأصول البشرية فيجب استخدامه كمتّمم للنظام المحاسبي وذلك في توفير بيانات لأغراض ادارية خاصة[٢٥].

(٣) ـ أسلوب تكلفة الفرصة البديلة Oppurtunity Cost :

يدعو بعض الباحثين إلى استخدام هذا الأسلوب في تقـويم الموارد البشرية كبديل لأسلوب التكلفة الاستبـدالية . وتعـرف تكلفـة الفرصـة البديلـة للأصـل البشري ، « بأنهـا قيمـة هذا الأصـل في الاستخـدام البـديل المتـاح لاستخدامـه الحـالي »[٢٦] . ويقـوم هذا الأسلـوب على ما يعـرف بمفهـوم المساومـة المتنافسـة Competitive Bidding الذي يفترض وجود مراكز استثمار في المشروع تتنافس فيما بينها للحصول على الموظفين ذوي الخبرة النادرة . وعليه ، فالثمن الذي يكون المدير في مركز استثماري معين على استعداد لدفعه مقابل الحصول على موظف معين يتبع مركزاً استثمارياً آخر في المشروع وذلك من أجل الانتفاع بخدمات ذلك الموظف في تحسين معدل العائد على الاستثمار في قسمه ، هو بمثابة تكلفة الفرصة البديلة لذلك الموظف ، وهي القيمة نفسها التي تدخـل في عملية احتسـاب معـدل العائـد على الاستثمار المتوقع منه . وحسب هذا المفهوم ، لا يكون للموظف قيمة اقتصادية إلاّ إذا اعتبر عنصراً نادراً ، ولا يكون الموظف عنصراً نادراً بهذا المفهوم إلاّ بتوفر الشرطين التاليين[٢٧] :

أولاً : أن لا يكون بإمكان مركز الاستثمار الذي يطمح في الحصول على خدمات هذا الموظف الاستفادة من خدماته إلاّ بانتهاء العلاقة التنـظيمية للمـوظف بمركز الاستثمار التابع له في ذلك الحين .

ثانياً : أن لا يكون بالامكان استئجار ذلك الموظف من خارج المشروع .

وفي حالة عدم توفر أي من الشرطين أعلاه ، تكون قيمة ذلك الموظف بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة (صفراً) . لأنه حينئذ لا يعتبر عنصراً نادراً .

ويحقق تقويم الأصول البشرية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة ميزتين هما :

(١) ـ يضمن نجاح عملية تخصيص الموارد البشرية في المشروع بين استخداماتها المثلى The Optimal Allocation of Personnel .

(٢) ـ كما تلعب المؤشرات الكمية المشتقة بموجبه ، دور الحوافز لمديري مراكز الاستثمار للمحافظة على الكوادر ذات المهارة المتخصصة ، والعمل على رعايتها وتنميتها .

ومما يجب ملاحظته عند استخدام هذا الأسلوب ، أنه يتعذر في كثير من الأحيان تكوين مراكز الاستثمار اللازمة لتطبيقه في المشروع بسبب تداخل مسئوليات المديرين عن الأصول المادية المتواجدة في هذه المراكز . لذا يقترح البعض باللجوء في مثل هذه الأحوال إلى تكوين مراكز ربحيّة عوضاً عن مراكز الاستثمار .

وتقاس قيمة الأصول البشرية بأسلوب تكلفة الفرصة البديلة باتباع الخطوات التالية :

(١) تعرف وتحدد مراكز المسئولية في التنظيم ، وسواء كانت مراكز استثمار أم مراكز ربحية .

(٢) تحصر جميع الأصول الخاصة بهذه المراكز ، المادية منها والبشرية .

(٣) تحدد ادارة المشروع هدفاً ربحياً لكل مركز من مراكز المسئولية وذلك في صورة معدل عائد على الاستثمار (الهدف) Target Rate of Return .

(٤) باستخدام مفهوم المساومة المتنافسة تحدد تكلفة الفرصة البديلة للموارد البشرية من كل مركز لتكون مؤشراً لقيمتها الاقتصادية .

إيضاح عملي رقم (٢) :

تضم شركة قسمين (أ ، ب) يتخصص كل منهما بانتاج أنواع محددة من المنتجات وقد توفرت عن هذين القسمين المعلومات التالية :

	قسم (أ)	قسم (ب)
القيمة الاجمالية للأصول	١ مليون دينار	٢ مليون دينار
متوسط صافي الربح السنوي	٣٠٠ الف دينار	١٦٠ الف دينار .
معدل العائد على الاستثمار الفعلي (ROI)	٣٠٪	٨٪
معدل العائد على الاستثمار الهدف (TROI)	١٥٪	١٠٪

وبعد دراسة مستفيضة لأسباب انخفاض انتاجية قسمه توصل مدير القسم (ب) ، إلى أن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى نقص في خبرة مهندسي التصميم في القسم . وبناء على خبرته السابقة في القسم (أ) حيث كان يعمل ضمن مجموعة مهندسي التصميم فيه ، توصل إلى أنه سيكون بالامكان رفع متوسط الربح في قسمه إلى ٣٠٠ ألف دينار سنوياً مع استخدام نفس الأصول الموجودة لديه حالياً ، وذلك إذا تمكن من الحصول على خبرات فريق محدد من مهندسي التصميم الموجودين حالياً في القسم (أ) . وهكذا قرر مفاوضة زميله مدير القسم (أ) على شراء خدمات ذلك الفريق المحدد من مهندسيه .

والسؤال الذي يطرح في هذه الحالة هو :

ما الحد الأعلى للثمن الذي يمكن لمدير القسم (.ب) أن يدفعه للحصول على فريق المهندسين ، أو بمعنى آخر ما قيمة ذلك الفريق من وجهة نظر مدير القسم (ب) حسب مفهوم تكلفة الفرصة البديلة . . ؟ .

ومن جانب آخر ، ما الحد الأدنى للثمن الذي يمكن لمدير القسم (أ) أن يقبله في مساومته مع مدير القسم (ب) على فريق المهندسين ، أو بمعنى آخر ما قيمة ذلك الفريق من وجهة نظر مدير القسم (أ) حسب مفهوم تكلفة الفرص البديلة . . ؟ .

سيتم بحث المشكلة المثارة في السؤال أعلاه ضمن حدود الفرضين التاليين :

أولاً : أن هذين المديرين متنافسان في الحصول على خدمات فريق المهندسين .

ثانياً : أنهما ذَوا حوافز عالية وعلى علم بأن المعيار الأساسي في تقييم أدائهما هو (ROI) المحقق في قسم كل منهما وذلك بعد الاسترشاد ب (TROI) والمحدد لهما من قبل المدير العام للشركة .

هنا وبما أن (TROI) للقسم (ب) هو ١٠٪ كما يظهر في الايضاح ، لذا لتحقيق هذا المعدل من العائد على الاستثمار يمكن لمدير هذا القسم أن يمضي في المساومة على شراء خدمات فريق المهندسين إلى حد (١) مليون دينار . ذلك لأنه يمكنه تحقيق (TROI) المطلوب وفي حدود صافي الربح المتوقع بعد شراء خدمات فريق المهندسين وهو ٣٠٠ الف دينار ، باستثمار قيمته الاجمالية ٣ مليون دينار حدّدت بالمعادلة التالية :

$$٣٠٠,٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{١٠} = ٣ \text{ مليون دينار .}$$

وبما أن القيمة الاجمالية الفعلية للأصول الموجودة في قسمة (٢) مليون دينار ، لذا فالاستثمار الاضافي المتاح له والذي يمكن أن يدفعه ثمناً لشراء خدمات فريق المهندسين هو (١) مليون دينار .

أما إذا استرشد هذا المدير بمعدل العائد على الاستثمار الفعلي (ROI) المحقق وهو ٨٪ ، فإن بإمكانه المضّي قدماً في مساومته مع مدير القسم (أ) حتى مبلغ ١,٧٥٠,٠٠٠ دينار . لأنه حتى في حاله دفعه هذا الثمن للفريق ، فإنه يتوقع أن يحقق زيادة في صافي الربح مقدارها ١٤٠ ألف دينار مع المحافظة في الوقت نفسه على (ROI) وهو ٨٪ .

$$\frac{٣٠٠,٠٠٠}{٣,٧٥٠,٠٠٠} = ٨\%$$

أما لو حاول مدير القسم (ب) تجاوز الحد الأعلى للاستثمار المتاح له في فريق المهندسين وهو ١,٧٥٠,٠٠٠ دينار فإن ذلك لن يكون في صالحه ، ذلك لأن الزيادة التي يتوقع تحقيقها في صافي الربح ستكون على حساب انخفاض (ROI) الفعلي عن ٨٪ . لكن في مثل هذه الأحوال ، وما دام الربح التفاضلي المتوقع تحقيقه بعد الحصول على خدمات فريق المهندسين هو ١٤٠ الف دينار ، لذا يكون من مصلحة مدير القسم (ب) أن لا يدفع ثمناً لخدمات هذا الفريق أكثر من ١,٤٠٠,٠٠٠ دينار . ويحدد هذا الثمن بالاسترشاد ب (TROI) وهو ١٠٪ بالمعادلة التالية :

$$١٤٠,٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{١٠} = ١,٤٠٠,٠٠٠$$ دينار .

أما من وجهة نظر مدير القسم (أ) فطالما أن (ROI) المحقق في قسمه هو ٣٠٪ ، فعليه أن يسعى إلى بيع خدمات مهندسيه مع المحافظة في الوقت نفسه على هذا المعدل المرتفع نسبياً وبالاسترشاد ب (TROI) وهو ١٥٪ . كما عليه وهو يجري مساومته مع مدير القسم (ب) ، أن يأخذ في الحسبان الخسارة التفاضلية التي ستترتب على خسارته لخدمات هذا الفريق والمتمثلة في نفقات تنمية وتطوير خبرات فريق بديل للفريق المباع ، مضافاً إلى ذلك أية خسارة يتوقع حدوثها بسبب احتمال انخفاض انتاجية قسمه . وعلى فرض أن الخسارة التفاضلية المقدرة كانت ١٠٠ الف دينار ، لذا فالحد الأدنى لسعر المساومة على خدمات فريق المهندسين بالنسبة لمدير القسم (أ) ستكون :

$$١٠٠,٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{١٥} = ٦٦٧$$ ألف دينار .

ثانياً : أساليب القيمة :

تقوم هذه الأساليب على مفهوم القيمة الاقتصادية للموارد البشرية ، وهي أكثر

واقعية من أساليب التكلفة لأنها تأخذ في عين الاعتبار الخدمات المتوقعة Potential - Services من الأصول البشرية كعامل أساسي لتقويم هذه الأصول وهذا ما تهمله أساليب التكلفة . وتعرف القيمة الاقتصادية للأصول البشرية بأنها : « القيمة الحالية للايرادات المستقبلية المتوقعة منها »(٢٨) .

وقد اقترح الباحثون مجموعة من النماذج الرياضية لقياس القيمة الاقتصادية للأصول البشرية . وقد بنيت هذه النماذج على دراسات كان قد قام بها (LIKERT) عام ١٩٦٧ واستخدم فيها بعض المؤشرات الاجتماعية والسيكولوجية المشتقة من العلوم السلوكية في بناء نموذج يقوم على مجموعة من المتغيرات بوبها في ثلاثة أنواع هي(٢٩) :

(أ) ـ متغيرات سببيّة — Causal Variables

(ب) ـ متغيرات وسيطة — Intervening Variables

(جـ) ـ متغيرات نتيجة (نهائية) — End - of result Variables

وتشمل المتغيرات السببية جميع العوامل الواقعة تحت سيطرة الادارة والمؤثرة على حوافز الموظفين وانتاجيتهم كالسلوك الاداري ، والهيكل التنظيمي ، وسلم الرواتب . . . الخ . في حين تعكس المتغيرات الوسيطة ظروف الأفراد في التنظيم بشكل عام ، كالحالة الصحية ، والمهارات والخبرات ، والتأهيل العلمي ، وولائهم للتنظيم ، والأهداف . . . الخ . أما متغيرات النتيجة أو المتغيرات النهائية ،فتتمثل في محصلة آثار المتغيرين السابقين على انتاجية الفرد وقيمة الخدمات المتوقعة منه والمحددة بالتالي لقيمته الاقتصادية .

ويمكن الاستفادة من النماذج السببيّة CausalModels بشكل عام ونموذج الارتباط والانحدار المتعدد Multipile Correlation & Regression Analysis بشكل خاص ، في بناء نموذج رياضي يمثل في صورة كمية العلاقات السائدة بين هذه المتغيرات ، لاستخدامه أداة للتنبؤ بالخدمات المتوقعة من الموارد البشرية على مدار فترة زمنية محددة(٣٠) .

وتتوقف الصورة الرياضية لهذا النموذج ، على نوع العلاقة السائدة بين متغيراته ، فإذا كانت هذه العلاقة خطية Linear ، يتخذ هذا النموذج حينئذ صورة معادلة الانحدار والارتباط المتعدد المستقيم وصورتها العامة :

$$ص = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 س_1 + \hat{B}_2 س_2 ..... + \ni .$$

أما إذا كانت هذه العلاقة غير خطية Nonlinear فيتخذ هذا النموذج صورة معادلة الارتباط والانحدار المتعدد غير المستقيم وصورتها العامة :

$$ص = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 س_1 + \hat{B}_2 س_2 + \hat{B}_3 س_1^2 + \hat{B}_4 س_1 س_2 + \hat{B}_5 س_2^2 + ... \ni .$$

وذلك حيث :

$س_1$ (متغير مستقل) = محصلة المتغيرات السببية .
$س_2$ (متغير مستقل) = محصلة المتغيرات الوسيطة .
ص (متغير تابع) = محصلة متغيرات النتيجة ممثلة بقيمة الخدمات الاجمالية المتوقعة من المواد البشرية .
$\hat{B}_0$ = ثابت المعادلة .
$\hat{B}_1$ ، $\hat{B}_2$ = معاملات الانحدار
$\ni$ = المتغير العشوائي Dummy Variable .

وقد حذا (FLAMHOLTZ) حذو (LIKERT) واستفاد من دراساته في بناء نموذج آخر يقوم على المفهوم التالي :

« ترتبط أهمية الفرد في التنظيم وبالتالي قيمته الاقتصادية ، بشكل أساسي بعدد ونوع الوظائف التي يتوقع له أن يشغلها مستقبلاً ، ومن ثمة بقيمة الخدمات المتوقعة منه خلال شغله لهذه الوظائف »[٣١] .

لذا قام بإدخال متغير جديد في نموذجه لم يأخذه (LIKERT) في عين الاعتبار وهو درجة احتمال أن يشغل الفرد الوظائف المتاحة أمامه للترقي في التنظيم . وبموجب النموذج الذي اقترحه (FLAMHOLTZ) تحدد القيمة الاجمالية للخدمات المتوقعة من فرد معين خلال فترة محدد من عمله في المشروع بالنموذج التالي :[٣١]

$$\text{ن} = \sum_{\text{م}=1}^{\text{د}} \text{غ} \left[\text{ح}_{\text{م}} (\text{غ}_{\text{م}}) \right] \quad (٣١)$$

وذلك حيث :

ن = القيمة الاقتصادية للفرد .

د = عدد الوظائف التي يتوقع له أن يشغلها خلال عمله في المشروع .

$\text{غ}_{\text{م}}$ = قيمة الخدمات المتوقعة من الفرد في كل وظيفة من تلك الوظائف حيث م = ١ ، ٢ ، ٣ . . . .

$\text{ح}(\text{غ}_{\text{م}})$ = درجة احتمال شغل هذا الفرد لكل من الوظائف المتاحة له .

وقد سار الباحثان (Lev and SCHWARTZ) على نفس نهج أسلافهما فاشتقا نموذجاً لقياس القيمة الاقتصادية للفرد ولكن بعد أن أدخلا متغيراً جديداً في هذا النموذج ، هو احتمال وفاة الفرد Probability of Moratility . ويتخذ هذا النموذج الصورة التالية :[٣٣]

$$\text{ح}^{\text{ن}} = \sum_{\text{ع}}^{\text{س}} \text{ح}_{\text{ع}} (\text{س}) \sum_{\text{م}=1}^{\text{ع}} \frac{\text{غ}_{\text{م}}}{(1+\text{ر})^{\text{س}-\text{ع}}} \quad (٣٣)$$

وذلك حيث :

$^{ن}ح$ = القيمة الحالية الاقتصادية للفرد وتمثل القيمة الحالية لاجمالي الخدمات المتوقعة منه .

$س$ = سن التقاعد المتعارف عليه في المشروع بالنسبة للأفراد .

$ع_ر$ = العمر الحالي للفرد محل التقويم .

$ح_ع$ = درجة احتمال أن يعيش الفرد لحين بلوغه سن التقاعد (س) .

$خ_ر$ = قيمة الخدمات الاجمالية المتوقعة من الفرد .

r = معدل الخصم Discount rate .

وبتحليل متغيرات النماذج السابقة ، نلاحظ أنها جميعاً ربطت القيمة الاقتصادية للفرد بقيمة الايرادات المتوقعة منه ، دون أن تأخذ في عين الاعتبار عاملاً هاماً من محددات هذه القيمة وهو النفقات المستقبلية التي يتوقع أن يحملها هذا الفرد للمشروع . وعلى هذا الأساس حاول (MORSE) تلافي هذا العيب عندما اقترح لهذا الغرض نموذجاً يجمع بين التكلفة المتوقعة للموارد البشرية ، والايرادات المتوقعة منها ليصل من خلال ذلك إلى قيمة صافي الخدمات المتوقعة منها والتي تعتبر في رأيه أكثر تعبيراً عن القيمة الاقتصادية لهذه الموارد من القيمة الاجمالية للخدمات المتوقعة منها . ويأخذ هذا النموذج الصورة التالية : [٣٤]

$$^{ن}ح = \left[\sum_{ر=1}^{ن} \int_{ع_ر}^{س} \frac{خ_ر}{(1+r)^{س-ع_ر}} - \sum_{ر=1}^{ن} \int_{ع_ر}^{س} \frac{ت_ر}{(1+r)^{س-ع_ر}} \right]$$

(٣٤)

وذلك حيث :

$^{ن}ح$ = القيمة الحالية للأصول أو الموارد البشرية .

$ن$ = عدد أفراد التنظيم .

س = سن التقاعد .

عم = متوسط أعمار أفراد التنظيم .

خر = قيمة الخدمات الاجمالية المتوقعة من الفرد .

تر = قيمة التكالف الاجمالية المتوقعة للفرد .

٢ = معدل الخصم .

وكما يوضح النموذج أعلاه ، يتطلب تحديد القيمة الحالية للأصول البشرية في المشروع أن تقاس القيمة الحالية للخدمات المستقبلية المتوقعة منها أو الايرادات المستقبلية ، ثم تقاس التكلفة الاجمالية المتوقعة لهذه الأصول ، ليكون الفرق بينهما بعد ذلك ممثلاً للقيمة الحالية الاقتصادية لهذه الأصول . ونظراً لما لهذا النموذج من مزايا ، سنقوم بعرض كيفية استخدامه من خلال ايضاح عملي يقوم على مفهوم المجموعة المتجانسة Homogeneous Group الذي اقترحه بعض الباحثين[٣٥] بديلاً لمفهوم الفرد Individual أساساً لاحتساب القيمة الاقتصادية للأصول البشرية لعدة أسباب أهمها : تسهيل عملية التنبؤ بالمتغيرات المحددة لهذه القيمة ، كقيمة الخدمات المتوقعة منها ، ونفقاتها المتوقعة ، وفرص الترقي ، واحتمالات الوفاة إلى غير ذلك من المتغيرات ، هذا على افتراض أن التنبؤ بالاتجاه العام Trend لتلك المتغيرات ، يكون أكثر سهولة في حالة تطبيقه على مجموعة من الأفراد منه في حالة تطبيقه على فرد واحد فقط . وأكثر المجالات استخداماً لهذا المفهوم ، هو شركات التأمين .

وبمفهوم المجموعة المتجانسة ، يقسم التنظيم إلى فئات أو مجموعات بناء على أساس معين قد يكون مستوى المهارة أو الخبرة ، أو فئة العمر ، أو عدد سنوات الخبرة ، أو الدرجة الوظيفية وذلك دون اشتراط كون أفراد مجموعة معينة تابعين من الناحية التنظيمية لادارة واحدة أو قسم واحد . بمعنى أن مصطلح المجموعة هنا ؛ يجب أن لا يربط بالتبعية التنظيمية للفرد ولكن بقيمة الخدمات المتوقعة منه .

إيضاح رقم (٣) :

يقوم الهيكل التنظيمي لمنشأة متخصصة في تقديم الخدمات (مكتب تدقيق حسابات مثلاً) على ثلاثة مستويات للأداء الوظيفي مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب مفهوم المجموعة المتجانسة في درجات على النحو التالي : (١ ، ٢ ، ٣) . فإذا كانت فرص الترقي للدرجات الأعلى مفتوحة أمام أفراد المجموعات الثلاث والبالغ عددهم في كل مجموعة ١٠٠ موظف . وكان متوسط قيمة الخدمات المتوقعة سنوياً من الفرد في كل مجموعة من المجموعات الثلاث ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ ، ٣٠٠٠ دينار على الترتيب .

وبالرجوع للبيانات التاريخية عن الفترة المالية السابقة تبين ما يلي :

الأصول المتداولة (بالآلاف)	١٢٨
الأصول الثابتة	٤٨٤
أصول بشرية (تكاليف غير مستنفذة)	١٥٦
معدل الاستهلاك ٢٪ سنوياً	
متوسط الرواتب السنوية	٤٠٠
صافي الربح السنوي	١٣٤

وتقاس القيمة الحالية للأصول البشرية في هذه المنشأة على خطوتين :

في الخطوة الأولى ، تحدد القيمة الحالية لاجمالي الخدمات المتوقعة منها . ثم تحدد في الخطوة الثانية القيمة الحالية لنفقاتها المتوقعة .

أولاً : قياس القيمة الحالية لاجمالي الخدمات المتوقعة :

تعتبر نقطة البداية في التنبؤ بالقيمة الحالية للخدمات المتوقعة من الأصول البشرية اشتقاق ما يعرف بمصفوفة الترقي Transition matrix التي تصور احتمالات الترقي المفتوحة أمام أفراد كل مجموعة من المجموعات الثلاث . وتشتق عناصر هذه

المصفوفة ، بعد دراسة تحليلية لبعض المتغيرات الرئيسية المؤثرة على فرص الترقي لمستوى المهارة والخبرة ، الحوافز ، السياسات الادارية . . . الخ . وبالنسبة للمنشأة قيد البحث تتخذ هذه المصنوفة في صورتها العامة الشكل التالي :

[ت] =

بداية الفترة \ نهاية الفترة	١	٢	٣	٤
١	$ح_{11}$	$ح_{21}$	$ح_{31}$	$ح_{41}$
٢	٠	$ح_{22}$	$ح_{32}$	$ح_{42}$
٣	٠	٠	$ح_{33}$	$ح_{43}$
٤	٠	٠	٠	١

ويمثل كل صف في المصفوفة أعلاه احتمالات الترقي بالنسبة للأفراد في كل مجموع من المجموعات المتجانسة في المنشأة ، حيث يرمز العنصر ($ح_{ji}$) فيها إلى احتمال ترقي فرد موجود في بداية الفترة في الدرجة (i) إلى الدرجة (j) في نهاية هذه الفترة . قياساً على ذلك لو أخذنا عناصر الصف الأول مثلاً نجد أن :

($ح_{11}$) يمثل درجة احتمال عدم ترقي فرد يشغل حالياً الدرجة الأولى إلى درجة أعلى أي أن هذا العنصر يمثل احتمالات الرسوب الوظيفي بالنسبة لمجموعة الأفراد الذين يشغلون حالياً الدرجة الأولى . ويمثل العنصر ($ح_{21}$) احتمال ترقية الأفراد في الدرجة الأولى إلى الدرجة الثانية في نهاية الفترة ، ويمثل العنصر ($ح_{31}$) احتمال ترقية هؤلاء الأفراد إلى الدرجة الثالثة . أما ($ح_{41}$) فيمثل احتمال انتهاء خدمة الفرد الموجود حالياً في الدرجة الأولى للمشروع في نهاية الفترة الحالية .

وبالمثل تمثل عناصر الصف الثاني احتمالات الترقية وانتهاء الخدمة ، بالنسبة لأفراد المجموعة المتواجدين في بداية الفترة الحالية في الدرجة الثانية ، كما تمثل عناصر الصف الثالث احتمالات الترقي وانتهاء الخدمة بالنسبة لأفراد المجموعة

المتواجدين في بداية الفترة الحالية في الدرجة الثالثة . في حين تمثل عناصر الصف الرابع احتمالات انتهاء الخدمة .

وفي اشتقاق قيم عناصر هذه المصفوفة ، لا بد من اجراء دراسة تحليلية للمتغيرات الرئيسة المؤثرة على فرص الترقي مثل مستوى المهارة والخبرة ، الكفاءة العلمية، الحوافز ، السياسات الادارية . . . الخ . وعليه وبعد الاسترشاد بالبيانات التاريخية للمنشأة محل الدراسة نفترض أن المصفوفة [ت] اتخذت الشكل التالي :

$$[\text{ت}] = \begin{bmatrix} ٠,١ & ٠,١ & ,٤ & ,٤ \\ ٠,١ & ,٤ & ,٥ & ٠ \\ ,٢ & ,٨ & ٠ & ٠ \\ ١ & ٠ & ٠ & ٠ \end{bmatrix}$$

ويستفاد من المصفوفة أعلاه في أن احتمالات التحرك الوظيفي بالنسبة للموظفين في المجموعات الثلاث على النحو التالي :

المجموعة الأولى : ٤٠٪ رسوب وظيفي ، ٤٠٪ يرقون للدرجة الثانية ، ١٠٪ يرقون للدرجة الثالثة ، ١٠٪ يحتمل أن تنتهي خدمتهم في المشروع .

المجموعة الثانية : ٥٠٪ رسوب وظيفي ، ٤٠٪ يرقون للدرجة الثالثة ، ١٠٪ تنتهي خدمتهم .

المجموعة الثالثة : ٨٠٪ (رسوب وظيفي) ، ٢٠٪ تنتهي خدمتهم .

وباستخدام المؤشرات أعلاه تحدد القيمة الاجمالية للخدمات المتوقعة من موظفي كل مجموعة بالمعادلة المصفوفية التالية :

$$\begin{bmatrix} \text{خ}_{١} \\ \text{خ}_{٢} \\ \text{خ}_{٣} \\ \text{خ}_{٤} \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} \text{ح}_{٤١} & \text{ح}_{٣١} & \text{ح}_{٢١} & \text{ح}_{١١} \\ \text{ح}_{٤٢} & \text{ح}_{٣٢} & \text{ح}_{٢٢} & . \\ \text{ح}_{٤٣} & \text{ح}_{٣٣} & . & . \\ \text{ح}_{٤٤} & . & . & . \end{bmatrix} \sum_{\text{م}=١}^{\text{ن}} \begin{bmatrix} \text{س}_{١} \\ \text{س}_{٢} \\ \text{س}_{٣} \\ \text{س}_{٤} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \text{ن}_{١} \\ \text{ن}_{٢} \\ \text{ن}_{٣} \\ ٠ \end{bmatrix}$$

حيث (س_i) عدد أفراد كل مجموعة ، (خ_i) قيمة الخدمات السنوية المتوقعة من الفرد بكل مجموعة ، وهكذا فالقيمة الاجمالية للخدمات المتوقعة منهم في نهاية الفترة الأولى هي :

$$\begin{bmatrix} ١٥٠ \\ ١٢٠ \\ ٢٤٠ \\ ٠ \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} ١ \\ ٢ \\ ٣ \\ ٠ \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} ٠,١ & ٠,١ & ٠,٤ & ,٤ \\ ٠,١ & ,٤ & ,٥ & ٠ \\ ,٢ & ٠,٨ & ٠ & ٠ \\ ١ & ٠ & ٠ & ٠ \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} ١٠٠ \\ ١٠٠ \\ ١٠٠ \\ ٠ \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \text{ن}_{١} \\ \text{ن}_{٢} \\ \text{ن}_{٣} \\ ٠ \end{bmatrix}$$

ولايجاد القيمة الاجمالية للخدمات المتوقعة من موظفي كل مجموعة في نهاية الفترة الثانية نعوض في المعادلة أعلاه بالمصفوفة $[\text{ت}]^{٢}$ أي مربع مصفوفة الترقي . وعليه فالقيمة الاجمالية لهذه الخدمات هي :

$$\begin{bmatrix} ١٧٢ \\ ٢٠٦ \\ ١٩٢ \\ ٠ \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} ١ \\ ٢ \\ ٣ \\ ٠ \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} ,٢ & ,٢٨ & ,٣٦ & ,١٦ \\ ,٢٣ & ,٥٢ & ,٢٥ & ٠ \\ ,٣١ & ,٦٤ & ٠ & ٠ \\ ١ & ٠ & ٠ & ٠ \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} ١٠٠ \\ ١٠٠ \\ ١٠٠ \\ ٠ \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \text{ن}_{١} \\ \text{ن}_{٢} \\ \text{ن}_{٣} \\ ٠ \end{bmatrix}$$

وهكذا يمكن بالسير على نفس النهج لتحديد القيمة الاجمالية للخدمات المتوقعة في نهاية الفترات الثالثة ، والرابعة ، والخامسة باستخدام [ت]^{3} ، [ت]^{4} ، [ت]^{5} . . . [ت].

وتحدد القيمة الحالية (ن ح) للخدمات الاجمالية المتوقعة من أفراد كل مجموعة في نهاية كل فترة من الفترات المالية بالمعادلة التالية :

$$ن_{ر}(ح) = \frac{خ_{ر}}{(1+ر)^{م}}$$

وعليه فالقيمة الحالية للخدمات الاجمالية المتوقعة من المجموعات الثلاثة في نهاية الفترة الأولى وبمعدل خصم ١٠٪ مثلاً هي :

$$ن_{ح_1} = \frac{150}{(1 + 0,1)^{1}} = \frac{150}{(1,1)^{1}} = ١٣٦ \text{ الف دينار تقريباً}$$

$$ن_{ح_2} = \frac{220}{(1+0,1)^{1}} = \frac{220}{(1,1)^{1}} = ٢٠٠ \text{ الف دينار تقريباً}$$

$$ن_{ح_3} = \frac{240}{(1+0,1)^{1}} = \frac{240}{(1,1)^{1}} = ٢١٨ \text{ الف دينار تقريباً}$$

ومنها فالقيمة الحالية للخدمات الاجمالية المتوقعة من الأصول البشرية في التنظيم في نهاية الفترة الأولى وهي :

($ن_{ح_1} + ن_{ح_2} + ن_{ح_3}$) = ١٣٦ + ٢٠٠ + ٢١٨ = ٥٥٤ الف دينار .

وبنفس الأسلوب تحدد القيمة الحالية للخدمات المتوقعة من أفراد كل مجموعة في نهاية الفترة الثانية :

$$ن_{ح_1} = \frac{172}{(1,1)^2} = 159 \text{ الف دينار تقريبا .} $$

$$ن_{ح_2} = \frac{206}{(1,1)^2} = 170 \text{ الف دينار تقريبا .} $$

$$ن_{ح_3} = \frac{192}{(1,1)^2} = 141 \text{ الف دينار تقريبا} $$

والقيمة الحالية لاجمالي الخدمات المتوقعة من الأصول البشرية في التنظيم في نهاية الفترة الثانية :

١٤١ + ١٧٠ + ١٥٩ = ٤٧٠ الف دينار .

ويمكن السير على النهج نفسه لتحديد القيمة الحالية لاجمالي الخدمات المتوقعة من الأصول البشرية بعد (م) سنوات .

ثانياً : قياس القيمة الحالية لاجمالي النفقات المتوقعة للأصول البشرية :

تشمل النفقات الاجمالية للأصول البشرية والمتوقعة في نهاية فترة مالية معينة على بندين :

أولهما : الجزء غير المستنفذ من نفقات توظيف هذه الأصول . ممثلاً بالتكاليف التاريخية الرسملة والمدفوعة للحصول عليهم وتدريبهم وتطويرهم .

وثانيهما : ثمن شراء الخدمات المتوقعة منهم ، ممثلاً بالقيمة الحالية لاجمالي الرواتب المتوقع دفعها لهم مستقبلاً خلال الفترة المحددة مع أية نفقات إضافية أخرى قد تسببها هذه الأصول .

والمشكلة التي يواجهها المحاسب هنا ، تنحصر في قياس البند الثاني لأن البند الأول باعتباره تكلفة تاريخية يمكن تحديد قيمته من سجلات المنشأة . وتحدد قيمة

البند الثاني أي ثمن شراء الخدمات المتوقعة من الأصول البشرية بحل المعادلتين التاليتين آنياً :

$$(١) \qquad \overset{**}{\text{ت}} = \sum_{i=١}^{\text{ن}} \overset{**}{\text{ت}}_{i} \frac{(a+١)}{(a+١)^{i}}$$

$$(٢) \qquad \text{ر} = a\,(\text{ت}_{\text{م}} + \overset{*}{\text{ت}} + \overset{**}{\text{ت}})$$

وذلك حيث :

$\text{ت}_{\text{م}}$ = الأصول المادية للمشروع مقوّمة بسعر التكلفة .

$\overset{*}{\text{ت}}$ = الجزء غير المستنفذ من التكلفة التاريخية للأصول البشرية .

$\overset{**}{\text{ت}}$ = ثمن الشراء للخدمات المتوقعة من الأصول البشرية .

ر = صافي الربح السنوي .

ن = عدد السنوات .

a = معدل العائد الداخلي الشامل على الاستثمار ـ Aggregate rate of Internal Return on Investment .

وبالتعويض في المعادلتين أعلاه بالمعلومات الموفرة في الايضاح رقم (٣) تحدد القيمة الحالي لنفقات الأصول البشرية المتوقعة في نهاية الفترة الأولى بحل المعادلتين :

$$\overset{**}{\text{ت}} = \frac{٤٠٠\,(a+١)}{(a+١)^{١}}$$

$$١٣٤ = a\,(١٢٨٠ + ٤٨٤ + \overset{**}{\text{ت}} + ١٥٦)$$

ومنها $\overset{**}{\text{ت}}$ = ٣٥٨ الف دينار تقريباً .

ثم يحدد نصيب الفترة من الجزء غير المستنفذ من التكلفة التاريخية للأصول البشرية بمعدل رسملة ٢٠ ٪ فتكون :

ت* = ١٥٦ × $\frac{٢٠}{١٠٠}$ = ٣١ ألف دينار تقريباً .

وعليه فالقيمة الاجمالية للنفقات المتوقعة للأصول البشرية في نهاية الفترة الأولى :

(ت* + ت**) = ٣٨٩ ألف دينار .

وبمعدل خصم(ر) ١٠ ٪ تحدد القيمة الحالية لهذه النفقات

نح = $\frac{٣٨٩}{(١,١)^{١}}$ = ٣٥١ ألف دينار .

ويمكن بنفس الأسلوب تحديد القيمة الحالية لنفقات الأصول البشرية في نهاية الفترات التالية (٢ ، ٣ . . . م) .

بعد ذلك وبمعرفة القيمة الحالية الاجمالية للخدمات المتوقعة من الأصول البشرية ، والقيمة الحالية المتوقعة لنفقات هذه الأصول ، تحدد القيمة الحالية لصافي الخدمات المتوقعة منهم ، بنهاية كل فترة والتي هي بمثابة القيمة الحالية الاقتصادية لهم .

وعليه فالقيمة الحالية الاقتصادية لهذه الأصول في نهاية الفترة الأولى مثلاً ، هي :

٥٥٤ - ٣٥١ = ٢٠٣ الف دينار تقريباً .

ويمكن باستخدام الأسلوب نفسه تقدير القيمة الحالية لهذه الأصول في نهاية الفترات المالية التالية .

النتائج والتوصيات :

من خلال دراسته لمشكلة القياس المتعلقة بالموارد البشرية في المشروع الاقتصادي توصل الباحث إلى بعض النتائج والتي على ضوئها سيقوم باقتراح بعض التوصيات .

* يفرض تزايد أهمية دور المحاسبة كنظام للمعلومات تحديات جديدة على المحاسبين مواجهتها إذا ما رغبوا في تحسين المحتوى الاعلامي لتقاريرهم ، وذلك كي تصبح هذه التقارير أكثر فعالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة . ولعل من أبرز هذه التحديات الاهتمام بمسألة قياس الأصول غير المادية بشكل عام والأصول البشرية منها بشكل خاص .

* ولكي يتمكن المحاسبون من مواجهة مثل هذه التحديات عليهم أولاً أن يعيدوا تقييم بعض المبادىء والمفاهيم التقليدية التي تحكم اعداد مثل هذه التقارير ، كما عليهم ثانياً أن يسعوا لتطوير مؤشرات ومقاييس جديدة لاعداد المدخلات المناسبة لهذه التقارير .

* يجدر بالمحاسبين أن يتوقفوا في تقاريرهم عن معاملة الأموال المستثمرة من الموارد البشرية معاملة المصروفات ، بل عليهم معاملتها معاملة الأصول . وإذا كان ذلك بمثابة الخطوة الأولى على طريقة المعالجة لمحاسبية السليمة للاستثمار في الموارد البشرية ، فإن الخطوة التالية تقتضي منهم أن يلاحظوا الفرق بين مفهومين : مفهوم تكلفة هذه الموارد ، ومفهوم قيمتها . وإذا كان مفهوم التكلفة هو المناسب لعملية قياس هذه الموارد لأغراض التقارير المالية الخارجية ، فإن مفهوم القيمة هو الأكثر مناسبة لعملية قياسها لأغراض التقارير المالية الداخلية .

* بوجود نظام محاسبي للموارد البشرية في المشروع كجزء من النظام المحاسبي العام تتوفر للتقارير المالية الداخلية منها والخارجية مزايا جديدة لا يوفرها

النظام المحاسبي التقليدي . إذ أن رسملة تكلفة الأصول البشرية توفر المزيد من الموضوعية للبيانات المحتواة في التقارير المالية الخارجية سواء من جهة قياس نتيجة الأعمال ، أم من جهة قياس المركز المالي . كما أن توفير معلومات عن القيمة الاقتصادية لهذه الأصول في التقارير المالية الداخلية يزيد من كفاءة الادارة في الرقابة عليها ، وفي استغلالها استغلالاً أمثلَ يحقق انتاجيتها القصوى ، هذا بالاضافة إلى أن ذلك يوفر لها مؤشرات إضافية تحسن من عملية تقييم الأداء في مراكز الاستثمار المختلفة .

* لقد مكن انفتاح المحاسبة على العلوم السلوكية والعلوم الكمية المحاسبين من تذليل كثير من العقبات التي تواجههم في مجالات القياس المتعلقة بالموارد البشرية ، كما مكنهم ذلك من استقصاء واستكشاف الآثار السلوكية المترتبة على هذه القياسات على التنظيم ادارة وأفراداً .

من هنا يوصي الباحث بالمضي قدماً في الانفتاح على هذه العلوم بحثاً عن بعض الأساليب والأدوات المناسبة لبناء النماذج الرياضية المناسبة لتحسين عملية قياس تكلفة وقيمة هذه الموارد ، خاصة بعض المؤشرات الكمية المبنيّة على مستويات ثقة معينة ، والتي تمكن من تقييم عامل المخاطرة Risk Factor المحيط بمخرجات عملية القياس بسبب حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل المشروع .

* وفي حالة تعذر وجود نظام محاسبي خاص بالموارد البشرية لأسباب موضوعية تتعلق بظروف المشروع ، يوصي الباحث بالاستعاضة عن ذلك بإعداد جداول مكملة Supplementary Schedules تلحق بالقوائم المالية المنشورة لتضمن هذه الجداول ببيانات كمية ووصفيةً عن الموارد البشرية في المشروع تغطي ، الأموال المستثمرة فيها ، ومستوى تأهيلها ، وتوزيع أعمارها إلى غير ذلك من المعلومات المفيدة للأطراف ذات المصلحة من هذه التقارير .

ولأغـــراض ادارية يوصي الباحـــث باعـــداد ميزانية خاصـــة بالادارة Management — Balance Sheat تختلف في المحتوى وأسلوب الاعداد عن الميزانية التقليدية ، على أن تعطى أهمية خاصة في اعداد هذه الميزانية لاعتبار الافصاح عن القيم الاقتصادية للأصول غير الملموسة والأصول البشرية .

الحواشـــي

(1) Lev Baruch and Schwartz Aba, "On the Use of the Economic Concept of Human Capital in Financial Statements." **The Acc. Review,** Jan. 1971. PP (103-111)

(2) Cooper Allen A., Anderson Arthur & Co. and Parker James E. "Human Resource Accounting: An Examination" **Cost and Management,** Jan-Feb. 1973. PP (21-26).

(٣) ترجع أول محاولة لتصميم نظام محاسبة خاص بالموارد البشرية الى فريق مؤلف من. Pyle, Brummet

عام ١٩٦٩ لصالح مؤسسة R.G. Barry Corp

المصدر :

Pyle W C., "Human Resource Accounting." **Financial Analysts Journal,** Sept-Oct. 1970. PP (69-78).

(4) AAA , "Report of the Committee on Human Resource ASccounting." **The Acc. Review,** Suppl. to Vol. XLIX 1973 PP (169-185)

(5) Skigen, Michael. "Human Resource Accounting: A critical Evaluation." **The Accountant Digest,** March 1975 PP (152-154)

(٦) انظر على سبيل المثال : Pyle W.C. **Op.cit., (See No. 3)**

وايضا ، **Lev, and Schwartz. Op.cit., (See No. 1)**

(7) **Sprouse Robert T., and Moonitz Maurice, "A Tentative Set of Broad Accounting Principles for Business Enterprises." AICPA,** N.Y. 1968. P. (8).

(8) Cover story, ' Human Accountancy, as an aid to Decision — Making." **Accountancy,** March 1978. PP (48-53).

(9) Jaggi. B.L., and Lau H.S., "Valuation of Human Resources. A Practical Model " **Cost and Management** 1975. PP (29-34).

(10) Ijiri Yuji, "The Foundations of Accounting Measurement. (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall, Inc. 1967 P. (70).

(11) Sangeladji Mohammad A., "Human Resource Accounting A Refined Measurement Model." **Management Acc.** Dec. 1977 PP (48-52).

(12) Lev., and Schwartz, Op.cit; (See No. 1).

(13) Brummet R.L., Flamholtz E.C., and Pyle W.C., "Human Resource Measurement, **A Challange to Accountants. The Acc. Review,** April 1968 PP (217-230).

(14) **Ibid.,**

(15) AAA., Op.Cit., (See No. 4).

(16) Elias Nabil S., "The Effects of Human Assets statements on the Investment Decisions, An Experiment, Emperical Research in Accounting. (AAA, Selected Studies 1972. P. (45).

(17) Flamholtz Eric G., "A stochastic Process witn Service Rewards " **The Acc. Review.** April 1971. PP (253-267).

(18) Harrel ADrian M., Klick Harold D., "Comparing the Impact of Monetary and Non-monetary Human Assets Measures on Executive Decision Making." **Accounting Organization and Society.** Vol 5 No. 4. 1980 PP(393-400).

(19) Jeffery Tsay J , "Human Resource Accounting A Need for Relevance." **Management Acc. March 1977. (33-36).**

(20) **AAA. Op.Cit., (See No. 4)**

(21) **Sangeladji Mohammad A., Op.Cit., (See No. 11)**

(22) **Hekimian James S., Curtis Jones H., "Put people on Your Balance Sheet." Harvard Business Review.** Jan-Feb. 1967 PP (105-113).

(٢٣) عرض (FLAMHOIT 2) هذا الاسلوب لقياس قيمة الفرد في رسالة مقدمة منه لجامعة Michgan للحصول على درجة الدكتوراة عام ١٩٦٩ . وهي بعنوان :

The Theory and Measurement of an Individual's value to an Organization.

(24) Likert R., Bowers D.G. "Organizational Theory and Human Resource Accounting." **American Psychologist. Sep. 1968. p. 588.**

(25) **Brummet R.L. "Accounting for Human Resources." Journal of Accountancy.** Dec. 1970 (62-66).

(26) Hekimian and Curtis, **Op.Cit.,** (See No. 22)

(27) **Ibid.,**

(28) Flamholtz Eric G., "Assessing the Validity of a Theory of Human Resource Value, A **Field** study." **Journal of Acc. Research** April 1973 PP. (243-255).

(29) Likert. R. Pyle W.C. "A Human Organizational Measurement Approach " **Financial Analysts Journal Jan-Feb. 1971. PP (75-84).**

(٣٠) للمزيد من المعلومات حول استخدامات النماذج السببية بصفة عامة ، ونموذج الارتباط والانحدار المتعدد منها على وجه الخصوص انظر :

مطر ، محمد . « دور الأساليب الرياضية في تطوير القياس المحاسبي » . رسالة دكتوراة غير مطبوعة مقدمة لكلية التجارة بجامعة عين شمس عام ١٩٨١ . ص (١٩١ - ٢٣١)

(31) **Flamholtz Eric G., Op. Cit.,** (See No. 17).

(32) Peking Ogan. "A Human Resource Value Model of Professional Service Organizations" **The Acc. Review.** April 1976. PP (366-320)

(33) **Ibid.,**

(34) **Ibid.,**

(35) Jaggi and Lano., **Op. Cit., (See No. 9).**



صورة التراث الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي رؤية « سيكوسيولوجية »

د. عزيزة السيد *

مقدمة :

. . جديرة باهتمامنا تلك النظرة إلى صورة المرء عن ذاته وعظيم أثرها على السلوك ، والذي قد يفوق تأثير الذات في حقيقتها . الأمر الذي جعل من مفهوم الذات محور عديد من الدراسات النفسية التي تبحث في الشخصية الانسانية في محاولة لفهمها وسبرغورها .

ورغم تعدد الدراسات النفسية ودورانها حول العلاقة بين صورة الذات وبين أبعاد الشخصية ، فقد ظل هناك تساؤل لم تجب عليه هذه الدراسات اجابة صريحة واضحة وهو : أي المصادر لها أهمية في تكوين فكرة المرء عن ذاته Self Emage ؟ .

وعلى المستوى النظري ، تعددت الاتجاهات في محاولة للاجابة عن هذا التساؤل ، نستطيع أن نميز من بين هذه الاتجاهات[1] ، النظرة الفرويدية التي تؤكد جل المصادر وأهمها في الخبرات التي يمر بها الطفل في السنوات الخمس الأولى من حياته ، بينما تأتي جميع خبراته في المراحل التالية من نموه في مرتبة ثانوية . . وعلى الطرف الآخر من هذه النظرية في تكوين جوهر الشخصية ، تقف نظرية الفرويديين

* مدرس علم النفس بكلية البنات ـ جامعة عين شمس .

الجدد ويمثلهم آدلر Adler ، وفروم Fromm ، وكارين هورنـي K. Horney ثم هاري ستاك سوليفان Solifan . وفحوى هذه النظرية يتلخص في اعطاء خبرات الفرد عبر مراحل نموه المختلفة من الطفولة إلى الشيخوخة أهميتهـا في تكوين ذات الفرد وشخصيته .

ولا غرو أن نجد في أنفسنا ميلاً إلى الأخـذ برأي النظـرية الثـانية في تكوين شخصية الفرد ، غير أننا لا نرى فيها نقيضاً لما تمثله نظرية فرويد من اتجاه في تكوين الشخصية ، بل تعد ـ في تصورنا ـ استكمالاً لها ، حيث يمكن أن يستعين الباحث في فهم شخصية المرء بالاتجاهين معاً .

وإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص ، أي من حديثنا عن المرء بعامة ، إلى تناولنا للمرأة ـ موضوع هذا المقال ومحور دراسته ـ بخاصة ، في محاولة لتناول بعض الأبعاد الاجتماعية النفسية التي تواجه بها في مراحل نموها المختلفة والتـي تكون في مضمونها محتوى خبراتها التي تتفاعل وتكون شخصيتها ، فإننا نذكر في مقدمة هذه الأبعاد التنشئة الاجتماعية لها في الأسرة ، ثم نثني بخبراتهـا من خلال تدرجهـا في المستويات التعليمية وممارستها لخبرة العمل بعد ذلك . ولكننا نلاحظ أن مصادر هذه الخبرات من الوضوح والمباشرة بحيث تسمح لنا بدراستها ووضع أيدينا عليها . بينما تكون هناك مصادر أخرى تعمل تأثيرها على تكوين شخصية المرأة وبلورة مفهومها عن ذاتها ، ولكن بطريقة غير مباشرة . ومـا يمثـل ذلك النـوع من المصـادر غـير المبـاشرة ، نذكر نوعية الأفـكار التـي تتـولى نشرهـا أجهـزة الاعـلام المختلفـة من مسلسلات وأفلام تحمل في طياتها نظرة المجتمع إلى المرأة وإلى ما يناسبها من أدوار وظيفية تضطلع بتنفيذها . وفضلاً عن أجهزة الاعلام والثقافة هذه ، يقف التراث بكل ما يمثله من سيطرة ، وقدرة على صياغة فكرة المرأة عن ذاتها متمثلاً في أدبنـا الشعبي بكل أشكاله التي يشتمل عليها .

. . ومن المؤكد أن بعضاً من مصـادر تكوين جوهـر الشـخصية قد حظيت بالاهتمام والدراسة ـ ولكن بطريق غير مباشر ـ من قبل المشتغلين بعلم النفس ، بينما

كان نصيب البعض الآخر التغاضي وعدم الاهتمام ، الأمر الذي يفتح آفاقاً للبحث بغية استكمال عملية الفهم لتكوين الذات لدى المرأة .

. . ونحن في مقالنا الراهن قد تخيرنا أحد هذه الأبعاد التي تمارس تأثيرها بطريق غير مباشر على تكوين الذات لدى المرأة ، ثم على صياغة فكرتها عن هذه الذات وبلورتها . ويتمثل اختيارنا هذا في بعض نماذج من أدبنا الشعبي ، تتعدى تناول القصة والأسطورة لتشتمل على المثل الشعبي والأغنية الشعبية بهدف التعرف على الصورة التي ترسمها هذه النماذج للمرأة وللأدوار التي تتلاءم ووظيفتها في المجتمع .

ولما كان الأدب الشعبي نتاجاً لعلاقة حوارية بين الانسان وبين واقعه الاجتماعي والثقافي والسياسي ، مؤثراً فيه ومتأثراً به ، فإننا نرى فيه ما أودعته الأجيال السابقة على لسان الزمان فيأتي انعكاساً لنفسية الشعوب وطاقم القيم فيها ، وعاداتها وتقاليدها . فالماضي جزء من حياة البشر ، وواقعنا ونمط حياتنا ، ونوعية قيمنا وعاداتنا ما هي إلا إمتداد لنظيرتها لدى الأولين . غير أن مقالنا لا يمثل بديلاً عن نظيره لمتخصص في مجال الأدب الشعبي ، أو اقتحاماً لغير تخصصنا ، بل هو اطلاله سيكلوجية على بعض نماذج من هذا النوع من الأدب في محاولة تتجاوز مرحلة التسجيل والرصد لما هو كائن ، إلى تناوله بالمناقشة ثم التحليل من خلال رؤية سيكوسسيولوجية .

. . ويتخذ هذا المقال من المرأة موضوعاً لمناقشته . ألم نقرر ذلك ؟ وذلك من خلال ما يعرضه لنا القصص الشعبي والأمثال والأغاني الشعبية تارة ، أو ما تحدثنا به في هذا الصدد الأساطير والحكايات الخرافية تارة أخرى بهدف الوصول إلى الصورة التي تنسج خيوطها هذه الروافد المتعددة من الأدب الشعبي للمرأة ، يحدونا في صولاتنا هنا ، وجولاتنا هناك عدة تساؤلات نوجزها فيما يلي : -

* هل يمكننا استخلاص صورة محددة المعالم للمرأة من خلال استعراض هذا التراث ؟ .

* أين يقف الأدب الشعبي بتصويره للمرأة من مسيرة تطورنا ؟ .

* أين تقف المرأة العصرية بمفهومها عن ذاتها من الصورة التي يعرضها لها التراث ؟ .

* ما هو نصيب الواقع في صياغة الصورة التي يرسمها الأدب الشعبي للمرأة ؟ .

* هل يمكن عمل تنقية Rilteralization ثم ترشيد Rationalization أو اعادة صياغة لهذا التراث بما يتمشى مع مسيرة التطور الخاصة بالمرأة ؟ .

* * * *

أولاً : الأدب الشعبي بين الماهية والتجديد :

رغم أن تعريف الأدب الشعبي وتحديد ماهيته تقع ضمن اهتمامات المتخصصين فيه ، غير أن التعريف يمثل نصف عملية الفهم ، وكما أن الأدب الشعبي هو مادة مقالنا ، فلا مناص من العرض لتعريفه بوضوح في غير اسهاب . .

وأولى الحقائق التي يؤكدها دارسو الأدب الشعبي هو أن تعريفه ما زال موضع[٢] خلاف بين النقاد ودارسي الأدب بوجه عام . ولكن رشدي صالح يحاول أن يتعدى هذا الاختلاف وصولاً إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية في تعريفه يفصلها كالآتي : -

(١) الاتجاه الأول ويمثله المتأثرون بآراء الفلكلوريين من أمثال - بول سبيو - وهو يعتبر أن الأدب الشعبي لأمة ما هو أدب عاميتها التقليدي ، الشفاهي ، مجهول المؤلف ، المتوارث جيلاً بعد جيل .

(٢) الاتجاه الثاني ويرى أن الأدب الشعبي لأمة ما هو أدب العامية سواء أكان شفاهياً

أو مكتوباً ، وسواء أكان مجهول المؤلف أو معروفه ، متوارثاً عن السلف السابق أو أنشأه معاصرون معروفون .

(٣) الاتجاه الثالث والأخير وهو الذي يعتمد على محتوى الأدب لا شكله ، فالأدب الشعبي لأمة هو الأدب المعبر عن ذاتية الشعب ، يستوي في ذلك أدب الفصحى وأدب العامية ، الأدب الشفاهي أو المطبوع ، ومجهول المؤلف أو معروفه .

وعندما يتحدث رشدي صالح عن الأدب الشعبي ، يعرض له بشقيه التقليدي ، والحديث معاً .

ولكن عبد الحميد يونس في تعريفه للأدب الشعبي يلجأ إلى عدد من المقومات التي يحدد بها ماهية هذا النوع من الأدب كالعراقة ، والثقافة ثم الجهل بالمؤلف . ثم ينتقل من الحديث عن هذه المقومات إلى محاولة لتحديد وظائف هذا النوع من الأدب والتي يمتزج بعضها بالبعض الآخر ، ويتداخل بعضها في البعض الآخر . ولم يك ذلك الفصل بين الوظائف إلا من أجل الدراسة والبحث فقط[٣] .

وتكمن أهمية الأدب الشعبي في كونه تعبيراً عن اللاشعور الجمعي ، إذ أنه بما يشتمل عليه من قصص شعبي وحكايات خرافية ، وأساطير كونية وأمثال شعبية يمثل نتاجاً للعقلية المفسرة القادرة على استخدام اللغة في الخلق والصياغة ، ثم في محاولة التفسير . وهذا يعني أن كل ما يشتمل عليه الأدب الشعبي لا يخلو من معنى يقصده الانسان إما بهدف فهم الظواهر التي تحيط به كما في الأساطير ، أو بغرض تحقيق حياة العدالة والحب التي يتمناها كما في الحكايات الخرافية ، أو بغية التمسك بوحدة القبيلة أو الأسرة أو الشعب كما في الحكايات الشعبية ، أو لصياغة نتائج خبراته التي تملأ عالمه الصغير كما في الأمثال الشعبية[٤] .

وقول نبيلة ابراهيم بوجود معنى في كل ما يشتمل عليه الأدب الشعبي إنما يعد تصديقاً لمبدأ القصدية Intentionality التي قال بها ادموند هوسرل Edmond Husser ويعبر بهذا المفهوم عن العلاقة التبادلية بين وعي الفرد (الذات) وبين

الموضوعات والأشياء والمدركات الخارجية (الواقع) . أي أن هذا العلاقة هي علاقة « معية » Togetherness تربط الذات بالأشياء أو الموضوعات دون أن يكون هناك موضع للفصل بين الذات الواعية وبين الموضوع(٥).

والقول بوجود (المعنى) فيما تشتمل عليه أشكال الأدب الشعبي ، يعد رداً على أولئك الذين يحاولون أن يفصلوا بين الواقعية في الأدب الشعبي ، وبين خيال القاص أو انفعاله بالأحداث . فهو لا يعتبر قوالب جامدة لصيقه بالحياة الجارية دون انفعال الانسان بها ، كما أنه ليس محض خيال لا علاقة له بواقع الانسان الذي يخبره ، بل هو تعبير عن حدث أو موقف ما ، أدركه الانسان على نحو ما ، وعبر عنه بلغته الخاصة . . أو هو كما يرى رشدي صالح عبارة عن تسجيل فني لتأثير المادة الطبيعية في خالقه وتأثرها به ، وذلك يعني أن استجابة الفرد في الأدب الشعبي ليست استجابة إلى أشيا Things أو حقائق Facts بل هي استجابة إلى مفاهيم Concepts لها معناها في نفسه كما يقول بذلك آريتي Arieti (٦).

أتراني أثقلت ؟ ربما ولكنها اطالة لها ما يبررها فتكون مدخلاً لنا ـ فيما أتصور ـ إلى محاولة الوصول إلى الكيفية التي صيغت بها صورة المرأة في الأدب الشعبي .

* * * *

ثانياً : صورة المرأة في الأدب الشعبي :

تبين لنا من خلال العرض السابق للأدب الشعبي كيف تتعدد روافده لتشتمل على القصة والأغنية الشعبية ، كما تتضمن الأساطير والحكايات الخرافية . كما تبين لنا كذلك علاقته بالواقع من ناحية وصلته غير المنكورة بخيال الانسان الذي ينفعل به من ناحية أخرى . الأمر الذي يترتب عليه أن ما يسمى بالحقيقة Fact لا يمكن التوصل إليها من دراسة الأدب الشعبي . ومعنى ذلك بالنسبة لموضوع دراستنا أن ما

نعرضه من صور للمرأة جاءت في ثنايا الأدب الشعبي ، لم تكن صورة طبق الأصل من واقع المرأة في مجتمعها ، كما لم تكن في الآن نفسه محض خيال القاص الشعبي ، أو صاحب الأغنية الشعبية ، أو قائل البكائية . فهي اذن مزيج من هذا وذاك . وإن بدا للواقع الغلبة في القصص الشعبي والأمثال الشعبية ، بينما لعب الخيال دوراً واضحاً في الأساطير الكونية والحكايات الخرافية .

ويجمل لنا رشدي صالح مكانة المرأة في الأدب الشعبي بوصفها مكانة أدنى كثيراً من مكانة الرجل ، مستشهداً في ذلك ببعض أمثالنا الشعبية ، والأقوال المأثورة ، فضلاً عن استعانته بالرسوم الفرعونية وبعض النماذج السلوكية الممارسة من مناسباتنا الاجتماعية كفكرة الصداق في زواج المرأة .

وفي الواقع أن تناولنا لصورة المرأة في الأدب الشعبي لا يتخذ من المفاضلة بينها وبين الرجل اتجاهاً له ، بل جل تركيزنا على نوعية الصورة التي يخص بها كل شكل من أشكال الأدب الشعبي المرأة ، وإلى أي مدى تتفق هذه الصورة مع مكانة المرأة العصرية . . .

١ ــ القصصي الشعبي : ـ

ولتكن بدايتنا بالقصصي الشعبي لنرى كيف يعرض للمرأة ويصور أدوارها من خلال ما يشتمل عليه من حكايات ، وما يحاول أن يؤكد عليه من قيم وعلاقات اجتماعية وهو مجال الاهتمام الروحي لهذا النوع من الأدب الشعبي .

ولا غرو والقصص الشعبي وثيق الصلة بالحياة الاجتماعية وبالقيم التي تسودها ، وبالعلاقات بين الأفراد ، أن يكون تصويره لأدوار المرأة وثيق الصلة كذلك بوظيفتها التي تستمدها من كونها أنثى . ومن ثم فقد احتلت الأدوار (الأم) و (العاشقة) أو الحبيبة مركز الصدارة في الغالبية العظمى من القصص سواء السامي منها أو الاسلامي أو القصصي الشعبي المسرحي (خيال الظل) . بينما تمثلت الأدوار

الأخرى مثل المرأة العـالمة ، والمرأة المحاربة بنسبـة ضئيلـة اللهـم إلا في القصصي الاسلامي حيث برزت أدوار البطولة التي اضطلعت بها المرأة كما بدا ذلك في قصة (ذات الهمة والبطال) وهي من القصصي الشعبي الاسلامي ، ثم في (سيرة بني هلال) حيث برزت المرأة من خلالها كعنصر ايجابي مشارك .

ويبرز لنا تأثير الواقع واضحاً في القصصي الشعبي حيث اقتصرت أدوار المرأة على الجانـب الانثـوي منهـا ، وتمثلـت أدوار البطولـة بقـدر ضئيل ـ في القصصي الاسلامي ـ ، غير أن عبد الحميد يونس يرى فيما ينظر إليه المجتمع نظرة أدنى من الرجل ونعني به الأدوار الأنثوية للمرأة ، يرى فيها ايجابية ، ومشاركة فعالة . فكونها موضوعاً للحب أعان كثيراً على النصر ، واختطافها خلق المعارك ، هذا فضلاً عن قيامها بنوع عبقري من العاطفة وهو عاطفة الأمومة(٨) .

. . وقد تعتبر ألف ليلة وليلة من أكثر المؤلفات غنىً بالأدوار التي اضطلعت بها المرأة . . وانني إذا كنت أعرض لها هنا ، فمعنى ذلك أنني أتفق وفؤاد حسنين علي في ادراجها ضمن القصصي الشعبي وهو على خلاف ما يعتقده فرد ريش فون ديرلاين من أنها تنتمي إلى القسم الخاص بالحكايات الخرافية(١٠) . . . وأياً كان الأمر ، فهذا السفر من أكثر المؤلفات اشتمالاً ، وبطريقـة مفصلـة عن أدوار المرأة . ولا غرو أن تكون كذلك وهي من وضع عدة شعوب وليس شعب واحد كما يذهـب فردريش فون ديرلاين ، ألفت في عدة عصور وليس في عصر واحد ، دونت في عدة عواصم وليست في عاصمة واحدة ، الأمر الذي يجعل منها ملكاً لسائر الشعوب التي اعتنقت الدين الاسلامي وتأثرت بحضاراتها وبيئاتها كما ينبىء بذلك تعدد الطبقات التـي اشتملت عليها القصص ، وتعدد الأجناس والمهن .

. . ومع تعدد صور المرأة في القصص التي يشتمل عليها السفر ، يصعـب القول بصورة عامة تميز المرأة فيه ، بينما يمكننـا التحـدث عن أدوار Roles تميزت بأدائها المرأة عبر القصص ، وقد كانت سهير القلماوي من أوائل الذين تناولوا هذا النوع من الأدب الشعبي بالتحليل والدراسة(١١) .

وتطالعنا دراسة سهير القلماوي عن المرأة في ألف ليلة وليلة بتحديد أربعة أدوار تفاوتت في تكرارها عبر القصص . فتمثل دور (الحبيبة أو العاشقة) مركز الصدارة في تنظيم هذه الأدوار . ورغم تنوع القصص وتعددها ، إلا أن خصائص هذا الدور ، والصفات المادية للمحبوبة كانت واحدة . وارتبط بدور العاشقة دور آخر يمثل الجانب السلوكي للمرأة ونعني به دور المرأة الكائدة ، المرأة التي تحيك المكائد وتدبرها لتصل إلى ما تريد . والارتباط بين هذين الدورين قد برز عبر القصص ، إذ تكيد المرأة العاشقة وتصنع الحيل لتصل إلى حبيبها أو عشيقها حتى وإن كان ضحية هذه المكائد الزوج . وبمعنى آخر ، فحينما تربط القصص أو القاص بمعنى أكثر صحة بين العشق والكيد بالنسبة للمرأة ، فهو يبرز لنا صفة سلوكية طالما انطوت أمثالنا الشعبية عليها وهي خيانة المرأة وقدرتها الفائقة على تدبير المكائد[١٢] .

وبالاضافة إلى هذين الدورين ، فقد كان هناك دوران آخران تمثلا في مكانة أقل بالنسبة لمكانة الدورين الأولين . ونعني بهذين الدورين الثانويين دور المرأة المحاربة ، ثم دور المرأة العالمة . ولا شك أن كثرة التكرار أو قلته ـ وهو محك ثانوية الأدوار أو أساسيتها ـ ومع ايماننا بتدخل خيال القاصي في حبك القصة وروايتها ، يعكس لنا النظرة الاجتماعية نحو المرأة ، ونحو أدوارها التي يمكن لها أن تضطلع بتنفيذها ، وعما ينطوي عليه سلوكها من مثالب وايجابيات . ولكن هل لنا أن نتصور أن ما تعرضه هذه القصص من أدوار وسلوكيات للمرأة إنما يمثل مرحلة تاريخية من مستقبل أكثر اشراقاً للمرأة ؟ . . . .

. . وفي محاولة للاجابة على هذا التساؤل ، لا بد وأن يكون لواقع المرأة الكلمة العليا في هذا الشأن . ثم ـ وهو الأكثر أهمية من الواقع كما هو ـ ماذا يعني هذا الواقع بالنسبة للمرأة ، مفهومها عن ذاتها ، مفهومها عن أدوارها في المجتمع .

وكما تعودنا ألا نتحدث إلا عن دراسة ، فقد جاءت أحدث الدراسات في هذا الصدد بما يستحق أن نقف عنده محاولين الفهم والفهم دائماً ، وهو ما سنعرض له في حينه .

٢ ـ الأساطير والحكيات الخرافية : -

ويأتي حديثنا عن الأساطير والحكايات الخرافية معاً انطلاقاً مما يقرره دارسو الأدب الشعبي من الربط بينهما ، والنظر إلى الحكاية الخرافية على أنها بقايا أساطير موغلة في القدم . والأساطير كما يقرر أحمد كمال زكي علـم قديم ، بل هي أقـدم مصدر لجميع المعارف الانسانية(١٣) .

والقصصي الشعبي قد أورد الأدوار الخاصة بالمرأة والتي تعزى إليها باعتبارها أنثى في المقـام الأول وهـو ما أطلـق عليه بانتـون Panton اصطـلاح Ascribed Roles ، وهي تعني الأدوار التي تعزى إلى الأفراد ، وتنسب إليهم من خلال انتمائهم النوعي Sex أو العمري على سبيل المثال . فهي اذن أدوار لا بد للانسان فيها ، أي أنها غير محققة بذاته ، وإنما هي أدوار مفروضة عليه إن صح هذا التعبير . غير أننا عند تناول القصص الخرافية والأساطير محاولين التعرف على نوعية الأدوار التي نسب إلى المرأة أداؤها ، نجد إلى جانب هذه الأدوار الأنثوية ، اضطلاعها بأدوار الحكمة والعقل واسداء النصح تجنباً للمخاطر ، والهيمنة على مقاليد الأمور .

ويحضرنا هنا ذكر بعض الأمثلة مثـل قصـة « الصياد وزوجتـه » ، وقصـة « نفركاه بتاح » ، وكذلك الأمر بالنسبة لقصة « كتاب الالـة توت السحـري » ثم اسطورة « جلجامش » حيث اضطلعت المرأة فيها بدور « الحكيمة » التي تمثل الملاذ والملجأ حيث تعن المشكلات وتتعقد الأمور(١٤) .

ولكن ، ما معنى أن تعرض الأسطورة والحكاية الخرافية لهذه الصفات في المرأة في الوقت الذي تدور فيه الحكايات الشعبية عن الجانب الانفعالي من شخصيتها ؟ قد يكون في التعرف على منطق كل من الأسطورة ، والحكاية الشعبية اجابة على هذا التساؤل . فيقرر أندريه يولس أن الحكاية الخرافية تمثل مضمونـاً ساذجـاً ، وهـي توضح الأمور كما يجب أن تكون في الحياة ، فتصور كل ما هو غريب وعجيب على أنه أمر طبيعي ، وأشخاصها لها وجود غير محدود . وفي بحث لماكس « لوتي » عن

الموهبة في الحكاية الخرافية والحكاية الشعبية ، أكد فيه على افتقار الحكاية الخرافية لعالم المشاعر ، وللعنصر الزمني والمكاني . وفي مقارنته بين الحكاية الخرافية والحكاية الشعبية يقرر لنا أن الحكاية الشعبية ذات بنية بسيطة في مقابل الحكاية الخرافية المركبة على نحو معين . فالحكاية الخرافية لديه تعد أدباً أما الحكاية الشعبية فهي تمتزج بالواقع الحقيقي في أعمق أعماقه ومن ثم اتسمت الحكاية الخرافية بالمثالية بينما اتصفت الحكاية الشعبية بالحسية(١٥) .

. . واستناداً لهذه المقارنة بين الحكاية الخرافية والحكاية الشعبية ، مضافاً إليها ما يراه فردريش فون ديرلاين من « وحدة الموضوع » الذي يمثل تربة كل من الحكاية الشعبية والحكاية الخرافية ، يكون القول بأن ما طرحناه من تساؤل لم يكن في وضعه الصحيح ، وأن المقارنة بين أدوار المرأة في الحكايات الخرافية والأساطير ، وبينها في الحكايات الشعبية غير صحيحة . . . ولكن أعود مرة أخرى فأشير إلى أن هذا الاختلاف في مجال الاهتمام الروحي لكل نوع من هذين النوعين من القصص هو ما نعزو إليه هذه الفروق في توزيع الأدوار بالنسبة للمرأة ، خاصة إذا علمنا أن القصاصين في غالبيتهم من الرجال .

٣ ــ الأغاني الشعبية والبكائيات : ـ

. . وإذا كان الجانب الأسطوري الخرافي من القصصي الشعبي قد أبرز الذات العقلية لدى المرأة من خلال عدة قصص وأساطير ، فإن الأغنية الشعبية والبكائية ـ وكلاهما يطلق في مناسبات اجتماعية ـ قد اتخذت من الذات الجسدية نقطة انطلاق لتعبيراتها المتباينة . فضلاً عن تأكيدها على بعض القيم الاجتماعية السلبية التي ما زلنا نحياها رغم ما أحرزته المرأة من تقدم ورقي لم يكونا لها قبل قرن ونصف قرن .

وإذا نظرنا إلى المناسبات التي تردد فيها الأغاني الشعبية الخاصة بالأسرة بوجه عام ، وبالمرأة بوجه خاص ، نجدها تتركز حول مناسبات الزواج ، الانجاب ثم الختان . وفي كل هذه المناسبات تقوم المرأة بدور المشترك الأعظم فيها . وفضلاً عما

تؤكده الأغنية الشعبية في هذه المناسبات من قيم اجتماعية كزواج الأقارب ، والتبكير بزواج الفتاة ، والبحث عن سيرة الأم (اكفى القدرة على فمها تطلع البنت لأمها) فإنها في تعبيرها عن مضمون هذه القيم وغيرها إنما تحاول أن تبرز قيمة المرأة من خلال صفاتها الجسدية فحسب . فتكون محور المساومة في عملية تقدير المهر ، وفي المفاضلة بين رجل برجل آخر . وجدير بالذكر هنا ، ما تذكره هذه الأغاني من رغبة جنسية صريحة حتى في أغاني القرى الصعيدية المتزمتة ، وبنفس القيمة وهي « الجسد » تحصل المرأة على ما تريد ، أو تفض منازعاتها مع الزوج[١٦] .

ويرتبط بالزواج الانجاب حيث يقر الأدب الشعبي كثرة الانجاب ، ويحتفي بميلاد الذكور بينما يكون عدم الاهتمام من نصيب ميلاد الأنثى . وكما يقول رشدي صالح أن هذه العادة التي تفرق بين الذكور والاناث في الاحتفال بميلادهم قد انحدرت إلينا من عصر الفراعنة .

ولم يختلف الأمر بالنسبة للختان ، إذ يحتفي كذلك بختان الذكر احتفاء قد يصل في بعض الأحيان إلى اتباع نفس مراسيم الزفاف ، وليس الأمر كذلك بالنسبة للأنثى ، لكن لم تكشف لنا الأغاني الشعبية عن الضرورة التي يضفيها المجتمع على ختان الأنثى .

وحيث تهتم الأغاني الشعبية بالذات الجسدية لدى المرأة ، فضلاً عن اهتمامها بميلاد الذكر وختانه ، فإن البكائية كذلك وإن اختلفت مناسبة ترديدها إلا أن مضمونها يدور حول تأكيد ذات القيم التي تهتم بها الأغنية الشعبية . إذ تركز البكائية في رثاء الأنثى على صفاتها الجسمية كأساس تنسج تعبيراتها حوله ، هذا بالاضافة إلى تركيز البكائية كذلك على نوعية أبناء المتوفاة والاشارة إلى قيمة الابن الذكر حتى في تشييع جثمان أمه .

غير أنني أتساءل : من أين أتت هذه التفرقة بين الذكر والأنثى ؟ ثم من أين جاء ذلك الربط بين القوة وبين الذكر ، وبين الضعف وبين الأنثى ؟ قد تحمل لنا

الكتابـات التـاريخية اجابـة على هذا التسـاؤل ، أو قد نجـد في تفسـير الكتابـات الاجتماعية ما يبرر لنا هذا الارتباط ، ومن ثم فلنرجىء الأمـر برمتـه حيث التعليق والمناقشة .

٤ ــ الأمثال الشعبية : ـ

وفي ختام جولتنا بين أشكال التعبير في الأدب الشعبي ، نأتي إلى أكثرها شعبية وتداولاً بين الأفراد على اختلاف فئاتهم الاجتماعية الثقافية الاقتصادية ، ونعني بها الأمثال الشعبية . وتعد هذه الأمثال من أكثر المصادر غنى للتعرف على عادات الناس وتقاليدهم ، وموقفهم من المتغـيرات الاجتماعية والنفسية المحيطـة بهـم كالعلاقة بالحاكم ، النظرة إلى المرأة ، العلاقات بين الناس . . . الخ الأمر الذي يجعل منها مجالاً خصباً لعديد من الدراسات في علم النفس الاجتماعي . ولنفس السبب أيضاً لم يوف هذا الجزء من الأدب الشعبي حقه في هذا المقال ، رغبة في تناوله بشـكل يجمع بين الجانب النظري ، والجانب التطبيقي في المجتمع .

. . ويعرف المتخصصون المثل الشعبي بأنه خلاصة خبرات الفرد ، يصيغها الفرد في شكل أدبي يسهل تداوله بين الناس[١٧] . وقد كان لأحمد أمين الفضـل في تقسيم الأمثال الشعبية تبعاً للموضوعات التي تدور حولها .

. . والصورة العامة التي ترسمها الأمثال الشعبية للمرأة تدور حولها كأنثى للرجل في المقام الأول ، دون اعتبار لبقية قدراتها كانسان . فجماع ما تشتمل عليه من أدوار يتركز في الأدوار الأنثوية حيث الزواج والأمومة وكثرة الانجـاب وطاعـة الزوج ، فضلاً عن الأمثال التي تؤكد بعض القيم في مجتمعنا بالنسة للمرأة مثـل تعظيم الـذكر وتفضيلـه على الأنثـى ، والاهتمام بالـذات الجسـدية قيمة للمـرأة ، والتقليل من قيمة رأي الأنثى بل والحث على مخالفتها[١٨] .

والحقيقة أن دراسة الأمثال ـ رغم ثرائها ـ إلا أنها تحف بها صعوبات جمة ،

كصعوبة التعرف على قائل المثل والطبقة التي ينتمي إليها ، والزمن الذي قيل فيه هذا المثل . . . الخ[١٩] .

ولكنني أعود فأؤكد أنه رغم هذه الصعوبات التي تكتنف البحث في الأمثال ، إلا أننا بحاجة إلى عديد من الدراسات حولها ، فنحن امتداد للأولين ، وفكرنا له أصوله لديهم ، وأدبنا الشعبي بكل أشكاله يجسم لنا خبراتهم وفكرهم ، فعلينا دراسته حتى نعرف أين نحن الآن وإلى أين نسير ؟ ! .

ثالثا : مناقشة وتعليق

في محاولتنا للتعرف على الصورة التي يرسمها الأدب الشعبي للمرأة ، كانت جولتنا بين هذه النماذج الثرية من أشكاله المتعددة ، وما خلصنا إليه من معارف ومعلومات لها من العمق ما يجعلها موضع اهتمام ليس من قبل المشتغلين بعلم النفس فحسب ولكن يتصل هذا الاهتمام بفروع أخرى من المعرفة كالفن ، وعلم دراسة الانسان وغيرهما .

وعلاقة علم النفس بالأدب الشعبي ليست جديدة كما يتصور البعض ، بل هي ترجع إلى محاولة يونج في تفسيره للأحلام بما أطلق عليه « اللاشعور الجمعي » . هذا فضلاً عما تعرضه لنا أحدث النظريات في تفسير الانسان من رؤيتها له باعتباره عدة شخوص متداخلة ، مركبة ومتبادلة ونعني بها نظرية التحليل التفاعلاتي Transactional Analysis التي ظهرت في الستينات من هذا القرن وتدين في ظهورها لاريك بيرن E. Berne . وتفسير هذه النظرية يتبدى لنا في مكونات الأدب الشعبي وخاصة القصص سواء الشعبية منها أو الخرافية والأسطورية[٢٠]. فالقصة الأسطورية إذا ما تناولناها بالتحليل ، وفي ضوء تعريفها ، نجد أنها تقبل تمثيل شخصيات الوالدين ، والفتى ، والطفل كل بدرجات ، كما أنه يختفي فيها كذلك الصراع الذي يمكن أن ينشأ بين هذه الشخصيات في الواقع وبين مكونات حياتهم .

. . غير أن هناك جانباً آخر في علاقة علم النفس بالأدب الشعبي ، يجعل من الأخير تراثاً جديراً بالدراسة والبحث . فقد دلت محاولات يونج في تفسير الأحلام ما أطلق عليه اللاشعور الجمعي ، وفي مقابلته بين بعض صور الأمراض النفسية وبين بعض الأساطير ، على مدى ما يمارسه الفكر القديم بأشكاله المتباينة من سيطرة على سلوكنا في الوقت الحاضر . وإذا أضفنا إلى ذلك ما يسوقه أحمد زكي من أمثلة تبين مدى تأثر سلوكنا ببعض الأساطير كتفاؤلنا بالرقم «٤» على سبيل المثال ، وكذلك ما تدلنا عليه بعض الكتابات الأدبية لبعض القصاصين ونخص منهم نجيب محفوظ ، في قصة « السراب » حيث يعرض لعقدة أوديب المأخوذة عن أسطورة سوفوكليس ، فإن نتاج ذلك إنما يؤكد لنا مدى اتصال سلوكنا في الحاضر بالماضي وفكره على أشكاله المتباينة الأمر الذي يجعلنا نرى في وجودنا امتداداً لوجود الأولين ، وفي فكرنا استكمالاً للفكر السابق علينا . وهذا التصور برمته أذا ما حاولنا أن ننظر إلى صورة المرأة عن ذاتها في ضوء معطياته ، لاتضح لنا أن التراث الشعبي لا شك مؤدٍّ دوره في صياغة هذه الصورة وبلورتها على نحو معين . وقبل أن نعرض لذلك التأثير ، لا بد لنا وأن نوضح صورة المرأة كما عرض لها الأدب الشعبي أولاً .

. . إن أول ما استلفت نظرنا في استعراضنا لهذه الأشكال المتعددة من الأدب الشعبي ـ والتي تحدثنا عنها فيما سبق ـ هو ذلك التكامل ـ إن صح التعبير ـ بين أجزاء الصورة التي ترسمها للمرأة . إذ بينما يعنى القصصي الشعبي والأمثال الشعبية بالتركيز على الجانب الأنثوي منها كما يتبدى في أدوارها كأم وزوجة وأنثى للرجل ، وبينما يكون الجسد أو الذات الجسدية هي محور تناول البكائيات والأغاني الشعبية للمرأة ، نلحظ أن الجانب الأسطوري الخرافي ـ بعد اتفاقنا على الجمع بينهما ـ من الأدب الشعبي يعنى بالكشف عن الجانب العقلي من شخصية المرأة إلى جانب أدوارها الأنثوية .

وفي تصورنا أن ذلك يعد تكاملاً وليس تناقضاً . فالذات الجسدية ، والذات العقلية هي مكونات الذات لدى المرأة . ولقد سبق أن ذكرنا في معرض حديثنا أن

المقابلة بين مضمون كل نوع من أنواع الأدب الشعبي غير مجدية على الاطلاق فقد قرر المشتغلون به أن الأدب الشعبي رغم تعدد أشكاله إلا أن له علاقته بالواقع وإن ناله التحريف ، والتغيير والتبديل كما في الأساطير والحكايات الخرافية . ولكنني أعود فأقول أن الواقع والخبرات التي تعايشها المرأة ، والأدوار التي أكسبتها إياها حياتهاو الاجتماعية وقت صياغة المثل ، أو رواية القصة ، تطل علينا بوضوح وجلاء أكثر في الأمثال الشعبية والأغاني والبكائيات وكذلك في القصص الشعبي غير الخرافي ، بينما لا نرى ذلك واضحاً في الأسطورة .

. . ومعنى ذلك أن حياة المرأة ، وموقف المجتمع منها ، ومن طبيعة الأدوار التي سمح لها بتأديتها قد انعكست في بعض نماذج من الأدب الشعبي . والتاريخ يشير لنا إلى وضعية المرأة المتذبذبة عبر مراحله المتعاقبة . ولقد خضعت هذه الوضعية في تغيرها لنوعية الانتاج تارة ، ولنظام الحكم تارة أخرى . وان كان رشدي صالح يفرق بين ظهور النظام الزراعي وبين بداية سيطرة الرجل على المرأة وتبعيتها له . وهذا الوضع بعينه هو ما يتبدى لنا من خلال روائع الأدب الشعبي .

. . وجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن ما يمارسه ذلك التراث من سيطرة على صورة المرأة عن ذاتها ، يؤكد لنا قول يونج عن اللاشعور الجمعي . ففي دراسة حديثة لنا عن تصور المرأة العصرية عن ذاتها ، وعن أدوارها في المجتمع وعلاقة هذا التصور ببعض المتغيرات النفسية الاجتماعية التي تعايشها المرأة كتدرجها في مستويات التعليم ، وممارستها لخبرة العمل خارج المنزل ، فضلاً عن ممارستها لأدوارها الأنثوية كالزواج والأمومة ، قد جاءت النتائج بما يؤكد تأثير ذلك التراث تأثيراً يفوق كل خبرة جديدة تعايشها المرأة ، في صياغة صورتها عن ذاتها وبلورتها . فعلى المستوى الشعوري أشارت النتائج إلى حدوث التغير المنشود كما يتضح من تقديرها لأدوارها التي حققتها بذاتها والتي أطلق عليها بانتون Achieved Roles وهي أدوارها كعاملة ، أو في مستوى تعليمي مميز ، أو في مركز مهني معين . ولقد ارتبط هذا التقدير من قبل المرأة بمدى ما حصلته من مستوى تعليمي ، وبممارستها

لخبرة العمل . أما على المستوى اللاشعوري فقد جاءت النتائج مخالفة تماماً ، إذ تركز تصور المرأة عن ذاتها في أدوارها الأنثوية فقط وعلى رأسها دورها كأم . بينما صاحب تصورها لدورها كعاملة ومتعلمة القلق ، وكانت أكثر الميكانزمات الدفاعية ظهوراً لدى النساء عينة هذا البحث هو التبرير بالاحتياج المادي ، والخوف الدائم من فقدان الحب المرتبط بالرجل دائماً[٢١] .

. . والمعنى الذي نخلص إليه من ذلك يؤكد لنا أن تصور المرأة عن ذاتها قد تأثر بالتنشئة وما تحمله اليها من تراث خاص بالقيم والعادات والتقاليد التي تعكس تصور المجتمع لها وفكرته عن الأدوار الملائمة لها . فضلاً عن أنها تبرز لنا بشكل أكثر وضوحاً عن أهمية بعض المتغيرات في تشكيل فكرة المرأة عن ذاتها ، فميزة فكرة العمل المصاحبة بمستوى من التعليم في احداث التغيير - على المستوى الشعوري - لم تتأت لها في غياب التعليم لدى جماعة أمية .

. . ولما كان التراث الذي يمثله الأدب الشعبي بروافده المتعددة محملاً بالكثير من القيم السالبة ، ولما كان لهذا التراث كما رأينا - ومن خلال نتائج الدراسة السابقة - الدور الأكثر فاعلية في تشكيل فكرة المرأة عن ذاتها وعن أدوارها في المجتمع ، ولما كان هذا التصور لا يعكس تقدماً يساير ما حظيت به المرأة من تقدم في مجالات التعليم والعمل ، يثور لدينا تساؤل مؤداه :

« ألا يمكن عمل ما يسمى بالتنقية ثم الترشيد لهذا التراث حتى يساير تقدم المرأة وتطورها الحالي؟! » .

. . وتساؤلنا هنا لا يعكس رفضاً لأدبنا الشعبي ، أو انتزاعاً للانسان من جذوره كقول نبيلة ابراهيم عمن ينكر قيمة التراث الشعبي ، ولكننا نريد أن نوضح هنا امكانية تنقية هذا التراث مما يشتمل عليه من قيم سالبه خاصة أدوار المرأة التي يحددها بقدر من التركيز في أدوارها الأنثوية ، ويمجد من الأبناء الذكور دون الأناث، ويجعل من المرأة في مكانة أدنى كثيراً من مكانة الرجل .

. . وتمثل مرحلة التنقية خطوة أولى يتبعها خطوة أخرى خاصة بالترشيد في استخدام هذا التراث . وقد يكون لانتشار التعليم بين الذكور والاناث في المجتمع ، ولاستمرار المرأة في احراز التقدم في شغلها للنوعيات المتباينة من الوظائف ، الأمر الذي يجعل من الواقع عامل نفي لما يعبر عنه التراث . غير أن عملية الترشيد في حد ذاتها تنطوي تحت ما يسمى بموضوع تغيير الاتجاهات الذي ما زال في طور الدراسة والبحث عن أي الوسائل أجدى للوصول إلى التغيير المنشود . ولكننا نتصور أننا بمحاولة التنسيق بين أجهزة الدولة الخاصة بالاعلام ، وبالتشريع ، قد نساعد في دفع عجلة ترشيد التراث الشعبي بما يتحقق وغايتنا . إذا أضفنا إلى ذلك ، نظرتنا إلى ما يعبر عنه التراث الشعبي من قيم سالبة خاصة بالمرأة على أنه مرحلة تاريخية من مراحل تطور المرأة عبر الحضارات تلتها مراحل أكثر اشراقاً بالنسبة لها ، فقد تساعد جميع هذه الخطوات في رسم صورة للذات لدى المرأة تتفق وحاضرها المتقدم .

الحواشي

(١) ك . هول وج لندزي ، نظريات الشخصية ، ترجمة فرج أحمد وآخرون ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .

(٢) أحمد رشدي صالح ، الأدب الشعبي ـ مكتبة النهضة المصرية ـ ط ٢ ـ ١٩٥٥ ـ ص ١١٢٩ .

(٣) أنظر عبد الحميد يونس ، دفاع عن الفلكلور ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٣ ـ ص ص ١٠٣ ـ ١٠٦ .

(٤) نبيلة ابراهيم ، أشكال التعبير في الأدب الشعبي ـ دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ ١٩٧٤ .

(٥) الانسان والتطور ـ مجلة علمية ثقافية ـ أبريل ١٩٨٠ ـ ص ص ٢٦ ـ ٢٩ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٧) أحمد رشدي صالح ، المرجع السابق ـ ص ص ١٦١ ـ ١٦٥ .

(٨) عبد الحميد يونس ، المرجع السابق ـ ص ١٤٥ .

(٩) فؤاد حسنين علي ، قصصنا الشعبي ـ دار الفكر العربي ـ ١٩٤٧ ـ ص ١٥٢ .

(١٠) فردريش فون ديرلاين ، الحكاية الخرافية (ترجمة نبيلة ابراهيم) ـ دار القلم ـ بيروت ـ ١٩٧٣ ـ ص ٢١٤ .

(١١) سهير القلماوي ، ألف ليلة وليلة - دار المعارف - ١٩٥٩ - ص

(١٢) المثل الشعبي يقول : « إذا استحلفوا لك الرجال بات ناعس
وإذا استحلفوا لك النساء بات صاحي » .

(١٣) أحمد كمال زكي ، الأساطير - دار العودة - بيروت - ١٩٧٩ - ص ص ٦١ - ٦٥ .

(١٤) نبيلة ابراهيم ، المرجع السابق - ص ٢٨ ، ٧٨ ، ٩٢ .

(١٥) فردريش فون ديرلاين ، المرجع السابق - ص ص ٦٥ - ١٤١ .

(١٦) أحمد رشدي صالح ، الأدب الشعبي - ص ص ١٦٥ - ١٧٢ .

(١٧) نبيلة ابراهيم ، المصدر السابق - ص ١٦١ .

(١٨) نماذج لبعض الأمثال : - ● ضل راجل ولا ضل حيط .
● زوج من عود خير من قعود .
● قعدتي بين أعتابي ولا قعدتي بين أحبابي .
● الراجل ابن الراجل اللي عمره ما يشاور ست .
● شورة الست ان صابت بخراب سنة وان خابت بخراب العمر .
● شاوروهم واخلفوا شورهم .
● عمر المرأة ما تربى ثور ويحرث .

(١٩) أنظر أحمد أمين ، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية - لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٩٥٣ .

(٢٠) يحيى الرخاوي ، دراسة في علم السيكوباثولوجي - دار عطوة للطباعة - ١٩٧٩ - ص ص ٢٧ - ٢٨ .

(٢١) عزيزة محمد السيد - صورة الذات لدى المرأة في ضوء بعض الأبعاد النفسية الاجتماعية - رسالة دكتوراه في علم النفس غير منشورة . مودعة بمكتبة كلية البنات - جامعة عين شمس - ١٩٨٠ .



المجلة العربية للعلوم الإنسانية

مجلة فصلية محكمة ، تقدم البحوث الاصيلة والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية .

تصدر عن جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

رئيس التحرير د. عبدالله العتيبي

مدير التحرير عبدالعزيز السيد

- تتناول المجلة الجوانب المختلفة للعلوم الانسانية والاجتماعية مما يخدم القاريء والمثقف والمتخصص .
- تعالج موضوعات المجلة الميادين التالية :
  اللغويات النظرية والتطبيقية – الآداب والآداب المقارنة – الدراسات الفلسفية الدراسات النفسية – الدراسات الاجتماعية المتصلة بالعلوم الانسانية – الدراسات التاريخية – الدراسات الجغرافية – الدراسات التربوية – الدراسات حول الفنون (الموسيقى – التراث الشعبي – الفنون التشكيلية – النحت ... الخ) – الدراسات الاثارية (الاركيولوجية) .
- تقدم المجلة معالجاتها من خلال نشر :
  البحوث والدراسات – مراجعات الكتب – التقارير العلمية – المناقشات الفكرية .
- مواعيد صدور المجلة : كانون ثاني – نيسان – تموز – تشرين أول .
- تنشر المجلة ملخصات للبحوث العربية بالانجليزية ، وملخصات بالعربية للبحوث الانجليزية .

ثمن العدد : للأفراد ٤٠٠ فلس

للطلاب ٢٠٠ فلس

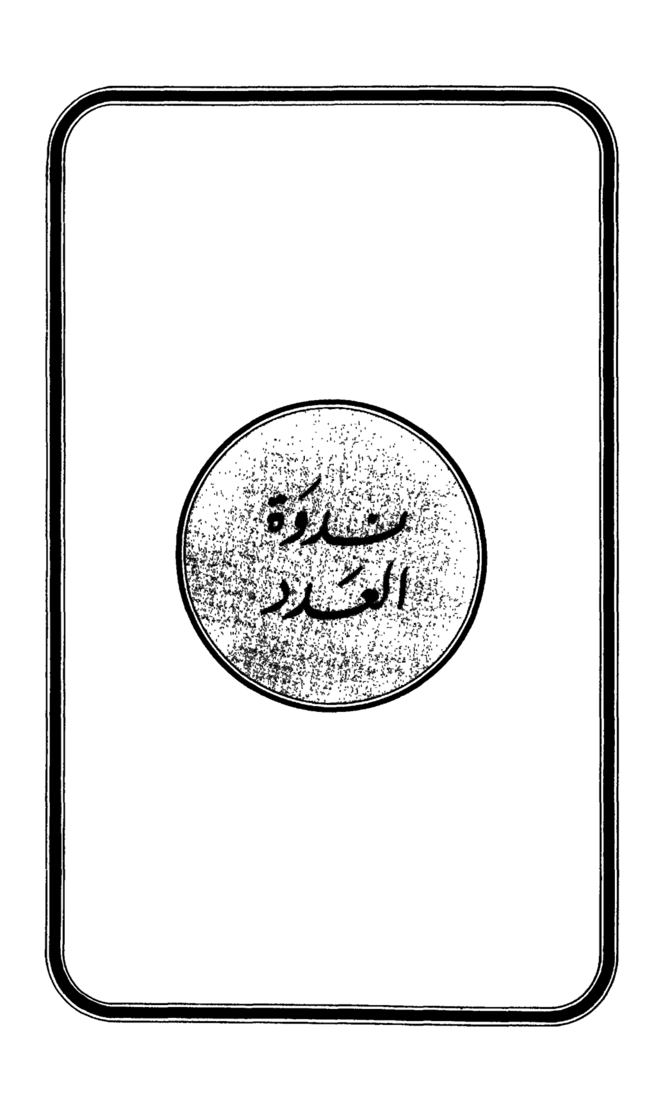
الاشتراكات السنوية

	داخل الكويت	في الخارج
– للمؤسسات	١٠ د.ك.	٤٠ دولاراً أمريكيا
– للأفراد	٢ د.ك.	١٥ دولاراً أمريكيا
– للاساتذة والطلاب	١ د.ك.	١٠ دولارات أمريكية

- تقبل الاشتراكات في المجلة لمدة سنة أو عدة سنوات .
- قواعد النشر تطلب من رئيس التحرير .
- جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير :–

ص.ب : ٢٦٥٨٥ (الصفاة)

الكويت – الشويخ – ت : ٨٢١٦٣٩ – ٨١٧٦٨٩ – ٨١٥٤٥٣


ندوة
العدد

ندوة العدد

استمراراً في سياسة التطوير التي تنتهجها المجلة ، تتابع نشر الندوات المختلفة حول القضايا المتعلقة بالعلوم الاجتماعية . وتعرض المجلة في هذه الندوة لموضوع : « هل ابن خلدون من معاصرينا على الصعيد الفكري ؟ »

يدير الندوة الدكتور عزيز العظمة من قسم الفلسفة بجامعة الكويت ، يشارك فيها كل من د . شاكر مصطفى بمعهد المخطوطات التابع للجامعة العربية والدكتور فريد صقري من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت والدكتور يحيى حداد من قسم الاجتماع بجامعة الكويت .

حداثة ابن خلدون بين الحقيقة والأسطورة ..

تنظيم وتحرير د. عزيز العظمة *

أرحب بكم وأشكركم على استجابتكم للدعوة للمشاركة في هذه الندوة .

الموضوع الأساسي هو المقولة التي تزعم بأن ابن خلدون من معاصرينا ـ على الأقل على الصعيد الفكري ـ وهي مقولة منتشرة ومتواترة جداً لها أصول عند بعض المستشرقين في أواخر القرن الثامن عشر عند فون هامر مثلا الذي شبه ابن خلدون بمونتسكيو وتأخذ هذه المقولة شكلين أساسيين ، الأول تشبيه ابن خلدون بالمفكرين المحدثين مما يعني ان النظرية التي قدمها ابن خلدون نظرة جنينية يمكن ان تساعدنا في تلمس بعض النظريات الاجتماعية ,

والشكل الآخر هو القول الذي يذهب الى أن نظرية ابن خلدون من الممكن ان تعتبر نظرية كاملة ومتكاملة للسياسة والمجتمع ، والسياسة والمجتمع هما الموضوعان الأساسيان اللذان عالجهما ابن خلدون انطلاقاً من هذه النظرة .

السؤال الأساسي الذي أحب ان نعالجه في البداية هو هل هناك فعلاً مستند للقول بأن لابن خلدون أثر على الأفكار الحديثة ؟ ثم ما هي فحوى الصلة التي تربطنا بابن

---

* المدرس بقسم الفلسفة في جامعة الكويت .

خلدون ؟ هل بإمكاننا فعلاً ان نقول ان حديث ابن خلدون عن الدولة مثلاً يشترك مع التصورات المعاصرة للدولة في أي ناحية غير الاشتراك بالموضوع أي ان ابن خلدون تكلم عن الدولة ونحن نتكلم عن الدولة وبالتالي فنحن نتكلم عن نفس الموضوع ونفس الكلام ؟ ثم هل من الضروري ان نستنتج ان كلام ابن خلدون عن العصبية هو كلام سيوسيولوجي يمكن ان يساعدنا لأن نتلمس اسس الصراعات العصبية القائمة اليوم من حروب مذهبيةوحروب إثنية . . . الخ ، فهل هناك فعلاً اشتراك في معنى الدولة وفي معنى المجتمع كما تكلم عنها ابن خلدون وكما تتكلم عنها النظريات المعاصرة ؟

د . شاكر :

الحقيقة ليس من السهل القول فهذا البنيان متعدد الأجنحة ، متعدد البنايين وساهم في بنائه مئات الباحثين خلال ، على الأقل ، قرنين والذي جعل من ابن خلدون ما نستطيع ان نسميه بالأسطورة الخلدونية لأن الرجل في الحقيقة أعطي عمامة اكبر بكثيرمن رأسه ، هذا في اعتقادي مبدئياً ، ولكن من جهة أخرى أرى أنه من الظلم ان نحاكم أو أننا هنا لسنا بصدد محاكمة ابن خلدون وهو رجل من القرن الرابع عشر ـ الخامس عشر بعقلية القرن العشرين لكن ايضا من الظلم ان نعطيه اكبر من حجمه وأن ننقله بكل هالته أو بكل ما اطلقوا عليه من عصره الى هذا العصر ونحاول انتعطيه نوعاًمن الحدثنه أو العصرنه ، يعني لا يجوز اطلاقاً في اعتقادي ان نجبره على أن يعطينا افكارنا وأيضاً ان نحاول ان نرى عنده افكارنا لا شك ان ابن خلدون له أهميته ، له قيمته ، له مكانته ربما كانت اهمية ابن خلدون مثلا في أنه اعطى قيمة للعوامل الأقتصادية والاجتماعية والسياسية في صنع التاريخ ، حاول إقامة نظرة كلية ، لا نظرية طبقاًولكن أقصد نظرة أو محاولات ، مجموعة ملاحظات متفرقة حول الاجتماع التاريخي ، حاول تبين أسباب مادية عقلية منطقية لأحداث كانت تفسر قبله بشكل ميتافيزيقي لا هوتي ، ربما أعطى أيضاً للتاريخ مفهوماً اكثر غنى بكثيرمن مفاهيم المؤرخين الذين سبقوه بما فيهم من رومانيين ويونانيين وحتى

معادين وربما حتى مطالـع القـرن الماضي ، لكن بسبب تقـدم عصره بكل تأكيد وعصره هو القرن الرابع عشر وليس القرن العشرين ولا التاسع عشر حين بدأت تظهر الأسطورة اليونانية لم يستطع الرجل ان يعطي تفاسير شاملة كاملة ، ادلة ، لم يستطع أو أنه لم يكن مطالب بأن يضع أو انه لم يهدف لأن يضع نظرية فلسفية وإن كان قد جمع مادة فكرية جيدة هامة لم يضع أيضاً مفاهيم واضحة دقيقة لمثل هذا الموضوع أو لمثل هذه النظرية ،

لذا فان محاولة مديح ابن خلدون بأن فكره فكر سابق لعصره بكثير في الواقع لم يكن سابقاً لعصره ولكن كان متوازياً وربما كان ملخصاً لعصره اكثر من كونه سابقاً له أو أنه رجل سياسي ومثقف ثقافة ممتازة وحاول ان يطبق ثقافته على الوضع السياسي والملامح أو الملاحظات التي خرج بها كانت في منتهى الذكاء والدقة ومنطقية جداً أو بقدر الامكان فيها من المنطق الكثير حسب طريقته ولا ننسى انه تلميذ نجيب جداً للفكر المنطقي وربما احيانا للفكر الصوري الاسلامي ، لا شك انه عنده نظرات أو آراء متفرقة وليس نظرية ، عنده آراء متفرقه ولم يكن عنده علم تكويني عنده افكار حول المجتمع السياسي ولم يكن عنده علم اجتماع ، عنده نظرات في تشابهات التاريخ ، تماثلات في احداث تاريخيه ، لكنه لم يكن يملك فلسفة تاريخ ونستطيع ان نقول ولا ادري ان كنت ظالماً له ام لا ولكن هذا كان دائماً انطباعي الدائم عنه ولا يزال قائماً حتى الآن حتى انني كلما عدت الى المقدمة أشعر بأن نظرتي هذه تتأكد اكثر فأكثر وأرى ان ما عنده من علم الاجتماع وفلسفة التاريخ بمثابة أو بمنزلة الحكم من الفلسفة ، فهو لم يصل الى النظرية لكنه عنده حكمة والحكمة هي طفولة الفلسفة والمقدمة هي طفولة علم الاجتماع أو طفولة فلسفة التاريخ لكن لا يجب ان نجاوزه اكثر من ذلك لأنه لا يستطيع وفي نفس الوقت لا نستطيع ان نطلب منه اكثر من ذلك لأن في هذا ظلماً له .

د . العظمة

عدم الاستطاعة ـ اعتقد انها نقطة اساسية .

هل من الممكن ان يتحدث الانسان عن تماثلات فعليه بين ما قاله ابن خلدون وما يمكن ان يقال اليوم .

لو سمح د . حداد وسلط الضوء على هذا الموضوع .

د . حداد

لقد اختلفت وتعددت الآراء في ابن خلدون بدليل ما تفضل به الدكتور/ شاكر واعتقاده ان ابن خلدن له مساهمات لكنها ليست جوهرية بمعنى جوهرية بمنطق العصر ،

وهنا احب ان استعرض بشكل سريع ، ما هي أهم الانتقادات التي توجه له ؟ محور الدراسات التي كتبت عنه ؟ هل من الممكن ان نصنف هذه الدراسات لمحاولة تحديد موقفنا منه بمحاور معينة ؟

في اعتقادي ان هناك عدداً من المحاور او الاتجاهات التي سادت في الكتابات بالنسبة لابن خلدون ومن هذه الاتجاهات التي حاولت ان تتناول المقدمة هي دراسات أو على الأقل موقف روزنتال وموقف كامل عياد ونقدهما لها بعد الدراسة وذلك في مطلع القرن بين الحربين وهي المرحلة الأولى من الدراسة والحقيقة ان هذه الكتابات المبكرة لكامل عياد ولروزنتال حول ابن خلدون لو استعرضناها أو لخصناها لوجدنا انها غالت الى حد بعيد في تقدير الجانب العلماني في منهج ابن خلدون فكامل عياد يرى ، مثلاً ، ان موقف ابن خلدون من انكار ضرورة النبوة كشرط لقيام العمران البشري يعتبر عنصراً أساسياً جداً في تفكير ابن خلدون ويحدد موقفه من الدين على أنه مجرد ظاهرة حضارية أي أن كامل عياد يعتقد ان ابن خلدون ينظر الى

الدين على أنه مجرد ظاهرة حضارية لها وزن وعامل اجتماعي ونفسي هام على مسار التاريخ وهذا هو تحليل كامل عياد لموقف ابن خلدون من قضية الدين ، أما روزنتال في هـذا الجانب فلقد اعتبر رأي ابن خلدون الذي يقول انه يمكن ان تؤسس المملكة أو المُلك ويمكن ان يحُافظ عليه دون شرع سماوي ان في هذا نفياً لامكانية دور الدين وبالتالي فأنه يعطي صبغة اكثر للجانب العلماني في تفكير ابـن خلـدون ، هذه في الدراسات الأولى لروزنتال لكنه في مراحل لاحقه قد طور رأيه

أما الاتجاه الثاني فيمثله جيب في دراسته وتحليله لابن خلدون ، جيب حاول التقليل من اصالة وجدة منهج ابن خلدون ، اي ان موقفه كان سلبيا من المنهـج الخلدوني ، صحيح انه اشار الى موضوع النظرية السياسية واعتبار أن جذورها قد تكون ممتدة في تعاليم الاسلام إلا أنه أخطأ في هذا المجال في افتراضه بأن المبادىء التي بنى عليها ابن خلدون دراساته هي نفس المبادىء السابقة عليها ابن خلدون دراساته هي نفس المبادىء السابقة التي بني عليها فقهاء السنة والفلاسفة الأجتماعيون دراساتهم، في هذا الجانب جانبه الحظ في تحليله لدراسات ابن خلدون .

الاتجاه الثالث لدراسات محسن مهدي حول ابن خلدون ، محسن مهدي في الحقيقة اعتقد خطأً . ان ابن خلدون سار على نهج الأغريق .

د . العظمة :
رسطو

د . حداد

أرسطو بالذات ، على نهج الأغريق وبالذات أرسطو أو حتى على تابعيهم من الفلاسفة المسلمين مثل ابن رشد .

وقد رأى محسن مهدي ان ابن خلدون هو المفكر الوحيد الذي حاول وضع علم للمجتمع في إطار الفلسفة اليونانية وأن هذه هي قيمته التي يجب ان تعطى له .

الاتجاه الرابع ويتمثل في الكتابات الجديدة التي تكتب عن ابـن خلـدون في مراحل لاحقة وأيضا مثلها روزنتال وأيضا على الوردي الذي كتب في هذا الموضوع .

هو اتجاه يمثل خطوة الى الامام لفهم أفضل للمنهج الخلدوني ولأسلوب تفكير المنهج الخلدوني ، روزنتال في دراساته اللاحقه يقول ان أسلوب فكر ابن خلدون لا يمكن وضعه بسهوله بالأطار المعروف بالعصور الوسطى كما أنه من الصعوبة اعتباره بشكل حازم مفكر مثالي أو مادي أي أنه بمعنى آخر كان بين بين أي أنه كان يمثل مرحلة انتقالية ما بين المرحلة الميتافيزيقية وبين التفكير المادي المطـروح الآن في العصـور الحديثة ور روزنتال يعزز موقف ابن خلدون هذا من المؤسسات والجماعات وغيرها الى أسلوب التجريب الذي استخدمه من خلال الملاحظة التجريبية أو الاستقراء الى حد ما وفي نفس الوقت غيرته على الاسلام من ناحية أخرى مما جعله بين بين في موقفه وفي تحليله للظواهر الاجتماعية التي عاصرها ، كما أننا نجـد أن علي الـوردي قد ناقش قضية المادة اي هل ابن خلدون مادي في تفكيره أم لا ؟ أم أنه ميتافيزيقي ، والحقيقة أنه طرح هذه الفكره بشكل واضح من خلال هذه الاتجاهات واضـح ان هنـاك اختلافاً حول موقف ابن خلدون واذا كنا نحـن سنحـدد رأياً أو موقفاً من هذه القضية المفروض أن نمشي مع فروض المنهـج الاسـاسية ونحـاول ان نلقـي ضوءاً عليها ، بمعنى . . أين موقفنا من هذه الفروض المنهجية وفي تصوري ان هذا هو المدخل الذي من الممكن ان ننتقل منه لبحث هذه الجوانب وتحديد موقفنا نحن مع أي من هذه الاتجاهات فعلاً وإلا فنحن مع اتجاه آخر في تحليلنا لمنهج ابن خلدون .

د . العظمة :

أريد ان اضيف خانةً في تصنيف الدراسات الخلدونية وهي التي تعتبره عالم اجتماع وهذه بدأت بشكل رسمي مع أطروحة طه حسين سنة ١٩٠٧ أو سنة ١٩٠٨ عن نظرية ابن خلدون الاجتماعية وتناولها بعض من علماء الاجتماع الألمان الذين كانوا يشتغلون في نظرية الصراع غومبلرفيتر واوبنهايمر وجماعات من هذا النوع ويمكن ان

تكون ذروتها عن لاكوست في الكتاب الذي كتبه في الستينات وهو الـذي قال أن مقدمة ابن خلدون هي تحليل للتخلف وتحليل اجتماعي وانثروبولوجي لبنى التخلف التي يمكن ان تصلح على كل المجتمعات .

د . صقري

اعتقد أنني سأختلف معكم بخصوص المفاهيم السسيولوجية والنظرية عند ابن خلدون ،

يجب أن نطرح هنا سؤالين والأول هو هل استطاع ابن خلدون ان يعطينـا مفاهيم ونظريات علمية لكي تساعدنا على فهم المجتمع الذي عاش فيه والأنظمة التي كانت سائدة في عصره ؟ أما السؤال الثاني فهو هل يوجد لابن خلدون نظرية علمية اجتماعية والتي قد تصلح لتحليل مجتمعات مختلفة عن المجتمع الـذي عاش فيه ؟ النظرة التي أريد أن اقدمها أو أطرحها هنا هي هذه . النظرية العلمية يمكن ان ننظر لها بشكل صوري كل نظرية لها جذع قوي ولها أغصان وفروع لهذه الأغصان وأعتقد أن النظرية التي أعطاها ابن خلدون تساعد جدا لفهم مجتمع عصره ، ونمط الدولة العربية الاسلامية الكلاسيكية السائدة في ذلك الحين ، وخاصة في ديناميكيتها التطورية ، وتطورها من طور الى آخر لكن من الناحية الثانية وإجابة على السؤال الثاني الذي يتعلق بصلاحية النظرية الخلدونية لمجتمعات مختلفة عن المجتمع الذي عاش فيه وعصر غير عصره . أعتقد أنه يوجد هنا جذع نظري حي ذو جذور قوية ، بالأمكان بعد العناية الكافية والتغذية والماء والهواء والنور أن ينمو من جديد ويتفرع عنه أغصان جديدة وفروع أغصان سريعة النمو مليئة بالحياة . ما أريد أن أقوله من خلال هذا التعبير المجازي أن هنالك نظريات حيّة وأخرى ميته ، ونظـريات ابـن خلدون هي من النوع الاول . ولكن مهما كانت النظرية العلمية قوية وحية ـ وأنا خلاف لما قلتموه ومقارنة مع نظريات علم الاجتماع الحديث ـ « أتردد في القول ان ابن خلدون قدم نظريات ـ وليس نظرات ـ لا بد دائما من تطويرها مع الزمن ولا

يمكن قبول اية نظرية علمية بحالة مجمدة وكأنها وحي منزل بكل زمان ومكان .

لنأخذ مثلا مفهوم العصبية . قد يبدو أن هذا المفهوم صالح فقط لفهم المجتمعات البدوية والتحام أفراد القبائل في صراعهم الدائم في سبيل البقاء ولكن ابن خلدون طور هذا المفهوم وجعل منه نظرية تساعد على فهم الحركات السياسية على اختلافها ومجتمعات ذلك العصر بعد أن تؤسس الدولة ويبلغ المجتمع درجة عالية من المدنية . في عصرنا هذا يمكن تطوير مفهوم العصبية لتصبح موازية لما نسميه الايديولوجية وخاصة الأيديولوجية القومية التي تستعمل في ربط عدد كبير من الأفراد والجماعات في سبيل بلوغ الأهداف السياسية أو استمرارية النظام السياسي . نظرية العصبية ، اذا طورت وعدلت قليلا ، يمكنها ان تساعدنا على فهم تلك العلاقة البالغة الأهمية بين الايديولوجية والقوة السياسية في أي عصر من العصور وفي أي مجتمع من المجتمعات .

لنأخذ فكرة اساسية أخرى من المقدمة وهي فكرة التبعية أو الطريقة التي تصبح بواسطتها جهة تحت سيطرة جهة أخرى ، تعتمد عليها في حاجاتها فتصبح تحت سيطرتها . في هذه الحالة يصف ابن خلدون العلاقة التي تحصل بين المجتمعات والمجتمع المتمدن ، وهنا لا نتكلم عن أهل البادية بل عن أولئك البدو الذين استقروا في مناطق ريفية حول المدن . والذين يتعاطون الزراعة ويربون الخراف والماعز . تتكون علاقة اقتصادية لا بد منها بين هؤلاء ومجتمع الدولة المتمدن ، بحيث ان الجهتين يحتاجان بعضهما بعضا ؛ فأهل المدينة يحتاجون بعض المنتوجات الزراعية والحيوانية الأولية من هؤلاء . والبدو يحتاجون أهل المدينة لأنهم يحتاجون بعض المنتوجات والسلع الضرورية التي تحتاج لصنعها للمهارات التي يملكها اهل المدنية والتي لم تتطور لدى أهل الريف . وهنا تتولد علاقات خاصة . كلا الطرفين يحتاج الآخر . لكن ربما أهل المدينة يستطيعون شراء منتوجات أهل الريف من مصادر عديدة بينما أهل الريف لا يمكنهم أن يشتروا ضرورياتهم إلا من أهل المدينة ويصبح السؤال المهم هو : من يحتاج الى الآخر أكثر ؟ والفريق الذي

يحتاج الآخر اكثر في علاقات القوة لا بد ان يصبح تابعا له . هذه التبعية الاقتصادية لا بد أن تؤدي الى تبعية سياسية ، وهكذا يصبح حاكم المدينة في وضع يخوله ان بستعمل أما طريقة الترغيب أو طريقة الترهيب . فبما أن البدو فقراء يستطيع حاكم المدينة ان يربحهم سياسيا الى جانبه عن طريق إعطائهم بعض المال الذي يحتاجون اليه ، أوقد يستعمل الشدة والعنف لأنه أقوى فيجبرهم على إطاعته ، أو في بعض الحالات قد يعطي البعض ويحرم الآخرين فيدب الخلاف فيما بينهم فيتقاتلون وينهكون بعضهم بعضا حتى يستطيع أن يتسلط عليهم .

الحقيقة ان ابن خلدون يشرح هذه العلاقة في فصل واحد ولكن شرح هذه العلاقة يعطي معادلة التبعية بكل معناها . فهو يكشف الأساس الأقتصادي المادي لعلاقات القوة . وأعتقد أنه يمكن تطوير هذه المعادلة حتى تساعدنا على فهم العلاقات القائمة اليوم بين العالم الثالث المتخلف والعالم المتقدم . فالعالم الثالث يقدم المواد الأولية التي يمكن أن يحصل عليها العالم المتمدن من مصادر كثيرة ، ولكن العالم المتخلف يحتاج الى السلع المصنعة التي لا يمكنه انتاجها أو الحصول عليها إلا من مصادر محددة تفرض عليه شروطها . فهو فقير وضعيف ومفكك . والبلدان الغنية تستغل ضعفه هذا في سبيل السيطرة عليه سياسيا . وهكذا يصبح تابعا لها . النقطة هنا هو أنه مع كل التطور والتغير الذي حصل منذ عهد ابن خلدون ، تبقى بعض هذه النظريات التي قدمها صالحة اذا ما طورت وأخذت التغييرات الجديدة بعين الاعتبار .

د . العظمة :

يقول د . فريد صقري إن نظرية ابن خلدون هي فهم لعصره لكنني من الممكن ان اطرح وجهة نظر مخالفة ولا أعرف مدى اتفاقها مع الحقيقة وهي أن ما قدمه ابن خلدون ليس فهماً لهذا العصر بقدر ما هو وصف لبعض العناصر التي كانت سائدة في ذلك العصر بمعنى انه ما يمكن ان يستبقى من ابن خلدون هو ليس الجذع

وإنما مجموعة من الأغصان التي تصف بكثير من الدقة بعضاً من الأحوال التي سادت على صعيد الدولة وعلى صعيد المجتمع وعلى صعيد الحياة الأقتصادية عموماً، قضية التبعية مثلاً التماثل بين تبعية البدو و الحضر وبين تبعية العالم الثالث والعالم الأول أظنه تماثلاً صورياًالى حد كبير لأن تبعية البدو الحضر تبعية تبقى البدو في بداوتهم بينما تبعية العالم الثالث والعالم الاول لا تبقي على الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في دول العالم الثالث قبل استتباعها من قبل العالم الأول . بمعنى أنه في واحدة من الحالات تحطيم المجتمع وفي الحالة الأخرى وهي تبعية البدو والحضر ليس هناك عملية تحطيم المجتمع البدوي بل على العكس هناك محافظة عليه .

د . حداد :

لي ملحوظة هنا . . . .

البدو والحضر عند ابن خلدون ، البدو هو « المسيطر »

د . العظمة :

يسيطر عندما يصبح حضارياً ، فلا يسيطر « البدو » الا عندما يصبح دوله .

د . شاكر

يصبح دولة بسبب عصبيته حتى في حالته البدوية عندما يكون قوياً تحدث له ظاهرة من الظواهر وتحوله الى قوة ويستولى على الدولة .

د . العظمة :

ولكن لا يستتبع « البدو » إلا عندما يصبح هو حضارياً .

د . شاكر :

لكن في حالة الدول الحاضرة العكس تماماً ، فدول العالم الثالث لم تتحرك لتصبح قوية بشكل . . . .

د . العظمة :

أنا لا أقصد هذا يا دكتور حداد فكل ما قلته هو أن العالم الثالث ، من شروط تبعية العالم الثالث في العالم الأول هو تحطيم الأسس الاقتصادية والاجتماعية لهذا العالم وهذا حاصل انما عندما يكون هناك تبعية بدو لحضر يعني هناك مخزن وهناك سيبه والسيبه مثلما يقولون في شمال أفريقيا هي قبائل بدوية أو حتى القبائل الداخلة في المخزن هي الشاوية والتي تدفع الأتوات للدولة هي قبائل بدوية مستقلة ذاتياً ولا تخضع للبنىٰ الاجتماعية إلى أي تحوّل فعندما تنتقل قبيلة بدوية من البداوة الى الحضارة ففي لحظة استيلائها على الدولة في هذه اللحظةتبتديءعملية إنهيار البنىٰ البدوية ولكن ليس قبل استيلائها على الدولة أي ليس قبل أن تصبح هذه البداوة حضارة .

د . صقري

طبعاً هناك بعض الاختلافات أو التطورات التي حدثت اليوم والتي لم تكن موجودة في ذلك الوقت وقد يكون من أهمها هو أنه كان في ذلك العهد الاعتماد الاكبر على القوة العنيفة البدنية والجرأة في استعمال الاسلحة البدائية كان باستطاعته ان يولد قوة عنيفة هائلة والتي بواسطتها يستطيع ان يتغلب على المجتمع الحضري وهذا يختلف اليوم لأن القوة العنفية أصبحت متطورة وليس بامكان العالم الثالث الذي يشبه العالم البدوي في ذلك الوقت ليس باستطاعته ان يحارب المجتمعات المتقدمة ويتغلب عليها كما كان يحدث ، هذا صحيح ، لكني أريد أن ألفت نظركم مرة أخرى لعلاقات يصفها ابن خلدون ولا تحوي فقط على مجرد وصف ولكن يوجد فيها

شرح بكل معنى الكلمة ، من أي ناحية ؟ من ناحية أن البداوة لا تستطيع ان تنتج كل ما تحتاجه ، لديها فقط الخبرة والمهارة بأمور بسيطة جداً تربية الحيوانات والزراعة ولكن ليس لديها صناعة وهذه الصناعة ضرورية بالنسبة للبدو وكل الحاجات التي يحتاجونها حتى في انتاجهم الزراعي والحيواني البسيط لا بد لهم من أن يحصلوا عليها من المجتمعات المتحضرة فالبدو يحتاجون الى الحضر والحضر يحتاجون الى البدو بدرجة معينة وهنا النظرية المهمة عن التبعية وهي أن البدو ويحتاجون الى الحضر اكثر مما يحتاج الحضر الى البدو .

وهذا هو سر علاقات القوة الموجودة بين العالم المتخلف والعالم المتقدم ، العالم المتقدم يحتاج الى الموارد الاساسية من العالم المتخلف بينما العالم المتخلف يحتاج الى أمور والى حاجات وأدوات يحتاجها في سبيل انتاج هذه الموارد الطبيعية حتى بحالتها الأولية فاذاً العالم المتقدم يستطيع ان يفرض إرادته على العالم المتخلف بهذه الطريقة وهذا ما كان يحدث ويشرحه ابن خلدون بكل وضوح كيف أن هذا يعطي قوة للحكام الذين كانو يحكمون في تلك المجتمعات المتحضرة ويستطيعون ان يستعملوا البدو في سبيل مصلحتهم السياسية يستطيعوا ان يثيروا بينهم خلافات تؤدي الى أضعافهم والسيطرة عليهم . وهكذا يستطيع الحاكم في المجتمع المتحضر ان يستعملهم ويستغل البدو في سبيل أهدافه السياسية أليست هذه نفس الأسس التي تجعل العالم الثالث تابعا للعالم الأول ؟ الا يكمن السر بقوة الأخير المرتكزة على ثرواته والتي تكونت عن طريق تطور تكنولوجيته والنقطة التي أريد أن أوجه انظاركم اليها هنا هو ان طبيعة علاقة القوة لم تتغير مع ان التفاصيل حول هذه العلاقة تغيرت .

د . حداد

في الحقيقة نحن سندخل في تفصيل بعض الجوانب الخاصة بفكر ابن خلدون لا شك ان هناك مبالغة عندما نقول أن نظرية ابن خلدون ستحلل لنا الواقع المعاصر

أرى ان هذا فيه الكثير جداً من المبالغة وهناك إجحاف أيضاً عندما نحاكم تحليلات ابن خلدون بمنطق القرن العشرين لكن يمكن بموضوعية ان نضع ابن خلدون في مكانه فالمفروض ان نتناول المنهج الذي استخدمه هل كان يمثل نقداً أم أنه لم يكن يمثل نقداً ؟ هل دراسته لواقعه اتى بشيء جديد ؟

نقلة نوعية في تلك الفترة ـ نقلة منهجية
هل تعتبر هذه النقلة المنهجية خطوة الى الامام
هل شكلت قفزة لاحقة ام لا ؟

من هنا في الحقيقة أحب أن أطرح ما هي هذه المنهجية التي استخدمها ؟ في رأيي أنا أن هناك أربعة فروض أساسية في منهجية ابن خلدون يمكن أن نشير إليها وبوضوح : ـ

أولا : الفرضية المنهجية الاولى قضية التعليل الاقتصادي الاجتماعي في دراسته .

ثانيا : قضية التفسير المادي لبعض عناصر العمران ، منهجية جديدة في دراسته المجتمع البشري العمراني .

ثالثا : العلاقة الديناميكية التي طرحها بين الأسباب والنتائج ، النظرية العلمية في تفسير التحولات التي تحدث .

رابعا : قضية رفضه للقيود الموضوعة على التفسير العلمي بمعنى آخر رفضه للاتجاه الميتافيزيقي ، إيمانه بالتغير وكل هذه القضايا ورفضه للاتجاه الاستاتيكي وهو ما نسميه الميتافيزيقي

بالنسبة للعنصر الاول من المنهجية والذي نسميه التعليل الاقتصادي الاجتماعي ، في الحقيقة هناك ثلاثة جوانب يمكن مناقشتها في هذا اللقاء وقد طرحها

لاول مرة ثم طرحت فيا بعد في معظم النظريات الاجتماعية والاقتصادية ، قضية تقييم إبن خلدون للدور الذي يلعبه أسلوب المعيشة في المجتمع وفي نوع الحكم وفي كل هذا الاطار ، ثانيا تقسيم العمل والتخصص بالجلوفلاتر والذي طرح فيا بعد في المجال الاجتماعي والاقتصادي ـــــ وكل ما تناوله على المستوى الفردي والمستوى الاقليمي وخصوصاً على المستوى الاقليمي ، ثالثا دور العمل في العلاقات الاجتماعية أيضا طرحه ابن خلدون من خلال دراسته وبشكل واضح وهذه في الواقع قضايا منهجية الآن مطروحة ضمن النظريات المطروحة الآن التي تحاول أن تدرس المجتمعات الانسانية بالنسبة لاستخدام ابن خلدون لأسلوب المعيشة كمعيار أساسي في التفرقة بين المجتمعين الأساسيين وهما قضية البداوة والحضارة ويتضح هذا من مناقشة ابن خلدون لهذا الجانب . ويمكن أن نأخذ نصوصاً كثيرة لابن خلدون حول هذا الموضوع ، كما إنه بسبّب ظروف البيئة التي عاشها هو تحت ظروف معينة لم يكن دقيقاً في موضوع القضية بالذات بإعتبار أنه كان يعتبرها المشكلة الأساسية نتيجة للظروف المعيشية التي عاشها فلم يوفق فيها أو لم ينله الحظ فيها وفاتته الأشكال المتعددة الأخرى التي وجدت فيها المجتمعات الانسانية لكن هذا لا يقلل من أهمية المنهج الذي إستخدمه في مجال الناحية المادية وتقسيم العمل سواء على المستوى الفردي أو المستوى الاقليمي كذلك إبن خلدون وجه بشكل واضح عناية كبيرة لدراسة العمل في هذه العلاقات وأثر العمل في العلاقات الاجتماعية بمعنى آخر لم يربط بين التغيرات التي تحدث ـــــ الظواهر الاجتماعية نتيجة عوامل ميتافيزيقية ، فالانتاجية كان يعزوها للعمل . التقدم للعمل ففي الحقيقة إبراز قيمة المنتجات وتنمية العمل وربطها مع بعض هذه في الحقيقة كانت فكرة مطروحة لاحقا فكرة طرحها ابن خلدون من خلال تحليلاته من الممكن أن نستنتجها من دراساته بمعنى آخر بالنسبة لقضية التعليل الاقتصادي الاجتماعي نستطيع أن نستخلص من دراسة هذا الفرض الأول المنهج حول أسلوب المعيشة حول تقسيم العمل حول قضية التخصص حول دور العمل في تحديد قيمة المنتجات أنه يمثل الأساس الذي ارتكزت عليه آراؤه في المسائل الزمنية وفي نفس الوقت يشير إلى بداية ظهور إتجاه واقعي جديد

في الفكر السياسي لم يسبقه إليه أحد وهو إتجاه يدخل في إعتباره التأثيرات المتبادلة للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لأول مرة تطرح هذه العلاقة المتبادلة بين هذه العوامل أي أن الطريقة التي إتبعها ويتبعها أي مجتمع من المجتمعات عادة أو أي جماعة للتكيف ولاقامة علاقات إجتماعية متشابكة سيترتب عليه في رأيه هيكل من العمران البشري أي أن هناك علاقة بين شكل العمران البشري وبين هذه الطريقة ، هذا بالنسبة للجانب الأول للتعليل الاقتصادي الاجتماعي . لكن لو أخذنا قضية التفسير المادي أيضا بالنسبة لبعض عناصر العمران ودورها أيضا لوجدنا أنها عولجت في بعض دراساته بشكل واضح فعلى الرغم من أنه أحيانا يستشهد بحجج دينية لكن على الرغم من إستشهاده بالحجج الدينية فإن ذلك يكون فقط في المسائل الدينية ولكن في الحقيقة في الجوانب الأخرى كان يستخدم العقل يعني إستقراء وليس الحجج الدينية فتفسيره للفتنة الكبرى بين معاوية وعلى (رضى الله تعالى عنهما) في الحقيقة إستخدم فيها منهجاً جديداً في التحليل لم يسبقه إليه أحد من فقهاء الاسلام وربطها بقضية العصبية في الحقيقة حاول أن يربطها ربطاً جديداً وهذا تفسير جديد يعني عنصراً جديداً في التحليل . وإستخدام العقلانية في شرح كيفية إنتقال السلطة في المراحل الأولى للحكم الاسلامي من الخليفة الشرعي الذي تم إختياره بواسطة الشورى إلى سلطة العصبية اللاحقة وهو أيضاً تفسير أو تحليل جديد في مجال السياسة وقد وفق في تلك الفترة على الأقل في طرح منهج جديد في التحليل في هذا المجال كذلك قضية المسيح والمهدي المنتظر والتي طرحها ، صحيح هو وافقهم من حيث المبدأ بوجود مهدي منتظر لكن وضع شروطاً متعددة عقلانية لهذا الموضوع يعني لم يأخذ بالتفسيرات الدينية الميتافيزيقية في هذا الخصوص مما يدل على أنه كان بإستمرار يدخل التفكير العقلاني في عملية التحليل . وكثير أيضا ، من دراساته أو من الأمثلة التي وردت فيها كان يرفض فيها التحليلات الميتافيزيقية ، قضية جيش موسى ٦٠٠ ألف بتحليل بسيط جغرافي إستطاع أن يرفض كل هذه الادعاءات هذا كله يدل على التفكير العقلاني واستقصائه العقلي من الواقع بأسلوب موضوعي إلى حد ما إن هذا الفرض المنهجي يدل على أن العوامل الاقتصادية ليست وحدها ـــــــ في دراسات

إبن خلدون وإنما أثر عليها أيضا بعض عناصر العمران وخاصة الدين بدليل أن الدين دخل أيضاً فالبناء الفوقي ــــ دخل أيضاً في تفسيراته للمجتمع الانساني فلم يأخذ العامل المادي فقط ، حقيقة هو قد أبرز أهمية العامل المادي لكنه لم يعتبره

العامل الوحيد في دراساته وفي تحليلاته في هذا المجال . كذلك في موضوع الجانب الآخر وهو قضية العلاقة الديناميكية بين الأسباب والنتائج ، لم ينظر إليها نظرةً إستاتيكية إن السبب لا يبقى سبباً دائما والنتيجة لا تبقى نتيجة دائماً بل أن السبب قد يتحول إلى نتيجة في قضية العصبية هي السبب في التماثل وهي السبب في التغيير أي أنها في نفس الوقت هي إستاتيكية وفي نفس الوقت هي التي تؤدي إلى التغيير ومن هنا أبرز العلاقة في القضية بين السبب والنتيجة بشكل واضح ولأول مرة في الدراسات العلمية والحقيقة من خلال هذا العرض أستطيع أن أقول أنه طُرح مجموعة قضايا منهجية سواء وفق في إستخدامها بشكل سليم أو لم يوفق في جزء من هذه المناهج أو هذه الأساليب المنهجية بالدراسة وهي ما تستخدم الآن في الدراسة العلمية في مجتمعنا المعاصر وما زالت في معظم النظريات التي طرحت نفسها في مرحلة لاحقة ولهذا السبب نقول أنه كان يشكل مرحلة إنتقالية في الحقيقة بين فكر سابق وبين الفكر المعاصر الآن بمعنى نقلة نوعية واضحة من الناحية المنهجية في رأيي .

د . شاكر

هنا أحب أن أعود إلى بعض النقاط في النقاش الذي حول دار تكريس ابن خلدون في الواقع سابق للدكتور عياد والدكتور رونتال سابق بكثير من نصف القرن الماضي منذ أن خرجت دراساته كرسته وكبرته وربما كان آخرها عياد وروزنتال أكثر ما تكون هي البدء فمثلا عندما يأتي د . مهدي ليقول أرسطو و . . . الخ نجد أنه يأخذ الجانب العقلي عند إبن خلدون فهو يدرس الجانب العقلي وهو جانب واضح جدا في أرسطو وليس فقط في ابن خلدون كما أنه واضح في الغزالي وكذلك في ابن الرشد فمن الطبيعي أن يكون واضحاً عند ابن خلدون لأن ابن خلدون تلميذ

المدرسة ليس فقط عن طريق والده ولكن أيضا عن طريق أساتذته وهو ربما نموذج فريد للاستخدام العقلي الصارم حتى ، بالنسبة لموضوع أنه مثالي أو مادي في الواقع أجدني أستغرب دائما في وضع الناس في قالب معين ، لماذا هو إما مثالي أو مادي ؟ مثلا هو مفكر إسلامي من نوع معين ، وإنتهت ، ضمن عصره وضمن جوه،أما عندما نصنفه هل هو مثالي أم مادي أرى كأننا نقول إنه مادي ونلغي مثاليته أو العكس والواقع أنه جمع بين الاثنين فنجد عنده ما يؤيد هذه ويؤيد تلك والحقيقة أنه ليس جديداً في هذا فهناك الكثير ممن سبقوه أو من السابقين له بعدد من الأفكار وخط التسلسل هذا السابق له يبدأ بالمسعودي ومسكويه والطرطوشي والمقديسي معه مثلما جاء بعده أيضا أو معاصر له صديقه ابن الخطيب ويأتي من بعده ابن أزرق فالحظ حظ كامل متكامل وهو واحد من الحظ وهو بارز ضمنه لأنه عبر عن آرائه ،

وفي الحقيقة أريد أن أعود للسؤال الذي تفضل به د . صقري . . . هل أعطانا مفاهيم تساعد على فهم العصر ؟

د . كان قد أتى بمثال وهو عن العصبية وفي الحقيقة حسب رأي إبن خلدون أن موضوع العصبية لو افترضنا أن نلخصه ونجمعه فنجد أن العصبية أشياء عسكرية أو دينية أو مصلحة أو نسب نجد أنه يعطيها اسم عصبية بمعنى آخر العصبية عنده عبارة عن القوة فأي شيء يعطي قوة يسميه عصبية ومن يوم أن خلق التاريخ وهي موجودة وتفرض نفسها والآن التماثل نجد أنه يأتي من هنا وهو يسميه عصبية ونحن لو ترجمناها الى قوة فنجد مثلا قوة الدول الكبرى ، قوة الدول الصغرى قوة الدول المتقدمة ، قوة الدول المتخلفة لكننا يمكننا أن نقول أن نظريته تنحصر في العصبية وفي فكرة الأيديولوجية أو غيره ممكن أن تنتقل الآن ، أعتقد أن ذلك أمر من الصعب تحقيقه لأن ذلك العصر مختلف جداً في تكويناته الاجتماعية وبناء القوة فيه وفي تكنولوجيته عن عصرنا الآن . عصرناا الآن فيه عدد من النقاط يجب عدم إهمالها فلقد برزت بوضوح الطبقة مثلا برزت القوى الاحتكارية كقوى ضخمة برزت التكنولوجيا كقوى ، هذه الأشياء لم تدخل عند ابن خلدون كشيء واضح ولا

تفسرها العصبية فقط إلا إذا فسرنا العصبية بمعنى القوة وعند ذلك يكون إنتهى رأيه وبدا الرأي العام . وكل من ينظر في التاريخ يستطيع أن يتكلم فيه على أساس أن القوة هي الأساس .

في تصوري أن التشابه ما بين رأيه فيما يتعلق بالبدو والحضر مع موضوع العالم الثالث لا يزيد عن كونه تشابه أي لا يصل إلى درجة التحليل أي لا نستطيع أن نحلل بواسطة نظريته الوضع الحاضر ونحن لا نطلب هذا منه ولكن يكفي أن نقول أنه في عصره كان كذا وكذا . . . الخ ، ربما كان سابقاً قليلا ربما كان جامعاً لفكر عصره ربما كان مسوغاً أو معقلاً لبعض الأفكار في عصره هذا كله وارد جداً لكني هنا أريد أن أسجل نقطة لبعض الفروض التي تفضلت ، وذكرتها سيادتك .

د . حداد

هنا ملحوظة حول العصبية . . .

ابن خلدون لم يفصل بين العصبية والقوة لقد فصل بين التعاضد الاجتماعي .

د . شاكر

لأن الأمثلة التي أتى بها هي العسكرية والدينية والنسب والمصلحة وغيرها وهي ما تربط بين القوى لذلك فهي قوى . . .

د . العظمة

أي فئة تدخل في صراع قوي يطلق عليها عصبية . . .

د . حداد

لهذا فأنا أقول انها ميكانيكا التماسك .

د . العظمة

ليست ميكانزم التماسك بقدر ما هي نتيجة التماسك

د . صقري

بعد أن تنتهي سأحاول أن أعطي تحليلي لفكرة العصبية . . .

د . شاكر

فيما يتعلق بالتعليل الاقتصادي الاجتماعي أيضا أريد هنا أن أذكر أن الشيء الذي يتعلق بأسلوب المعيشة والعمل وتقسيم العمل وغيره هذا أولاً من وضع قائم كان موجودا في حياتهم كان هناك تقسيم عمل ووجدت فرص وجماعات وأيضا كان هذا يدرس وبعمق في كتب الفقه وكتب الفقه كان فيها الكثير من هذه الأشياء ويجب ألا ننسى أنه كان فقيهاً وفي نفس الوقت سياسياً فمثلاً العقلانية عند مناقشته لجيش موسى هذا في إعتقادي لكونه سياسي ومارس السياسة العملية في عدد من المناطق وهو يعرف ما معنى جيش . . .

د . العظمة

لو سمحت لي يا دكتور شاكر النقد لقضية جيش موسى نجده عند إبن كثير بالذات وابن كثير محدث . . .

د . شاكر

ما أريد أن أقوله أنه من جهة قد جاء من ناحية عقلية بإعتباره سياسي وعايش المشكلة ولم يأخذ الموضوع بإعتباره ما فُرض وانتهى الأمر فطريقته هي طريقة المناقشة دائماً يناقش ومحاولته دائماً المناقشة فعقليته عقلية مناقشه وجدل وهذه ناجمة عن ممارسته السياسية العنيفة ولتناوله أماكن مختلفة وعواصم وأسماء أيضاً مختلفة وعندما جاء إلى مصر نجد أن الجو قد أختلف عليه كثيراً فتكوينات المغرب شيء والتكوينات في مصر مختلفة كلياً ونستطيع أن نقول أنه رجل قد عاونته كثيراً مشكلة التفسير المادي وموضوع العلاقة وفي الواقع هذه معطيات ممتازة جداً وقد تقدم فيها لكني هنا أريد أن أسجل نقطة لو أخذنا المقدمة ككل نجد فيها عناصر فصاحب النظرية عادة يلغي الأشياء التي لا تتواءم مع نظريته والمفروض أن يضع نظريته ولا شيء آخر بعدها

يعني لا يقبل معها أشياء تتناقض معها لكن في المقدمة نجد أن هناك أشياء كثيرة تتناقض مع الأسس التي وضعها أعني بها كلها ليست متناسقة فأحياناً يساير الأمور الدينية وأحياناً يساير أمور السحر والأرقام والاعداد ويقول لم تتبلور التبلور الكامل - في هذه الأمور الفكرية التي عنده .

وما هي النظرية ؟ النظرية هي عبارة عن أداة تكشف يعني تخترع ، تبتكر ، تجد طريقة لكشف موضوع وتحليله يعني منهج التعليل وهو حاول أن يصل ولكن في إعتقادي أنا أنه لم يصل يعني حاول أن يعطي حاول أن يقدم لكنه لم يستطع أن يقدم لقد أعطى مجموعة آراء وأفكار هذا صحيح . . . وأصح من هذا أن نقول مجموعة من الآراء والأفكار المبعثرة والموجودة في عصره والموجودة في مختلف أنواع الثقافة التي عاشها لأنه إبن ثقافة ومتميز في الحقيقة وبلا شك لا بد أن نعترف أنه رجل من كبار المثقفين في عصره وقد احتوى هذه الثقافة واتبعها وأخضعها اخضاعاً كاملاً لفكر منطقي صارم وقوي وإستفاد من مختلف عناصر هذه الثقافة إستفاد من الأمور الدينية وفي نفس الوقت إستفاد من الممارسة السياسية وإستفاد من الفلسفة مثلما إستفاد تماماً من الحياة العادية بمعنى أن مجموع هذه الأشياء أعطت تكوين فكري معين ومميز ساعده على العطاء .

د . حداد

ما هو الفرق بينه وبين كارل ماركس ؟ يقول كارل ماركس نفس الكلام فهو يقول هي فوضى منظمة . . .

د . شاكر

الفرق كبير ماركس مثلاً نستطيع أن نقول أخذ الطعام وهضمه تماماً ثم أخرجه عصارات هضم الطعام وأوضح مختلف الآراء بمعنى أنك تستطيع أن تقول بكل بساطة أن هذه الفكرة من هنا وتلك من هناك .

د . العظمة

لي تعقيب وهو تأكيد لكلامك . . . فعلا من الممكن أن الواحد يأخذ كل جملة تقريباً في المقدمة وأن يرجعها إلى أصول عربية مكتوبة فمثلاً قضية المصالح وقضية التفسير المادي ممكن الواحد يرجع إلى فقه المصالح وخصوصاً الفقه المالكي حتى إلى الأخلاق ، الغزالي ، في ميزان العمل ، الكلام حول العصبيات وحتى تفسير الفتنة مثلاً علي ومعاوية هذه موجودة عند مؤرخين سابقين عليه والكلام عن جيش موسى وهذه نقطة أولى فقضية الجدة ليست هي الشيء المهم إنما الشيء المهم هو أن هذا الشخص جمع ما بين هذه الأشياء وألف بينها إلى أكبر قدر ممكن ولم يكن هذا القدر كافياً لأن يصهر فيما بين هذه العوامل وهذه العناصر والشيء الذي صهر ما بين كل هذه العناصر أو الذي جمعها هو توجه معين يمكن أن نطلق عليه إسم الواقعية أو إن شئت يا دكتور-تفسيراً مادياً أو رفضاً للميتافيزيقا أو تعليلاً وطبعاً قضية تصنيف الأشياء بين مادية ومثالية هو فعلاً في النهاية تصنيف ميتافزياقي ولكن كلها تجتمع تحت عنوان الواقعية رجل واقعي رجل سياسي له معرفة بالسياسة كما له معرفة عميقة بالتاريخ فبالتالي أخضع الأشياء التي كانت ضمن إطار رؤيته أخضعها للتحليل واعتبرها ضمن أطر الواقعية التي من الممكن أن تتوفر لأي شخص سياسي ولأي شخص له معرفة بالتاريخ والدليل على ذلك أن كلامه حول مجمل الأمور ليس جديدا كلام مبعثر فيه مصادر عديدة موجودة في كتب السياسة في كتب نصائح الملوك في كتب التاريخ في كتب الفقه حتى في كتب الاخلاق .

د . صقري

هل يوجد أي مفكر أو منظر في العالم لم يأخذ ممن سبقوه . . . هل هذا ممكن ؟! كلنا نعلم.وإبن خلدون نفسه قد أشار إلى هذا . أن العلم هو إنجاز جماعي ، ولا يمكن لأي فرد أن يطور علماً كاملاً بمفرده في الفراغ . بدون شك ، إن إبن خلدون إقتبس بعض الأدوات الفكرية والمفاهيم المنطقية وبعض الملاحظات حول المجتمع والسياسة من بعض الذين سبقوه تماماً كما فعل كل العباقرة الذين

سبقوه أو لحقوه عبر التاريخ . ولكنه بالرغم من كل إقتباساته جاء العلم بعلم جديد لم يسبقه إليه أحد . الغريب أنه إستطاع أن يطور هذا العلم إلى الدرجة التي أوصله إليها . والأدوات التي ورثها شيد بها بناءً جديداً فريداً من نوعه . قد يكون قد إقتبس بعض الأفكار من أرسطو لكن منهجه المادي الديالكتيكي الديناميكي حول تحرك المجتمعات والتفاعلات التسلسلية التي تحدثها فيما بين قطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، هذه كلها لم تكن موجودة لدى أرسطو لا من حيث المضمون أو المنهج . وبالطبع لم تكن موجودة لدى كل الذين سبقوه من العرب أو المسلمين الذين كتبوا عن السياسة . .

أما القول أن العصبية كانت فكرة معروفة ومنتشرة في ذلك العصر فبالطبع كانت الكلمة مستعملة دائما ولكن ابن خلدون طورها إلى مفهوم علمي معقد يشرح الكثير من الظواهر الاجتماعية بشكل ديناميكي مثلاً القوة كما علّق بعضكم ، والمفهوم ليس بمثل هذه البساطة . العصبية قد تؤدي إلى القوة ولكنها ليست القوة . إذ القوة موجودة في الطاقة البشرية . أما العصبية فهي العصب أو الرباط الذي يربط طاقة أفراد عديدين حتى يؤلفوا قوة جماعية . فالقضية هي كما يسميها ابن خلدون « اللحمة » التي تلحم عددا من الأفراد يشعرون بالانتماء لجماعة معينة ؟ هذا وتختلف بالنسبة للبيئة والمرحلة التطورية التي تمر بها الجماعة . مثلاً ، في الحالة البدائية ، تتولد العصبية لأن الفرد البشري لا يستطيع أن يعيش بمفرده . فالحياة صراع وتحتاج إلى تعاون الفرد مع جماعة معينة حتى يحصل على عيشه وحتى يواجه مخاطر العالم الخارجي . هنالك صراع مثلا على الموارد الطبيعية المحدودة ، على المراعي ، المياه ، الخ ، وهذا الصراع قد يكون ضد الجماعات البشرية الأخرى أو ضد الحيوانات المتوحشة ، أو ضد العوامل الطبيعية نفسها .

من الطبيعي في هذه الحالة أن يحصل التعاون والالتحام مع أولئك الذين هم أقرب الناس إلى الفرد ، أي عائلته فأقرباؤه . ففي هذه المرحلة يصبح الاعتقاد

بالنسب من العوامل التي ترتكز عليها العصبية . وكما يشرح إبن خلدون قد يكون النسب خيالياً وهمياً . المهم إنه من الممكن أن يكون خيالياً مثلما هو معروف طالما إن الأفراد يعتقدون بوجوده فما يؤدي إلى إنسجامهم والتضحية في سبيل بعضهم البعض والتعاون فيما بينهم ، فهذا سيؤدي إلى عصبيتهم . وكون النسب يلعب هذا الدور الكبير في خلق العصبية أدى بالبعض إلى أن يعرفوا العصبية بأنها النسب . وهذا تعريف مبسط مثل تعريفها بالقوة . ذلك إن العصبية المرتكزة على النسب يمكن أن تولد نقيضها إذا ما ظهرت حركة دينية . فالبدو يتقبل المعتقدات الدينية بسهولة لأنه ما زال على الفطرة وليس لديه تلك المعتقدات التي تتولد مع الحضارة وتقف كحاجز أمام المعتقدات الدينية الجديدة . فالمعتقد الديني في هذه الحالة يربط بين جماعات كانت في السابق تحارب بعضها بعضاً لأنها كانت تنتمي لعصابات متصارعة . فالمعتقد الديني يولد عصبية من نوع جديد لا ترتكز على النسب، لا بل هي تضعف العصبية الصغرى وتولد ما يسميه إبن خلدون عصبية كبرى . وهذه العصبية الجديدة تتطلع إلى آفاق أوسع يجمعها هدف واحد . المعتقد الديني يصبح بمثابة ايديولوجية سياسية تحارب في سبيل الحصول على الملك وتأسيس الدولة . وهنا يجب أن نلاحظ دقة التحليل إذ أن العملية العصبية الكبرى ، هي نقيض للعصبية الصغرى ، وهذا أكثر مما يظن البعض . فالعصبية الكبرى تأخذ الصبغة الدينية ولكن النبوة أو الحركة الدينية لا بد لها من عصبية قوية في البداية لأن صاحب الرسالة يحتاج دائما في البداية إلى قوة عصبية تبرعمه وتقف وراءه حتى ينجح وكان إبن خلدون هنا يقول إن هنالك قوانين طبيعية وإن الله نفسه لا يريد خرقها مع أنه كان يستطيع ذلك لو شاء . إذاً العصبية الكبرى تعمل لنقيض للعصبية الصغرى ولكنها لا تلغيها . قد تبقى الانتماءات الضيقة لكنها بدلاً من أن تحارب بعضها بعضا تجتمع الآن تحت راية الحق والهدى وتصبح راية النسب على مستوى أدنى . فالعصبية الكبرى هي في الحقيقة الفكرة المشتركة بين الانتماء للنسب والانتماء للفكرة الدينية بعد التفاعل الذي حصل فيما بينهما . وهنا يجب أن نلاحظ هذا التحليل الدينامي كي الجدلي . والعصبية ليست مجرد مفهوم ستاتيكي جامد يمكن تعريفه بعبارة واحدة

بسيطة ومع أن الكلمة كانت كلمة مستعملة ودارجة فلقد حولها هو إلى نظرية ثم إنه لا بد لي من أن أعلق على بعض ما قاله الدكتور عزيز ، وهو إن كل ما فعله إبن خلدون لم يكن فهما لذلك العصر بل مجرد وصف لبعض العناصر التي كانت سائدة فيه . أعتقد أنه هذا الحكم يرتكز على قراءة سطحية جدا للمقدمة ، إذ أنه يتجاهل عملية الاستقراء الهائلة الموجودة فيها . كيف يمكن أن نقول إنها مجرد وصف أو سرد للأحداث عندما يكون لدينا إستقراء يمكن تطبيقه على أحداث تاريخية متعددة في شمال أفريقيا مثل حركة « المرابطون » إلى « الموحدون » حتى إلى الحركة الوهابية في عصرنا الحديث ؟ .

د . عزيز العظمة :

لو تسمح لي يا دكتور قضية الاستقراء اولا أنه ليس من الممكن أن تكون هناك جدارة على الاطلاق بدون إستقراء يعني هناك فاعلية ذهنية في كل شخص عندما يحيا وعندما يخطو أي خطوة مبنية على الاستقراء الناس يتصرفون تبعا لأسس معينة وهذه الأسس قائمة على إستقراء ضمني إن شئنا وكل عمل سياسي وكل نظرة إلى التاريخ قائمة على نفس الموضوع فبالتالي ، الاستقراء ليس من الضروري أن نسميه إستقراء حتى نعطيه صفة علمية فنحن نستخدم أساليب بيانية في التأكيد على جدّة هذا التفكير .

د . حداد :

إستقراء إبن خلدون كان إستقراءً ميدانيا .

د . العظمة :

وأيضا قضية الجدلية ليس من الضروري أن نقول أن الشيء جدلي فقط لأنه يتضمن فعلاً ثم رد فعل آخر لأن كل شيء من أخذ ورد ليس من الضروري أن يكون جدلاً لأن الجدل له شروط معينة لا أظن أنها موجودة في تفكير إبن خلدون فهناك فعلا ديناميكية . . .

د . صفري :

هل هناك من سبقه في إستعمال هذا المنهج وطبقه بهذه الطريقة على تحرك المجتمعات ؟

د . العظمة :

لا أظن أنه منهج ولكن ملاحظات .

د . حذاد :

لي تعقيب على الكلام الذي تفضل به الدكتور أن ما قدمه إبن خلدون يمكن أن نعتبره منهجاً في دراسة المجتمع لا شك أنه منهج - طريقة تحليل المجتمع ليس مجرد ملاحظات بدليل أنه قائم على قواعد معينة عملية التحليل قائمة على قواعد معينة وذلك عندما نتحدث عن إبن خلدون في الحقيقة لا نستطيع أن نقول أنه أخذ حتى من المناهج السابقة التي أستخدمت لا تستطيع أن تقول أنه ميتافيزيقي ولا تستطيع أيضا أن تقول أنه مادي فمنهجه نعتبره كمركب في دراسة هذه الظواهر من خلال مجموعة هذه القواعد المنهجية لأنه إستخدم قواعد منهجية في التحليل هذه القواعد المنهجية تجعلنا لا نستطيع أن نقول وهذا من وجهة نظر القرن العشرين أنها غير متكاملة للتحليل هو منهج في تلك الفترة في دراسة المجتمع أساء في بعض التحليلات لكن معالجته الحقيقة كانت إلى حد ما معالجة علمية بدليل أن الطريقة العلمية التي نتكلم عنها في الواقع إستخدمت نفس هذه القواعد المنهجية أو جزءاً كبير ولا داعي أن نقول نفسها في دراسة الظواهر الاجتماعية ولذلك نقول أن دراسته للظواهر الاجتماعية لم تكن منعزلة كان يقصد الظواهر الاجتماعية بعلاقتها ببعضها وهذه الدراسة لم يسبقه أحد إليها فلم يدرس أحد قبله هذه الظواهر بهذه الصورة ولذلك أنا من إعتقادي أن إبن خلدون قد شكل مرحلة متوسطة واضحة بين الاتجاهات السابقة الميتافيزيقية وغيرها وبين المرحلة التحويلية الموضوعية العلمية التي نسميها الآن نظريات وقفزة منهجية واضحة في هذا المجال يعني من

العصور الوسطى ممن سبقوه حتى أن الواحد يتساءل هل كارل ماركس تأثر بابن خلدون أم لا ؟

د . صقري

هذا سؤال وجيه :

د . حداد :

ماركس لم يشر إلى

د . العظمة :

لقد أشار إليه في مكان واحد .

د . صقري :

أنا أعتقد أنه لم يشر إليه

د . العظمة :

لقد أشار إليه في تعليق على كتاب كوفا ينفسكس منشور في Ethnological Nolebooks

د . حداد :

المفروض أن ماركس قد أهتم بقضايا من صميم ما درسه إبن خلدون خاصة قضية الانتاج الأسيوي كارل ماركس أهتم بقضايا شمال أفريقيا وقد ذهب إليها كارل ماركس إهتم بدراسة هذا المجتمع وأكثر من درس هذا المجتمع قبل كارل ماركس هو إبن خلدون يعني لم يشر إلى هذا الموضوع من قريب أو من بعيد .

د . صقري :

إبن خلدون لم يستعمل فقط طريق الاستقراء والمعرفة عن طريق الحواس أعطى أبستومولوجيا يشرح فيها كيف نستطيع معرفة الأشياء المادية عن طريق الحواس ثم نحكم العقل حول صوابها أو خطاها . وهذا مبدئياً أساس المنهج

العلمي المستعمل اليوم . وهو أيضا يشرح عملية الاستقراء التي بواسطتها يتمكن الانسان بعد ملاحظة الحالات الكثيرة أن يحصل في الخيال على صورة منطقية على كل الحالات وهي « الكلي » وهي أيضا جزء من المنهج العلمي المستعمل اليوم . أما الجدلية فهو قد طبقها بتحليله بشكل واضح ومميز إلا أنه لم يشرحها شرحاً نظريا .

د . شاكر :

أريد أن نعود بالمناقشة إلى أساسها أخشى أن تكون قد تحركنا في خطين متوازيين لن يلتقيا أبدا ظاهريا وهما ملتقيان تمام الالتقاء الحقيقة الذي أسمعه عن عبقرية إبن خلدون عن إبتكاراته عن أشيائه هذه إطلاقا لا أجادل فيها لأن هذا واقع وموجود وأعتقد أن هذا لا ننكره ولا يمكن أن ننكره لأنها أشياء موجودة واقعية لكن دعني أعود إلى أصل المناقشة السؤال هو إلى أن مدى هو يدين إلى عصره ؟ هذا هو السؤال الأساسي ومن جهة أخرى إلى أي مدى منهج إبن خلدون يعيننا في تحليل العصر الذي نحن فيه الآن نحن لا نقوم الآن إبن خلدون بقدر ما نقول يا ترى هل هو يدين لعصره أم لا ؟ دعني آخذ بعض مفاهيمه وليكن المفهوم الدولي طالما أننا بدأنا القضية . نأخذ له مفهوم الملك مفهوم العمران دعنا نأخذ المفاهيم الأخرى حتى نطور الموضوع بإتجاه آخر .

د . شاكر :

موضوع الدولة بالنسبة له مفهومه محدده جداً فيها هذا في إعتقادي لأن الدولة عنده هي نفس المفهوم الاسلامي الدارج باستمرار وهي عبارة عن حكم حاكم معين أو سلالة معينة وهذه موجودة في ظل التاريخ الاسلامي فمثلا عندما يقولون دولة الزنجيين أو دولة صلاح الدين يقصد الفترة التي حكم فيها فلان أوالفترة التي حكمت فيها سلالة أو السلالة الحاكمة الفلانية ومن هنا حتى العصر الحاضر عندما يعينيون رئيس وزراء يقولون صاحب الدولة بمعنى صاحب السلطان والحكم فهي ليست عنده تنظيماً سياسياً معيناً كياناً إجتماعياً سياسياً ، (أرض ومجموعة) لا هي عبارة عن حدود ، هذه هي الدولة عنده .

د . صقري :

هل تنتظر من إبن خلدون أن يكلمنا عن دولة تطورت بعده بخمسمائة سنة وفي حضارة غير حضارته ؟

هذه الدولة التي كانت موجودة في ذلك الطور التاريخي ، وفي التاريخ العربي الاسلامي .

د . العظمة :

الدولة كانت قائمة على أرض وعلى نظم سياسية وإجتماعية

د . شاكر ، د . العظمة :

نريد أن نحلل مفاهيم معينة لأن تحليل المفاهيم يوصلنا في النهاية إلى نتيجة إعطائــهمكانة أقصد مكانة بالنسبة لعصره وإمكان نقله إلى عصر آخر مفهوم الدولة لا نستطيع أن ننقله لهذا العصر إطلاقا ومفهوم العصبية لانستطيع أن ننقلـه إلى هذا العصر إطلاقا مفهوم مثلا العمران ، العمران هذا متصل مباشرة بالمعنـى السياسي الاجتماعي إذاً سياسي إجتماعي لا تأخذ المعنى الحضاري والذي يتعلق بطبائع الأشياء فهو يعتبر العمران طبائع أشياء وليس من الانتاج الاتكالي .

د . حداد :

العملية معكوسة تماما .

د . العظمة :

هو لا يرى الدولة نتاجا لمجتمع يعني المفاهيم المعاصرة للمجتمع وللسياسة تقول بأن الدولة شيء قائم فوق مجتمع معين ، مجتمع مدني هناك نظم إقتصـادية هناك نظم إجتماعية هناك نظم سياسية ثم هناك دولة هو عنده العملية معكوسة يكون عندك دولة والدولة تخلق المجتمع .

د . شاكر :

لو سمحتم هناك نقطة أخرى مثلا مفهوم الملك عنده هو عصبية زائد تغلب

وعنده شيئان أساسيان حماية الثغور يعني الجيش ، وجباية المال هذا بالضبط مفهوم الدولة في كل التاريخ الاسلامي وحتى غير الاسلامي أيضا كان موجود هذا المفهوم في أن الدولة كانت تؤمن الأمن داخليا وتحمي الحدود وتأخذ أجرها على هذا الشيء الأمن نتيجة القضاء فإذاً القضاء والأمن مكملان لبعضهما البعض ومقابل ذلك تأخذ أجرتها أماما عدا ذلك فليس لها علاقة به وهذا هو الملك بصورة عامة وليس هذا هو مفهوم الملك الآن على الاطلاق .

د . العظمة :

مثال مثلا عندما يحكي عن الفاطميين هذه دولة كانت قائمة في شمال أفريقيا وإحتلت مصر ثم قامت في مصر بالنسبة له ليس له خلاف فالدولة واحدة مع أن شمال أفريقيا شيء ومصر شيء آخر شمال أفريقيا فيه مجتمع أو مجتمعات ومصر فيها مجتمع أو مجتمعات مختلفة كليا وبنى إقتصادية مختلفة كليا وبنى إجتماعية مختلفة كليا ولكن عند إبن خلدون الدولة واحدة ولم يصبح هناك أي إختلاف .

د . شاكر :

مثلما تفضل الدكتور بالنسبة للفاطميين مثلا الفاطميون في مصر شيء مختلف بشمال أفريقية قامت دولتهم على دورة الذهب العالمية التي تمر في المنطقة والتي قامت عليها دولة الموحدين فيما بعد والمزينين على أفرادها فالقضية لم تمر عليه إطلاقا ولم تكن في فكرة بالمرة مع أنه عايشها ، عايشها تماما الدولة عنده هي المزينيون أو الحفصيون وليست هي ال تكوينة كلها ـ ضمن هذا المفهوم . . .

د . العظمة :

لي تعقيب في نفس إتجاه كلام الدكتور شاكر فعندما يحكي عن نشوء الدول عندما يحكي عن نشوء الموحدين أو يحكي عن نشوء الحفصيين أو يحكي عن نشوءبني مرين كدول هذه الدول بالنسبة له مجموعات بدوية لسبب أو لآخر وهو لا يوضحه ولا حتى يهتم بأن يوضحه ولا حتى داخل ضمن الاطار الذهني الذي له فجأة يأتوا على مجرى التاريخ ويدحرون دولة أو الخ فالمرينيين مثلا أو المرابطين كانوا قبائل بدوية

المرابطون كانوا قبائل في جنوب الصحراء كانوا تجار الذهب أو على الأقل كانوا ناقلي الذهب ونقل الذهب إستدعى نوعا من التنظيم الاجتماعي الذي قواهم ودعابهم إلى التوسع ونفس الشيء يطبق على بني مرين وأيضا الحروب التي كانت قائمة بين الفاطميين وبين غير الفاطميين والتي قامت بين بني مرين والحفصيين والحروب التي كانت تتعلق بالسيطرة على جنوب الأطلسي يعني على طريق سلجلماسة وأوداعت الواحات التي تؤدي إلى طريق الذهب هذه هي أسس تفسير نشوء الدول في شمال أفريقية وليس قوة سحرية موجودة داخل العصبية .

د . شاكر :

التوالي هذا بالنسبة له توالٍ غير مرتبط أي أنه ليس مربوطاً مع بعضه مع بعض يعني ليس هناك علاقة بين الحفصيين الذين خرجوا ومرابط الموحدين ليس هناك علاقة وهذا موظف عندهم إستقل وفقط لماذا إستقل وكيف استقل ؟

د . شاكر :

يقون لك إستقل بعصبيته وكأن العصبية فيها قوة سحرية هي التي تدفعها نحو الملك .

د . شاكر :

هنا أحب أن أركز على نقطة محاولة تحديث إبن خلدون هل يمكن أم لا ؟ أما في المفاهيم فهو . . .

د . جعفر :

الدولة تلعب دور كبير بالنسبة لابن خلدون ولكن السؤال هو : هل هذا فعلا ما قاله إن هنالك قوة سحرية تسمى عصبية توصل إلي الدولة ؟ هو بدون شك أعطى أهمية كبرى للعنف السياسي الذي يحصل عن طريق العصبية المرتكزة على الأيديولوجية الدينية والتي تجعل الأفراد على إستعداد لكي يضحوا بأرواحهم في سبيل الهدف الموحد . الحقيقة إن العنصر البشري في ذلك الوقت كان من أهم

عناصر التغلب وذلك لعدم وجود تكنولوجيا السلاح المتطور كما هو اليوم . وكانت كل دولة جديد تعني وصول سلالة جديدة إلى الحكم عن طريق الحرب . يمكن القول أن إبن خلدون لم يوجه إهتماما كافيا للعامل الاقتصادي في حال تكوين الدولة الجديدة لكن لا ننسى إنه كان يتكلم عن الدولة التي كانت تستولي عليها الجماعات البدوية . فهي دولة تحصل عن طريق الغزو، عن طريق الحرب بين الريف والمدينة . ولكن عندما يشرح إبن خلدون الدولة نفسها والأطوار التي تمر بها فهو يجعل مما نسميه اليوم الاقتصاد السياسي أساسا لكل ما يجرب في الدولة ولا يمكنني هنا أن أشرح نظرياته الاقتصادية بالتفصيل ، لكن يكفي الاشارة إلى جعل الثروة الأقتصادية المرتكزة على العمل الانساني الوطني الركن الأول الذي ترتكز عليه قوة الدولة . أما الركن الثاني فهو القوة المسلحة أو القوة العنفية والتي تركز بدورها على الدعم الاقتصادي الذي لا بد منه . وبما إن الدولة أو السلالة المالكة وأعوانها في ذلك الوقت كانت تسيطر على أكبر قوة إقتصادية في المجتمع كان لا بد لها أن تلعب الدور الرئيسي في النشاطات الاقتصادية .

د . شاكر :

لي ملاحظة هنا لو سمحت كان فيه مجموعة تجارية ضخمة ولها قوة وقوى ضخمة جدا وكانت تلعب دورها الأساسي سواء مصر في مصر تجار الكارم وما يتعلق بهم أو بشمال أفريقية الطبقة التجارية وما يتعلق بهم التي كانت تُسَير عمليا الحكم وكانت تسانده يعني كان الحكم في شمال أفريقية أو مصر وفي مصر أوضح بكثير الحكم كان عمليا ثلاثي طبقتين واضحتين وطبقة خلفية الطبقة التجارية التي تحصل على المال وكانت راضية عن الطبقتين الآخريين وهما طبقة العسكر والذين لهم الحكم وطبقة موازية لطبقة العسكر وهي التي تساندهم وهي الطبقة الدينية الفقهاء الذين يبدأون في القمة قاضي القضاةوينزلونبالترتيب إلى الأسفل حتى مرتبة المؤذن والعسكري وكانت هاتان الطبقتان متحالفتين تماما وكانت طبقة التجار راضية عنها وكانت الطبقة التجارية تصل أحيانا إلى درجة أقراص الدولة وخاصة الفاطميين وفي

العهد المملوكي العهد الذي عاشه إبن خلدون وفي مصر نفسها فقد توفى في مطلع القرن الخامس عشر وفي مطالع هذا القرن كانت دولة المماليك في قرية حركتها الاقتصادية والتي كانت تأخذ من المشرق لتعطي المغرب وبالعكس وكان في ذلك الوقت تجار الكارم هم المسيطرين على كل شيء لدرجة أن السلطان قد أخرج قرار أو مرسوماً يحتكر به كل شيء هذا فيما يتعلق بمصر والتي عاشها ورآها التي رآها خلال هذه الفترة وأيضا في شمال أفريقية كان يعايشها تماما سواء كان عند الحفصيين وهو مارس السياسة أو عند المرينيين وهو مارس السياسة أو حتى في بني عبد الواد الثلاثي هذا المناطق الثلاثه والتي عمليا تربط الحركة التجارية في المنطقة تبع الجنوب المتوسط تبع الشمال المتوسط عايشها تماما ومارسها مباشرة فهذه الطبقة طبقة موجودة سواء سميتها تجار أو سميتها صناعيين كانت جماعة محتكرة قوافلها كانت ١٢,٠٠٠ الجبل وهو بنفسه قال أنه رأى القوافل تسير من القاهرة بـ ١٢ ألف جمل وهذا إحتكار ضخم عملية غير عادية يأخذون معهم بضاعة ويأتون ببضاعة . يعني بصورة عامة قصد عملية التكوين الاقتصادية سواء كانت تكوين إحتكارية عندها مصانع أو مثل ذلك أو أولئك الذين يملكون أموالا ويرسلونها فكانت هناك جماعة تجارية .

د . صقري :

أنا لا أعتقد أن إبن خلدون تجاهل هذا مع أنه من الممكن أنه لم يعطه حقه وبتوسع به بقدر ما يجب لكن هناك شيء آخر يجب أن نتذكره لهذا الخصوص وهو أنه كان باستطاعة الحاكم في ذلك الوقت عن طريق القوة أن يغتصب كل ما يملكه أي شخص ، وهو يشرح هذا الصراع الذي يمكن أن يحدث بين الحاكم وبين القوى الاقتصادية الأخرى . فهو يعطينا صورة واضحة لعلاقات القوة المرتكزة على الاقتصاد ، صورة متكاملة لنمط إنتاجي إجتماعي معين تلعب فيه الدولة دوراً رئيسيا خاصة في المشاريع العمرانية الكبرى التي تحتاج إلى عدد كبير من الرجال والمال والكثير من التنظيم والاكراه . فبناء المشاريع للنفع العام تقوم بها الدولة ، وتعتبر آثار

الماضي العظيمة مقياساً لقوة السلالات التي أقامتها ومقياساً للحضارات الطويلة الأمد والاستقرار الداخلي لمجتمعاتها . وهذه النصب الكبرى تقوم بها الجماعات الخاصة التي تعمل في سبيل ربحها الخاص .

د . شاكر :

لكن هذه المشاريع الكبرى حتى في عصره كان يقوم بها أفراد هناك جوامع مثلا جوامع ضخمة جدا جميلة جداً فللاً وهي من ميزات القاهرة وميزات الشام كان يقوم بها أفراد المدارس والتي بقيت ٤٠٠ ، ٥٠٠ سنة حتى وقتنا الحاضر وزادت الأوقاف الموجودة أيضا هذه من عهد المماليك .

د . صفري :

هذا صحيح لكننا هنا نتكلم عن مشاريع كبيرة مثل الأهرام والجامع الأموي وغيرها نتكلم عن الظروف والشوارع والأبنية . . . الخ . ولكن حتى نستوعب نظرة إبن خلدون الاقتصادية لا بد لنا من أن نستوعب نظريته حول القيمة . فهو قد قدم الركيزة الأساسية لنظرية القيمة التي طورها فيما بعد الاقتصاديون الكلاسيكيون وماركس في القرن الثامن والتاسع عشر . صحيح إن إبن خلدون لم يتوسع كثيرا في هذا الموضوع لكنه وضع يده على حقيقة إقتصادية أزلية عندما أشار إن كل ما له قيمة هو نتيجة للعمل الانساني وان المجتمع ما هو الا نتيجة مجموع عمل أفراده ـ وحتى الأشياء الموجودة في الطبيعة مثل الماء ، لا بد لها من عمل إنساني مثل حفر الآبار والأقنية حتى يصبح لها قيمة . وهو أشار أيضا إلى أن الذهب والفضة ليس لها قيمة بحد ذاتها بل بالعمل الذي وضع بها ، ويستعملها النساء كمعيار لمقياس القيم الأخرى عند التبادل لأنها تحافظ على سعرها في السوق أكثر من غيرها . هذا وقد وضح أيضا أن تسخير الناس للعمل بدون أجر هو الظلم بعينيه ولا يعرف أبداً عن نهب ممتلكاتهم ذلك لأنه يعني سرقة القيمة التي أنجزوها عن طريق عملهم . وهذه النظرة تقدم ولو بشكل فج الركن الأساسي لنظرية الاستغلال التي طورها ماركس فيما بعد . لكن إبن خلدون شرح نوع الاستغلال الذي كان سائداً في عصره بينما شرح

ماركس طبيعة الاستغلال الموجود في المجتمع الرأسمالي . لكن على ما أفهم إن الدكتور عزيز لا يعتقد إن هنالك نظرية قيمة عند إبن خلدون ، فهل يتفضل ويشرح لنا لماذا يعتقد إنه ليست هناك نظرية قيمة ؟

د . العظمة :

هناك نقطتان أساسيتان النقطة الأولى نريد أن نرى أين موقع الكلام في الاقتصاد من نظرية إبن خلدون هنا موقع محدد جدا في المقدمة الكلام من الاقتصاد يجري حول الكلام من إنهيار الدول هذا من سياق المقدمة ولما يكون هناك كلام حول الاقتصاد يجري الكلام حول الاقتصاد في إطار علاقة الدولة بالاقتصاد يعني يتكلم في الكسب والرزق والمفاهيم المرتبطة بها عندما يتكلم عن تدخل الدولة في شئون الناس الاقتصادية هو يقول أنه أن الكسب نتيجة العمل الانساني يعني عندما يفعل الانسان شيئا ويسمع شيئا يكتسب مقابل معين له هذا المقابل هذا المفهوم أن لكل عمل يجب أن يكون هناك مقابل هذا مفهوم أخلاقي لمردود العمل بينما مفهوم القيمة بحد ذاته مفهوم غاية في التجربة يقوم على أساس فرز نطاق من المجتمع هو النطاق الاقتصادي وهذا الفرز للمجتمع إلى نطاق إقتصادي وإلى نطاق لا إقتصادي ليست له أي ملامح في كتابات إبن خلدون القيمة تتطلب إقتصاد كمجال له قوانينه الخاصة التي لا ترتبط بأي شيء آخر وهذا الشيء غير موجود فليست هناك نظرية في القيمة هناك نظرية في مردود العمل فقط وهو الذي يطلق عليه إسم الكسب فأساس الاقتصاد عنده ضرورة الناس لاشباع رغباتهم اليومية بينما في علم الاقتصاد وفي النظرية الاقتصادية ليس الأساس إشباع الرغبات إلا في انثرويولوجيا الاقتصاد . المهم هو مفهوم القيمة كمفهوم مجرد تنتمي إليه مجموعة أخرى من المفاهيم . .

د . صفري :

ماذا عندما يقول أن كل ماله قيمة في المجتمع يتطلب عملاً ، يوجد أشياء موجودة في الطبيعة مثل الماء مثل الحيوان إلخ . لكن لا نعطي قيمة دون أن يضع بها الانسان عمله ، التضحية ليست فقط مجرد أخذ أجر لعمل معين وليست مسألة

أخلاقية ما يقوله هنا هو أن تروه المجتمع ترتكز على العمل والانتاج ، ويوجد في المقدمة فصلان على الأقل يبحثان هذه المفاهيم الاقتصادية بشكل مجرد ، أو كما قلت ، ضمن نطاق إقتصادي منفصل عن الأمور الأخرى ، إلا إن الاقتصاد لا يمكن ولا يجب فصله عن الأمور الاجتماعية الأخرى ، فالاقتصاد يرتبط بطبيعته بسلوك الناس وسلوك حكامهم . لهذا فإن إبن خلدون يربط هذه المفاهيم مثل الكسب ، الرزق ، الأنفاق ، العرض والطلب في السوق ، إلخ يربط هذه كلها ببعضها البعض وبسياسة الحكام العامة من ناحية الانفاق ، أو تخفيضه ، جمع الضرائب ، وجود الحوافز للعمل لدى الناس أو عدم وجودها ، إلخ ، وفوق هذا يربط كل هذه الأمور بسلوك الناس الأخلاقي وكيف يتقلب بتقلب الأحوال الاقتصادية . بمعنى آخر فهو يعطي من ناحية مفاهيم علمية ستاتيكية فلم لا يكتفي بهذا بل يقدم لنا فيما بعد تحليلات ديناميكية وتفاعلات ، ولا يكتفي بالمفاهيم الميتافيزيائية الموجودة ، وهذه طبيعة العلم الأمبيريقي .

د . العظمة :

حتى لو سلمنا بأنه يتكلم حول قضايا الوطن والطلب وأي تاجر في أي عصر من العصور يمكنه أن يتكلم فيه المهم لم يقيم الاقتصاد أولا كمجال متميز من مجالات الفعل الاجتماعي وثانيا كأساس للمجتمع الاقتصاد شيء يرد في المدينة ولأنه يرد من المدينة أي يرد من الحضارة يجب التكلم عنه ليس لأنه أساس هذه الحضارة .

د . صقري :

هو يذكر أن الأساس لكل مجتمع هو نحلتهم في تحصيل معيشتهم هذا هو الأساس لكل مجتمع .

د . العظمة :

هذا الكلام فقط للتفريق بين البداوة والحضارة

د . حداد :

الحقيقة عندما وضح قال أنه أعطى عناية كبيرة للعمل.الحقيقة ابن خلدون في تفسيره للظواهر الاجتماعية أعطى عناية كبيرة لقضية العمل والعلاقات الاجتماعية في هذا المجال حاول أن يفسر التغيرات التي تحدث نتيجة للجهود التي تبذل وهذا شرط للأنتاج بالعكس ابن خلدون ابرز قيمة المنتجات عادة وكمية العمل المبذول في التغيرات الاجتماعية التي تحدث من هنا كان يركز على الجانب الأقتصادي في الحقيقة بشكل رئيسي فيما يتعلق بالعمران البشري ـ لقد أعطاه اهتماماً لا نقول أنه بقدر الاهتمام بالنظرية المادية الآن لكن أعطاهاهتماماً في عصره كافياً بحيث نعتبره عاملا من العوامل الرئيسية في التحولات الاجتماعية التي تحدث ونحن في الحقيقة عندما نتحدث عن ابن خلدون لا نقول أننا نأخذ شكلاً جزئياً نحن نأخذ شكلاً جزئياً ولكننا نفسر والمفروض ان نفسر كل هذه الظواهر المفروض أن نتوصل الى نتائج كاملة في تحليلاته المفروض أن يتفق مع التحليلات الموضوعة للمجتمع الآن كما أننا لا نستطيع أن نقول أنه وضع نظرية متكاملة للتحليل ونقول أنه استقطب كل هذه الجوانب صحيح أنها مطروحة في كل كتب الفقه رابطة الظواهر الاجتماعية ككل وضعها بمنهج جديد في التحليل لم يضعها الذين قبله مثلما نتكلم عن نظرية فائض القيمة وكل هذه الأمور جاء كارل ماركس ووضعها في اطار جديد قلبه كارل ماركس من الممكن أن نحاكم كثيرا من النتائج التي توصل إليها ونقول النتائج التي توصل إليها الآن في نظريته في الدولة نظريته في الثورة الخ وأيضا نقول أنه لم يأخذ بعين الاعتبار هذه القضايا كان معلقا الى حد ما ليس معنى هذا أننا ننتقص من قدر كارل ماركس .

د . شاكر :

هذا بالفعل ما نقوله نحن الآن . لي ملاحظة خلال عهد ابن خلدون ورفاقه لسان الدين الخطيب اكتشف قضية العدوى مثلا كفكرة وعنده أفكار أيضا من نفس

النوع السياسي من بعده منه مباشرة ابن الأزرق عنده نفس الموضوع ونفس الطريقة وابن رضوان المقريزي في نفس العصر اقصد أن أقول أنه كانت هناك مجموعة من المفكرين وكان حظهم ضمن هذا الأطار فهو ليس ظاهرة وكأنـه نبتـه في صحـراء بالمقابل يجب أن نأخذه أيضا ضمن عصره بالنسبة لعصره يعتبر ظاهرة أو قفزة نوعية هائلة هذا كله صحيح لكن نقله الى عصر آخر هذا شيء آخر .

د . صقري :

لكن من الناحية النظرية الأساسية أن العمل هو أساس ثروة المجتمعات هذه يمكن أن يقبلها كأساس لكل المجتمعات لا يجب ان تنتظر من شخص عاش في القرن الرابع عشر أن يعطينا تحليلا يطابق مجتمع القرن العشرين بكل معنى الكلمة وأيضا التحليل الخلدوني هذا استطاع ان يستوعب كل من سبقه ولكنـه يضعـه في اطـار جديد . هذا كان خطوة علمية كبرى الى الأمام . لا أعتقـد ان أي شخص قبلـه استطاع أن يعطي هذا النوع من التحليل للمجتمعات هذا شخص اختـرع علماً جديداً هو علم العمران أي علم الاجتماع . وبعض هذه النظريات قد تكون فجة في كثير من الحالات لكننا نكون جاهلين عن طبيعة تطور العلوم اذا ما انتظرنا من فرد واحد أن يأتينا بعلم جديد متطور وبحالة الكمال منذ البداية أعتقد أن ابن خلدون بنى ركيزة قوية حية يمكن أن يبني عليها أو يمكن تطويرها حتى تساعدنا على فهم الظواهر الاجتماعية وهذه المنهجية العلمية لا يمكن أبداً نكرانها .

د . العظمة :

ممكن عفواً تعليق آخر على قضية الاقتصاد وأساس الثروة انت تقول ان العمل هو أساس الثروة هو يقول بشكل غير واضح ان الجاه هو أساس الثروة وهو ينتقد هذا الشيء ويأسف له لهذا السبب يؤكد أن العمل أساس الثروة أو أن العمل يجب أن يكون أساس الثروة وأن الثروة يجب أن تكون مردودا سلميا يعني في

أطـر أخـلاقية فعندمـا يقـول أن الجـاه أسـاس الثـروة لأن الثـروة ثروة أصحاب الدولة متأتيه عن الجاه أليس كذلك عن الجاه والسلطة ؟

د . صقري :

الثروة هذه غير مفهوم الثروة الاجتماعية هنا نتكلم عن الثروة المالية التي يمكن أن يحصل عليها صاحب الجاه ، وابن خلدون يشرح كيف يحصل صاحب الجاه على هذه الثروة المالية : عن طريق الظلم والذي هو نفس ما شرحته سابقا والذي سميته الاستغلال والذي كان يحصل عن طريق السخرة للأعمال . فاذاً الثروة التي يحصل عليها صاحب الجاه ما هي سوى ثمرة أعمال الآخرين الذين سخرهـم عن طريق الأكراه مستعملاً مركزه السياسي وقوته وجاهه . الحقيقة إن هذا مثل ممتاز عن كيفية تطبيق نظرية القيمة ودعم لها .

د . العظمة :

هذه مداخلتك انت وليست مداخلة ابن خلدون .

د . صقري :

هذه ليست مدخلتي اطلب منك أن تقرأ ذلك الفصل عن الحياة بعناية اكثر مرة أخرى . هو تحدث في عدة مناسبات عن الظلم من هذا النوع : ما هو الظلم ؟

د . العظمة :

أخذ ما ليس لك هذا هو الظلم .

د . صقري :

لكن ماذا يأخذ الذي يظلم ؟

د . العظمة :

يأخذ ثروة الغير .

د . صقري :

أيضا يأخذ عملا وهو يشرح بكل وضوح ان أخذ العمل هو مثل أخذ الأملاك .

د . العظمة :

ليس بالضرورة عملاً .

د . صقري :

هذا الذي يقوله بكل وضوح .

د . العظمة :

ليس بالضرورة أن يكون عملا .

د . صقري :

ولكنه يشمل العمل أكثر من اي شيء آخر ، عليك أن تقرأ هذه الأمور في المقدمة مرة ثانية .

د . الحداد :

هذا الجانب قد يكون فرعيا من القضية نفسها وأنا في تصوري أن ابن خلدون أبرز شيئا جنب هذه الظواهر الاجتماعية بشكل واضح من جوانب محددة واذا أردنا أن نلخص ما هي المساهمات التي ساهم فيها ابن خلدون بشكل محدد في هذا المجال الجانب الأول هو الفرق بين منهجه ومنهج الآخرين بمعنى آخر عندما يقول ابن خلدون أن المناهج الأخرى التي كانت سابقة له وأشار له المسعودي وغير يعني انتقد المسعودي وغيره باعتباره أن منهج هؤلاء المؤرخين لم يتحرّ الدقة أساساً وهذا الجانب العلمي يجب أن تتحرى الدقة فيما ينقل عادة من الرواة أيضا حتى الشيء المكتوب لم يتأكدوا منه أي صحة ما يكتب عادة هذا هو المنهج الذي وضعه في دراسته للظواهر الاجتماعية ثانيا حتى في هذا الجانب في كثير من المناهج التي سبقته لم تكن تسعى أو تتجه ناحية التفسير الواقعي الحي بمعنى آخر كانت تستهدف بالدرجة الأولى الدعوة الى مناهج أخلاقية مبادىء دينية أكثر منها في الحقيقة دراسة وتفسير وتحليل الواقع القائم وهذا في الواقع أمر جديد ثالثا بالنسبة لهذا الأسلوب في رأيه التمييز بين مذهب الفلاسفة القدامى الذين سبقوه خاصة أفلاطون وغيره في موضوع مشروعات المدينة الفاضلة وغيرها كتصوراتهم الخيالية فقد كان واقعياً أكثر في هذا الجانب حتى فيما يتعلق بالجانب الأول أو وجهة نظره في الأسلوب الذي استخدمه في هذا الاطار ، الجانب الثاني وهو الطريقة التي اتبعها في ترتيب حجج النظرية وهذه يمكن أن تأخذها من التسلسل الذي حدث في فصوله المختلفة في المقدمة يعني طريقة جديدة في تناول الموضوعات وتسلسلها وهذا أسلوب جديد علمي نستطيع أن نعتبره أسلوباً جديداً في تناول هذه القضايا الناحية الثالثة في الحقيقة هي المداخل التي استخدمها في التحليل مناهج التحليل التي استخدمها وكانت متعددة وحديثة يعني يمكن أن تعتبر أنه استخدم الأسلوب النفسي في التحليل عندما تكلم عن السلوك ، الناحية النفسية والدوافع والتأثير وقضية التقليد تكلم عنها بوضوح وضرب أمثلة كثيرة في هذا المجال يعني تكلم عن السلوك الانساني وكيف يتأثر تكلم عن الجانب

الجغرافي ، المدخل الجغرافي في التحليل ، أثر الجغرافيا والبيئة ، كل هذه النواحي تكلم فيها حتى أنه تكلم في الجانب البيولوجي عندما تكلم عن الأعمال وإن لم يكن قد تكلم بالتفصيل يعني عمر الحضارة استخدام المدخل الاجتماعي في التحليل ، يعني محاولات جديدة الحقيقة لم تبرز سابقا بهذا التكامل يعني لا نستطيع ان نقول نظرية متكاملة لكن على الأقل محاولات جديدة تختلف عما قبله قد يكون من قبله قد طرحها جزئيا استخدموا بعض هذه الجوانب هناك غيره من تكلم في هذا الموضوع لكن بشكل متكامل بهذا الأسلوب المنهجى كان فريدا من نوعه في تلك الفترة .

د . شاكر :

لو سمحت لي أن أعالج ما تفضلت به ولكن من زاوية أخرى من زاوية التاريخ وليست زاوية الاجتماع فانت مختص بالاجتماع وأنا مختص بالتاريخ بالفقه هناك شيء اسمه علم الأصول يعرفه الفقهاء بأنه علم يتعرف منه استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من أدلتها الاجمالية موضوعه الأدلة الشرعية الكلية من حيث بيان كيف يستنبط منها وعلى أساسها الحكم الشرعي ومباديء أصول الفقه اللغة العربية والعلوم الشرعية أصول الكلام التفسير الحديث والعلوم المنطقية علم المنطق بالذات الأدلة الاربعة وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس في تصوري ان ابن خلدون حاول ان يضع ما يقابل ذلك في أصول التاريخ علم الأصول في التاريخ وهو سماه العمران ليكن لكن علم الأصول في التاريخ حاول أن يضع محاولة لوصفه لكيفية فهم التاريخ من زاويته ضمن اطاره هو فوضع في الواقع في هذه الحالة أدلته حسب رأيه العصبية الدولة العمران الملك البداوة الحضارة والتوالي الظاهري كسببية عليه وليست حقيقيّة توالي فقط ثم أصول التاريخ رأيه حسب ما قاله أيضا استقراء وتعميم من الجزئي الى الكلي فهو وضع الجزئي بتاريخه ووضع الكلي في المقدمة حسب رأيه وحاول أن يجعل الكلي تفسير للجزئي مثلما أصول الفقه هي

تمهيد للفقه لكن لما نفذ الكلي نفذ الجزئي عفوا لم ينتبه أبدا للكلي وأراد أن يقول هذا هو الجزئي وفي رأيي أنا أنه هو الكلي .

د . صقري :

هل من الممكن أن تعطينا أمثلة لهذا .

د . شاكر

مثلا البربر وتكويناتهم علينا أن نناقش الفكرة أولا ثم نعطي أمثلة.ابن خلدون في الواقع أدخل مفهوم الذي من الممكن أن نسميه العقلي أو المنطقي الى التاريخ يعني حاول أن يقول أن هناك علة هناك قانون طبيعي هذا واقع أنزل فلسفة التاريخ من السماء الى الأرض نقل التاريخ من العلوم النقلية إلى العلوم العقلية أقصد التاريخ عنده علم فقهي حسب رأيه أو منطقي موضوعه الاجتماع الانساني يعني عمران العالم وتغيرات هذا العمران والتاريخ له قوانين حسب رأيه طبيعي وجغرافي واقتصادي ومعاشي واجتماعي مثل عصبية ووحدة النفس البشرية تطور الأمم من جيل الى جيل وأيضا لأسباب سياسية أو بالأحرى قوانين سياسية مثل أعمار الدول والحركة الدائرية لكن عنده نقطتين أساسيتين عنده حتمية تاريخية' وحتمية جغرافية هاتان الأثنتان خلافا لواقع الأمور الحتمية التاريخية ليست دائما ثابتة والحتمية الجغرافية ليست دائما واقعية المحاولة لا شك أنها سابقة لعصره اذا تريد أن تسميها سابقة لعصره أخذت كثير من عصره وتجاوزته لكن جعلها ضمن عصره فقط .

د . صقري :

العلم حسب ما ذكرت قسمه الى قسمين قسم العلوم العقلية والعلوم النقلية وهذه خذها بعين الاعتبار لأنها فكرة اساسية من ابن خلدون يجب ان نتذكرها دائما

ولا نخلط بين الأثنين لأنه فرق بين العلوم النقلية التي تعتمد على المراجع الدينية وعلى النقل عموما فرق بين هذه وبين العلوم العقلية وعلم العمران هو علم عقلي يعتمد على عقل الانسان ويحصله عن طريق حواسه وليس عن طريق الكتب المنزلة مع إنه بالطبع لم ينكر هذه أبداً . إلاّ أنه عدها نوعا مختلفاً من المعرفة وعالج بعض الأمور المتعلقة بالشريعة والعلوم النقلية ككل أما الفصول التي يعالج فيها المجتمعات أو موضوع العمران فهذه منفصلة تقريبا تماما عن الفصول التي يعالج فيها العلوم النقلية .

د . العظمة :

هو يعالج العلوم النقلية والعقلية كظواهر عمرانية .

د . صقري :

فإذن يحلل العلوم النقلية تحليلاً سوسيولوجياً ثم من ناحية الحتمية في التاريخ الحتمية لا تعني أبدا أن البيئة الجغرافية أو غير الجغرافية هي التي دائما تسبب كل شيء الحتمية تعنى أن البيئة حدود للناس في سبيل تحصيل معيشتهم في سبيل المجتمع الذي يبنونه هذه ليست فقط علاقة سببية الحتمية هنا هو أنه يوجد حدود لسلوك الناس لا يمكن أن يخرجوا عن نطاقها مثلا البيئة الصحراوية .

د . شاكر :

يقول أن عمر الدولة ١٢٠ سنة .

د . صقري :

هذا فصل واحد لا يجب أن نأخذه بحد ذاته يجب أن نأخذ المقدمة ككل وليس كفصل واحد هذا الفصل الوحيد الذي تكلم فيه عن عمر الدولة ١٢٠ سنة هذا

صحيح هنا خلط بين علم التنجيم وبين العمران هذا صحيح .

د . العظمى :

حتى عندما يسمى علم العمران علماً عقلياً لا يجب أن تعتبره علماً عقلياً .

د . صقري :

لكن يوجد عدة فصول يعالج فيها هذا الموضوع ولا يذكر النجوم بل هناك فصل خاص ينتقد أولئك الذين يعطون تفسيرا تنجيميا عن المجتمعات في المشرق ويقول أنه يجب أن نعطي تفسيرات أرضية بهذه المجتمعات ولماذا هي متفوقه عن مجتمعات شمالي أفريقيا . وهو فعلا يعطي تفسيرات أرضية .

د . العظمة :

لكنه يقول أن شروط النجوم وشروط الأرض متطابقتـان

د . صقري :

المهم هنا أن الحتمية تعني أنه يوجد طبيعة الأشياء والبيئة لجغرافية وغير الجغرافية تجبر الناس ان يتبعوا سلوكاً معينا بالرغم عن ارادتهم . مثلا أولئك الذين يعيشون في البيئة الصحراوية لا يستطيعون أن يؤسسوا مجتمعا متمدنا لأن الصحراء محدودة في مواردها وهي تحتم عليهم أن يتبعوا نمطاً معيشياً معينا أما في المدينة ففتح المجال لنمط معيشي مختلف معقد لأنه يصبح لديهم موارد اكبر والأختيارات أمامهم أوسع .

د . العظمة :

لقد طبق ذلك مثلا على الزنج وقال ان حرارة حياتهم والمناخ الخ طيب الهند

وهو يعرفها وعايش العلاقة مع الهند ، الهند فيها نفس المناخ فلماذا لم ينتبه الى هذه النقطة مثلا هذا نموذج من الحتمية عنده حتمية فرضها ولم ينتبه الى تطبيقها .

د . العظمة :

فعلا هذا شيء يسم الكثير من مقدمة ابن خلدون وخصوصا اعتبار علم العمران علماً عقلياً هو يقول أنه علم عقلي ولكن الأساس الذي أقامه عليه يعني التفريق بين المقدمة وكتاب العبر مثلما تفضل الدكتور شاكر هو فعلا بين أصول وبين فروع يعني المقدمة هي مجموعة من الأصول تهتم في تمحيص الأخبار التاريخية نرد الأخبار التاريخية الى الأسس الموجودة يعني الأسس العامة الموجودة في علم العمران يعني في المقدمة وعلى هذا الاساس نحكم عليها بالامتناع أو بالأمكان طبعا ليس من المستحيل ان نحكم عليها بالضرورة أما الامتناع أو الامكان والثنائية هذه ما بين التطبيق وما بين القصد ثنائية تسري في مجمل عمل ابن خلدون .

د . شاكر :

لا فرق في الواقع بين أصول الفقه وبين أصول الفكر الخلدوني في التاريخ أو أصول التاريخ الخلدونية أن أصول الفقه استنباط وتطبيق مسيرة من الكلي الى الجزئي من أجل التطبيق في أصول التاريخ هي استقراء وتعميم ساري من الجزئي الى الكلي في التفسير

د . العظمة :

لنرجع من جديد الى التطبيق يعني نقيم العلم على اساس استقرائي .

د . شاكر :

ثم نستخدمها بشكل استنباطي مثلما أصول الفقه مثلا ملزمة في النتائج الفقهية التطبيقية مثلا أصول الفقه تلزم النتائج أصول التاريخ بحسب رأيه حتمية النتائج .

د . صقري :

هل بالامكان هنا أن نسأل سؤالا أساسياً والذي يتعلق بموضوع الندوة الأساسي وهو هذا : هل أنتج ابن خلدون علماً أم لا ؟ واذا كان الجواب بالنفي كما يعتقد بعضكم فالرجاء أن تعطونا مفهوماً أو نظرية اجتماعية جديدة تعتقدون أنها علمية ، ثم تبينوا لنا لماذا تعتبرون هذه علمية بينما نظرية معينة من تلك التي يتمناها من علم العمران هي غير علمية .

د . العظمة :

أولا يجب علينا أن نعرفِ العلم وليس هذا مجال لتعريف العلم هذا يدخلنا في نقاش آخر يستغرق وقتاً طويلا لكن في الختام هناك وجهتا نظر معارضتان ولم تتبين الأسس التي تمكننا من التوفيق بينهما النظرة الأولى التي تقول بأن ابن خلدون مفكر علمي أو أن شئنا جنين لتفكير علمي والنظرة الأخرى تقول أنه مفكر ممكن أن نفهمه فقط ضمن الأطر الفكرية والاجتماعية والسياسية التي عاش فيها وعلى هذا الأساس من المستحيل ان نترجم فكر صدر عن وضع معين وأن نطبقه في وضع مختلف تماما .

د . شاكر :

الحقيقة أن عطاءه كان عطاء تجربة عطاء مثقف كبير جدا في عصره امتلأ بثقافة عصره واستطاع ان يعطي ضمن ثقافة أكبر عطاء ممكن جامعا في ذلك كل ما في ذلك بل ومتقدم في كل البنى والمقولات على كثيرين من عصره .

د . صقري :

هل أعطى علما بالمعنى الحديث أم لم يعط ؟

د . شاكر :

أعطى فكراً علمياً

د . حداد :

أنا باعتقادي أعطي كثيراً من المنهجية العلمية وهذا هو العلم استخدام المنهجية العلمية .

د . العظمة :

واقعي وليس منهجاً علمياً بمعنى العلم .

د . حداد :

أنا باعتقادي أن القضايا التي طرحها القضايا المنهجية التي طرحها هي جزء كبير من المنهجية العلمية المطروحة الآن . في الدراسات الاجتماعية .

د . العظمة :

ليست الواقعية علمية الواقعية علمية ساذجة .

د . حداد :

هذا ما قلناه انه يشكل مرحلة انتقالية ما بين مرحلة سابقة ومرحلة لاحقه

ومعنى ذلك أنه يشكل المرحلة الجنينية للمنهج العلمي المعاصر ومعنى هذا أننا لسنا مختلفين أساسا .

د . العظمة : أعتقد أن اختلافنا جذري ، وأن أي توافق لن يكون إلا برتوكولياً .

د . صقري :

أعتقد أننا مختلفون أنا أعتقد أنه أعطى مفاهيم ونظريات علمية بكل معنى الكلمة ولا تختلف عن المفاهيم والنظريات العلمية الحديثة ، تختلف فقط باختلاف المرحلة التاريخية التى وضعت فيها وبدون شك أن بعضها وضع بأسلوب فج ويحتاج الى تطوير وتوسع اكثر .

د . العظمة :

يا دكتور فريد أنك تأخذ مجموعة من الكلمات التي تطلق أو النعوت التي تطلق على المنهج العلمي الحديث ثم ترمي بها الى مقدمة ابن خلدون وتلصقها به ومن ثم تستنتج أنه علمي .

د . صقري :

هل تعتقد أن الواقعية ليست علمية ؟

د . العظمة ؟

الواقعية مرحلة ساذجة جدا من التفكير الواقعية محدودة بوجهة رؤيتها إنما العلم يقوم على مبادىء مجردة وغاية في التجريد لا تطبق على الواقع بل تمتص الواقع ضمن مقولاتها هذا هو العلم .

د . العظمة :

العلم يبتديء من الرأس .

د . صقري :

العلم يجرد من الواقع .

د . صقري :

لا هذه نظرة مثالية العلم يبدأ بالملاحظة ودراسة الظواهر الطبيعية .

د . العظمة :

نظرة واقعية لتاريخ العلم هذه .

د . حداد :

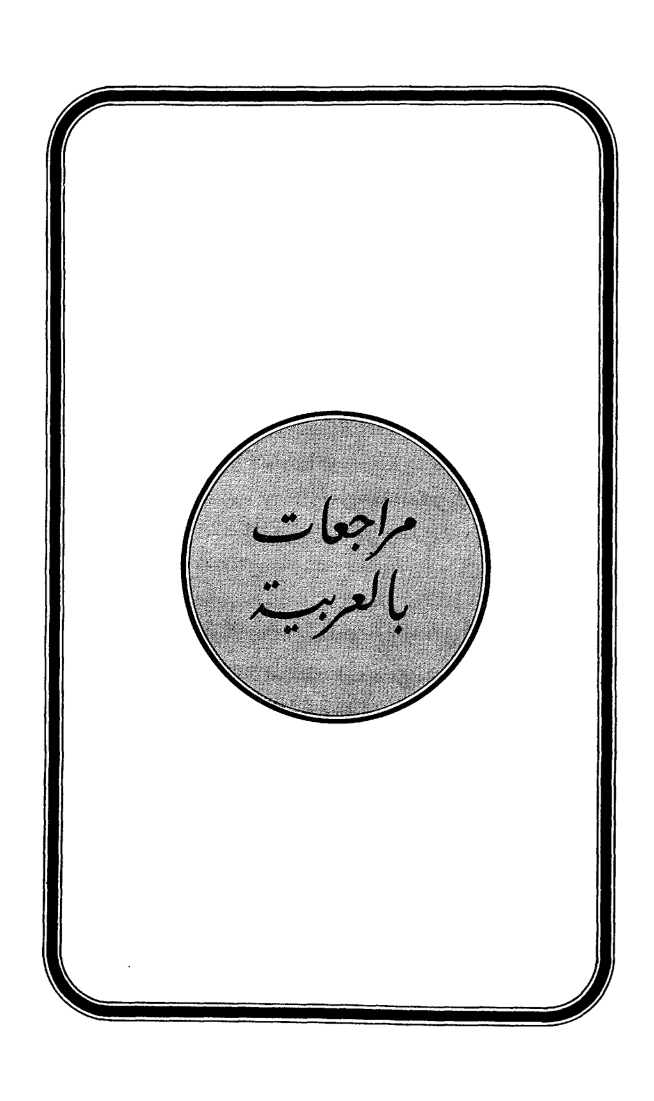
نحن نتكلم عن الطريقة العلمية في دراسة الظواهر العلمية نحن نتكلم عن منهج معين في التحليل نقول هذا علم اجتماع أو ليس علم اجتماع اذا استخدم الطريقة العلمية أو الطريقة المنهجية التي نسميها الطريقة العلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية ابن خلدون استخدم الى حد بعيد كثيراًمن هذه الطريقة العلمية بشكل أو بآخر .

د . صقري :

لدينا هنا نظرتان مختلفتان ومتناقضتان حول طبيعة العلم النظرة التي يقدمها الدكتور عزيز هي نظرة مثالية أقرب الى الميتافيزياء والغيبيات منها الى العلم . أذ ليس من المستغرب أن تصل الى تفسيرات متناقضة .

د . عظمة :

هي مبنية على استقراء للتحول العلمي في التاريخ .


مراجعات
بالعربية

والتر رودني ، كيف عملت أوروبا على تخلّف أفريقيا ، منشورات بوجل لا وفريتور ، لنـدن . صدرت الطبعـة الأولى عام ١٩٧٢ (أعيد طبعـة أجعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١) ؛ ٣١٦ صفحة .

"Walter Rodney, **How Europe Underdeveloped Africa.** Bogle - l'ouverture Publications, London 1972 (Reprinted 1976, 1978, 1980, 1981), 316 p.

مراجعة الدكتور/ يحيى فايز الحداد *

هل هناك طريق مختصر لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ؟؟

لقد شغل هذا السؤال اهتمامـات العـديد من الجماعـات المتخصصـة خلال العقدين الماضيين ، وعقدت من أجلـه عشرات المؤتمـرات على المستـويات المحلية والاقليمية والدولية ، ونشرت حوله العديد من البحوث والدراسـات ، وصـدرت مجلّدات من القرارات والتوصيات ، واستخدم العديد من نماذج التحليل والنظريات إلا أن المحصّلة النهائية لكل ذلك كانت سلبية ، فقد بقيت الدول الناحية مجتمعات متخلفة ، بل إنها ازدادت تخلّفاً مقارنة بالدول المتقدمة وعلى العموم فقد بقي السؤال دون إجابة ؛ وفي هذا المجال يقدم لنا الكدتور رودني في كتابه هذا بداية مشوّقة

---

* استاذ سامر بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة الكويت

لمناقشات ربما تقودنا للاجابة المناسبة على هذا السؤال ، إنه يطرح للمناقشة أكثر الأسئلة أساسية وجوهرية بخصوص طبيعة التخلف والعجز الاقتصادي . وعلى النقيض من العديد من الأدبيات التي تناولت هذه الظاهرة والتي انحصر جل اهتمامها في دراسة الظاهرة وتحليلها من خلال منظور ميتافيزيقي ، فإن الدكتور رودني استخدم منهج المادية التاريخية لدراسة هذه الظاهرة، ذلك المنهج . الذي يرى أن في دراسة الماضي يكمن فهم الحاضر ، وفي قراءة الماضي والحاضر تكمن معرفة المستقبل .

لقد حاولوا إقناعنا بأن « فقرنا إنما هو ناتج عن فقرنا » ، وذلك من خلال ما هو معروف الآن بنظرية « الحلقة المفرغة للفقر » ، فعندما تطرح أسباب الفقر في البلدان المتخلّفة يرى راغنار نوركس Ranger Nurkse بأن « البلد فقير لأنه فقير » ويضيف قائلاً « يبدو هذا الافتراض مبتذلاً ، إلا أنه يعبّر بالفعل عن العلاقات الدائرية التي تؤثر على جانبي العرض والطلب من مسألة نشوء رأس المال في المناطق المتخلفة اقتصادياً ، إن حوافز التوظيف مقيدة بحجم السوق ، وحجم السوق يتحدد بالمستوى العام للانتاجية والقدرة على الشراء تعني القدرة على الانتاج ، ويتوقف مستوى الانتاجية بدوره ـ لا نقصد كلياً ، بل بنسبة كبيرة ـ على استخدام رأس المال في الانتاج ، غير أن استخدام رأس المال ينكبح ، باديء ذي بدىء بصغر حجم السوق .

إن نظرية الحلقة المفرغة هذه ، تعني من حيث الجوهر تفسير التخلف بالتخلف وهذا التفسير يعني بالطبع ، كما يقول توماس سنتش « تملصاً من ضرورة التحليل التاريخي » ، ويستطرد سنتش فيقول « إن كانت هناك علاقة دائرية سببية مؤثرة ـ ومثل هذه العلاقة قائمة بالتأكيد ـ فلا يمكن لها أن تتحرك إلا بصورة لولبية (حلزونية) صاعدة وهابطة ، ولذا فإن لها نقطة انطلاقها اللولبي وليس كالحلقة ، ونقطة الانطلاق هذه ، أي السبب الجوهري لعلاقة الدائرية : الجذر التاريخي للتخلّف ، وهو ما ينبغي الكشف عنه » .

فلو أثرنا الأسئلة الجوهرية التي يبرزها الدكتور رودني في هذا الكتاب لما تعرّض اقتصاد الدول المتخلّفة للسلب والنهب الذي ترتبّ على وجود الاستثمارات الأجنبية ، والتي حثّنا على استقدامها واضعو ومفسرّو نظرية الحلقة المفرغة . حيث من الواضح أن الاستثمار الأجنبي كان سبباً لتخلّف هذه المجتمعات وتكريساً له ؛ ولا يمكن ـ بأي حال من الأحوال ـ أن يكمن في هذا الاستثمار علاج اقتصاديات تلك المجتمعات . أليست تلك المجتمعات متخلّفة الآن لكونها استعمرت في الماضي ؟؟

يوجد أي تفسير آخر لحقيقة كون جميع بلدان العالم المتخلّف كانت في يوم ما مستعمرة من قبل القوى الغربية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وما هو الاستعمار إن لم يكن نسقاً من الاستثمارات الأجنبية لقوى المركز ؟؟ إذا كانت هذه القوى قد ساهمت في الماضي في تخلّف هذه المجتمعات أليس من المتوقع أن تعمل هذه القوى الآن على تكريس هذا التخلّف ، حتى وإن كانت السلطة السياسية ليست في ايديها ؟؟ إن وضع سؤال التخلّف بهذه الصيغة سوف يقدّم لنا ـ وحتى للفرد العادي فهماً أكثر وضوحاً .

وبهذه الكيفية يوجهّنا الدكتور رودني لطرح اسئلتنا ، كما يقودنا الى الاستنتاج الذي لا مفر منه ، وهو أن الاستثمار الأجنبي لا يعمل فقط على اضعاف إقتصاد الدول المتخلّفة من خلال جنيه للفوائد الهائلة . . الخ ولكنه يحدث تخريباً خطيراً لاقتصاد تلك الدول وذلك من خلال تحويله إلى اقتصاد غير متوازن ؛ وإذا لم يتم كبح هذه العمليات التخريبية في الوقت المناسب ، فإن هذا التخريب قد يشكّل عاهة مستديمة لاقتصاد الدول المتخلّفة .

وما دامت الدول المتخلّفة مستمرة في طريقها ، كما فعلت لقرون عديدة لتقوم بالانتاج لما يسمى « بالسوق العالمي » الذي يستند إلى القاعدة الراسخة من العبودية والاستعمار ، فإن اقتصاد هذه الدول سيبقى مستعمراً ، والتنمية ستبقى هامشية تستبعد غالبية السكان من المساهمة في النشاطات الاقتصادية . وكلما ازداد استثمار هذه الدول في مجالات التصدير من أجل اللحاق « بالسوق العالمي » كلما انحرفت

بعيداً عن الاستثمار الموجّه لتنمية العنصر البشري ، وبالتالي تصبح جهودها للتنمية عديمة الجدوى .

وحيث أن هذا الشكل من الاستثمار (في مجال التصدير) لا يساهم كثيراً باتجاه تنمية القاعدة المادية والتقنية الداخلية ، فإن اقتصاد الدول المتخلّفة يستجيب فقط لاحتياجات العالم الغربي في حالتي الشراء والبيع ، ونادراً ما يستجيب للحاجات التنموية الداخلية ، لقد سارت هذه الدول في الطريق الخطأ عندما تبنّت - بدون وعي - فرضيات قدمّت لها من قبل مستغلّيها ، هذه الفرضيات يمكن أن توضع باختصار كما يلي :

« يتوقف النمو في الدول المتخلّفة نتيجة لنمو غير كاف في مجالي الصادرات والموارد المالية ، ويزداد الوضع سوءاً نظراً للانفجار السكاني الذي تتعرض لم هذه الدول » .

والحل ، كما وصف لهذه الدول ، يتلخص في : مضاعفة الصادرات ، زيادة المساعدات والقروض من الدول المتقدمة والتحكم في النمو السكاني . وعلى هذا ، فقد انصبّت جهود الدول المتخلّفة خلال العقدين الأخيرين على اتباع هذه الوصفة بكل أمانة وإخلاص . وبالرغم من أن التجارب الخاصة لهذه الدول استمرت تدحض هذه الوصفة إلا أن الكثيرين فيها ما زالوا يخلصون لهذه الوصفة ويلتزمون بالتقيد بها إلى درجة التعصب . وهكذا فإن الحاجة تبدو ماسة الآن للتحرر العقلي من الاستعمار والتخلّص من كافة الوصفات والقيود والسلاسل التي حاول تقييد الدول المتخلفة بها .

إن كتاب رودني يقدّم لنا تحليلاً واقعياً للتاريخ المرعب للسلب والنهب والتخريب المقصود والمنظّم لشعوب واقتصاد القارة الافريقية لصالح شعوب أوروبا الغربية واقتصادها . ويشتمل هذا الكتاب على ستة فصول ، يتضمن الفصل الأول منها على تعريف مفصل لمفهوم التنمية كما يشتمل على شرح وافٍ لمفهوم التخلف .

ويحتوي الفصل الثاني على عرض تاريخي للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرّضت لها أفريقيا قبل مجيء الأوروبيين وحتى القرن الخامس عشر ويبرز الدكتور رودني في الفصل الثالث مدى اسهام أفريقيا في تطور الرأسمالية العالمية ونموّها في الفترة ما قبل المرحلة الاستعمارية ويتناول في الفصل الرابع علاقة أوروبا بجذور التخلّف الافريقي وذلك حتى عام ١٨٨٥ ، حيث يبينّ الدور الذي لعبته التجارة الأوروبية بالرقيق في تخلّف أفريقيا ، وعملية تخريب الاقتصاد الافريقي في مرحلة ما قبل الاستعمار ويكشف رودني في الفصل الخامس عن مدى اسهام افريقيا في نمو الرأسمالية الأوروبية في الفترة الكولونية ، كما يلقي الضوء على عمليات النهب المنتظمة في ظل السلطة الاستعمارية . ويختم ترودني كتابه بتشخيص واقعي للنسق الكولوني السائد في أفريقيا المتخلّفة من خلال تبيان النواحي السلبية للأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة والتي تنعكس في برامج التربية التي تكرّس التخلّف ، كما يتمثلّ في مخططات التنمية التي تسير في الاتجاه المعاكس .

إن أهمية كتاب الدكتور رودني إنما تتمثل في كون هذا الانتاج موجّهاً ، وبدّقة متناهية ، للجماهير ـ للفرد العادي ـ وليس للقادة أو المتخصصين ولهذا فإن ترجمة هذا الكتاب قد توفّر الفرصة لأن يكون في متناول أكبر عدد ممكن من الجمهور ؛ لأنه يجيء في وقت نحن في أمس الحاجة إليه من أجل العمل .

فالاطلاع ضروري على ذلك القدر الكبير من الوحشية والاستعباد والاستغلال والحرمان والإذلال ، الذي تعرضت له ـ وما زالت تتعرض ـ العديد من المدنيات والحضارات في دول آسيا وأفريقيا التي سحقت من أجل أن تخدم مصالح الامبرياليين الغربيين ، والتي مزّقت مجتمعاتها المستقرّة بقوة سلاح المستعمرين لتشكلّ قوة عمل لا تنضب لبناء ما يعتبر الآن أكثر اقتصاد رأسمالي متطور .

لقد أضحى واضحاً ، وبشكل لا يدع مجالاً للشك ، أن الطريق الوحيد للخروج من المأزق هو التخلّص كلياً من النسق المسؤول ، في الماضي والحاضر ، عن كل تعاسة شعوب الدول المتخلّفة . إن مستقبل هذه الدول يجب أن يوجّه

ديالكتيكياً ؛ فإذا كان فهمنا للحاضر قد استند إلى دراستنا للماضي ، فإنه من أجل معرفة ملامح المستقبل علينا قراءة الماضي والحاضر . يجب على شعوب المجتمعات المتخلّفة (المخلَّفة) ألا تستسلم للآمال والرغبات الميتافيزيقية ـ الأمل والرغبة في أن يتحول ذلك الوحش ، الذي كان وما يزال ينهشها ، إلى حمل وديع ؛ وكما يقول هيجل :

« الحرية لا تأتي بمجرد الحلم بالتحرر من القوانين الطبيعية ، ولكن بمعرفة هذه القوانين . . . . حرية الارادة لذلك ، تعني المقدرة على اتخاذ لقرارات من خلال معرفة الموضوع » .

وكتاب رودني يقدم لنا هذه المعرفة التي تجعل لدينا المقدرة على اتخاذ القرار الصائب .



مجلة

دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الغنيم

– مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

تصل أعدادها الى أيدي نحو ١٢٥٫٠٠٠ قارىء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

– مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون.

– عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة

– أبواب ثابتة · تقارير – وثائق · يوميات – ببليوجرافيا .

– ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية

ثمن العدد . ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج

الاشتراكات . للأفراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ١٥ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي) .

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية ١٢ دينارا كويتيا في الكويت ، ٤٠ دولارا أمريكيا في الخارج (بالبريد الجوي)

طلب اشتراك لعام ١٩٨

ارجو اعتماد اشتراكي في ( ) سنة لعام ١٩٨

الاسم . . . .

العنوان الكامل . . . .

. . . .

مرفق شيك — أرجو ارسال القائمة للتسديد

التاريخ . . . . التوقيع . . . .

العنوان : جامعة الكويت كلية الآداب والتربية الشويخ دولة الكويت

ص.ب . ١٧٠٧٣ الخالدية

الهاتف . ٨١٦٨٠٧ ٨١٦٧٩٩ ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

د. هشام شرابي

مقومات لدراسة المجتمع العربي

دار صلاح الدين - القدس

مراجعة : يوسف عبد الله محمود*

إذا كان الانسان أثمن رأس مال في المجتمع ، فإن طريقة تربيته وتهيئة الجو المناسب لنمو مواهبه وقدراته تمكّنانه من النهوض بمسؤولياته الاجتماعية ، فيمارس فعالياته دون تردّد أو خوف . .

ومواهب الفرد وقدراته تنموان على نحو طبيعي إذا ما توفر لهما الجو الديمقراطي الذي لا يقسو على تلك المواهب والقدرات ، فيشلها أو يحرمها من الانطلاق . . . ومعروف أن الشخصية السوية القادرة على العطاء والابداع تنشأ في ظلّ ظروف إجتماعية ملائمة ، لا تحاول قهرها ، أو كبت تطلعاتها ، بل تتيح لها الفرصة لتنمو نمواً سليماً . . وكما قلت ، فإن طريقة إعداد الأبناء منذ الصغر تحدد خط سيرهم في المستقبل ، فإن إعتمدت أسلوب المصارحة وحسن الارشاد ، جاء هذا الخط مُعافى من العُقَد والعيوب الاجتماعية . . أما إذا تبنّت أسلوب القهر والزجر فإنّ خط السير هذا سيعاني معاناة حقيقية من العقد الاجتماعية التي تقهر الارادة الانسانية ، فلا تقوى على القيام بالمسؤوليات الاجتماعية ، وتخنق طموح الفرد ، فلا يعود يتطلع إلى السمو بواقعه نحو الأفضل . .

* المدرس بوزارة التربية في الكويت

والفرد العربي بوجه عام أكثر معاناة من غيره ، والسبب في ذلك يُعزى إلى أسلوب التربية الذي نتبعه في تنشئة أطفالنا . . . فالارهاب والتحقير وإشهار سيف التقاليد في وجه كل تحركٍ بري يتحركه الطفل بغية ردعه وإرهابه ، والاستعانة الخاطئة بالدين أحيانا لكبت رغباته وإرغامه على التسليم . . . كلّ هذه الأمور لم تتحرر منها الأسرة العربية وهي تربي أبناءها . . وقد تصدى لدراسة بنية المجتمع العربي الذي تنخره « الاتكالية والعجز والتهربّ » الدكتور هشام شرابي في كتابه « مقدمات لدراسة المجتمع العربي » الصادر عن دار صلاح الدين بالقدس سنة ١٩٧٥ . .

والكتاب ـ كما ورد في المقدمة عبارة عن محاضرات ألقاها المؤلف في جامعة جورجتاون ـ الأمريكية على طلبة الدراسات العليا من أمريكيين وعرب . .

ومن قراءتنا للمقدمة نشعر بانتماء الكاتب الحارّ إلى وطنه « فلسطين » الذي رحل عنه صغيرا ليواصل دراسته في الخارج ، وهو إنتماء فجّرَ في أعماقه كل الطاقات القادرة على العطاء ، فإذا بذكريات الماضي تتراءى من جديد أمام عينيه . . ذكريات راحت تشدّه إلى ملاعب فارقها مكرَهاً ، باعثة في نفسه كوامن الشوق ، ومُنيطة به مسؤولية قومية ، ظنّ يوماً أن حياته الخاصة الوادعة في بلاد الغربة قد ألقت عليها ظلال النسيان .

يتناول المؤلف في كتابه عدة موضوعات ، تمس طبيعة المجتمع العربي ، وما يعانيه من عُقد وعيوب . .

في البداية يتحدث عن بنية العائلة في المجتمع العربي . . العائلة التي يعتبرها « الوسط الرئيسي بين شخصية الفرد والحضارة الاجتماعية التي ينتمي إليها » . .

وتتميز هذه العائلة باستمرار الأنماط الأساسية للروابط العشائرية في تنظيم علاقاتها ، كما أنها في خصائصها صورة مصغرة عن المجتمع ، تسودها قيمه وأخلاقياته . .

النزاع والتباين والتنافر عوامل تميز العلاقات بين أعضاء المجتمع كما تميّز العلاقات بين أعضاء الأسرة . . كذلك فإن السلطة الفوقية المسيطرة على العائلة تقابلها سلطة فوقية مسيطرة على النظام الاجتماعي . .

ويلاحظ المؤلف هنا أن قيم الطبقات البورجوانية الاقطاعية المهيمنة إجتماعيا هي القيم السائدة في المجتمع العربي . . مين « نا كانت طفولة الفرد العربي طفولة شقية ، فالعائلة لا تتيح للطفل سوى مجال ضيق لتحقيق إستقلاله الذاتي ، وهذا بدوره يؤدي إلى إستغراق الطفل في ذاته ، واكتسابه عادة الخجل والجبن وأشكال أخرى من السلوك اللاجتماعي . .

أما التعليم الذي يتم في إطار العائلة وخارجها ، فيقلل من اهمية الاقناع والمكافأة ، في حين يزيد من أهمية العقاب الجسدي والتلقين . . . وتعليم هذه صفته يجعل الطفل يشعر بالعجز وفقدان الحماية ، كما ينقل إليه قيم المجتمع وعاداته الثابتة التي تتحول إلى نمطٍ سلوكي غير قابل للرفض . .

وفي توجيهها للفرد منذ طفولته ، تحرص العائلة العربية على أن يكون هذا التوجيه نحو الأشخاص أكثر منه نحو الأشياء . . . فهي تدرّبه على المعاشرة بإشراكه في الحديث والحفلات الاجتماعية في حين لا تعنى بتنمية قدراته على التعامل مع الأشياء . . . ولا شك أن مثل هذا التوجيه ـ بالرغم من إيجابيته المحدودة المتمثلة في التحلي بالدماثة والضيافة ـ فإن له مساوىء إجتماعية خطيرة . . فالطفل الذي لا يتعامل مع الأشياء بقدر ما يتعامل مع الأشخاص ، يتهرب من المواجهة المباشرة ومن معالجة المشكلات في جذورها . . إنه يتدرب في الواقع على « المسايرة » المسايرة التي تؤدي إلى الرّياء ، وتغذية الروح العدوانية التي تظهر في الاستغابة » مثلا . .

من هنا كانت هذه المعاشرة التي تؤكد عليها العائلة العربية كثيرا ، تجمع بين الناس في علاقات التسلية ، وتفرق بينهم في علاقات العمل . . . بمعنى أنها . . أي المعاشرة لا تبني جسورا من الثقة بين الأفراد ، لِذا يظل التعامل الاجتماعي قائماً على

الشك وسوء الظن في نوايا الآخرين .. ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن « الاتكالية والتهرب والعجز » وهي بعض نتائج التربية البورجوازية الاقطاعية التي يمارسها مجتمعنا العربي وكما يرى المؤلف « فإن الاتكالية والعجز والتهرب تجسّم شعوراً بورجوازياً إقطاعيا نموذجيا ، هو الشعور بعدم المقدرة ..

إن الطفل الذي تعلم كيف يقمع عدوانيته تجاه السلطة ، وكيف يتحاشى مواجهتها ينشأ إتكاليا ، يتهرب من المسؤولية ..

وتحرص الثقافة البورجوازية الاقطاعية في مجتمعنا العربي على تغطية كل مظاهر العجز والتهرب من المسؤولية ، وذلك عن طريق التمويه وإخفاء الواقع وجعله أكثر استساغه ..

وفي ظل هذه الثقافة ، يحاول المثقف البورجوازي أن يلائم نفسه مع التركيب الاجتماعي .. « وبالرغم من أن التزامه الفكري قد يدفعه إلى خدمة المبادىء التي يؤمن بها ، فإن نهج حياته والتركيب النفسي الموافق له يمنعانه من ذلك ... فهو دائما ينتهي إلى تبرير ذاته ، وتبرير سلوكه المناقض لأقواله ومعتقداته » .. ويكشف المؤلف عن حقيقة المثقفين البورجوازيين العرب أكثر فأكثر حين يحدّثنا عن القيم التي يمثلونها في حياتهم العملية ، تلك القيم التي لا تمكنهم من تشكيل قوة مستقلة قادرة على إحداث التغيير في المجتمع .. كما أن موقف هؤلاء المثقفين تجاه الغرب موقف إزدواجية ، سببها شعور بالنقص من ناحية ، وإعجاب حاسد بكل ما هو غربي .. وهم بانجذابهم إلى المجتمع الغربي لا ينجذبون إليه طمعا في الحصول على العلم والثقافة فحسب ، بل أيضا طمعا في سهولة الاشباع الجنسي هناك .. هذا الاشباع الذي يقاومه مجتمعهم ..

وإذا كانت العقلية البورجوازية الاقطاعية تحارب كل نزعة حقيقية نحو تغيير الواقع ، فإنها أيضا ـ وكما يرى المؤلف ـ تبرر الفقر الاقتصادي والجهل والمرض تبريراً أخلاقياً دينياً ، فتبدو العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة كعناصر مألوفة ، ينبغي الرضوخ لها ..

يتطرق المؤلف بعد ذلك إلى موضوع ـ الوعي والتغيير ـ فيرى أن المجتمع « لا يمكن تغييره إلا بتغيير العائلة . . والعائلة لا يمكن تغييرها إلا بتغيير المجتمع . . وهنا نراه يركز على أهمية « الادراك الذاتي ، والمعرفة النقدية والوعي الاجتماعي » في معالجة هذه المسألة .

وفي رأيه أن عملية معرفة الذات في الفرد هي الشرط الأساسي للتغيير الذاتي في الفرد والمجتمع .

. . . وحتى تكون هذه المعرفة مجدية ، يجب أن تكون فعالة ، قادرة على « إختراق الفكر السائد ، والنفاذ إلى قلب القاعدة الحضارية التي ينطلق منها سلوكنا الاجتماعي » . . وفعاليتها هذه تمكنها من تمثل إيجابيات أي فكر إنساني ، ورفض سلبياته . .

وإذا كنا كعرب ـ حريصين على الاستفادة من النموذج الغربي ، فعلينا قبل كل شيء إختراق هذا النموذج بوعينا الذاتي لمعرفة مظاهر الفوضى والتمويه التي تسوده . . فمثل هذا الاختراق يجعلنا قادرين على « فضح ظاهرة الخبل الكامنة في صميمه » . . ، كما يمكننا من اكتشاف ما يعانيه من تناقض واضح بين النظرية والتطبيق . .

فبالرغم من التقدم الفائق في حقول الثقافة ، فهناك الكبت الفردي والقهر الاجتماعي اللذان جعلا الانسان الغربي مغتربا عن نفسه وعن عمله وعن الآخرين ، بل ومحروما من إنسانيته . .

وهنا يلاحظ المؤلف أن المثقفين العرب المبهورين بالنموذج الغربي يرون الوقائع من خلال الفكر المثالي الغربي الذي يناقضه فكر واقعي في الغرب نفسه ، لم يتعرّفه هؤلاء المثقفون مع الأسف . . . وقد ترتب على ذلك إهمال المعرفة الذاتية ومحاولة تصوير تاريخنا وحضارتنا ومجتمعنا على نحو تبريري إزاء سيطرة الغرب ونفوذه ، وهذا بدوره أخرج الفكر العربي عن خط المعرفة العلمية ، وأفقده القدرة

على مجابهة الواقع ، كما فرض عليه « نزعة المسايرة والتجريد اللاعلمي » . . تلك النزعة المرتبطة بالمصالح الاجتماعية والسياسية القائمة . .

يتناول المؤلف بعد ذلك موضوع « الانسان العربي والتحدي الحضاري » معتمداً أسلوب التحليل العلمي في سبر أعماق هذا الانسان من خلال مفاهيمه الانسانية التي تحدّد نمط العلاقات الاجتماعية التي يتبناها . . ومن دراسته هذه نكتشف أن السمات الرئيسية للشخصية الاجتماعية التي يتم غرسها في الانسان العربي منذ طفولته هي « الشعور بالعجز ، والتهرب ، والاعتماد على الغير » . . وتلعب العائلة ثم المدرسة بعد ذلك دوراً خطيراً في تكريس روح العجز والارهاب في نفس الفرد العربي . .

العائلة تلعب هذا الدور على الصعيد النفسي ، والمدرسة تلعبه على الصعيد الفكري . .

من هنا نستطيع أن نقول إن الفرد والعلاقات التي ينشئها مستقبلاً هما حصيلة ظروف موضوعية ، أي أن الواقع الاجتماعي لا الفكر المجرد هو الذي يقرر في النهاية تركيب المجتمع وطبائع أفراده . . وما العيوب الاجتماعية التي يكرسها هذا الواقع والتي من أخطرها النزعة الفردية إلا نتيجة طبيعية لهذه الظروف الموضوعية السائدة في المجتمع العربي . .

وإذا كانت ظروف المجتمع العربي البورجوازي قد حرمت الانسان العربي من التحرك البناء خدمة منها للأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة فيه ، فإنها أيضا قد أشعرته بالنقص تجاه الحضارة الغربية ، فانطلق مفكرونا منذ بداية هذا القرن يبرهنون على عظمة التراث العربي والاسلامي ، ومدى تأثيره في الحضارة الغربية وتطورها . . وإذا كانت هذه البرهنة تبدو للوهلة الأولى مشروعة ومنطقية فإنها تفسر ـ كما لاحظ المؤلف ـ من الناحية السيكولوجية تفسيراً آخر يدل على محاولة التعويض عن النقص « بإيجاد صلة مشرفة تربطنا بالغرب ، وتجعلنا جزءا منه ، ولو

من زاوية تاريخية مجردة » وحتى تتحرر من هذا الشعور ، ونتمكن من مجابهة التحدي الحضاري الغربي ، علينا أن نثق بأنفسنا ، ونتعامل مع الغرب تعامل الند للندّ . . علينا أن نفهم حقيقة الغرب وما نريده منه ، وأجزم أننا عندها « سنخلع سيطرة الغرب الحضارية ، كما خلعنا سيطرته السياسية » . .

أخيراً يتناول المؤلف موضوع « المثقف العربي والمستقبل » . . وهنا نراه يحدد صفتين أساسيتين ينبغي أن يتحلى بهما المثقف الحقيقي وهما : الوعي الاجتماعي الذي يمكن الفرد من رؤية المجتمع وقضاياه من زاوية شاملة . . . والدور الاجتماعي الذي يمكن للوعي الاجتماعي أن يلعبه . .

وعلى هذا ، فالعلم ـ وحده ـ لا يضفي على الفرد صفة المثقف ولا يشكل ثقافة في حد ذاته . . . إنه يصبح ثقافة إذا توفر لصاحبه وعي إجتماعي قادر على التحليل والربط . . والمثقفون ـ كما يرى المؤلف ـ فئات أربع :

الأولى فئة ملتزمة يتطابق عندها الفكر والممارسة بالاضافة إلى أنها تربط مصيرها بمصير قضية ، أو هدف إجتماعي . .

أما الفئة الثانية فتتألف من أهل القلم الذين يناضلون بالكلمة لا بالممارسة المباشرة . . وهم يحاولون بتأثيرهم في الرأي العام تغيير الوعي الاجتماعي ودفعه نحو آفاق جديدة . . والفئة الثالثة تتألف من العاملين في حقل « التثقيف والتعليم » ، وتأثيرهم في العمل الاجتماعي هو نتيجة عملية التعليم المباشر التي يمارسونها . . وهاتان الفئتان : الثانية والثالثة تمارسان العمل الاجتماعي دون مجابهة صراعات المجتمع مجابهة مباشرة . . أخيرا نأتي إلى الفئة الرابعة التي تتألف من المهنيين العاملين في الحقول العلمية والصناعية والادارية المختلفة . .

وبالرغم من أن هذه الفئة أكثر من غيرها بُعداً عن الوعي الايد لوجي والسياسي ، فإن تأثيرها في التغيير الاجتماعي على المدى الطويل جذري وعميق ،

ذلك لأن التغيير المنبثق من العلم والتكنولوجيا يؤدي إلى تحول جذري في بنيان المجتمع المادي وفي علاقاته الاجتماعية » . .

وعن دور المثقفين العرب في مجتمعهم يقول المؤلف : « لقد استطاع المثقفون في مطلع هذا القرن أن يلعبوا دوراً أكثر فعالية في المجتمع من الدور الذي يلعبه المثقفون اليوم ، ويعود ذلك إلى عوامل تاريخية و اجتماعية . . فالمثقفون في تلك الفترة كانوا أقرب من غيرهم إلى مراكز الفكر والسلطة السياسية ، مما جعلهم « أكبر ثقلاً منهم اليوم في عملية أخذ القرارات » . .

كانت السلطة السياسية آنذاك في يد العثمانيين مما اقتضى بالضرورة بروز مثقفين يصارعون من أجل الحكم الذاتي والاستقلال . . أما منذ الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من إنقلابات عسكرية ومدنية إستأثرت بها البورجوازية العربية ، فإن دور المثقفين العرب قد تضاءل لابعادهم عن الحكم من ناحية واستعمالهم أدوات للسلطة من ناحية أخرى . .

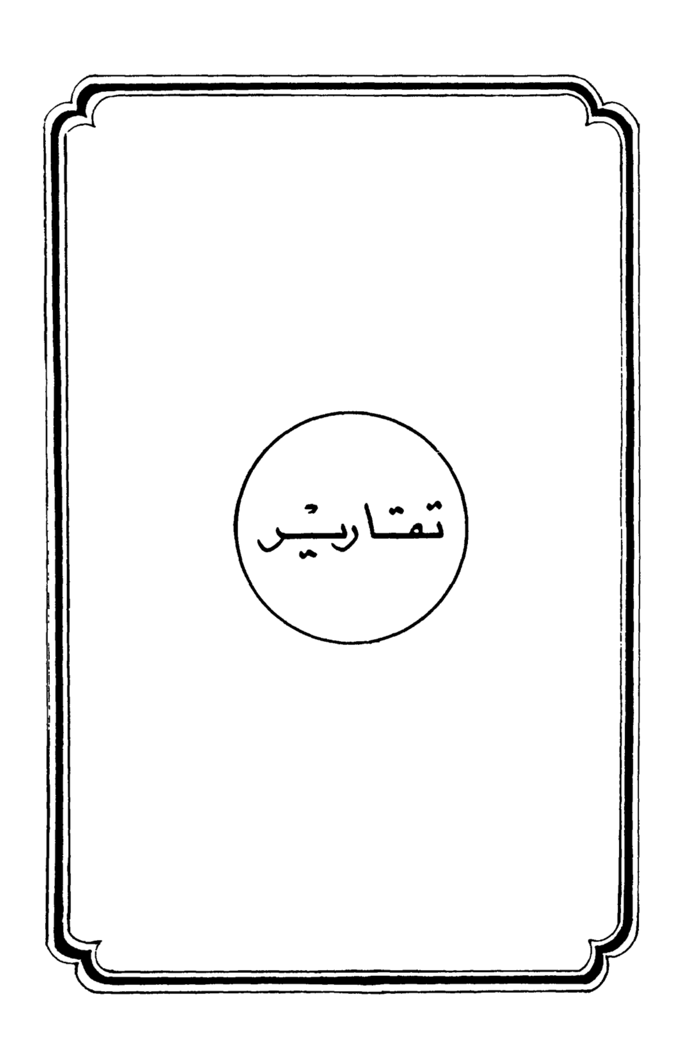
ولما كانت الظروف الاقتصادية للمجتمع العربي المتأثرة بالهيمنة السياسية للفئات الحاكمة ، تتحكم في سلوك هؤلاء المثقفين أكثر مما تتحكم فيه أفكارهم وأهدافهم ، فقد تخلى كثير منهم عن هذه الأفكار والأهداف حرصاً منهم على لقمة العيش . . وهذا بدوره قد دفع هؤلاء المثقفين إلى « التمويه » ، يبررون به أنفسهم أمام أنفسهم وأمام الآخرين . . . ومثل هذا التبرير- كما يرى المؤلف - « يحمي به المثقف نفسه من النقد والنقد الذاتي ، ويمكنه من عيش التناقض في حياته دون كثير ألم أو قلق » . .

ولما كان التغيير الاجتماعي يتطلب إرادة ذاتية قادرة على إستيعاب اللحظة التاريخية والعمل بمقتضاها . . إرادة يمثلها المثقفون أنفسهم بوعيهم وقدرتهم على تخفيف منهجهم التاريخية ، فإن تخليّ هؤلاء المثقفين عن هذا الدور التاريخي لأي سبب كان أو قبولهم « بدور المستخدم » يلغي هذا التغيير أو يؤخره . .

وكنت هنا أود لو أن المؤلف تطرق بمزيد من التفصيل إلى الارتباط العضوي بين البورجوازية والامبريالية هذا الارتباط الذي يفسر ردّه كثير من المثقفين العرب عن خطهم النضالي وعجزهم عن التأثير في عملية أخذ القرارات . .

وبعد ، إن هذا الكتاب بموضوعيته ، ومنهجيته العلمية قد درس بعض الظواهر الاجتماعية والسياسية الخطيرة في مجتمعنا العربي ، كما تعرض لأبعادها ونتائجها . . ثم راح بعد ذلك يناقش قضية التغيير في المجتمع العربي وشروطه وإمكاناته . . .





تقاريظ

آيديولوجيا للتنمية ام تنمية للآيديولوجيـــا

دكتور عبد الوهاب إبراهيم عبد الوهاب *

تتنـازع مجتمعـات العالـم النامي (الثالث) المعاصرة إتجاهات متباينة ، إن لم تكن متناقضة . وكلمة مجتمعات هنـا ، لا تعنـي شعـوب هذا العالـم ، بل تعنـي الصفـوات السياسية ، وبعض الصفوات الثقافية على وجه التحديد . وتتحدد وجهة النظر الراهنة حول سؤال معين هو :

كيف تسير عمليات التنمية في الدول التي تُسمى بالنامية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال أسئلة أخرى :

ـ ما هي الايديولوجيا التي تقود هذه العمليات ؟

ـ هل إستقرت هذه الايدويولوجيا ، أم أنها تتعرض لصراعات مع أيديولـوجيات أخرى ؟

ـ ما هو الموقف النهائي للعملية سواء كانت تنموية ، أو أيديولوجية ؟

وقبل الاجابة عن هذه الأسئلة ، فإن المعنـى الـذي نقصـده من إستخـدام مصطلح الأيدولوجيا ، يشير إلى مجموعة الأفكار والمبادىء والفلسفات التي ترتكز

* مدرس علم الاجتماع بمعهد التربية للمعلمين ـ دولة الكويت .

عليها ، وتنطلق منها سياسات واقعية محددة ، أو ما يمكن أن يكون « فعلا أو أفعالاً » تُدير به الصفوة الحاكمة في مجتمع ما ، هذا المجتمع .

وغني عن البيان ، أن هناك إرتباطاً عضوياً بين الايديولوجيا والفعل (السياسات الواقعية) . وفي بعض الأحيان توجد علاقة موجبة بينهما ، حيث يؤثر الفعل في تطوير (وحتى تكوين) الايديولوجيا (كما حدث أثناء التجربة الناصرية) . كما تؤثر الايديولوجيا في تكوين وتطوير الفعل (وهذا هو الأصل في العمل التنموي في غالبية الدول النامية) .

إن التنمية كعملية ، تخضع للتفاعل بين المعطيات الواقعية (على الصعيدين المجتمعي والدولي) ، والمعطيات الأيديولوجية .

ومن ناحية أخرى ، فقد دفعت خبرات الصفوات الحاكمة (والمثقفة) في مجتمعات العالم النامي مع الاستعمار إلى تبني أيديولوجيات إشتراكية أو غيرها) ، ومن ثم الاتجاه نحو أساليب تنموية تتفق وهذه الايديولوجيات .

وهنا يبرز التساؤل التالي :

ما هي نتائج هذه الأساليب التنموية : الاشتراكية ، أو شبه الاشتراكية ، أو حتى الرأسمالية ؟

إن وقائع الاحوال في المجتمعات النامية تشير إلى إستمرار تخلفها . وقد تكون الأسباب وراء ذلك :

- أما عدم ملائمة تلك الأساليب لواقع الأحوال في هذه المجتمعات ،
- أو لشدة الصراعات داخل المجتمع (بين الطبقات ، أو القبائل . . .) ، بحيث تنحصر جهود التنمية في تحقيق ما يسمى بالوحدة الوطنية ،
- أو لشدة الصراعات العالمية التي تستهدف إستقطاب هذه المجتمعات ، بحيث تنحصر جهود التنمية في بناء السيادة القومية ، من خلال (محاولة) تحقيق الأبتعاد عن التبعية ، أو الوقوع في براثنها بحثا عن الحماية والمعونة) .

كما أن إستقراء الظروف الواقعية لهذه المجتمعات تشير إلى تزايد درجة الوقوع في التبعية الأيديولوجية والاقتصادية ـ الرأسمالية أو الاشتراكية وهكذا تتضح معالم الحلقة المفرغة التي تدور فيها الصفوات الحاكمة (والمثقفة) في المجتمعات النامية .

إن الخروج من هذه الحلقة يكمن ـ من خلال وجهة النظر الراهنة ـ في متغير أساسي هو ضرورة الكشف عن خصوصية ظروف أو أحوال كل مجتمع منها ، والاستفادة من هذه الخصوصية في وضع إستراتيجيات وسياسات تنموية خاصة بكل مجتمع من هذه المجتمعات .

لقد بُذلت عدة محاولات من عدد من السوسيولوجيين في العالم الثالث على ضوء الأزمة التي يمر بها علم الاجتماع المعاصر ـ وخاصة عدم تمكن أُطره النظرية من تفسير أحوال المجتمعات النامية ـ للتصدي إلى تفسير تلك الأحوال ، ومن هنا نبعث « فكرة الخصوصية التاريخية »[1] .

إن هذه المحاولات ما زالت في بدايتها المبكرة ، وتحتاج إلى مزيد من الجهد لبلورة هذه الفكرة ، وتقوية دعائمها .

وتقوم « فكرة الخصوصية » على تدعيم البحث العلمي والاستقصاء الموضوعي عن الظروف أو الأحوال البنائية الكامنة في المجتمع ، والتي تكشف عن أسباب تخلفه ، وتلك التي يمكن أن تُسهم في تنميته . وفي مرحلة تالية من البحث يتحدد أسلوب (أو أساليب) مقاومة هذا التخلف ، وتدعيم التنمية .

ويَعنى البحث ، بمحاولة فهم النسق الأيكولوجي للمجتمع المختص ، وإنعكاسات هذا النسق على الحياة المجتمعية لأفراد ، وعلاقاته بالمجتمعات الأخرى . كما يُعنى بالكشف عن الروابط التاريخية والمعاصرة بين وسائل ، وقوى ، وعلاقات الانتاج في المجتمع . وكذلك بحث النظم القيمية Value — systems السائدة فيه ، وتأثيراتها وإنعكاساتها . . إلخ .

إن من شأن هذا البحث (أو البحوث) أن تخلِّص المجتمعات النامية من الوقوع

فريسة أيديولوجيات أو أساليب تنموية « مستوردة » ، نبعت وطُبقت في مجتمعات ذات ظروف وأحوال مختلفة تماما .

وبعبارة أخرى ، يمكن القول ، أن الصيغة الجديدة هي في تدعيم البحث لتنمية أيديولوجيا الخصوصية ، وبالتالي تكون الخصوصية هي أيديولوجيا للتنمية في المجتمعات النامية .

ولا نعني بذلك تكريس الجهود الفردية للمجتمعات النامية ، ومن ثم الفصل بينها . ولكن ما نعنيه تحديدا هو :

ـ التأكيد على إبراز السمات أو الخصائص المشتركة للتخلف في المجتمعات النامية .

ـ الكشف عن السمات أو الخصائص النوعية لكل مجتمع متخلف على حدة .

ويُفيد العنصر الأول في التعرف على مجالات التعاون في القضاء (أو التغلب) على خاصية أو أكثر من خصائص أو سمات التخلف . ويفيد العنصر الثاني في إكتشاف الوسائل المناسبة ـ داخل المجتمع المختص ـ لمعالجة هذه السمات أو الخصائص النوعية . وقد يُفهم من « فكرة الخصوصية » بمعناها المشار إليه أنها ترتبط بالتنمية فحسب ، ولكن الحقيقة غير ذلك . إذ أن هذه « الفكرة » تتسع لتصبح فكرة سوسيولوجية يمكن أن تقف في مواجهة النظريات الكبرى grand the ories .التي تقدم تعميمات واسعة النطاق وتفسيرات ميكانيكية للأبنية الاجتماعية التي تختلف عن تلك الأبنية التي تطورت هذه النظريات من خلالها .

وفي هذه الحالة قد يجد البعض إرتباطا ما بين « الخصوصية » وبين ما ذهب إليه « كارل ماركس » من أن « الأحداث قد تتشابه ولكن في سياقات تاريخية مختلفة بحيث تختلف النتائج تماما . . . ومن ثم يجب دراسة كل شكل من أشكال التطور هذه كلا على حدة . . »[1]

ولكن الواقع هو أن الماركسية نفسها لا يمكن أن تنطبق بشكل ميكانيكي على

البناء الاجتماعي خارج أوروبا الغربية ، أو حتى في فترة تاريخية مغايرة لتلك الفترة التي ظهرت فيها بالتحديد .

وهكذا ، يمكن القول أن « فكرة الخصوصية » تؤكد على التعميم ولكن في حدود معينة . ومن ثم فإنها قد تجاوزت الماركسية ، في محاولة لتصبح منهجاً أو موضوعاً للتنظير عن الواقع في مجتمع معين . ويقدم « رايت ميلز » فهمه للخصوصية على أنها[٢] .

أ ـ أساس للبحث الاجتماعي ، وإطارٌ تصوري لمرحلة معينة ، مع عدم إجراء تعميمات خارج حدود هذه المرحلة .
ب ـ يمكن نقد المفهومات على أساسها ، من خلال الارتباط بفترة زمنية محددة .
جـ ـ لكل فترة تاريخية شكل بنائي متميز .

إن « الخصوصية » كما سبقت الاشارة ـ هي تكريس للواقع الاجتماعي في فترة بالذات ، والربط بين معطيات هذه الفترة ، والفترات السابقة عليها واللاحقة لها من أجل الوصول إلى فهم موضوعي لذلك الواقع الاجتماعي .

ومن ناحية أخرى ، فإن الفهم الذي تقدمه هذه « الرؤية » لمبدأ الخصوصية Principle of spec ificity أثر عدم إستخدام تعبير الخصوصية التاريخية historical specificity الذي يستخدمه الماركسيون القدامى والمحدثين ، درءا للجدل الأيديولوجي الذي تستهدف « الرؤية » الراهنة صرف النظر عنه في حد ذاته ، والتركيز على القضية الأساسية وهي « التنمية » .

وفي صياغة إفتراضية لدراسة الطبقات في مصر أكد « محمد الجوهري »[١] على ضرورة التسلح بموقف نظري واضح عند دراسة البناء الطبقي بحيث يكون هذا الموقف هادياً ومرشداً ، كما يحفظ الباحث من الوقوع فريسة الزيف أو التضليل الذي يمكن أن توقعه فيه نظريات أو مواقف سابقة في دراسة المجتمع . غير أن تحديد هذا الموقف يتطلب نقد هذه النظريات السابقة ، وقد أدى إلى رفض النظرية الوظيفية ،

والماركسية الفجة Valgur Marxism التي تتصور وجود طبقتين لا ثالث لهما في المجتمع . وقد أدى به هذا النقد إلى تأكيد « خصوصية التطور في المجتمع المصري » ، حيث « أننا لا نستطيع أن نتقبل أيا من التصنيفات التي وُضعت على « مقاس » مجتمع غير مجتمعنا المصري »[1] .

وهكذا يتأكد ما سبق أن ذهبنا إليه من أن « فكرة أو مبدأ الخصوصية » لا يرتبط فقط بمسألة التنمية ، ولكن يرتبط أيضا بمسائل سوسيولوجية ومجتمعية أخرى . وإن كان تركيزنا في هذه الرؤية ـ ما يزال على « التنمية » بإعتبار أنها القضية الأكثر إلحاحا في عالمنا المتخلف (الثالث) المعاصر .

إن نماذج التنمية في المجتمعات المتخلفة ينبغي أن تبتعد تماما عن النقل من النماذج القائمة في دول رأسمالية أو إشتراكية . كما ينبغي أن تبتعد أيضا عن أسلوب « التهجين » بين النماذج المختلفة . ويتطلب ذلك أيديولوجيات جديدة تتناسب ووقائع الأحوال في كل مجتمع من هذه المجتمعات .

إننا لا ندعو إلى تجاهل التراث الفكري الانساني ، ولكننا ندعو ـ مع الداعين ـ لاعادة النظر في مقولات هذا التراث ومعطياته . ونعتقد أننا لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا أنها دعوة لاثراء هذا التراث من خلال مجهودات الصفوة المثقفة في الدول النامية ، الذين أوقعوا أنفسهم ـ ولفترات طويلة ـ في براثن ايديولوجيات نمت وترعرعت في ظروف وأحوال غير الظروف والأحوال الخاصة بمجتمعاتهم .

الحواشي

(١) محمد الجوهري ، مقدمة في علم إجتماع التنمية ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٢) أنظر ، أحمد زايد ، البناء السياسي في الريف المصري ـ تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٨١ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٦٦ .

الندوة العلمية العربية للتعليم المستمر

د. الياس زين *

نظم « مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر » في جامعة الكويت ، « الندوة العلمية العربية للتعليم المستمر والتنمية » ، خلال ١١ ـ ١٦ نيسان/ إبريل ١٩٨١ . ولقد شارك في هذه الندوة علماء ومتخصصون وخبراء وباحثون من الدول العربية والأجنبية ، ومن المنظمات الدولية . وبلغ عدد الذين شاركوا في أعمال الندوة ونشاطاتها حوالي ١٠٠ شخص ، يمثلون المراكز والهيئات المعنية ، في العراق وقطر ولبنان ومصر والسودان والمغرب ، فضلاً عن الكويت ، وكذلك في المانيا الاتحادية وفرنسا والولايات المتحدة وكندا والهند ، وفي المنظمات العربية والدولية ، مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (بمكاتبها الاقليمية في بغداد وتونس) والكويت ، ومركز التقنيات التربوية ، واليونسكو واليونيسيف ، والاتحاد الدولي لبرامج التعليم المستمر ، بالاضافة الى جامعة الكويت ، ووزارة التربية الكويتية ، والمعهد العربي للتخطيط في الكويت .

هذا وحضر الندوة عدد من الباحثين وأساتذة الجامعة والعاملين في مجال التربية والتعليم والمتخصصين .

---

* استاذ سابق بالجامعة اللبنانية .

أهداف الندوة :

تهدف الندوة التي تبنتها جامعة الكويت الى :

١ ــ التعريف بالتعليم المستمر بالجامعات ودوره في التنمية .

٢ ــ إلقاء الضوء على مقومات التعليم المستمر ومشاكله .

٣ ــ بيان دور الجامعات الحديثة في تنمية المجتمع بصفة عامة والتعليم المستمر بصفة خاصة ، كوظيفة من وظائف الجامعة .

٤ ــ إلقاء الضوء على مشكلات ومعوقات التنمية ، ودور الجامعة في الإسهام في حل مثل هذه المشكلات وأساليب مواجهتها .

٥ ــ إثارة الاهتمام بين المراكز الجامعية المعنية بالتعليم المستمر على مستوى الوطن العربي وعلى المستوى العالمي .

حفل الافتتاح :

بدأت الندوة العلمية أعمالها برعاية وحضور وزير التربية الرئيس الأعلى لجامعة الكويت ، الدكتور يعقوب الغنيم ، الذي ألقى كلمة الافتتاح ، رحب فيها بأعضاء الوفود المشاركة في الندوة . وعبّر عن سعادته لانتاج جامعة الكويت وتبنيها لرسالة الجامعة الحديثة . وأوضح أهمية الندوة في إثراء تجربة جامعة الكويت التي تواكب بها الجامعات العريقة في البلدان المتقدمة .

وتلا الوزير ، الأستاذ الدكتور عبد الرزاق العدواني ، مدير جامعة الكويت ، فألقى كلمة الجامعة ، التي حيّا فيها المعاني التي ترمز اليها الندوة ، والتي طلب فيها ربط الأكاديمية النظرية بالمجالات التطبيقية . وقال :

« إن التعليم المستمر ، وهو محور هذا اللقاء ، العلمي ، قد أصبح يمثل شريحة أساسية من رسالة الجامعة ، التي لم يقتصر دورها في عالمنا الحديث على الأهداف التقليدية ، من حيث البحث عن المعرفة وتأصيلها ونشرها ، وإنما امتدّ

ليشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع . ومن هنا ، جاء شعار الندوة ، « الجامعة في خدمة المجتمع » .

ثم ألقى الدكتور سليمان سعدون البدر ، مساعد مدير الجامعة لخدمة المجتمع والاعلام ، كلمة الندوة ، وقد بينّ فيها ، أن عنوان الندوة ، متصل بأهمية التعليم الذاتي والمستمر في تنمية المجتمع وتقدمه . وأن شعار الندوة ـ الجامعة في خدمة المجتمع ـ يعبّر عن المفهوم الحديث لرسالة الجامعات .

واختتم حفل الافتتاح ، بكلمة للدكتور مصطفى النجار ، الأمين العام لمراكز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، رئيس مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة ، نيابة عن أعضاء الوفود ، حيّا فيها جامعة الكويت ، متمثلة بمركز خدمة المجتمع والتعليم ، على مبادرتها في عقد هذه الندوة ، وإثارة الاهتمام بذلك النمط من التعليم الذي أخذت تتبناه الجامعات ، كمنهج عمل مكمّل لرسالتها الحديثة .

بحوث الندوة :

قدّم المساهمون في الندوة ٢٢ بحثاً علمياً ، وتم مناقشتها في سبع جلسات عمل . ومن خلال استعراض وقائع الندوة وأعمالها ، يمكن ان نخرج بالملاحظات واللقطات الآتية :

١ ــ قدمت الدراسات والبحوث ، من قبل وفود ، تمثل بلدان أوروبا الغربية وأميركا الشمالية والهند ، فضلاً عن الأقطار العربية . إلا أن بعض البلدان المهمة لم تمثل ، كالاتحاد السوفياتي واليابان ، مثلاً .

٢ ــ مما يلفت النظر حقاً ، ان البحوث طبعت طباعة جيدة ، كما ان غلافات البحوث ، مصممة تصميماً ممتازاً ، على ورق لين وفاخر ، والإخراج يتسم بالابداع ، فعلاً .

٣ ــ رافق كل بحث قدم في اللغة العربية ملخّص في اللغة الانكليزية ، كما رافق كل

بحث كتب من باحث عربي باللغة الانكليزية ، ملخص للبحث باللغة العربية . بيد ان البحوث التي كتبت في الأصل باللغة الانكليزية ، لم يرافقها ملخص للبحث باللغة العربية .

٤ ـ لم يشارك العنصر النسائي في تقويم أي بحث من البحوث في الندوة .

ناقشت الجلسة الأولى البحوث الآتية :

١ ـ « مفاهيم التعليم المستمر وأساليبه » للدكتور محمد خليفه بركات ، أستاذ علم النفس التربوي في جامعة الكويت .

٢ ـ « تجربة فرنسة في التعليم المستمر : لمحة عن مدارس الهندسة الفرنسية ودورها في تعليم الكبار » ، للسيد ديدير سارافاتي .

٣ ـ « دور التعليم المستمر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية » ، للدكتور محمود أحمد موسى البكري ، جامعة الامارات العربية المتحدة » .

وفي اليوم الثاني ، تم عرض ونقاش البحوث الآتية :

١ ـ « التعليم المستمر وتعليم الكبار ، نموذج من كنده » ، للدكتور دوغلاس بوتفين ،

٢ ـ « التعليم المستمر في الادارة : خلاصة التجربة الفرنسية » ، للدكتور ميشيل شلوزر .

٣ ـ « دور البحث العلمي في التعليم المستمر » ، للدكتور الدمرداش سرحان ، أستاذ التربية بجامعة الكويت .

٤ ـ « التعليم المستمر : نظرة فلسفية » ، للدكتور روبرت ألن (الولايات المتحدة الأميركية) .

٥ ـ « دور التعليم المستمر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية » ، للدكتور محمود احمد موسى البكري ، جامعة الامارات العربية المتحدة بالعين .

٦ ـ « التعليم المستمر والتنمية الاقتصادية في البلاد العربية » ، للدكتور أحمد كمال عاشور قسم أصول التربية في جامعة قطر .

وفي اليوم الثالث ، ناقش المؤتمرون البحوث الآتية :

١ ـ « مظاهر التعليم المستمر وأثره في الحاسب الآلي » ، للدكتور سيشيل جوبت (الهند) .

٢ ـ « مفاهيم وأساليب التعليم المستمر من واقع تجربة جامعة الكويت » ، للدكتور سليمان سعدون البدر (جامعة الكويت) .

٣ ـ « دور التعليم المستمر في مجال الخدمات الاجتماعية » ، للدكتور جلال الدين الغزاوي (الكويت) .

وفي اليوم الرابع ، ناقش أعضاء الوفود البحوث الآتية :

١ ـ « دور الجامعة الامبركية في بيروت في خدمة التعليم المستمر والتنمية الأقليمية » ، إعداد الدكتور رؤوف الغصيني ، والسيد نعم كساب (لبنان) .

٢ ـ « تعريف وتقديم مفهوم التربية الحياتية للنظم التربوية ودوره في التنمية » ، للدكتور سعد الراشد (كلية التربية في جامعة الكويت) .

٣ ـ « الدوافع والفوائد » ، للدكتور دوغلاس بوتفين (كنده) .

٤ ـ « إعداد وتدريب الكوادر الغنية والادارية العاملة في مجال التعليم المستمر » ، للدكتور حميد القيسي (جامعة الكويت) .

٥ ـ « البحوث العلمية في مجال التعليم المستمر » ، للدكتور عثمان لبيب فراج ، رئيس مكتب اليونسيف بدول الخليج .

٦ ـ « المدرس والمجتمع ، برنامج لتطوير التعليم المستمر » ، للدكتور دافيد إندرسون ، (الولايات المتحدة الأميركية) .

٧ ـ « دور البحث العلمي في التعليم المستمر » ، للدكتور إسحق القطب ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الكويت .

وأما في اليوم الخامس والأخير ، فلقد بحثت الوفود الأبحاث الآتية :

١ ـ « تحويل برامج تعليم الكبار في إطار نظام متكامل للتعليم المستمر » ، للدكتور شكري عباس حلمي ، كلية التربية ، جامعة دولة الامارات العربية المتحدة .

٢ ـ « معوقات العمل في مجال التعليم المستمر » ، للسيد عمر عبد الحميد ابراهيم ، جامعة الكويت .

٣ ـ « الأرض الموهوبة للجامعة » ، للدكتور مارك فان ورمر ، الولايات المتحدة الأميركية .

توصيات الندوة :

اختتمت الندوة أعمالها بالتوصيات الآتية :

١ ـ البحوث : وحتى تأتي برامج التعليم المستمر متوافقة مع احتياجات التنمية والواقع الاجتماعي ، لا بد ان تكون ثمرة لبحوث علمية تتحرى احتياجاتهذا الواقع . ويمكن تقسيم البحوث الى أنواع ثلاثة هي :

أ ـ بحوث الاستطلاع : وتهتم بتحسسّ حاجات المجتمع وإمكانياته ، وبالتعرف على أولويات برامج التنمية واحتياجاتها من القوى العاملة ، وبالتعرف على أنواع التعليم المستمر التي تتفق مع أولويات التنمية ، وبدراسة أسواق العمل ، كما تهتم بالتعرف على أهداف الدارسين ورغباتهم ودوافعهم والفروق الفردية بينهم في القدرات وأنماط التعليم

ب ـ بحوث التنفيذ : وتُعنى بالتعرف على إمكانيات التنفيذ ، وعلى المشكلات التي تواجه التنفيذ ، وعلى إمكانيات تطوير التعليم . بكافة عناصره .

جـ ـ بحوث التقويم : وتتناول التعرف على فاعلية البرامج في تحقيق الأهداف ، وعلى أداء الدارسين في برامج التعليم المستمر ، وعلى أداء العاملين في برامج التعليم المستمر ، وعلى فاعلية المناهج والطرائق والوسائل .

٢ ـ التخطيط : ولربط السياسات بالمفاهيم الاساسية وخدمة الأهداف التنموية لا بد من القيام بالتخطيط في نواحي مناهج برامج التعليم المستمر ، وتدريب العاملين في برامج التعليم المستمر ، وتمويل هذه البرامج .

٣ ـ التنسيق : لا بد من القيام بالتنسيق بين مؤسسات التعليم المستمر على المستويات الآتية : مستويات الجهات المستفيدة من برامج التعليم المستمر ، والمستوى المحلي لمؤسسات التعليم المستمر ، والمستوى الإقليمي لمؤسسات التعليم المستمر ، والمستوى الدولي لمؤسسات التعلمي المستمر .

٤ ـ المناهج : لتحقيق المواءمة بين رغبات الفرد واحتياجات المجتمع ، لا بد من بناء المناهج وتطويرها في المجالات التي تحقق النواحي التثقيفية ، والانتاجية ، والعلاقات الاجتماعية .

هذا وأصدرت لجنة العلاقات العامة والإعلام بالندوة نشرة يومية سميت « الندوة » ، وذلك خلال فترة انعقاد الندوة . وكانت النشرة تنشر أعمال الندوة وبرامجها ونشاطاتها وملخصات لأهم البحوث ، ومقالات ولقاءات ومقابلات ، ولقطات وأخبار الندوة ، فضلا عن بعض المعلومات الأساسية عن الكويت .

وأعدّت اللجنة المنظمة العليا للندوة ، استمارة استبيان حول بعض المشكلات الأساسية التي تواجه مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في الجامعات العربية والأجنبية الصديقة . وكان الهدف من ذلك استطلاع رأي الوفود حول أهم المشكلات التي تواجههم ، والتعرف على رأيهم وخبراتهم في مواجهة هذه المشكلات

وشاركت في تنظيم الندوة طالبات قسم اللغة الانكليزية بكلية الآداب في جامعة الكويت ، وذلك عن طريق اشتراكهن في لجنة الاستقبال ، ومرافقة الضيوف الأجانب ، خلال زيارتهم لمعالم الكويت ومؤسساتها . ممّا هيّأ لهن الاحتكاك بالناطقين من الوفود باللغة الانكليزية .



منشورات مجلة العلوم الاجتماعية

في ذكرى بياجيه

أضواء على حياة بياجيه وإنجازاته العلمية

ندوة علمية

اشترك فيها ونظمها

د . محمد عماد الدين اسماعيل استاذ علم النفس بجامعة الكويت منظماً

د . محمد أحمد غالي استاذ علم النفس بجامعة الكويت عضواً

د . حامد عبد العزيز الفقي استاذ علم النفس المساعد بجامعة الكويت عضواً

د . عبد الرحيم عبد الله صالح مدرس علم النفس بجامعة الكويت عضواً

دليل الرسائل الجامعية

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية
مع هذا العدد نشر ملخصات
عن الرسائل العلمية المقدمة
في الجامعات العربية ـ تعميماً للفائدة .
ونقدم من هذا العدد ملخصا
لرسالة الماجستير المقدمة من عيسى الجراجرة
بعنوان : نظرية التعليم والتعليم عند
ساطع الحصري

نظرية التعلّم والتعليم عند ساطع الحصري

عيسى[1] الجراجرة

الجامعة الأردنية

قدم الباحث الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية وعلم النفس في كلية التربية في الجامعة الأردنية ، ونوقشت يوم الرابع عشر من تشرين الأول عام ١٩٨١ . وتألفت لجنة المناقشة من الدكتور عمر الشيخ الأستاذ المساعد ورئيس قسم أصول التربية والمناهج سابقا في كلية التربية بالجامعة الأردنية مشرفا ، وعضوية كل من الأستاذ الدكتور عبد الرحمن عدس عميد كلية التربية في الجامعة الأردنية ، والدكتور اسامة شموط ، وقد أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير بدرجة جيد جدا .

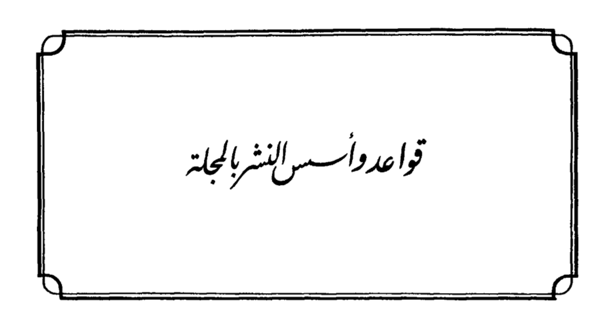
وترنو الأطروحة ان تكون خطوة بسيطة ومتواضعة على درب تحقيق طموح عربي فكري كبير ، هو الطموح الى بناء « فكر تربوي عربي » يكون قادرا على إفراز « نظرية تربوية عربية معاصرة » تجمع في اطارها وتكوينها بين الأصالة والمعاصرة ، ويتوافر لها الشمول والمرونة ، وتصلح لتطوير الواقع التربوي العربي الراهن . وتحقيق مثل هذا الطموح ، يتطلب فيما يتطلب استقصاء التراث الفكري والتربوي العربي القديم ، والحديث على السواء ، وإحياءه ودراسته بموضوعية لتقرير مدى صلاح الأصول الثقافية العربية لبناء فكر تربوي عربي ، مؤهل ، لإفراز نظرية تربوية معاصرة تتناسب وأهداف المجتمع العربي وحاجاته .

وقد حاولت الأطروحة استقصاء الفكر التعليمي لشيخ العروبة والمفكر القومي ساطع الحصري ، وبناء نظريته في التعلم والتعليم ، لما للحصري من اسهام تربوي معترف بأهميته . وقد قسمت الرسالة الى ثلاثة اقسام في خمسة فصول تقع في (١٦٨) صفحة ، وقد جرى في الفصل الأول من القسم الأول بحث أهداف الدراسة وأهميتها ومبرراتها ، كما خصص الفصل الثاني من هذا القسم لبحث طريقة البحث ومنهج الدراسة .

ويتكون القسم الثاني من الدراسة من فصل واحد هو الفصل الثالث خصص لحث الأطار الاجتماعي والقومي والتربوي والفلسفي النفسي لنظرية الحصري في التعلم والتعليم . فنوقشت أراء الحصري الفلسفية والنفسية في الطبيعة الانسانية والمعرفة ، ونظريته القومية والاجتماعية ، ونظريته التربوية من حيث مفهومه للتربية ومعناها ، وأهدافها وغاياتها عنده .

وتناولت الدراسة في الفصل الرابع من القسم الثالث نظرية التعلم عند الحصري وتمييزه بين التعلم المقصود والتعلم غير المقصود ، ونظرته الى فعل التعلم ولوازمه وشروطه ، كما بحث كذلك انواع التعلم من تعلم للرموز والمفاهيم والكليات والمبادىء ، والمهارات الفكرية ، وتعلم القيم .

وبحث في الفصل الخامس من هذا القسم من الدراسة نظرية التعلم عند الحصري بدءا من مفهومه للتدريس الجيد ومميزاته وخصائصه وأصوله ، وانتهاءً بآرائه في طرائق التدريس وأساليبه ، وأنماط تنظيمه ، ووسائل تقويم التدريس والتعليم وقياسها .



أ - الأبحاث والدراسات : الشروط والاجراءات :

١ - ترحب المجلة بنشر الابحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية (كما هي محددة في اللائحة الداخلية) والتي تهدف إلى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة . وتقبل الابحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواشي اللازمة التي يرجى أن تتم كتابتها في صفحات منفصلة في نهاية البحث .

أما الأبحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب الا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العملية التي تقوم المجلة بنشرها .

٢ - وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعي واضع البحث الملحوظات التالية :

أ - اعتماد الاصول العلمية في اعداد وكتابة البحث .

ب - ان تزود المجلة بثلاث نسخ مطبوعة من الدراسة المراد نشرها ، علاوة على خلاصة بحدود صفحة واحدة لموضوع الدراسة باللغة الانجليزية ان كان البحث بالعربية ، وبالعربية ان كان البحث باللغة الانجليزية .

د - تضمين غطاء عنوان البحث اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه .

يرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف وبخاصة القسم الذي يعمل فيه ، وعنوانه الكامل .

٣ ـ ترسل الابحاث معنونة إلى رئيس التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة ـ جامعة الكويت ، ص ب/٥٤٨٦٠ الكويت .

٤ ـ وبعد أن تصل الابحاث إلى رئيس التحرير يتم عرضها ـ على نحو سري ـ على محكمين (اثنين أو أكثر) من المختصين الذين تختارهم هيئة التحرير .

٥ ـ وفي خطوة لاحقة ، يقوم رئيس التحرير بتبليغ اصحاب الابحاث المقدمة بالرأي النهائي للمحكمين بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية :

أ ـ يبلغ اصحاب الابحاث التي تقبل (بعد موافقة محكمين اثنين) بموافقة هيئة التحرير على نشرها . واذا ما تعذر اتفاق المحكمين على مستوى البحث ، تحول الدراسة الى مستشار ثالث لترجيح واحد من الرأيين .

ب ـ اما الابحاث التي يرى المحكمون وجوب اجراء بعض التعديلات عليها أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد إلى اصحابها مع الملحوظات المحددة كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر .

ج ـ وفي حالة استحالة نشر بعض الابحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، او بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، او غير ذلك من الاسباب ، فإن رئيس تحرير المجلة سيقوم بتبليغ اصحابها بذلك .

د ـ يمنح كل مؤلف نسخة من العدد الذي تضمن بحثه علاوة على ١٠ مستخرجات مجانا .

٦ ـ الابحاث التي تصل الى المجلة لا ترد إلى اصحابها .

٧ ـ يبلغ رئيس التحرير اصحاب الابحاث عن استلام المجلة ابحاثهم خلال اسبوع من تاريخ الاستلام ، على أن يبلغوا بالقرار حول صلاحية البحث للنشر أو عدمه خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر .

٨ ـ يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية اخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ رئيس تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة اخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فإن المجلة سوف تعتذر عن قبول أية ابحاث اخرى في المستقبل من صاحب البحث .

٩ ـ يبلغ اصحاب الابحاث المجازة للنشر بمواعيد نشرها عندما يحين الوقت المناسب .

ويراعى في أولويات النشر الاعتبارات التالية :

أ ـ تاريخ استلام رئيس التحرير للدراسة المعينة .

ب ـ طبيعة الموضوع الذي تعالجه ، ذلك ان من سياسة المجلة عدم نشر بحثين في حقل واحد في العدد ذاته .

ج ـ مصدر البحث ، ذلك أن من سياسة المجلة تحقيق توازن بحيث تنشر لأكبر عدد ممكن من الكتاب ومن اكبر عدد ممكن من الاقطار في العدد الواحد .

١٠ ـ تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر إلى ملكية المجلة .

١١ ـ تدفع المجلة لاصحاب الابحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية رمزية مقدارها (٥٠) دينارا كويتيا .

ب ـ مراجعة الكتب :

وبالاضافة إلى نشر الابحاث العلمية المختلفة ، تقوم مجلة العلوم الاجتماعية بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى بهذا المجال الالتزام بالقواعد التالية :

١ ـ ان تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر أي صادرة بعد العام ١٩٧٠ أو تقترحها السكرتارية وهيئة التحرير للمراجعة .

٢ ـ أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة اخرى .

٣ ـ أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود (٥) صفحات فولسكاب والا تتجاوز (١٠٠٠) كلمة الا في حالات خاصة يتعذر معها الايجاز ضمن هذه الحدود . وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، إلى ثلاثة اقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج .

٤ ـ أن يرسل منها ثلاث نسخ مطبوعة .

٥ ـ أن تحوي الصفحة الاولى عنوان الكتاب الدقيق ، واسم المؤلف ، ودار النشر ، وتاريخه ، مع ذكر عدد صفحات الكتاب ، وثمنه إن امكن . وفي حال نشر الكتب في الاصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الاصلية ذاتها .

٦ ـ تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد احد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية رمزية مقدارها (٢٥) دينارا كويتيا ، علاوة على نسختين مجانيتين من العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

ج ـ ندوة العدد :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات ، وادراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الاكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوارندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ اشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على موافقة رئيس التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره ان المجلة ستدفع مكافأة رمزية لكل مساهم في الندوة قدرها (٢٥) ديناراً كويتياً باستثناء منظم ومحرر الندوة الذي يتقاضى (٥٠) ديناراً كويتياً .

د ـ التقارير العلمية :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية رمزية قدرها (٢٥) دينارا كويتيا لكل تقرير علمي يغطي بشكل شامل ومنظم اخبار وتنظيم وابحاث ونتائج المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الاكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة .

هـ ـ دليل الجامعات :

تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من اخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة .

و ـ قاموس الترجمة والتعريب :

تشجع المجلة الباحثين العرب على القيام بترجمة وتعريب المصطلحات العلمية في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية ، وترحب بنشرها على صفحاتها كي تتطور اللغة الاكاديمية ، شيئا فشيئا ، نحو توحيد هذه المصطلحات .

ع ـ مناقشات :

واخيرا ، تفتح المجلة صفحاتها للمختصين لابداء آرائهم العلمية فيما ينشر من ابحاث في المجلة . وفي هذا المجال ، ترحب المجلة بنشر كل مناقشة موضوعية للدراسات التي تظهر على صفحات الاعداد المختلفة .

d- Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

11. REVIEWS:

The journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance:

1- The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970).

2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).

3- Two copies of the review should be submitted with a cover- page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university of institute with which the reviewer is currently associated.

4- The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5- The renumeration for a book review is 25 KD. (68 U.S.)

111. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the journal of the Social. Sciences of relevant conferences or seminas to be help inor out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:

Editor.

Journal of the Social Sciences.

P. O. Box 5486.

Kuwait University.

Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psyschology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle- range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.

2) Two copies of the article should be submitted with a cover- page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and the name of the university or institute with which the author is associated.

3) A separate sheet should be attached listing the following information: accademic achievements, previous publications, exact current address:

4) Scholars are requested not to submit articles that have been publixhed previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presenta- tion and subsequent discussion and modification.

5) Publication procedures are as follows:

a- An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submited for publication but not accepted will not be returned).

b- If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.

c- Renumeration for an article accepted for publication will be 50 KD (ap- prox. 140 U. S.). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.

فهرس المجلة

اولا : المقالات العربية :

ـ د . صديق عفيفي ، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩٧٦ ـ ص ٤٠ ـ ٥٤ .

ـ د . عباس أحمد ، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩٧٦ ـ ص ٦ ـ ٢٢ .

ـ د . محمد محروس اسماعيل ، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية ، العدد الثالث/السنة الرابعة ـ اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٢٣ ـ ٣٩ .

ـ د . اسماعيل صبري مقلد ، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، الاطار النظري العام ، العدد الرابع/السنة الرابعة ـ يناير ١٩٧٧ ، ص ١٠٤ ـ ١٢٦ .

ـد . حسين حريم ، القيادة الادارية : مفهومها وانماطها ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ٢١ ـ ٤٠ .

ـ د . سمير تناغو ، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٦٩ ـ ١٠٣ .

ـ د . عاطف احمد ، سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٢٠ .

ـ د . عمار بوحوش ، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي ، العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١ ـ ٦٨ .

ـ د . محمد عيسى برهوم ، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن ، العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ٧ ـ ٣٦ .

ـ د . حميد القيسي ، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ، العدد الاول/السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٣٧ ـ ٦٢ .

ـ د . اسعد عبد الرحمن ، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ، العدد الأول/السنة الخامسة ـ ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٦٣ ـ ٧٨ .

ـ د . محمد العوض جلال الدين . السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ـ ص ٧٩ ـ ٧٠٢ .

ـ د . محمود محمد الحبيب ، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦ ـ ٢٧ .

ـ د . علي السلمي ، نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٢٨ ـ ٥٢ .

ـ د . صالح الخصاونة ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي : اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري ـ الاردني ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦٨ .

ـ د . عبد الرسول سلمان ، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للاقطار النفطية ، العدد الثاني/السنة الخامسة ـ يوليو ١٩٧٧ ـ ص ٦٩ ـ ٨٢ .

ـ د . عبد الله النفيسي ، معالم الفكر السياسي الإسلامي ، العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٦ ـ ٢٦ .

ـ د . عاطف احمد فؤاد ، في العلاقة بين علم الإجتماع والتاريخ ، العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٢٧ ـ ٣٤ .

ـ د . علي عبد الرحيم ، تكاليف التسويق : دراسة تحليلية انتقادية ـ العدد الثالث/السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٣٥ ـ ٤٥ .

ـ د . سليمان عطية ، اسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ، العدد الثالث ، السنة الخامسة ـ اكتوبر ١٩٧٧ ـ ص ٦٧ ـ ٨٨ .

ـ د . محي الدين توق/التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي ـ مدخل نظري ، العدد الرابع/السنة الخامسة يناير ١٩٧٨ ، ص ٦ ـ ٢٦ .

ـ د . هناء خير الدين ، اختبار قياسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي على تنمية بعض الدول العربية ، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ، ص ٢٧ ـ ٥٧ .

ـ . . . اسحق القطب ، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ـ ٧٢ ـ ١٠٤ .

ـ د . صقر احمد صقر ، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ، العدد الرابع/السنة الخامسة ـ يناير ١٩٧٨ ـ ص ٧٢ ـ ١٠٤ .

ـ د . عرفان شافعي ، الصناعة التحويلية في العالم العربي ، تقييم لواقعها واهدافها ، العدد الأول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ـ ص ٧ ـ ٣٨ .

ـ د . فرح السطنبولي ، الاحياء القصديرية في المدن الشمال ـ افريقية ، العدد الأول/السنة السادسة ـ ابريل ١٩٧٨ ، ص ٣٩ ـ ٥٨ .

ـ د . ناهد رمزي ، المرأة والعمل العقلي : منظور سيكولوجي ، العدد الأول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٥٩ ـ ٧٤ .

ـ د . محمد عدنان النجار ، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ، العدد الاول/السنة السادسة ، ابريل ١٩٧٨ ، ص ٧٥ ـ ٩١ .

- د . السيد محمد الحسيني ، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٧ - ٢٦ .

- د . اسكندر النجار ، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ، العدد الثاني/السنة السادسة يوليو ١٩٧٨ ، ص ٢٧ - ٤٤ .

- د . زيدان عبد الباقي ، حول دوافع وبواعث السلوك الإنساني ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٤٥ - ٦٢ .

- د . يحيى حداد . دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٦٦٣ - ٨٣ .

- د . عبد الله النفيسي ، الجماعية في دولة الإسلام ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٧ - ٢٤ .

- د . صفوت فرج ، الابداع والفصام ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٢٥ - ٥٠ .

- د . اسماعيل ياغي ، العراق والقضية الفلسطينية ، العدد الثالث السنة السادسة ،اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ٥١ -١٠١ .

- د . محمد يوسف علوان ، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٠٣ - ١٢٨ .

- د . عبد الاله ابو عياش ، تطور النظرية الجغرافية ، العدد الثالث/السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٢٩ - ١٤٤ .

- د . كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٧ - ٢٨ .

- د . احمد عبد الباسط حول العلاقة الوظيفية في التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٢٩ - ٤٣ .

- د . حامد الفقي ، د . تيسير ناصر ، جميل عبده ، تقويم واقعي لاوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٤٥ - ٦٧ .

- د . سبع ابو لبدة ، مص الاصابع ، العدد الرابع السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ . ص ٦٩ - ٨٤ .

- د . محمد الليبي ، التنمية الاقتصادية في مصر : دراسة تحليلية ، العدد الرابع/السنة السادسة ، يناير ١٩٧٩ ، ص ٨٥ - ٩٩ .

- د . حميد القيسي ، نحو سياسة بترولية عربية مشتركة ، العدد الاول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٧ - ٣٦ .

- د . عبد الستار ابراهيم ، التوجيه التربوي للمبدعين ، العدد الأول السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٢٧ - ٦١ .

- د . عاطف احمد فؤاد ، المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي ، دراسة في سوسيولوجيا المعرفة ، العدد الأول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ٦٣ - ٨٢ .

- د . سامي خصاونة ، التخطيط التربوي والتنمية ، العدد الأول/السنة السابعة ، ابريل ١٩٧٩ ، ص ٨٣ - ٩٤ .

- د . أمين محمود ، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٧ - ٣١ .

- د . سمير نعيم احمد ، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٣٣ - ٤٤ .

- د . بدرية العوضي ، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن «كامب ديفيد» في ضوء القانون الدولي ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٤٥ - ٦٢ .

- د . عماد الجواهري ، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة ، من تاريخ الدولة العثمانية ، العدد الثاني/السنة السابعة ، يوليو ١٩٧٩ ، ص ٦٢ - ٨٠ .

- د . عبدالله الأشعل ، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ، العدد الثالث/ السنة السابعة - تشرين أول/ اكتوبر ١٩٧٩ .

- د . اسكندر النجار ، نجوم نظام نقدي دولي جديد ، العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول - اكتوبر ٤٥ - ٨٤ .

- د . فيصل مرار مشاركة العاملين في الادارة . العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول - اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ٨٥ - ١٢٣ .

- د . محمد السيد ابو النيل ، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والامريكيين ، العدد الثالث/السنة السابعة - تشرين اول/اكتوبر ١٩٧٩ ص ١٢٤ - ١٤٨ .

- د . كمال المنوفي ، السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ، العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٧ - ٢٦ .

- د . داوود عبده ، **نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي** ، العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٢٧ - ٤٠ .

- د . عواطف عبد الرحمن ، **الخليج وقضاياه في الصحف المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل** - العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٤١ - ٥٥ .

- عبد ضمد الركابي ، **الاصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرفية والطبقية** ، العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، ص ٥٧ - ٧٦ .

- عبد الغفار رشاد ، **تبقرط العملية السياسية** ، العدد الأول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ - ص ٦ - ٣٢ .

- د . سلطان ناجي ، **الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني** ، العدد الاول/السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠ - ص ٣٥ - ٧٤ .

- د . فتحي عبد الرحيم ، **دراسة للتفاعل الأسري كأحد الابعاد الفارقة في برنامج التقويم السيكولوجي للمعوقين** ، العدد الاول/السنة الثامنة ابريل ١٩٨٠ ، ص ٧٥ - ١٠٢ .

- د . سهير بركات ، **الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة** ، العدد الاول/السنة الثامنة - ابريل ١٩٨٠ - ص ١٠٣ - ١١٩ .

- د . رمزي زكي ، **الازمة الراهنة في الفكر التنموي** : العدد الثاني/السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ - ص ٧ - ٦٩ .

- د . عبد الرحمن الاحمد ، د . صالح جاسم ، **التربية العملية : وضعها الحالي ، البرامج المقترحة واثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت** - العدد الثاني/السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ - ص ٧١ - ٩٧ .

- د . رابح تركي ، **حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية الغربية الحديثة** ، العدد الثاني/السنة الثامنة ، يوليو ١٩٨٠ ، ص ٩٩ - ١٣٠ .

- د . احمد الخطيب ، **التربية المستمرة : سياستها ، برامجها ، وأساليب تنفيذها** ، العدد الثاني ، السنة الثامنة - يوليو ١٩٨٠ ، ص ١٣١ - ١٥٦ .

- د . فهد الثاقب ، جوزيف سكوت ، **موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب** ، العدد الثالث/السنة الثامنة - اكتوبر ١٩٨٠ .

- د . محي الدين توق - **المستوى الاقتصادي الاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الاطفال الاردنيين : دراسة تجريبية** ، العدد الثالث/السنة الثامنة - اكتوبر ١٩٨٠ .

ـ د . عاطف احمد فؤاد ، **علم الاجتماع : التحديات الايديولوجية ، ومحاولات التبحث عن الموضوعية** ، العدد الثالث/السنة الثامنة اكتوبر ۱۹۸۰ .

ـ د . فيصل السالم ، **التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت : دراسة اولية** : العدد الثالث/السنة الثامنة/اكتوبر ۱۹۸۰ .

ـ د . محمد سلامة آدم ، **مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية** ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ۱۹۸۱ .

ـ د . حامد الفقي ، **اثر اهمال الأم على النمو النفسي للطفل** ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ۱۹۸۱ .

ـ د . طلعت منصور ، **علم النفس البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية** ، السنة الثامنة ، يناير ۱۹۸۱ .

ـ د . وليد سليم التميمي ، **مفهوم التسوية السياسية** ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ۱۹۸۱ .

ـ د . اسماعيل مقلد ، **دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية** ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ۱۹۸۱ .

ـ د . انور الشرقاوي ، **الاساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت** ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ۱۹۸۱ .

ـ د . عبد الرحمن الاحمد ، **لعب المحاكاة وامكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت** ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ۱۹۸۱ .

ـ د . عبد المالك التميمي ، **الخليج العربي : دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي** . العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ۱۹۸۱ .

ـ د . أنس السيد نور ، **تطبيقات الحاسبات الألكترونية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية : الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي** ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ۱۹۸۱ .

ـ د . محمد علي الفرا : **الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الإجتماعية** ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ۱۹۸۱ .

ـ د . اسكندر النجار ، **نظام النقد الأوروبي : اهدافه ومستقبله** ، العدد الثاني ، السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ۱۹۸۱ .

- د . محمد العظمة ، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار ، العدد الثاني/السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

- د . سليمان الريحاني ، معالجة التبول اللاارادي سلوكيا ، دراسة تجريبية علاجية ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- د . مصطفى تركي ، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ، العدد الثالث / السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- د . امينة كاظم ، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- د . محي الدين توق ، علي عباس ، انماط رعاية اليتيم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الاطفال في الاردن ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- د . فتحي عبد الرحيم ، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي : دراسة ميدانية في البيئة الكويتية ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- د . نادية شريف ، الانماط الإدراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعلم التقليدي ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- د . ناصف عبد الخالق ، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية ، العدد الرابع ، السنة التاسعة/كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

- د . محمود البكري ، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

- د . فؤاد السالم ، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

- د . اسحق القطب ، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

- د . أنور الشرقاوي ، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين ، العدد الرابع ، السنة التاسعة ، كانون أول/ديسمبر ١٩٨١ .

ثانيا : ندوات :

- ثبات او تغيير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الإجتماعية في الغرب ، د . اسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة الرابعة ، ابريل ١٩٧٦ ، ص ٩١ - ١٠٩

ـ النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي ، د . اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة الرابعة ، يوليو ١٨٧٦ ، ص ٩٢ ـ ١٢٤ .

ـ مدى ملائمة وسائل وطرق البحث الغربية في العلوم الاجتماعية لظروف البيئة العربية ، د. أسعد عبد الرحمن (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث/السنة الرابعة ، اكتوبر ١٩٧٦ ، ص ٥٥ ـ ٧١ .

ـ حول النظرية والممارسة في الادارة البيروقراطية ، د . محمد يوسف علوان (تنظيم وتحرير) العدد الرابع/السنة الرابعة ، يناير ١٩٧٧ ، ص ١٢٨ ـ ١٥٢ .

ـ العالم الثالث والنظام الدولي الجديد ، د . فهمي الصدى (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة الخامسة ، ابريل ١٩٧٧ ، ص ١٠٣ ـ ١٣٢ .

ـ الصراع حول البحر الاحمر ، د . عبد الله النفيسي (تنظيم وتحرير) العدد الثاني/السنة الخامسة ، يوليو ١٩٧٧ ، ص ٨٥ ـ ١٠٩ .

ـ التحضر ومشكلاته في الوطن العربي ، د . عبد الاله ابو عياش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث السنة الخامسة ، اكتوبر ١٩٧٧ ، ص ٩١ ـ ١٠٦ .

ـ ضرورات التنمية الادارية في البلدان العربية ، محمد عدنان النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع ، السنة الخامسة ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٠٧ ـ ١٣٤ .

أبعاد الهجرة الداخلية من الريف والبادية الى المدن في الوطن العربي ، د . اسحق القطب (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة السادسة ابريل ١٩٧٨ ، ص ٩٥ ـ ١٣٠ .

ـ مشكلة التخلف في الوطن العربي ، د . عمار بوحوش (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة السادسة ، يوليو ١٩٧٨ ، ص ٨٥ ـ ٩٨ .

ـ التربية والتنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية ، محي الدين توق (تنظيم وتحرير) العدد الثالث/السنة السادسة ـ اكتوبر ١٩٧٨ ، ص ١٤٨ ـ ١٦١ .

ـ التعاون الاقتصادي الخليجي ، د . اسكندر النجار (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع /السنة السادسة ـ يناير ١٩٧٩ ، ص ١٠٤ ـ ١١٧ .

ـ التغيير الاجتماعي في الوطن العربي ، د . كامل ابو جابر (تنظيم وتحرير) العدد الاول/السنة السابعة ـ ابريل ١٩٧٩ ، ص ١١٩ ـ ١٣٤ .

ـ دول العالم الثالث ، د . عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة السابعة ـ يوليو ١٩٧٩ .

- التنمية وهجرة الكفاءات والقوانين المنظمة لها في البلاد العربية ، د . اسحق القطب (تنظيم وتحرير) - العدد الثالث/السنة السابعة ، تشرين اول اكتوبر ١٩٧٩ ، ص ١٥٣ - ١٧٠ .

- دور الجامعات في العالم الثالث ، د . احمد ظاهر (تنظيم وتحرير) - العدد الرابع/السنة السابعة - كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ - ص ٨١ - ١٠٦ .

- التنمية الشاملة . . . ما هي ومن اين تبدأ ، د . عامر الكبيسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول . السنة الثامنة/ابريل ١٩٨٠ ، ص ١٢٤ - ١٤٩ .

- قضية الأمن الخليجي ، المفهوم والتحديات ، د . وليد مبارك (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني - السنة الثامنة/يوليو ١٩٨٠ - ص ١٥٩ - ١٧٧ .

- الاتجاهات المعاصرة في علم نفس الطفل ، د . عبد الرحيم صالح (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث السنة الثامنة ، اكتوبر ١٩٨٠ .

- الاغتراب ، د . حليم بشاي (تنظيم وتحرير) ، العدد الرابع/السنة الثامنة ، يناير ١٩٨١ .

- مشكلات التنمية وحلولها في الوطن العربي ، محمود خضير (تنظيم وتحرير) ، العدد الأول/السنة التاسعة ، آذار/مارس ١٩٨١ .

- الطاقة في الوطن العربي : الحاضر والمستقبل، د . سليمان القدسي (تنظيم وتحرير) ، العدد الثاني/السنة التاسعة ، حزيران/يونيو ١٩٨١ .

- الجالية العربية والقضايا العربية في الولايات المتحدة الامريكية ، د . اياد القزاز (تنظيم وتحرير) ، العدد الثالث/السنة التاسعة - ايلول/سبتمبر ١٩٨١ .

- الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ومدى ملاءمتها للوطن العربي ، د . ابراهيم عثمان (تنظيم وتحرير) . العدد الرابع ،السنة التاسعة ، كانون اول/ديسمبر ١٩٨١ .

N. Al-Sayegh, *Alienation : A Multi-Dimensional Interpretation,* No.1. Vol. 8 April 1980.

A. Saleh, *The Relationship Between Congnitive Development and School Achievement,* No.2, Vol.8, July, 1980, pp.1- 15.

A. Al-Abed, *Basic Communication Requirements for National Development in the Arab World,* No.2, Vol.8, July, 1980. pp.16- 28.

N. Eid, *The Kuwait Capital Market,* No.2, Vol.8, July, 1980. pp.29- 44.

S. Al-Qudsi, *Growth and Distribution in the Kuwait Economy 1960- 1975. A Production Function Approach,* No.3, Vol.8, Cotober, 1980.

H. Bishay, *Maternal Self-Concept and Children's Academic Achievement,* No.3, Vol.8, October, 1980.

J. Harris and S. Harik, *Dynamic Considerations in the Pricing of Public Enterprise and the Policy Maker's Objectives Revealed by Preference: An Application to Selected Asian Economies, No.4, Vol.8, January 1981.*

F. Sakri, *The Arab National Character: A Critique, No.4, Vol. 8, January 1981.*

A. Al-Moosa, *Non- Arab Immigration to Kuwait with Special Reference to Asian Immigrants,* No.4, Vol. 8, January 1981.

A. Dhaher, *Bureaucracy and Social Alientation: The Case of King Abdul-Aziz University,* No.1, Vol.9, March 1981.

M. Midani, *The Risk Return Characteristic of Investment in Common Stocks in the Beirut Bourse,* No.2, Vol.9, June 1981.

M. Mansour, *Consumer Protection in Developing Countries: Problems and Issues,* No.2, Vol.9, June 1981.

A. Al-Ameen, *Investment Allocations and Implementation of Development Plan Objectives: Iraq's Absorptive Capacity (1951- 1980),* No.2, Vol.9, June 1981.

A. Saleh. *Reflection Impulsivity Among School Children in Kuwait,* No.3, Vol. 9, September 1981.

A Wardi, F. Baali, *Ibn Khaldun's Typology of Society in the Light of Modern Thought,* No.3, Vo.9, September 1981.

H. Bishay, *How The Gifted Should be Defined and Identified* No. 4, Vol. 9, December 1981.

G. Farah, *The Economics of Refuse Collection in Kuwait,* No. 4, Vol. 9, December, 1981.

H. Ayesh, *Information as a Form of Energy* No.3, Vol. VI, October 1978, pp.228- 247.

W. Wahba, *Cost- Benefit Analysis Applied to Technology,* No.4, Vol.VI, January 1979, pp.229- 240.

J. Ismael, *Bureaucratization and Professionalization: The Division of Labor and Occupational Organization,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.209-228.

A. Al-Ameen, *Business Cycles and the Emergence of Macroeconomics,* No.4, Vol. VI, January 1979, pp.186- 207.

S. Barakat, *Mass Communication Media in the Arab World: An Overview,* 1950- 1976, No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.1- 36.

M. Shuraydi, *Self Theory and the Wrangle over the Image of Man,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.38- 50.

S. Ismail, *The Concept of Nature in Rousseau's Educational Theory,* No.1, Vol. IIV, April 1979, pp.52- 50.

H. Kheir El-Din, *Import Substitution in the Egyptian Manufacturing Industry,* No.2, Vol. IIV, July 1979,.pp.1- 27.

M. Naji, *An Integrated Approach. to Manpower Development in the Arab World,* No.2, Vol. IIV, July 1979, pp.28- 5.5.

S. Sakri, *The Material Base of Political Power in Ibn Khaldun.* No.2, Vo.IIV, July 1979, pp.57- 72.

E. H. Valsan, *An Essay on the Egyptian Experience in Development Administration, No.3, Vol. 7, October 1979.*

W. G. Wahba, Factor Prices and the Choice of Technology in Developing-Countries, No.3, Vol. 7, October 1979.

A. Al-Koubaisy, *Classical vs. Modern Organization Theories in Developing Countries,* No.3, Vol.7, October 1979.

A. Bouhouch, *Bureaucracy and Its Impact on the Social Intergation in the Arab World: A Descriptive Analysis,* No.4, Vol.7, January 1980.

S. Mahmoud, *American Aid to Israel: A Patron- Client Relationship,* No.4, Vol.7, January 1980.

Y. Haddad, *Ralf Dahrendorf, Talcott Parsons, and Beyond: Toward a Theory of Structural Functional Change,* No.4, Vol.7, January 1980.

A.D. Issa, *The Financial Market in Jordan,* No.1, Vol.8, April 1980.

G. Elghazzawy, *The Social Welfare System: A Conceptual Approach,* No.1, Vol.V. April 1977, pp.26- 42.

H. Faris and J. Gaffney, *Three Studies of Social Change in the Middle East: A Re-Evaluation,* No.1, Vol.V. April 1977, pp.44- 59.

S. Abdullah, *Accounting as a Tool for Economic Development,* No.2. Vol.V. July 1977, pp.1- 17.

R. Mahayni, *Transport Strategies in Developing Countries,* No.2. Vol.V. July 1977, pp.18- 27.

T. Farley and D. Kefgen, *Unity from Hostility: A Critique of the Psychosocial Perpective on the Middle East,* No.3, Vol.V. October 1977. pp.1- 10.

S. El-Hussaini, *Organizational Dynamics: A Comparative Study of Two Egyptian Industrial Organizations,* No.3, Vol.V. October 1977. pp.11- 29.

K. Naqeeb, *Social Strata Formation and Social Change in Kuwait,* No.4, Vol.V. January 1978, pp.236- 271.

Y. Haddad, *Mannheim's Concept of the «Detached Intellectual»,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.221- 235.

W. Khadduri, *The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony,* No.4, Vol. V. January 1978, pp.208- 218.

F. Saddy, *Inter-Regional Interaction: An Alternative Approach to the Study of International Relations,* No.4, Vol.V. January 1978, pp.192- 207.

W. Wahba *Joint Ventures: Myth and Reality,* No.E., Vol. VI. April 1978, pp.228- 242.

J. Prager, *Social Administration and Social Change,* Vol.1. Vol.VI, April 1978, pp.189- 227.

S. Magee, *Tarrif Preferences for Less Developed Countries,* No.2 Vol.VI, July 1978, pp.231- 275.

A. Kuroda, *Ethnicity and International Relations: Japanese Investments in Hawaii,* No.2, Vol. VI, July 1978, pp.197- 230.

B. Korany, *Societal Variables in Foreign Policy Choice in the Third World: Conceptualization and an Empirical Case Study,* No.3, Vol.VI, October 1978, pp.273- 293.

G. Szurovy and S. Issa, *Expatriate Labor in the Arabian Gulf: Problems, Prospects, and Potential Instability,* No.3. Vol. VI, October 1978, pp.249- 272.

INDEX OF THE JOURNAL

ARTICLES IN ENGLISH:

A. Karam, *Economic Dependence and the Size of Nations.* No.1, Vol.IV, April 1976, pp.163- 177.

F. Sakri, *Hardened Beliefs and Sustenance of the Political Order,* No.1, Vol. IV, April 1976, pp.150- 163.

G. Farah, *Land Tenure and Land Use in Arid Zones with Implications for Middle Eastern Countries,* No.1, Vol. IV, April 1976, pp.178- 186.

W. Sharkas, *Societal Accounting: A Behavioral View,* No.1, Vol.IV, April, 1976, pp.201- 207.

A.D. Issa, *Quantification of the Investment Risk,* No.2, Vol. IV, April 1976, pp.201- 207.

H. Kheir El-Din, *The Pattern of Income Distribution in the World: A Statistical Study,* No.2 Vol.IV july 1976, pp.175- 206.

I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World,* No.2, Vol.IV, July 1976, pp.207- 234.

C. Prager, *Reflections about Systems «Theorists» in Search of International Politics,* No.3, Vol.IV, October 1976, pp.177- 202.

I. Qutob, *Urbanization Trends in the Arab World,* No.2, Vol.IV, July 1976, pp.207- 234.

C. Prager, *Reflections about Systems «Theorists» in Search of International Politics,* No.3, Vol.IV, October 1976, pp.177- 202.

I. Harik, *Structural-Functional Analysis and the Study of Politics,* No.3, Vol.IV, October 1976, pp. 203- 223.

B. and S. Abu-Laban, *Femal Education in the Arab World,* No.4, Vol.IV, January 1977, pp.257- 276.

T Farah and F. Al-Salem, *An Exploratory Analysis of Correlates of Political Violence in Thirteen Arab States,* No.4, Vol.IV January 1977, pp.241- 256.

E.A. Early, *The Emergence of an Urban Zaïm: A Social Network Analysis,* No.1, Vol.V, April 1977, pp.1- 25.



CONTENTS

Vol. 10 **No.3** SEPTEMBER 1981

Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.350) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD. 2.500 or equivalent in the Arab world (Air Mail): $U.S. 15 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions - $ U.S.(40) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS

KUWAIT UNIVERSITY



An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

• **Forward all correspondence and subscriptions to:**

Journal of The Social Sciences

Kuwait University P.O. Box 5486-Tel. 510188/373/250
State of Kuwait.

مؤسسة الخليج للطباعة والنشر
تلفون ٨٤٠٣٠٦ - صندوق بريد ٢٧٣٢ الصفاة - الكويت

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by Kuwait University

مؤسسة الفليج للطباعة والنشر

تلفون ٨٤٠٣٠٦ - صندوق بريد ٢٧٣٧ الصفاة - الكويت